68-67
HIWAR ALFIKR
مجلة فصلية فكرية تصدر عن المعهد العراقي للحوار

حوار الفكر

أيلول 2023
السنة الثامنة عشر | صفر ١٤٤٥ | أيلول ٢٠٢٣

الاقتصاد العالمي
حلبة الصراع الدولي القادم
بين نذر الكساد وآفاق التعافي

لقاء العدد

السيد قاسم الاعرجي مستشار الامن القومي العراقي لمجلة حوار الفكر:

قضايا البيئة والماء والغذاء تلعب دورا حاسما في امن الدولة واستقرارها

EARTHLINK

الراعي الرسمي لـ

المعهد العراقي للحوار

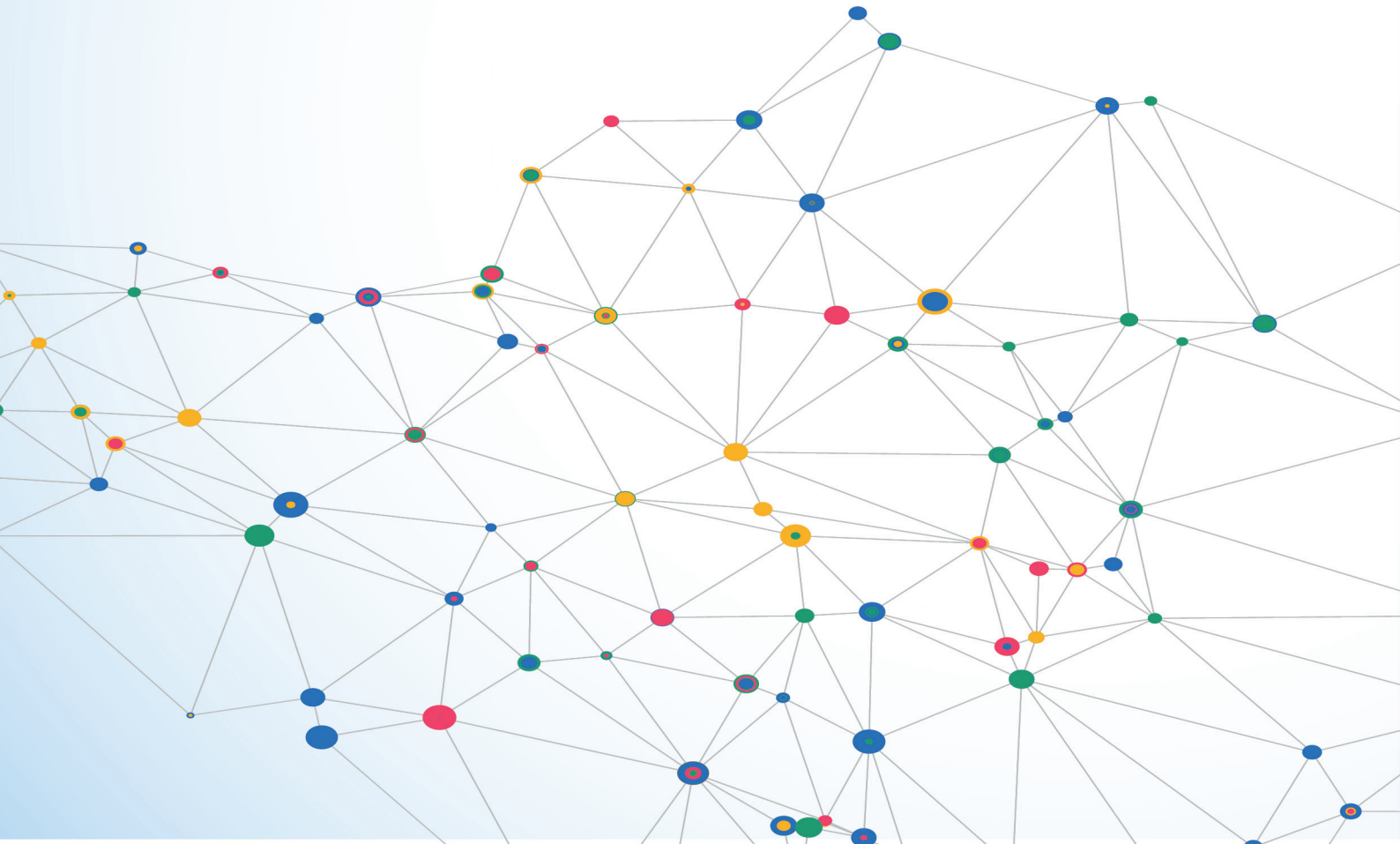

الان صار بامكانك
اقتناء كل اعداد
مجلة حوار الفكر
وجميع اصدارات
المعهد العراقي
للحوار
للمزيد من المعلومات | 964 781 116 7230

حوار الفكر

مجلة فصلية فكرية تصدر عن المعهد العراقي للحوار

المشرف العام

الشيخ د٠همام باقر حمودي

رئيس التحرير

عباس راضي العامري

الافتتاحية

الاقتصاد العالمي، حلبة الصراع الدولي القادم بين نذر الكساد وآفاق التعافي 6

هيئة التحرير

متطلبات تحقيق التعافي الاقتصادي المستدام في العراق بعد العام 2017 8

م.د محمد محي الجنابي

التعافي في العراق بخطر:
استعراض لتقرير البنك الدولي ربيع - صيف 2023 24

د. سلام جبار شهاب

حوار العدد

حوار الفكر تحاور مستشار الامن القومي العراقي قاسم الاعرجي:
تلعب القضايا البيئية والمائية والغذائية دورًا حاسمًا في أمن الدولة واستقرارها..... 34

حاوره: احمد فاخر الساعدي

مشروع طريق التنمية الجديد
«القناة الجافة»: الفرص والتحديات 40

علي نجم عبدالله - نبيل خالد مخلف

البطالةبين الحلول القانونية والمعوقات التنفيذية 48

م. د. سوسن سعد عبد الجبار الشمري

تنظيم داعش والتحول الى الخلافة الرقميـــة..... 58

علاء عبيس راضي الجبوري

الترجمة

قسم الترجمة في المعهد العراقي للحوار

- رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ١٠٦١
- معتمدة في نقابة الصحفيين العراقيين تحت الرقم ٤٥٦
- جميع الحقوق محفوظة
- لايحق إعادة نشر المواد المنشورة في المجلة دون استئذان إدارتها
- لا يحق الاقتباس من المواد المنشورة في المجلة دون ذكر المصدر
- الافكار الواردة في المجلة لا تعبر بالضرورة عن رأي المعهد او مجلة حوار الفكر

07905400123
Head@hewariraq.com
hewarelfikr@gmail.com

السنة الثامنة عشر | العدد ٦٧-٦٨ | صفر ١٤٤٥| أيلول ٢٠٢٣

ملف العدد

قرارات منظمة اوبك بلاس الاخيرة: 74

تصاعد في مكانة السياسات الحمائية في مقابل المتطلبات الفنية لنادي المنتجين. 74

د. ماجد حميد خضير

اهمية الخليج في المدرك الاستـراتيجي الصـيني 82

م.د هديل حربي ذاري

ملف العدد

وضع الاقتصاد العالمي وآفاقه 100

قسم التحليل الاقتصادي والسياسة في الأمم المتحدة

واقع الاقتصاد الصيني في ظل التحديات الراهنة 118

د. غدير عبد الرسول شواي

الثغرة الاقتصادية
في الامن القومي الأمريكي 136

كيفية تلافي مكامن الضعف التي تخلقها الأسواق الحرة.. 136

جستن موزينيك

الافول الصيني القادم:
التقييم الحقيقي لتهديد جمهورية الصين الشعبية 144

تيريزا شاهين

المخاوف الامريكية
من الصعود الاقتصادي الصيني..... 156

د. سيماء علي مهدي

نهاية معجزة الاقتصاد الصيني:
كيف يمكن ان تمثل معاناة بكين فرصة لواشنطن..... 160

ادم بوزين

التنافس الدولي في الفضاء:
دراسة في الاطار القانوني ومجالات التنافس 172

ا.د رياض مهدي الزبيدي

الخسارة المحتومة:
الهجوم الاوكراني المضاد 192

جون ميرشايمر

الاقتصاد العالمي، حلبة الصراع الدولي القادم بين نذر الكساد وآفاق التعافي

هيئة التحرير

«انه الاقتصاد أيها الغبي». هذه العبارة التي صاغها المستشار السياسي جيمس كارفيل المسؤول عن الحملة الانتخابية للمرشح الرئاسي الأمريكي في وقته بيل كلينتون صارت قولا مأثورا يعكس أهمية دور الاقتصاد وجوهريته في الحياة العامة وحياة الشعوب. «فثروة الأمم» لا تحدد رخاء شعوبها فحسب انما هي مقياس يرسم مكانتها وقوتها ومركزها في النظام الدولي. والاقتصاد هو ما يصنف البلدان الى عوالم أولى وثانية وثالثة. كما ان الاقتصاد, قبل الأيديولوجيا, قسم العالم الى معسكرين رأسمالي واشتراكي لنصف قرن من الزمن تقريبا. وأدوات الاقتصاد توظف في الحرب والسلم على حد سواء. لعقود طويلة, امن أجيال من المفكرين والمنظرين الاقتصاديين الليبراليين ان تنامي الاعتمادية الاقتصادية المتبادلة بين الدول الكبرى تقلل من فرص الصراع والعداء بين هذه الدول. فلا تذهب الدول التي تمتلك مصالح تجارية مشتركة الى الحرب مخافة ان يكون الاقدام على هذا الامر مدخلا لتقويض رخاء وازدهار شعوبها. وأصر ليبراليو ما بعد الحرب الباردة على ان دمج الصين في الأسواق العالمية والنظام الاقتصادي الدولي عن طريق عضوية منظمة التجارة سيجعل منها «شريكا مسؤولا» في هذا النظام على حد قول روبيرت زوليك, الرئيس الأسبق للبنك الدولي. ومع ارتفاع سقف التوترات الجيوسياسية عالميا في العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين, عاد سيف الاقتصاد ليشهر من قبل الأقطاب

الدولية المتنافسة. فالعقوبات والعزل الاقتصادي والمقاطعة التجارية أداة توظفها الدول الكبرى لتحقيق أهدافها. وبرز دور الاقتصاد بشكل كبير عند اندلاع الحرب في أوكرانيا. فلم يقتصر ميدان الحرب على السلاح العسكري, بل تزامن معه استخدام العصا الاقتصادية الغليظة. لقد اخذت أولى بوادر الاستجابة الغربية على التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا شكل حزمة عقوبات اقتصادية صارمة أوقفت بموجبها استيرادات النفط والغاز من روسيا والمبادلات التجارية بين الغرب وروسيا. وردت الأخيرة بقطع سلاسل امداد الغذاء العالمي وفرض العملة الوطنية الروسية في تعاملاتها التجارية. من جانب اخر, ارتفع اوار التنافس الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والصين, وصارت الحرب التجارية بين البلدين العنوان الأبرز لهذا التنافس. داخليا, زادت الولايات المتحدة من سياساتها الحمائية تجاه التبادل التجاري مع الصين, ولم يتوقف ذلك على رفع مستويات الضرائب على البضائع الصينية, بل امتد الى حماية السلع المتطورة ذات القيمة الاستراتيجية والرقابة على الصادرات التكنلوجية ذات التطبيقات العسكرية سواء تلك التي تنتجها الولايات المتحدة او حلفائها. على المستوى الدولي اخذ الاستقطاب بين الصين والولايات المتحدة يتمحور حول انشاء تكتلات واحياء احلاف اقتصادية إقليمية متنافسة. من جانب, اعادت الولايات المتحدة ترتيب اوراقها الجيواقتصادية في أقليم اسيا الباسيفيك, حيث قامت إدارة بايدن بأنشاء حلف الاوكسوس بالاشتراك مع استراليا والمملكة المتحدة. كما أعلنت الولايات المتحدة عن تشكيل الإطار الاقتصادي لمنطقتي المحيط الهندي والهادي والذي ينظر اليه على انه تحالف اقتصادي لمواجهة الصين في المنطقة. في المقابل, سعت الصين الى مد مبادرة الحزام والطريق الى دول واقاليم تعتبر مراكز نفوذ غربي تقليديا. فبالإضافة الى الاتفاقيات الثنائية الاستراتيجية عقدتها مع دول مختلفة, وسعت الصين من عضوية التكتلات الاقتصادية التي تحظى فيها بمكانة مهيمنة مثل منظمة شانغهاي وتجمع دور البريكس لتشمل دول واقتصاديات صاعدة. وهناك تجمعات اقتصادية تحاول ان تنأى بنفسها عن الصدامات والمحاور الاقتصادية الدولية ومراعاة مصالح دولها الأعضاء. وقد جسدت سياسات منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) نهجا استقلاليا رمى الى المحافظة على استقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية. وان كان التنافس الاقتصادي الدولي والصدمات التي تعرقل نشاط الاقتصاد العالمي من اوبئة وحروب تنعكس سلبيا على الدول المتقدمة, الا ان الدول النامية وشعوبها تكون الأكثر تضررا من هكذا هزات واختلالات بنيوية. فارتفاع أسعار الوقود والأغذية وانقطاع سلاسل الامداد القى بظلاله على مستويات المعيشة والامن الغذائي لملايين من البشر في الدول النامية بشكل يهدد سلمها واستقرارها المجتمعي. ومهما يكن من الامر, سيبقى وضع الاقتصاد الدولي مؤثرا ومتأثرا وحاكما ومتحكما بمستقبل ومخرجات الترتيبات الجيوسياسية العالمية.

م.د محمد محي الجنابي
كلية العلوم السياسية _ جامعة النهرين

متطلبات تحقيق التعافي الاقتصادي

المستدام في العراق بعد العام ٢٠١٧

| المقدمة:

أصبح تحقيق التعافي الاقتصادي في العراق بعد عام ٢٠١٧، ضرورة إستراتيجية لتحقيق التعافي المُستدام، وليس خياراً يمكن أن تنتهجه الحكومات العراقية، لأنَّ الاقتصاد العراقي لا يزال يواجه تحديات عدة تهدد معدلات نموه وإستقراره، بالشكل الذي يقلص عوامل تحقيق الحوكمة بمستوياتها كافة، ناهيك عمّا يفرزه من سلبيات على المستوى الاجتماعي.

وفي الحقيقة، تكّمن مشكلة الاقتصاد في العراق بإعتماده على مصدر واحد للثروة (النفط) في ظل تذبذب أسعاره، الذي خلف جملة من الإختلالات الهيكلية الناجمة عن ضعف القطاعات الاقتصادية (صناعية _ زراعية) الأخرى، والتآكل المستمر لاحتياطي البنك المركزي وانفلات معدلات التضخم عن نطاق السيطرة، التي ترافقت مع استفحال ظاهرة الفساد المالي والإداري التي نخرت جسد الدولة العراقية، وكلها مؤشرات تنذر بمخاطر مسارات الانزلاق المقبلة، التي تستدعي التعامل بجدية معها، وذلك عبر رسم وتنفيذ سياسات اقتصادية عامة ذات حلول ناجعة ومثمرة تعالج الإختلالات الاقتصادية، ومن ثم الإنطلاق نحو تحقيق الاستدامة الاقتصادية والمالية، بوصفها أهدافاً عامة للتعافي الإقتصادي، التي تسعى لتحقيق الأهداف الآتية:

١. تعزيز وسائل الشفافية ومكافحة الفساد وهدر المال العام.
٢. تطوير القطاعات الاقتصادية النفطية وغير النفطية، فضلاً عن توافر بيئة أعمال جاذبة ومحفزة لاستثمارات القطاع الخاص.
٣. إيجاد نظام إداري ومالي كفوء مُستجيب لإحتياجات التعافي وديمومة عملية التعافي المُستدام عبر مؤسسات مرنة بتنسيق عالٍ.
٤. إعادة تأهيل البنى التحتية على وفق نظام الأولويات المستند إلى معيار الحاجات الأساس.

ومن أجل تحقيق الأهداف أعلاه، بوصفها عوامل تحقيق متطلبات التعافي المُستدام على المستوى الاقتصادي في العراق بعد عام ٢٠١٧، سنقسم هذا البحث وفقاً للمحاور الآتية:

المحور الاول: معالجة الإختلالات الاقتصادية في العراق بعد عام ٢٠١٧

المحور الثاني: تحقيق الاستدامة الاقتصادية والمالية في العراق بعد عام ٢٠١٧

المحور الأول: معالجة الاختلالات الاقتصادية في العراق بعد عام ٢٠١٧

واجه الاقتصاد العراقي سلسة طويلة من المشكلات مر بها طيلة العقود الماضية، تمثلت أبرزها بحروب دموية خاضها العراق، أعقبتها أعوام طويلة من الحصار، ومن ثم سياسات خاطئة إنتهجتها الحكومات بعد عام ٢٠٠٣، مما أثر على إنخفاض انتاجية العديد من القطاعات الاقتصادية، بسبب الدمار الذي أصابها نتيجة تلك الحروب أو بسبب تقادمها، فعلى سبيل المثال، تشير الإحصاءات لحصر وتقييّم الأضرار فًي المحافظات العراقية المحررة من قبضة الإرهاب، بأنَّ عدد الوحدات الاقتصادية العامة المتضررة هي (٨٣٧٣) وحدة اقتصادية، كان العدد الأكبر للأبنية والوحدات المتضررة لقطاع الأبنية الحكومية بواقع (٢١٤٢)، يليه قطاع النقل (٢٠٤١)، أما قطاع التربية والتعليم فتشير الإحصاءات إلى (١٦٧٩) وحدة متضررة، إذ بلغ إجمالي الأضرار ما يقدر بحوالي (٥٥,٤٦١ ترليون دينار عراقي). أما على صعيد القطاع الخاص (الأبنية السكنية وغيرها) فتشير الإحصاءات أنَّ الخسائر تُقدر بحوالي (١٨,٧ ترليون دينار عراقي)[(١)].

ناهيك عمّا يعتري الاقتصاد العراقي من تحديات عديدة تهدد معدلات نموه واستقراره، بسبب اعتماده على مصدر واحد للثروة وتذبذب أسعاره، وفي الواقع، يولد النموذج التنموي القائم على الموارد النفطية في تمويل الموازنة، اختلالات هيكلية تُعيق فرص تحقيق حوكمة اقتصادية، وتعطل أدوات السياسة المالية والنقدية وفاعليتها في التكييف مع الأزمات الاقتصادية والمالية، التي تشهدها البلاد بين حين وأخر، إذ تضع الإيرادات النفطية عناصر الإنفاق الحكومي ومن بعده الاقتصاد العراقي على المحك لأسباب عدة ومنها[(٢)]:

١. التذبذب المستمر لأسعار النفط بسبب تداخل العوامل الاقتصادية والجيوسياسية في تحديده، وذلك يعني ربط الإقتصاد المحلي بعوامل خارجية.
٢. يُعدّ النفط مورداً ناضباً، وهذا ترافق مع سعي عالمي حثيث للبحث عن الطاقة المتجددة والصديقة للبيئة كطاقة الرياح والطاقة الشمسية.
٣. إرتباط الموازنة العامة بأسعار النفط يجرد أدوات السياسة المالية من أداء الدور المنشود والتكيف مع الأزمات الاقتصادية والمالية بمرونة وكفاءة.

وبإزاء تلك الإختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي، بات لزاماً معها الشروع باصلاحات اقتصادية ضمن إستراتيجية تنموية شاملة تهدف إلى أحداث تغييرات جذرية في البنية الأحادية، وتقليص اعتماده على الريع النفطي، وفقاً لرؤية متكاملة للسياسة العامة للدولة، تتضمن تطوير هذا القطاع، ومن ثم الإنطلاق نحو تنويع مصادر القاعدة الاقتصادية من خلال تطوير القطاعات الاقتصادية (الصناعية، الزراعية)، التي تمثل المرحلة الأولى من تحقيق الاستدامة الاقتصادية والمالية، التي تستدعي العمل على ما يأتي:

أولاً_ تفكيك ظاهرة الفساد المالي والإداري في العراق:

أصبحت ظاهرة الفساد في العراق بعد العام ٢٠٠٣ نسقاً قيمياً، وتغلغلاً عميقاً في منظومات الأداء الاقتصادي والسياسي وحتى الاجتماعي، وفي أنماط السلوك المرتبطة بهذا الأداء، ونتيجة لذلك، قد تمكنت منظومة الفساد من تشكيل بُنيتها الخاصة بها، ناهيك عن تأسيس شبكة واسعة من المصالح المترابطة، بالشكل الذي أفرز مراكز قوى مستحدثة وقادرة على الدفاع بضراوة عنها ضد أي تهديد حالي أو مستقبلي قد تفصح عنه عملية

مكافحة الفساد في العراق مستقبلاً[3]، وعليه لا يمكننا معالجة الإختلالات الاقتصادية بوصفها أحدى عوامل تحقيق الحوكمة ضمن متطلبات التعافي المُستدام على المستوى الاقتصادي، دون البدء أولاً في تفكيك هذه الظاهرة، التي تستلزم إرادة جادة وحازمة، تأخذ على عاتقها مهمة تفكيكها، ومؤسساتها وشبكة المصالح المرتبطة بها، وذلك يتطلب ما يأتي:

١_ تفكيك ظاهرة الفساد على الصعيد السياسي: التي تستدعي وجود إرادة سياسية قوية وجادة وفقاً لإستراتيجية واضحة ضمن تحقيق الحكم الصالح لتعزيز الديمقراطية، تطبق سلسلة من الإجراءات الرادعة والوقائية، كوضع القوانين والتشريعات لمكافحة الفساد والحد منه، وذلك من شأنه مسائلة كل من تقع عليه تهم فساد، مهما كان منصبه وموقعه (السياسي أو الاجتماعي أو الأمني)، والوصول إلى أعلى مراكز الفساد مهما علا شأنها، ومن تلك القوانين الضرورية هي: (الإفصاح عن الذمم المالية لذوي المناصب العليا_ قانون الكسب غير المشروع _ قانون حرية الوصول إلى المعلومات)، فضلاً عن تغليظ الأحكام المتعلقة بالرشوة والمحسوبية والإستغلال الوظيفي[4]. وفي المقابل، ينبغي إلغاء المحاصصة في إختيار المناصب التنفيذية التي أسهمت طوال المدة الماضية في عدم محاسبة المفسدين، ولتحقيق ذلك، يستدعي الإعتماد على الشفافية والأخذ بآليات التوصيف الوظيفي، من خلال شروط مكتوبة علانية ومفهومة لكل وظيفة (إدارية، أمنية، عسكرية، قضائية، دبلوماسية)، تأخذ بقياسات عالمية أو محلية مثل العمر والتحصيل العلمي، الخبرة والكفاءة المهنية، السلوك الوظيفي والنزاهة، كما وتجري المنافسة بين المرشحين وفقاً لهذه الأُسس، بعيداً عن المحاباة في إسناد الوظائف الحكومية[5].

2_ تفكيك ظاهرة الفساد على الصعيد القضائي:

«يرتكز الصعيد القانوني لمكافحة الفساد على تفعيل مبدأ الفصل بين السلطات، وتأكيد مبدأ إستقلال القضاء، بما يمتلكه من دورٍ فعالٍ في الحد من الفساد والقضاء عليه، وذلك يقتضي حسم الدعاوى الخاصة بالفساد وعدم إهمالها، فضلاً عن دعم الجهات التحقيقية بالعناصر المهنية، وتشكيل محاكم خاصة تنظر بجرائم الفساد مع توافر السجون الإصلاحية بإدارة جهازاً للأمن القضائي، يمنع هروب المتهمين من السجون، (أو التحاقهم بسفارة دولة أجنبية، أو إصدار مذكرة التوقيف بعد إجتياز المتهم الحدود الدولية)، وتلك تتطلب السرعة في حسم القضايا، لأن (العدل البطيء... ظُلم بيَّن)، كما إنَّ تفعيل دور القضاء يستدعي تدخلاً دستورياً، يقتضي فصل الإدعاء العام عن مجلس القضاء الأعلى، ليتسنى له أن يكون المراقب على نزاهة القضاء، فضلاً عن المؤسسات الأخرى، بوصفه يمثل الشعب، كما ينبغي فصل هيئة الاشراف القضائي عن مجلس القضاء الأعلى، ومن ثم الحاقها بالبرلمان بُغية مراقبة أعمال القضاة وأعضاء الإدعاء العام لواجباتهم وتطبيق القوانين»[6].

3_ تفكيك ظاهرة الفساد على الصعيد الإداري: التي تقتضي الإجراءات الآتية[7]:

أ. العمل على مراجعة شاملة للعقود الاستثمارية، لاسِيّما فيما يخص التأكد من وجود الشركات

الوهمية أو الشركات التي لم تنجز أعمالها بالشكل المطلوب، وفرض غرامات عليها.

ب. إصلاحات الجانب الإداري بُغية خلق إدارة حسنة، وتبسيط إجراءات المعاملات، وذلك عبر إدخال التكنولوجيا الحديثة في عمل مؤسسات ودوائر الدولة وإنجاز المعاملات اليومية، لمواكبة التطورات في الإجراءات من جهة، وللحد من ظاهرة الرشى والمحسوبية من جهة أخرى.

ج. تحقيق التوازن بمستوى الأجور والرواتب بما يؤمن مستلزمات المعيشة، مع ضرورة تشريع قانوناً موحداً للتقاعد يشمل القطاعين العام والخاص، لتشجيع القطاع الخاص وتقليل الضغوطات على القطاع العام.

د. تفعيل العمل بإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التي تمت الموافقة على إنضمام العراق اليها، والسعي إلى الإفادة من تجارب دول مماثلة، إستطاعت تحجيم مظاهر الفساد وتقليص نفوذه السياسي.

ه. بناء قدرات الإدارات المحلية وقطاع الخدمات في مجال إستخدام أدوات وآليات المساءلة والنزاهة[8].

4_ تفكيك ظاهرة الفساد على الصعيدين الاجتماعي والثقافي:

إنَّ الحفاظ على الثروة الوطنية تستدعي وجود شعب واعٍ وحريص على ثروته، يعمل على تأشير الفاسدين ويرفع صوته عالياً لمحاسبتهم وفقاً للقانون، حرصاً على مستقبل أجياله، ولا يزال المجتمع العراقي يمتلك هذه الخصائص، على الرغم من تعرضه لهزات عنيفة متتالية، قد أفقدته القليل من عنفوانه الوطني، الذي طالما تميز به، ومع ذلك، تتطلب المرحلة سياسات تُنمي الوعي حول التكلفة الاجتماعية الكبيرة للفساد، والحيلولة دون تحولها إلى أمرٍ مقبولٍ في المستقبل، وهذا يتطلب العمل على ما يأتي[9]:

أ. توسيع دور المجتمع في الرقابة الشعبية وحراسة المال العراقي، عبر برامج التوعية وتقوية أنظمة المساءلة والشفافية، فضلاً عن تعزيز دور رجال الدين في تعزيز المبادئ الاخلاقية والدينية، الرافضة للفساد ومن يعمل به.

ب. تفعيل دور المؤسسات التربوية والتعليمية في مسألة تعزيز قيم وسلوكيات تعمل على تحجيم قدرة الفساد على الاستدامة، وذلك عبر إعداد منهاج أكاديمي شامل لمكافحة الفساد كالمقررات الدراسية، دراسات حالة، ومواد تعلمية يمكن للجامعات دمجها في برامجها الدراسية القائمة، وضرورة تدريس قضايا مكافحة الفساد في كليات القانون وإدارة الأعمال والعلوم السياسية.

ج. تحقيق العدالة الاجتماعية التي تقلص من دائرة الفقر، وذلك من شأنه تجذير التسامح والإنفتاح.

د. توافر مطلق الحرية لوسائل الإعلام بمسمياتها كافة، وذلك من أجل متابعة قضايا الفساد ونشرها وفضح المفسدين، وضرورة تثقيف الصحفيين وتمكينهم من نشر تقارير عن الفساد تتسم بروح المسؤولية والطابع المهني.

يمكننا القول، إنَّ مكافحة وتفكيك ظاهرة الفساد في العراق واحدة من أهم المسائل التي لم يُعد بالإمكان تأجيلها، لاسِيّما في ظل السعي إيجاد إجراءات من شأنها تحقيق التعافي المُستدام، التي تتضمن معالجة الإختلالات الهيكلية للاقتصاد، بسبب مخاطر هذه الظاهرة وآثارها الضارة على مسيرة إعادة التعافي، بوصفها إحدى الضمانات المهمة لتنويع القاعدة الاقتصادية التي سنتطرق لها في الفقرة الآتية.

ثانياً_ تنويع مصادر القاعدة الاقتصادية العراقية:

إنَّ معالجة الإختلالات الهيكلية، تقتضي رسم وتنفيذ سياسات تُفضي إلى إجراء تعديلات في القطاعات الاقتصادية، بُغية تكوين قاعدة اقتصادية واسعة تسهم في تنويع مصادر القاعدة الاقتصادية، بوصفها هدفاً محورياً في عملية تحقيق التعافي الاقتصادي، بحيث تتضمن الإجراءات الآتية:

١- تطوير قطاع النفط والغاز: وهما من أهم العوامل الرئيسة في تمويل الدخل القومي العراقي الكلي، إلا أنَّها في الوقت ذاته، لا تزال تعاني من بعض الإختلالات، التي ينبغي العمل على معالجتها وتطويرها لزيادة الإيرادات العامة، بوصفها العامل الأساس لتمويل عملية تنويع القاعدة الاقتصادية في العراق، التي تتطلب العمل على ما يأتي[10]:

أ. الإسراع في تشريع قانون للنفط والغاز، الذي ينظم هذا القطاع الحيوي بين الحكومة الإتحادية ووحداتها السياسية الفرعية، وذلك من شأنه حل الاختلافات بين حكومة اقليم كردستان والحكومة الإتحادية، فيما يخص الإنتاج والبيع وغيرها من الأمور العالقة.

ب. زيادة الطاقة الإنتاجية للنفط الخام، التي تتطلب تطوير الحقول وتنفيذ مشاريع عقود الخدمات لجولات التراخيص الأولى والثانية والثالثة أو عبر مشاريع الاستخراج بالجهد الوطني، وضرورة الاستثمار في حقول شركة نفط الشمال.

ج. توافر الآلات الحديثة في عملية استخراج النفط، وكذلك في تكريره، وضرورة استخدام التقانات الصديقة للبيئة للحد من التلوث.

د. تهيئة بيئة مناسبة للاستثمار الأجنبي أو المحلي في مجال الغاز المصاحب، والحد من احتراقه، التي تعالج مشكلات احتياجات الغاز في إنتاج الطاقة الكهربائية، فضلاً عن تأمين سلامة البيئة في المحافظات المنتجة للنفط.

ه. تطوير موانئ التصدير الحالية للنفط، فضلاً عن ضرورة إنشاء موانئ جديدة ذات مواصفات تلبي متطلبات السلامة، وإعادة تأهيل المنشآت النفطية، التي تعرضت للتخريب في الحرب ضد الإرهاب[11].

٢- تأهيل المصافي المتضررة من جراء العمليات الإرهابية، وتطوير المصافي أو إضافة جديدة، بُغية تحقيق الإكتفاء الذاتي، كما يمكن في هذا الصدد، العمل على تحفيز القطاع الخاص للمشاركة في تشغيل بعض المنشآت، لاسِيّما في قطاع توزيع المنتجات النفطية، التي تستدعي تشريع قانوناً للاستثمار جديد يُعد لذلك الصدد.

تطوير القطاع الصناعي: لقد عانت قطاعات الصناعة العراقية بأشكالها المتنوعة (التحويلية_ الاستخراجية_ الإنتاجية) بعد عام 2003 من إختلالات كبيرة وإنتكاسات، أدت إلى توقف العديد من نشاطاتها، بسبب تدمير العديد من المنشآت الاقتصادية في الحروب والعلميات الإرهابية تارة، وحالة الفوضى التي أدت إلى تخريب وحرق العديد منها تارة أخرى، في حين أضافت حقبة عام 2014 وما شهدتها من عمليات ارهابية أعباءً أخرى لهذ القطاع المهم، وعلى الرغم من إعادة تأهيل بعض الشركات العامة، لكنها في الحقيقة لم تلبِ إحتياجات السوق الداخلية، بسبب سياسة السوق المفتوحة، ناهيك عن إرتفاع كلفة الانتاج، الذي أوجد توسعاً افقياً في الصناعات الاستهلاكية على حساب الصناعات الانتاجية، لذلك ينبغي إتخاذ إجراءات من شأنها تطوير هذا القطاع، ضمن تحقيق الحوكمة الاقتصادية، لتمويل تحقيق متطلبات التعافي على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، عبر تزايد الناتج المحلي الإجمالي ورفد الموازنة العامة بأبواب تمويل جديدة، ولتحقيق ذلك ينبغي العمل على ما يأتي[12]:

أ. إدخال التكنولوجيا الحديثة في القطاعات الاقتصادية، مما يؤدي إلى خفض كلفة الانتاج

من جهة، ورفع مستوى منافسة السلع المحلية مع المنتجات المستوردة من جهة أخرى، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين الميزان التجاري، وذلك يستدعي أنّ ترافقه آلية تعمل على الحماية الوطنية للمنتوجات المحلية، ومنع الإستيراد لما هو متوافر في المصانع العراقية، إلا في أضيق حدوده، لحين تعزيز قدرتها على تلبية حاجات السوق بأكمله.

ب. إعادة إعمار المتضرر من المشاريع الإستراتيجية في المناطق المحررة مثل (الصناعات البتروكيماوية، صناعة الأسمدة.. الخ)، وإنجاز المجمعات الصناعية المتخصصة، ومن الممكن تبسيط الإجراءات للاستثمار في قطاع إنتاج الثروات المعدنية، عبر تحويل مشروع المجمعات إلى فرص استثمارية لتمويله.

ج. التشجيع على الاستثمار في القطاع الصناعي (شراكة، استثمار كامل، إدارة....) وبموجب الآليات الواردة في قانون الشركات العامة رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ أو آليات أخرى تُعدّ لهذا الصدد، وتوافر التسهيلات القانونية والفرص الاستثمارية، التي توفر تمويل أخر للقطاع العام بُغية واقتصار الدعم للمشاريع الإستراتيجية، ومن الممكن أنّ يتم تحويل عديد من الشركات العامة، إلى المساهمة المختلطة، وذلك لتنشيط عملها وتوافر رؤوس الأموال لها((١٣)*).

د. دعم الصناعات المتوسطة والصغيرة من خلال توافر المواد الأولية، عبر تسهيلات ضريبية، لأهمية هذه الصناعات في زيادة القدرة الإنتاجية، فضلاً عن مساهمتها في خفض معدلات البطالة، التي تُعدّ من متطلبات تحقيق التعافي المُستدام((١٤)).

٣- تطوير قطاع الزراعة: يعاني هذا القطاع من مشكلات عدة، التي إزدادت مع توالي سنوات الجفاف والتغييرات البيئية، ترافقت مع فقدان البلاد لحلقات مهمة من التسويق الزراعي، وشركات التأمين الزراعي والجمعيات التخصصية، مما إنعكس سلباً على الانتاج الزراعي، وأفقد الاقتصاد العراقي مصدراً مهماً من مصادر تنويع ثروته، لذلك لا بد من إتخاذ إجراءات لتطوير واقعه، من أجل زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من جهة، وتحقيق الأمن الغذائي لأفراد المجتمع بوصفها أحدى متطلبات التعافي من جهة أخرى، الذي يتطلب العمل على ما يأتي((١٥)):

أ. زيادة الرقعة الزراعية والإرتقاء بالإنتاج من خلال التوسع في زراعة المحاصيل التي تمس الحاجات الغذائية اليومية الضرورية، فضلاً عن إستصلاح الأراضي الزراعية، وايجاد آلية لإعادة تصنيع الآلات والمعدات الزراعية، لتقليل المصروفات المالية والمجهود البشري، وتزيد من كمية الإنتاج، وضرورة إنشاء أو توافر الدعم لإنشاء مصانع للمستلزمات الزراعية (الري الحديث، الأغطية البلاستيكية وغيرها).

ب. توافر الدعم للمزارعين، عبر تزويدهم بالأسمدة الكيمياوية والبذور، الذي يسهم في تقليل تكاليف الإنتاج من جهة، وحماية المنتج المحلي من جهة أخرى، التي تستلزم فرض الرسوم على المنتجات المستوردة، والحد من دخول المنتجات الزراعية في وقت وفرة المحاصيل المحلية.

ج. التشجيع على الاستثمار في قطاع الزراعة لتطوير البنى التحتية، مع ضرورة إدامة البرامج والمشاريع التطويرية والإرشاد الزراعي، لوضع إستراتيجية تنموية لتحقيق الأمن الغذائي من خلال التنمية الزراعية المُستدامة.

د. الإهتمام بالثروة الحيوانية، عبر توافر المياه للمراعي حتى ولو اقتضت الضرورة لحفر الآبار، وتوافر الدعم لأصحاب المواشي والحد من ظاهرة تهريبها لدول الجوار للإفادة من تلك الثروة الوطنية التي يتميز بها العراق، ودعم وتطوير قطاع الثروة السمكية.

٥. تأمين الطلب السنوي على المياه للإستخدامات في مجال الزراعة والصناعة، ويتم ذلك خلال مرحلتين، تُمثل الأولى سياسات آنية من خلال الإدارة الكفؤة للموارد المائية المتاحة، فضلاً عن تحسين كفاءة الري الحقلي عبر إستخدام الأساليب الحديثة، والاستثمار في وفرة المياه الجوفية، في حين ينبغي العمل في المرحلة المُستدامة على إعادة تأهيل البنى التحتية (سد حديثة، سد العظيم، ناظم الورار، سد الرمادي.. الخ)، فضلاً عن تكثيف الجهود بُغية الوصول إلى إتفاقات حول حصة العراق المائية مع دول المنبع والمشتركة، وكذلك العمل على تطوير وتنشيط شبكة المبازل لتصريف المياه المالحة، التي أدت إلى خروج مساحات كبيرة من الأراضي الصالحة للزراعة[16].

٤- ترشيد الانفاق العام: شهد العراق بعد العام ٢٠٠٣ سياسات مالية توسعية، أدت إلى زيادة العجز المالي في الموازنة الإتحادية، الأمر الذي ترتب عليه تراكماً للديون الحكومية الخارجية والداخلية، وهذا كان له الأثر السلبي الملحوظ على الأداء الحكومي في دعم وتعزيز الأنشطة الاقتصادية المحورية، ومن أهمها الصحة والتعليم والإسكان، لذلك ينبغي إتباع سياسة ترشّد الإنفاق العام مع مراعاة المفاضلة بين الأولويات، لتقليل العبء المالي من جهة، ورفع قدرة الحكومة للإيفاء بمتطلبات تحقيق التعافي المُستدام، التي تستدعي المعالجات الآتية[17]:

أ. إعادة النظر في نظام الرواتب بما يحقق العدالة الاجتماعية، وذلك يستدعي خفض رواتب المناصب العليا بدءاً من الرئاسات الثلاث والوزراء ونوابهم والبرلمانيين وصولاً إلى الدرجات الخاصة والمستشارين، فضلاً عن إيقاف صرف المبالغ التقاعدية لمن لم يقضِ المدة القانونية لإستحقاق التقاعد.

ب. تقليص الإيفادات الرسمية وإعداد أعضاءها، وفي الحقيقة، قد كلفت أغلب الإيفادات خزينة الدولة أموال طائلة دون أي انجاز حقيقي، وضرورة العمل على ضبط منظومة الحوافز والمكافآت المالية وربطها مباشرة بالإنتاج.

ج. إلغاء أو دمج الرواتب لمن يتقاضى أكثر من راتب من الدولة العراقية، وذلك بجعل المستفيد من هذه المسألة يتمتع براتب واحد فقط، وذلك من شأنه تحقيق العدالة التوزيعية.

د. مراجعة نظام المستشارين والعقود الخاصة، وضرورة تخفيض عددهم، بما يخدم المصلحة العامة في الحكومة الإتحادية أو الحكومات المحلية ومجلس النواب.

٥. تقليص الأعداد الهائلة من الحمايات المخصصة للشخصيات الحكومية، وضرورة حصرها تحت إشراف وسيطرة الوزارات الأمنية، ناهيك عن تقليص وسائل النقل، التي تستخدمها الشخصيات الحكومية لضغط مصاريف المحروقات، وكذلك ضغط المبالغ المخصصة في باب النثريات والضيافة وما شابهه[18].

يمكننا القول، إنَّ معالجة الإختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي عبر تفكيك ظاهرة الفساد وتنويع مصادر القاعدة وتقليص الانفاق العام، سيسهم في معاجلة الخلل في الموازنة العامة للبلاد، الذي يعدّ عاملاً محورياً في تحقيق متطلبات التعافي المُستدام في العراق بعد عام ٢٠١٧ على المستوى الاقتصادي، بوصفه يوفر صموداً أوسع لنظم الحماية الاجتماعية، فضلاً عن تحقيق الهدف الأول من متطلبات تحقيق الحوكمة الاقتصادية كأحد شروط التعافي المُستدام عبر تعزيز توافر التمويل لتعزيز الاستدامة الاقتصادية والمالية، التي سنتطرق لها في المطلب الآتي.

المحور الثاني: تحقيق الاستدامة الاقتصادية والمالية في العراق بعد عام ٢٠١٧

ترتكز الاستدامة الاقتصادية على قدرة النظام السياسي بإستخدام الموارد الاقتصادية بالشكل الأمثل، لتحقيق أهدافاً عدة، يمكن وصفها بأنها من متطلبات التعافي، وذلك عبر الإسهام في تلبية متطلبات المجتمع في الوقت الحاضر والمستقبل من خلال توفير فرص العمل، والاستثمار في البرامج المجتمعية والتدريب والتعليم، وصولاً إلى دعم النمو الاقتصادي الوطني، بينما تقتضي الاستدامة المالية عدم تراكم عجز الموازنة العامة للدولة، حتى لا تضطر إلى إعادة هيكلية وترتيب أولويات الإنفاق وآليات تمويل العجز في المستقبل من أجل تمويل أعباء مديونيتها، بمعنى أنَّ الاستدامة المالية والاقتصادية تقتضي إيجاد برامج تمويلية طويلة الأمد من أجل تحقيق إيرادات صافية كافية على تغطية الدين المتراكم من جهة، وتنفيذ التزامات تنموية تحقق الحوكمة الاقتصادية من جهة أُخرى[19].

وفي الحقيقة، أدى إتباع الحكومات العراقية المتعاقبة بعد عام ٢٠٠٣ سياسات مالية توسعية سعياً لتدخلها في النشاط الاقتصادي والحياة الاجتماعية عبر زيادة في الإنفاق الحكومي على حساب الإيرادات الحكومية، إلى عدم قدرة الإيرادات من اللحاق بالإنفاق الحكومي، مما انتج إختلالاً في الموازنة الحكومية باتجاه العجز وتراكمه وصولاً إلى مشكلة الدين الحكومي وإزدياد مخاطره، ولإيجاد حلول ناجعة ينبغي العمل وفقاً لأهداف قصيرة الأمد وأخرى مستدامة، تتمثل الأولى بتطوير الأدوات المالية، أما المرحلة المُستدامة، فترتكز على التنسيق والتناغم بين السياستين المالية والنقدية، التي من شأنها تحقيق الاستدامة الاقتصادية والمالية [20].

وفي هذا الصدد، قد شهد العراق بعد عام ٢٠٠٣ تحديات عدة، منها ما يتصل بعدم الاعتماد على الأساليب الحديثة في إعداد الموازنات التي جعلت رؤيتها التخطيطية ذات البعد الإستراتيجي دون المستوى المطلوب، ترافق ذلك مع ضعف المصادر التمويلية الأخرى، ولاسِيّما الضرائب والرسوم الجمركية مع تقادم النظام المصرفي، الأمر الذي أسهم في خلق حالة من الإختلال في بُنية الإنفاق العام لصالح النفقات التشغيلية، لذلك ينبغي إتخاذ سياسات مالية واقتصادية من شأنها إيجاد حلول تسهم في إصلاح السياسة المالية، التي تُعنى بتحديد المصادر المالية للدولة وأوجه إنفاقها واستخداماتها، فضلاً عن السياسات النقدية، لما تؤديه من دوراً أساساً في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والتأثير الإيجابي على حركة الاقتصاد الوطني، الذي يسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع، والتخفيف من الضغط الحاصل على الموازنة المالية العامة للدولة، ومن ثم رفع قدرة الحكومة العراقية للإيفاء بالمتطلبات المالية للتعافي المُستدام[21]، بحيث تتضمن العمل على ما يأتي:

أولاً_ إصلاح النظام المصرفي في العراق:

شرع العراق بعد عام ٢٠٠٣ بتنفيذ عدداً من الإجراءات بُغية اصلاح قطاع المصارف وتطويره، وذلك عبر تغيير بعض القوانين وإستبدال العملة القديمة، فضلاً عن إعادة هيكلة بعض المصارف، وإفساح المجال أمام المصارف الأجنبية لفتح فروع لها، وبالرغم من من تلك الإجراءات، لا يزال النظام المصرفي العراقي يواجه مجموعة من القيود التشريعية والتنظيمية تحَول دون التوسع في الأعمال المصرفية والمالية، التي تستدعي إتخاذ التدابير اللازمة لتطوير الأنظمة المصرفية المحلية، وذلك عبر تحديث أنظمته بالشكل الذي

يسهم في إنتعاش الأسواق المالية والنقدية[22]، وذلك يتطلب ما يأتي[23]:

١. إعادة هيكلة القطاع المصرفي العراقي من خلال خصخصة بعض من المصارف الحكومية، فضلاً عن تشجيع الإندماج بين المصارف الصغيرة منها، بالشكل الذي يمّكن عملية الإندماج لتقديم خدمات مصرفية متكاملة ومتنوعة، تستطيع التنافس مع المصارف الأهلية، وذلك يستدعي إعادة النظر بعدد العاملين والمهارات الفنية المطلوبة، بما في ذلك إعداد خطط لإكساب الموظفين مهارات مصرفية حديثة تتماشى مع تطورات الساحة المصرفية العالمية.

٢. تطوير التقنية المستخدمة في الجهاز المصرفي عبر استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحديث البنية المالية، الذي يعزز قدرتها على إجراء المدفوعات في داخل العراق وخارجه الكترونياً، بوصفها إحدى الأدوات المصرفية والمالية المبتكرة التي تسهم في إيجاد أنواعاً جديدة من الخدمات المصرفية أُسوةً بالمصارف العالمية.

٣. تطوير سوق العراق للأوراق المالية، التي تدفع بإتجاه رفع أَسعار مؤشر السوق من جهة، ومنع المضاربات التي تضر بالأصول العراقية من جهة أخرى، وذلك عبر التقيّد بالمعايير العالمية، ومنها (معيار كفاية رأس المال والإفصاح المالي) بُغية تعزيز الشفافية في العمل المصرفي، الذي يرافقه إنشاء مؤسسات لضمان الودائع والإئتمانيات، وتأسيس محاكم عراقية خاصة تجارية للبت في النزاعات المصرفية.

٤. دعم وتطوير القطاع المصرفي الأهلي من خلال تعزيز القدرة التنافسية بينه وما بين القطاع المصرفي الحكومي، الذي يستدعي إخضاعهما للشروط نفسها وإنهاء التمييز بينهما، كما ينبغي عدم تحديد الرسوم للخدمات المصرفية، وتركها على أساس تنافسي لتحسين جودة الخدمات المصرفية، فضلاً عن السماح للمصارف الأهلية القيام بالعمليات والأدوات المصرفية كافة، وعدم حصرها لدى المصارف الحكومية، وذلك عبر السماح لها بفتح الاعتمادات المستندية عن الإستيرادات الخارجية وقبول الحوالات والودائع الثابتة للوزارات والشركات العامة والمختلطة، وحسب الكفاءة المالية للمصارف وقدرتها على استثمار هذه الودائع في أدوات مصرفية تسهم في دعم الاقتصاد الوطني، لكن تحت إشراف البنك المركزي العراقي ووزارة المالية[24].

ثانياً_ تعظيم الإيرادات الضريبية:

إنّ مهمة تعظيم الإيرادات الضريبية في العراق واحدة من المهمات الصعبة، بسبب الظروف السياسية والأمنية والاقتصادية التي يمر بها البلد، لذا ينبغي رسم سياسات محكمة قائمة على مبدأ التعاون بين المؤسسات الرسمية والقطاع الخاص وتجاوب المواطنين، من أجل الوصول إلى النتائج المرجوة في تعظيم إيراداتها، بوصفها رافداً رئيساً للموازنة العامة، التي يمكن أن تتضمن بعض النقاط الجوهرية، لعل أبرزها ما يأتي[25]:

١. حصر الأوعية الضريبية من خلال إنشاء قاعدة بيانات للمكلفين بالضرائب، واعتماد الرقم الضريبي لكل مكلف، لتحديد مصادر الدخول بدقة، من أجل مضاعفة الحصيلة الضريبية من جهة، والحد من التهرب الضريبي من جهة أخرى.

٢. إعادة النظر بالتشريعات الضريبية للحد من الثغرات المستَغلة من قبل المتهربين، يرافقه ترشيد منح الإعفاءات الضريبية وإعادة النظر بالإعفاءات السابقة، وتشديد العقوبات عبر تغليظ القوانين بحق المتهربين عن دفع

الضريبة، التي تستدعي إقرار عقوبات جديدة، وفي المقابل، تعزيز الوعي الضريبي للمواطنين عبر زيادة الشفافية وتبسيط القوانين الضريبية.

٣. ضرورة إيجاد منظومة للدفع الإلكتروني (آلية جباية الضرائب عبر المصارف)، لتيسير جباية الضرائب وخفض تكاليفها، فضلاً عن تقليل حلقات التعقيد والروتين الإداري، وذلك يستدعي إعادة تأهيل الجهاز الضريبي وتطوير مهارات الموظفين فيه، وتوخي الدقة في إختيار طواقمه وفقاً لمعايير النزاهة والكفاءة، مع إمكانية إعتماد هيكل مناسب من الحوافز المقدمة لتشجيعهم على بذل المزيد من الجهود في العمل.

٤. إعادة النظر بعدد من الضرائب القائمة (ضريبة الدخل_ ضريبة العقار_ ضريبة المبيعات)، وبالشكل الذي يعظم الحصيلة الضريبية من جهة، ويحقق العدالة والمساواة من جهة أخرى، فضلاً عن إستحداث ضرائب جديدة مثل: القيمة المضافة، والضرائب الخضراء بُغية الحفاظ على البيئة (ضريبة الكاربون والضريبة الصناعية وضريبة الضوضاء)، الضرائب المفروضة على عجلات الحمل الثقيل.

٥. تعزيز سيطرة الحكومة على المنافذ الحدودية بأنواعها كافة، فضلاً عن تطبيق الرسوم الجمركية الموحدة لتعظيم الموارد السيادية للدولة العراقية، الأمر الذي يستدعي إدخال نظم معلوماتية حديثة في عمليات التفتيش والرقابة، والإستعانة بنظم الجباية الإلكترونية في المنافذ، وذلك من أجل الحد من الاجتهاد البشري في التقييم، وبالإمكان التعاقد مع شركات عالمية رصينة، بما يضمن كفاءة الفحص والتخليص الجمركي، التي ستوفر مزيداً من التمويل للموازنة العامة تسهم بشكل أو بأخر على الاستدامة المالية[26].

ثالثاً_ توافر الدعم والمساندة للقطاع الخاص:

يحتل القطاع الخاص دوراً رئيساً في تحقيق الاستدامة الاقتصادية، نظراً لما يتميز به من إمكانٌات تؤهله للتأثير في المجالات الاقتصادية كافة، وهذا جعل صانعي القرار الاقتصادي العالمي التركيز على وضع آليات لتطويره وتوافر البيئة المناسبة لنشاطه، لاسِيّما في الربع الأخير من القرن المنصرم، الذي شهد تحولاً نحو التحرر والإنفتاح، في ظل إنحسار دور الدولة، وإتساع دور القطاع الخاص بعد إزالة قيود التجارة الخارجية، أما في العراق، قد إنخفضت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي بشكل ملحوظ، نتيجة التقلب في الأسواق وعدم الاستقرار في الأنشطة الاقتصادية، وذلك بناء على الإحصائيات في تقرير (ممارسة الاعمال)((٢٧)*) الصادر عن البنك الدولي لعام ٢٠١٧ و٢٠١٨، التي اشرت تراجع العراق في هذا المجال، وذلك يستدعي إتخاذ سياسات من شأنها دعم ومساندة هذا القطاع لتعزيز دوره في تحقيق الاستدامة الاقتصادية والمالية ضمن متطلبات تحقيق التعافي، التي تتطلب العمل وفقاً للمراحل الآتية[٢٨]:

١. **دراسة القطاع الخاص:** من خلال تشكيل مجلساً لتطوير القطاع الخاص يضم ممثلين عن الحكومة والقطاع الخاص، لتعزيز التنسيق والإشراف على الأنشطة المحدودة في إستراتيجية القطاع الخاص، إذ تهدف هذه المرحلة إلى توافر معلومات دقيقة لأغراض التخطيط وإتخاذ القرار، فضلاً عن إنجاز إجراء الممسوحات، تأهيل نظم المعلومات، تطوير مراكز تسجيل الأعمال المحلية، بناء القدرات على كيفية إستخدام المعلومات في (التخطيط، والتنفيذ، والمتابعة).

٢. **تحسين بيئة الأعمال:** تقتضي تبسيط القوانين والأنظمة لتحفيز تطوير القطاع الخاص، ومن ثم

تعزيز فرص مؤسسات الأعمال في الحصول على التمويل اللازم، وذلك عبر تحسين نوعية الخدمات التي تقدمها الإتحادات والجمعيات المهنية المختلفة، التي تتطلب ما يأتي[29]:

أ. تبسيط الإطار القانوني وإزالة التعقيدات الروتينية التي تخص فرص الحصول على التمويلات المالية

ب. تكثيف الحوار والتشاور والتشارك عند رسم سياسات تخص القطاع الخاص.

ج. تقديم حوافز مالية للاستثمارات، يقابلها تعزيز منظومات السيطرة النوعية والجودة والترخيص.

د. دعم وتنشيط الإتحادات والنقابات المهنية، وذلك عبر زيادة التغطية بالخدمات المقدمة للأعضاء مثل (إتحاد الصناعات العراقي، إتحاد المقاولين، إتحاد الغرف التجارية... الخ).

٣. **تطوير مؤسسات القطاع الخاص:** وذلك لتحسين إنتاجية المؤسسات المتوسطة والصغيرة وقدرتها التنافسية، فضلاً عن إشراك شركات القطاع الخاص الكبرى في إعادة هيكلية الشركات العامة، التي تتطلب ما يأتي[30]:

أ. إنشاء صندوق مالي إبتدائي أو تأسيس مصرفاً للاستثمار، تسهم الحكومة بنسبه لا تزيد عن (٢٥٪) من رأس المال فيه، في حين يسهم القطاع الخاص في رأس المال المتبقي، على إنَّ يخضع لرقابة وإشراف البنك المركزي وديوان الرقابة المالية، يكون الدور الحكومي مقتصراً على الدعم والإسناد، وكذلك تحديد المشاريع التنموية الكبيرة، التي ستمولها أو عبر قروض ميسرة بهدف توسيع أنشطة القطاع أو بُغية إنشاء شركات جديدة.

ب. توافر خدمات إستشارية وخدمات التخطيط والتدريب للقطاع الخاص، فضلاً عن إيجاد برامج خاصة لتوافر الفرص للعمل مع الشركات الحكومية.

ج. إعادة إعمار وتطوير البنى التحتية اللازمة لنجاح عمل القطاع الخاص مثل (شبكات الطرق، والجسور، شبكات الاتصالات)، لما توفره من خدمات أساس تسهل عمل هذا القطاع، عبر الإسهام في خفض تكاليف الإنتاج وتعزيز فرص نجاحه[31].

د. إستصدار تشريعات تضمن حقوق العاملين في القطاع الخاص، فضلاً عن الضمانات والحقوق التقاعدية والضمان الصحي والاجتماعي، التي تسهم في تقليل توجه المواطنين إلى شركات القطاع العام.

ه. تشجيع الاستثمارات المحلية والدولية، وذلك عبر إيجاد بيئة ملائمة، التي تستدعي تشريع قانوناً للاستثمار ينسجم مع متطلبات وتطلعات المجتمع العراقي، لاسِيّما التي تتطابق مع متطلبات تعزيز الحوكمة الاقتصادية ضمن مساعي تحقيق التعافي.

رابعاً_ تطوير القطاع السياحي في العراق:

أصبحت صناعة السياحة واحدة من أهم صناعات المستقبل، إذ بات هذا القطاع يمتلك مكانة مهمة في اقتصاديات الدول لكونهِ رافداً حيوياً من روافد التنمية الاقتصادية المُستدامة، وفي الواقع، يمتلك العراق العديد من مقومات الجذب السياحي، بيد إنها لم تلقَ الإهتمام المناسب بالمقارنة مع حجم مقومات نجاحها، ناهيك عما واجهه العراق من تحديات وعقبات على المستويات كافة والقطاع السياحي ليس ببعيد عنها، لذلك ينبغي تفعيل هذا القطاع المهم عبر رسم سياسات واضحة المعالم للنهوض بواقعه، لزيادة مساهمته في تنويع مصادر القاعدة الاقتصادية من جهة، وتعزيز الاستدامة المالية من جهة أخرى، وذلك يتطلب ما يأتي[32]:

١. إعادة النظر بالتشريعات الخاصة بالسياحة في العراق وتعديلها، وذلك عبر تشريع (قانون

السياحة الأساس)، لينظم هذا القطاع تنظيماً شاملاً، بما فيها تحديد وتنظيم الأدوار بين (الوزارة وهيئة السياحة_ شركات القطاع العام والخاص_ والمختلط_ هيئة تنشيط السياحة في المحافظات)، ومن المهم أن يشرع قانون ينظم أو يمنع النمو العمراني العشوائي.

٢. تطوير السياحة الدينية ومستوى الخدمات السياحية فيها، فضلاً عن تقديم التسهيلات اللازمة للحصول على تأشيرة الدخول وإجراءات التفتيش الجمركي، كما ينبغي تطوير خدمات النقل (البري والجوي والنهري) لاسِيّما محطات سكك الحديد، التي تُعد من الوسائل المهمة لأغلب الدول المتقدمة سياحياً.

٣. رفع مؤشرات تنمية القوى العاملة العراقية في القطاع السياحي، التي تتطلب تعزيز التدريب والتعليم المهني المتخصص لضمان كفاءة الإنتاج السياحي، كما يمكن الإفادة من الخبرات الدولية في هذا الصدد.

٤. الاهتمام بمنطقه الاَهوار وتطويرها والحفاظ على التوازن بين السياحة والبيئة عبر استدامة الموارد السياحية حفظاً لحقوق الأجيال للتمتع بها[(33)].

٥. تعزّيز القطاع الخاص للاستثمار في قطاع السياحة وذلك عبر تقديم المحفزات وتهيئة البنى التحتية للمواقع السياحية المعدة للاستثمار، فضلاً عن تشجيع السياحة الداخلية وتطويرها وتنظيمها مع مراعاة الجودة والسعر المناسب، لأنها الركيزة الأساس للسياحة الدولية[(34)].

٦. استثمار المناطق السياحية غير المسُتغلة بهدف تطويرها وخلق أنماط سياحية جديدة، ويتم ذلك عبر ما يأتي[(35)]:

أ. تطوير السياحة العلاجية: عبر تطوير موقع (حمام العليل) في نينوى، وكذلك (العيون المعدنية) في عين تمر في كربلاء، وذلك عبر التعاون مع وزارة الصحة والبيئة لإقامه مصحات سياحية والإفادة من تجارب البلدان الأخرى، كما في الأردن (البحر الميت).

ب. تطوير وتأهيل السياحة المائية مثل مواقع (بحيرة الرزازة والحبانية وبحيرة ساوة في مدينة السماوة).

ج. تشجيع وتطوير نمط سياحة الصحراء لاسِيّما الصحراء الغربية لكربلاء والإفادة من تجارب تونس ومصر (صحراء سيناء وواحة سيوة على الحدود المصرية – الليبية) وغيرها.

د. تشجيع وتطوير السياحة الأثرية، التي تتطلب إعادة تأهيل المناطق الأثرية، ووضع البرامج السياحية المتنوعة لزيارة المدن التأريخية في المواقع الأثرية ب(بابل، أور، سامراء، الحضر)، فضلاً عن إحياء وإقامة المهرجانات والمعارض في المناطق الأثرية، مثل حصن الأخيضر وأثار بابل ونينوى وغيرها.

فضلاً عمّا سبق من الإجراءات لتحقيق الاستدامة المالية والاقتصادية، ينبغي العمل على ترشيق الجهاز الحكومي وتعزيز كفاءته، الذي شهد تضخماً ملحوظاً، نتج عنه ترهلاً وظيفياً في مؤسسات الدولة، في ظل عجزه عن تحسين مستوى الخدمات للمواطنين، الذي يستدعي إلى إعادة هيكلة وتوزيع الموارد البشرية والتركيز على مبدأ التخصص الوظيفي، وإحصاء العدد الفائض وقدراته ونوعيته، وأعداد الدراسات اللازمة في إستخدام تلك الطاقات السلبية المعطلة، التي يمكن تطبيق سياسة (المغادرة الطوعية) بحقهم، وهو مبدأ عملت به العديد من الدول في ترشيق الجهاز الوظيفي لديها، ويستند على عرض مبلغ مالي تعويضاً لخدمة الموظف العامة وفق جدول مالي-اقتصادي دقيق، لمن يرغب في مغادرة العمل الوظيفي نهائياً، يقابله، دعم المقاولات الصغيرة، واَعداد مراكز تأهيلية واقتراح المشاريع الصغيرة، وتوافر كل ما يلزم لإنجاح هذه التجربة بالتعاون

مـع برنامـج (التنميـة البشـرية للأمـم المتحـدة)، الـذي أسـهم فـي تمويـل برامـج عـدة فـي أفـق ادمـاج الشـباب فـي التنميـة الوطنيـة فـي أكثـر مـن بلـد، فضـلاً عـن رفدهـم بالخبـرات والتكويـن المهنـي الـلازم مسـتقبلاً[(36)].

ختامـاً، إنَّ تحقيـق التعافـي الاقتصـادي المسـتدام فـي العـراق بعـد عـام ٢٠١٧ عبـر سياسـات تفكيـك ظاهـرة الفسـاد وتنويـع مصـادر القاعـدة الاقتصاديـة، تـؤدي إلـى معالجـة الخلـل فـي الموازنـة وتنويـع مصـادر تمويلهـا، فضـلاً تحقيـق الاسـتدامة الماليـة والاقتصاديـة مـن خـلال إصـلاح النظـام المصرفـي وتطويـر السـياحة ودعـم القطـاع الخاصـة وصـولاً إلـى ترشـيق الجهـاز الإداري، سـيفضي إلـى تعزيـز الاقتصـاد العراقـي وإسـتدامته، الأمـر الـذي يخلـق مؤسسـات مرنـة وذات تنسـيق عـالٍ وشـفافية ونزاهـة، فـي ظـل عوامـل تحقيـق الاسـتقرار وإيجـاد ظـروف ملائمـة لتقويـة عناصـر صمـود أوسـع في نظـم الحمايـة الاجتماعيـة، وتوافـر التمويـل الـلازم لدعـم إجـراءات مـن شـأنها تقليـص الفجـوة بيـن أفـراد المجتمـع والنظـام السياسـي.

المصادر والهوامش

١. وزارة التخطيـط العراقيـة، خطـة التنميـة الوطنيـة ٢٠١٨_٢٠٢٢، ص ١٠٢.

٢. حيـدر حسـين آل طعمـة و هاشـم مرزوك الشـمري، الإقتصـاد العراقـي ومقاربـات الإصـلاح والإسـتقرار المُسـتدام، مجلـة جامعـة الأنبـار للعلـوم الاقتصاديـة والإداريـة، المجلـد (١١) _ العـدد (٢٧)، جامعـة الأنبـار، ٢٠١٩، ص ١٦٣.

٣. عمـاد عبـد اللطيـف سـالم، الفسـاد فـي العـراق: مـن البُنْيَـة إلـى الظاهـرة، مجلـة الغـري للعلـوم الاقتصاديـة والإداريـة، (المجلـد ١٤، الإصـدار ٢_٣)، كليـة الإدارة والإقتصـاد، جامعـة الكوفـة، ٢٠١٧، ص ٤٦٢.

٤. عائـدة عبـد الكريـم صالـح، دور الحوكمـة وآلياتهـا فـي الحـد مـن الفسـاد الإداري، مجلـة كليـة الكـوت الجامعـة، العـدد الخـاص، ٢٠٢٢، ص ٢٣١.

٥. عمـاد صـلاح الشـيخ داود، الشـفافية ومراقبـة الفسـاد، مجلـة المنصـور، العـدد (١٨)، كليـة المنصـور الجامعـة، بغـداد، ٢٠١٢، ص ١٠٩.

٦. نقـلاً عـن: آيـات محمـد سـعود، آليـة مكافحـة الفسـاد الإداري فـي العـراق، الحـوار المتمـدن، ٢٠١٨/١/١٢، علـى الرابـط الآتـي:
تاريـخ المشـاهدة ٢٠٢٢/٩/٢٢ .http://www.ahewar
٢٩٢٦٣٦٧=org/news/s.news.asp?nid

٧. عبـدالله محمـود عبـدالله وإبراهيـم مرعيـد عنـاد، إسـتراتيجية حوكمـة المـوارد البشـرية للحـد مـن الفسـاد الإداري، مجلـة تكريـت للعلـوم الإداريـة والاقتصاديـة، المجلـد (١٧)، العـدد (٥٣)، جامعـة تكريـت، ٢٠٢١، ص٣٢١.

٨. عمـاد عبـد اللطيـف سـالم، مصـدر سـبق ذكـره، ٤٨٦.

٩. هيثـم عبـد الله سـلمان، الإصـلاح الاقتصـادي والفسـاد فـي العـراق، سلسـلة إصـدارات مركـز البيـان للدراسـات والتخطيـط، ٢٠١٨، ص٦.

١٠. وزارة التخطيـط العراقيـة، خطـة التنميـة الوطنيـة

٢٠١٨_٢٠٢٢، ص١٣٣.
١١. نزار ذياب وخالد روكان، متطلبات التنويع الاقتصادي في العراق في ظل فلسفة إدارة الإقتصاد الحر، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، (العدد ١٢، المجلد ٦)، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة الانبار، ٢٠١٤، ص٥٩.
١٢. عباس لفته كنيهر وشيماء حطاب عبيد، تحليل واقع الصناعات التحويلية في العراق..... افاقها المستقبلية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (١٩)، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة الكوت، ٢٠١٥، ص ١١٤
١٣ (*) يمتاز القطاع المختلط بمزايا عدة وأبرزها، زيادة استثمار الأفراد في مشاريع تمتلك الدولة جزء منها، توافر نوع من الاطمئنان، كما يوفر هذا القطاع المزيد من الشفافية في العمل وذلك لخضوعه لأكثر من جهة رقابة (الهيئة العامة في إجتماعها السنوي العلني، ديوان الرقابة المالية). للمزيد ينظر: ناجح بدران، تصفية الشركات التجارية دراسة قانونية محاسبية عملية، دار الصفدي، دمشق، ٢٠٠٣، ص ٤٠.
١٤. نزار ذياب عساف وخالد روكان عواد، مصدر سبق ذكره، ص ٤٨٤.
١٥. رحمن حسن علي وبيداء جواد كاظم، دور القطاع الزراعي في تنويع مصادر الدخل القومي، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (٢١)، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة واسط، ٢٠١٦، ص ٥١.
١٦. وزارة التخطيط العراقية، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨_٢٠٢٢، ص ١٢٧.
١٧. عمرو هشام محمد وعماد حسن حسين، ترشيد الإنفاق العام ودوره في تحقيق الاستدامة المالية في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (٢٥)، كلية الإدارة والإقتصاد _ جامعة واسط، ٢٠١٧، ص ١٢٧.
١٨. بلسم جوزيف بترو، ترشيد الانفاق الحكومي، وكالة سومر نيوز، ١٢/ ابريل/٢٠١٨، متاح على الرابط الاتي:
http://sumer.news/ar/ ٢٠٢٢/٩/٢٥ المشاهدة ٢٧٤٦٤/news
١٩. عمرو هشام محمد وعماد حسن حسين، متطلبات تحقيق الاستدامة المالية في العراق، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (٥٥)، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ٢٠١٦، ص ١٤٨_١٥١.
٢٠. ضياء حسين سعود، تحليل العلاقة بين الدين الحكومي الداخلي وعجز الموازنة في العراق للمدة (١٩٩٠- ٢٠١٦)، مجلة كلية المأمون، العدد (٣١)، بغداد، ٢٠١٨، ص ٣٦.
٢١. زيد عدنان محسن، الحكومات وآليات تحقيق العدالة الاجتماعية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ (السياسة المالية أنموذجاً)، مجلة الدراسات الدولية، العدد (٦٣)، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية _ جامعة بغداد، ٢٠١٥، ص٥٢.
٢٢. محمد سلمان شكير، سلمى جاسم خليف، آليات تطوير النظام المصرفي، مجلة جامعة بابل، المجلد (٢٩)، العدد (١٢)، جامعة بابل، ٢٠٢١، ص ٢١٢.
٢٣. إبراهيم جاسم جبار، الإصلاح المصرفي في العراق: الأُسس والعناصر، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (١٩)، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة واسط، ٢٠١٥، ص ٢٥٤.
٢٤. عبد العظيم عبد الواحد الشكري وحياة عبد الرزاق حسين، الاصلاح المصرفي في العراق _ الواقع والمتطلبات، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، (المجلد ١٥، العدد ١)، كلية الإدارة والإقتصاد_ جامعة القادسية، ٢٠١٣، ص١٩٣.
٢٥. عمرو هشام محمد ومحمد سلمان الزهيري، إصلاح النظام الضريبي في العراق كمدخل لإستقرار العوائد المالية، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٥٦، ٢٠١٧، ص ٣٢٢.
٢٦. توصيات أعمال ملتقى الحكمة الاقتصادي

الـذي أقامـه قسـم الدراسـات الاقتصاديـة فـي بيـت الحكمـة تحـت عنـوان (أولويـات الإصـلاح الاقتصـادي فـي العـراق)، ٢٠١٧/٢/١٤، علـى الرابـط الاتـي: تاريـخ المشـاهدة ٢٠٢٢/١٠/١

http://www.baytalhikma.iq/News_Details.php?ID=٧٤١

٢٧ (*) جـاء فـي تقريـر ممارسـة الاعمـال الصـادر عـن البنـك الدولـي فيمـا يخـص العـراق، مـا يأتـي:

١_ يقـع العـراق فـي المرتبـة (١٦٥ مـن ١٩٠ دولـة) فـي مؤشـر الحصـول علـى الائتمـان.

٢_ مؤشر مدى الشفافية للشركات ٢ من ١٠

٣_ المرتبـة (١١٥ مـن ١٩٠ دولـة) فـي مؤشـر تسـجيل الملكيـة، كمـا سـجل مؤشـرات متدنيـة فـي حمايـة المسـتثمرين والتجـارة عبـر الحـدود. ينظـر: وزارة التخطيـط العراقيـة، خطـة التنميـة الوطنيـة ٢٠١٨-٢٠٢٢، ص ٦٩.

٢٨. عدنـان حسـين الخيـاط، نحـو تفعيـل آليـات الشـراكة بيـن القطـاع العـام والقطـاع الصناعـي الخـاص فـي العـراق، مجلـة وارث العلميـة، ٢٠٢١، المجلـد ٣_ العـدد (خـاص)، جامعـة وارث الانبيـاء، ٢٠٢١، ص ١١٠_١١٢.

٢٩. وزارة التخطيـط العراقيـة، خطـة التنميـة الوطنيـة (٢٠١٣_٢٠١٧)، ص ٨٦_٨٧.

٣٠. منتهـى زهيـر محسـن، آليـات التوجـه نحو تنشـيط القطـاع الخـاص فـي العـراق، مجلـة الدنانيـر، العـدد (١٢)، كليـة الإدارة والاقتصـاد، الجامعـة العراقيـة، ٢٠١٨، ص ١٧٨.

٣١. هيئـة المستشـارين، إسـتراتيجية تطويـر القطـاع الخـاص فـي العـراق ٢٠١٤ -٢٠٣٠، لسـنة ٢٠١٤، ص ٢٥.

٣٢. كريـم سـالم حسـين وقاسـم جبـار خلـف، تنميـة القطـاع السـياحي فـي العـراق (المقومـات، التحديـات، المتطلبـات)، مجلـة القادسـية للعلـوم الاقتصاديـة والإداريـة، (العـددا، المجـدل ١٨)، كليـة الإدارة والإقتصـاد، جامعـة القادسـية، ٢٠١٤، ص١٦١-١٦٣.

٣٣. هـادي فيصـل سـعدون، الامـن السـياحي وتطـور السـياحة فـي العـراق، مجلـة دراسـات تربويـة، العـدد ٥٢، وزارة التربيـة، ٢٠٢٠، ص ٢٣٢.

٣٤. نـوار السـعدي، السياسـة والقطـاع السـياحي فـي العـراق، بحـث منشـور فـي المركـز الديمقراطـي العربـي، ٧/ يونيـو/ ٢٠١٨، متـاح علـى الرابـط الآتـي: تاريـخ المشـاهدة ٢٠٢٢/١٢/٣

https://democraticac.de/?p=٥٤٥٠٠

٣٥. وهـاب فهـد الياسـري، تنميـة السـياحة البيئيـة فـي العـراق، مجلـة أداب الكوفـة، العـدد (٢٣)، كليـة الآداب، جامعـة الكوفـة، ٢٠١٥، ص ٢٤.

٣٦. ينظـر: بلسـم جوزيـف بتـرو، ترشـيد الانفـاق الحكومـي، مقـال منشـور فـي وكالـة الشـفق نيـوز، ١٣/ ابريـل /٢٠١٨، علـى الرابـط الآتـي: تاريـخ المشـاهدة ٢٠٢٢/١٠/٧

http://www.shafaaq.com/ar/Ar_NewsReader

د. سلام جبار شهاب

باحث في الإقتصاد السياسي

التعافي في العراق بخطر:

استعراض لتقرير البنك الدولي ربيع - صيف ٢٠٢٣

١- المقدمة

يعمل البنك الدولي على اصدار تقارير دورية التي يشرح فيها اوضاع الأقتصادات في العالم، ومن بين تلك البلدان العراق، تعمل هذه التقارير على رصد الأوضاع الأقتصادية العامة الى جانب شرح السياسات والبرامج الحكومية التي لها اثر مباشر وغير مباشر على الأقتصاد الكلي وعلى الإوضاع الإقتصادية بالعموم، وتمتزج الأراء في هذه التقارير مع الإوضاع الإقتصادية العالمية من خلال ربط السياسات والبرامج بالإوضاع الأقتصادية العالمية وبناء التوقعات وفقاً لذلك. يقدم تقرير الرصد الاقتصادي للعراق تحديثًا للتطورات والسياسات الاقتصادية الرئيسية خلال الأشهر الستة الماضية ويعرض نتائج عمل البنك الدولي بشأن العراق، ويضعها ضمن السياق العالمي مع تقييم آثار هذه التطورات والتغيرات الأخرى في العراق ضمن السياسة فيما يتعلق بالآفاق المستقبلية للعراق. وتتراوح تغطية هذه التقارير الدورية من الاقتصاد الكلي إلى بيئة الأعمال وتنمية القطاع الخاص. وعادةً ما تكون هذه التقرير موجهة الى جمهور واسع من المهتمين من بينهم صانعي السياسات وقادة الأعمال والمنخرطين في الأسواق المالية والمحللين والمهنيين العاملين في العراق.

وقد تناول التقرير عدداً من القضايا الأقتصادية المهمة التي لها علاقة بعمل الأقتصاد الكلي في العراق، ومن بينها استعراض للتطورات الأقتصادية الاخيرة في المؤشرات الإقتصادية من خلال تحليل جوانب العرض والطلب في الإقتصادي العراقي، وتطورات قطاع النفط والغاز ومنها حرق الغاز وحجم الأيرادات المالية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، الى جانب استعراض احوال المالية العامة في البلاد والسياسة النقدية والإسعار والتضخم، فضلاً عن المخاطر والفرص المحيطة بالأقتصاد العراقي.

ويلخص التقرير جملة من الأعتبارات التي يشدد على الاخذ بها من اجل تفادي اية انتكاسات اقتصادية او انحراف عن مسار الأقتصاد العراقي ويجد إن انخفاض الرغبة في الإصلاحات وسط ارتفاع أسعار النفط وإمكانيات النمو غير النفطي المتواضعة في العراق تعوق النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

٢- التطورات الأخيرة في السياسة والإقتصاد

يعمل التقرير على تحليل جانب الطلب في الاقتصاد العراقي في عام ٢٠٢٢ والنمو المتحقق نتيجة للتوسع القوي في قطاع النفط، ولكن هذا النمو الإقتصادي بدأ يضعف بشكل ملحوظ في عام ٢٠٢٣. كما تسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى ٧٪ في عام ٢٠٢٢، تماشيًا مع تطورات سوق النفط. وقد كان النمو مدفوعًا بتخفيض إنتاج أوبك + في الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٢٢ الذي يمثل ٦١٪ من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام ٢٠٢٢. وفي المقابل، كان نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي ضعيفا ويرجع ذلك في المقام الأول إلى انكماش الأنشطة الإقتصادية الزراعية المتأثرة بنقص المياه اضافة الى ركود الصناعات غير النفطية. ويوضح التقرير تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ٢,٦٪ في الربع الأول من عام ٢٠٢٣ على أساس سنوي حيث أدى تخفيض إنتاج أوبك بلص والنزاع

بشأن تصدير النفط مع تركيا نتيجة الى قرار محكمة التحكيم الدولية التابعة الى غرفة التجارة الدولية وقرار تركيا بحظر تصدير النفط عبر اراضها، هذه العوامل ادت الى انخفاض النمو في الناتج المحلي الإجمالي النفطي الى ١,٣٪ على أساس سنوي وساعد الانتعاش الاقتصادي في عام ٢٠٢٢ على زيادة نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العراق إلى ٥,٤٪. ومع ذلك، فإن النمو السكاني السريع في العراق الذي يبلغ ٢,٤٪ سنويا يسلط الإضواء على الحاجة إلى نمو أعلى لتحسين نتائج الرعاية الاجتماعية وسد الفجوة المتزايدة في السنوات السابقة.

في تحليل جانب العرض يؤشر التقرير الى إن النمو في عام ٢٠٢٢ كان متبوع بالنمو في قطاع النفط وايضاً الى نمو خدمات الاتصالات في عام ٢٠٢٢. وكان نمو قطاع النفط مدفوعاً بتحسن ظروف اسواق النفط العالمية. وتشهد الخدمات ارتفاعًا، مدفوعة بالخدمات الشخصية والتجارة والفنادق وخدمات النقل، وذلك تماشيًا مع الطلب المحلي القوي وانتعاش السياحة الدينية. ومع ذلك، يذكر التقرير انه قد انكمش الإنتاج الزراعي حيث أدى حجم الأمطار وتوزيعها غير المتساوي إلى تقييد الإنتاج المحلي من المناطق التي تعتمد على الري في عام ٢٠٢٢. ويسلط التقرير الضوء على هذا الانكماش بأعتباره يمثل احدى المخاطر على الأمن الغذائي في العراق، وبالرغم من اقرار قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية الذي خصص أموالاً لتلبية الطلب العاجل على المواد الغذائية الأساسية. اضافة الى ضعف أداء قطاع الزراعة كثيف العمالة الذي يضيف تحدي يتمثل في ارتفاع معدلات البطالة ويعزز ارتفاع مستوى الهجرة من الريف إلى الحضر والعمل غير الرسمي. وفي الاشهر الثلاث الأولى من عام ٢٠٢٣، كان النمو مدفوعًا في المقام الأول بالصناعات غير النفطية والزراعة اذ زاد الإنتاج في الزراعة مع تحسن هطول الأمطار في هذه الأشهر، مما أدى إلى زيادة إنتاج المحاصيل الشتوية بما في ذلك القمح والشعير. وفي جانب الطلب، كان النمو مدفوعا بأرتفاع الإنفاق العام. وعلى الرغم من ضعف الاستهلاك العام في البداية بعد التأخر في اقرار الموازنة، إلا أن قانون الدعم الطارئ الذي صدر في حزيران ٢٠٢٢ أدى إلى زيادة الإنفاق الحكومي. ونتيجة لذلك ارتفع الإنفاق الحكومي الأولي بنسبة ٢٣,٥٪ في عام ٢٠٢٢ بالقيمة الاسمية، بما في ذلك زيادة بنسبة ٣١٪ في نفقات الرعاية الاجتماعية. وأدى ارتفاع الإنفاق الحكومي، إلى جانب انخفاض التضخم، في عام ٢٠٢٢، إلى تحسين القوة الشرائية للأسر وزيادة الاستهلاك الخاص. ومن المتوقع أن يؤدي ارتفاع القوة الشرائية للدينار بعد انخفاض قيمة الدينار العراقي والآثار غير المباشرة الناجمة عن التوسع المالي الكبير إلى دفع الاستهلاك إلى النمو بشكل أكبر في عام ٢٠٢٣.

مساهمة الاستثمار في النمو الإجمالي: يجد التقرير ان الاستثمار العام مقيدا بسبب عدم وجود ميزانية مقرة خلال الفترة السابقة، الامر الذي أعاق استخدام عائدات النفط غير المتوقعة في استثمارات جديدة. ونتيجة لذلك، تقلصت النفقات الاستثمارية الحكومية بنسبة ٩,٨٪ في عام ٢٠٢٢. وفي الوقت نفسه، لا يزال مناخ الاستثمار في العراق سيئاً، لأسباب منها عدم وجود تشريعات صديقة للأعمال، والبيئة الأمنية المتقلبة، وعدم الكفاءة الإدارية، والفساد الممنهج. علاوة على ذلك، فإن انهيار البنية التحتية، وعدم القدرة على الوصول إلى التمويل، والدور الكبير للغاية الذي تلعبه الشركات المملوكة للدولة في الاقتصاد العراقي فأن كل هذا يقوض المشهد التنافسي. كما يعيق المناخ الاستثماري دون المستوى الأمثل النمو ويقوض جهود إعادة الإعمار في البلاد، مما يزيد من المظالم الاجتماعية. وتقر الحكومة العراقية برنامجاً لتعزيز بيئة الأستثمار حجمه ٣٧ مليار دولار سنوياً ودعم المستثمرين وقد يكون تنفيذ تلك الطموحات صعبة وفقاً للإعتبارات اعلاه.

| ٣- تطورات قطاع النفط والغاز

ارتفع إنتاج النفط بقوة قبل أن ينخفض نتيجة لتقليص الأنتاج كألتزام بحدود إنتاج أوبك بلس ابتداءً من الربع الأخير من عام ٢٠٢٢. وقد أدى الانتعاش القوي في الطلب العالمي على النفط وما نتج عن ذلك من تقليص حصص إنتاج أوبك بلس إلى زيادة إنتاج العراق من النفط إلى متوسط قدره ٤,٤٥ مليون برميل يومياً. وقد أدت التخفيضات في إنتاج أوبك التي تم الإعلان عنها في تشرين الثاني ٢٠٢٢ استجابة لانخفاض الأسعار إلى انخفاض إنتاج النفط الخام في الربع الرابع من عام ٢٠٢٢ إلى متوسط قدره ٤,١٥ مليون برميل يوميًا في الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠٢٣. وفي الفترة الأخيرة، انخفض الأنتاج الى اقل من ٢٧٨ ألف برميل يومياً من الحصص بسبب اعمال الصيانة في محطة النفط الجنوبية وتعطيل الصادرات في الشمال.

وقد ارتفعت إيرادات تصدير النفط أيضًا في عام ٢٠٢٢ مدعومة بارتفاع أحجام وأسعار صادرات النفط، لكنها بدأت بالتراجع في أوائل عام ٢٠٢٣ مع تراجع كليهما. وأدى ارتفاع إنتاج النفط إلى زيادة حجم صادرات النفط الخام إلى متوسط ٣,٣ مليون برميل يوميا في عام ٢٠٢٢، بزيادة قدرها ٩,٧٪. كما ارتفع متوسط أسعار تصدير النفط بنسبة ٤٠٪ ليصل إلى ٩٥,٦ دولارًا أمريكيًا للبرميل في عام ٢٠٢٢. ونتيجة لذلك، ارتفعت إيرادات صادرات النفط الخام إلى مستوى قياسي بلغ ١١٥,٧ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٢، بزيادة قدرها ٥٣٪ مقارنة بعام ٢٠٢١. ومع ذلك، انخفضت أحجام وأسعار صادرات النفط في الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠٢٣ تماشياً مع اتفاقيات أوبك بلص لعام ٢٠٢٣ ووقف تصدير ٤٥٠ الف برميل يومياً عبر خط أنابيب النفط عبر تركيا بعد الحكم في قضية التحكيم حول صادارت النفط من الاقليم مع غرفة التجارة الدولية بين العراق وتركيا وقرار تركيا بإيقاف التصدير.

كما أدى ارتفاع أسعار النفط في عام ٢٠٢٢ إلى تخفيف الضغوط على الموارد المالية لحكومة إقليم كردستان، لكن الضغوط عادت للظهور في عام ٢٠٢٣. ونتيجة لحالة عدم اليقين الناجمة عن النزاع القانوني بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان، انخفضت أحجام تصدير النفط من الإقليم إلى متوسط ٠,٤ مليون برميل يومياً في عام ٢٠٢٢ ومع ذلك، فإن ارتفاع اسعار النفط بمقدار ٤٣٪ قدم مكاسب أكثر من مجرد تعويضية. وسمحت عائدات النفط المرتفعة للسلطات في الاقليم بالوفاء بالتزاماتها الملحة تجاه رواتب القطاع العام وشركات النفط الدولية. ومع ذلك فقد أدى توقف صادرات النفط عبر تركيا منذ اذار ٢٠٢٣ وانخفاض أسعار النفط إلى زيادة الضغوط المالية على حكومة الأقليم على الرغم من التحويلات الجديدة من الحكومة المركزية في بغداد.

وتحدد الحكومة العراقية أهدافًا طموحة لزيادة القدرة على إنتاج النفط الخام وتحديث قطاع الطاقة، ولكنها تحتاج إلى زيادة الاستثمار في القدرة على التكيف مع تغير المناخ. شهد إنتاج النفط الخام زيادة بمقدار ثلاثة أضعاف منذ عام ٢٠٠٣، وحددت السلطات هدفًا لزيادة الطاقة الإنتاجية للنفط إلى ٨ ملايين برميل يوميًا بحلول عام ٢٠٢٨. كما تم الاتفاق على سلسلة من عقود المشاريع الاستثمارية في السنوات الأخيرة لزيادة إنتاج النفط الخام وتقليل الاعتماد على واردات الغاز من خلال زيادة التقاط الغاز المصاحب وزيادة الاعتماد على الطاقات النظيفة ومنها الطاقة الشمسية. ومع ذلك، واجهت هذه الخطط في كثير من الأحيان تأخيرات لأسباب عديدة بما في ذلك التأخير في اقرار الموزانة، والتحديات الأمنية، وعدم كفاية البنية التحتية، وعدم الاستقرار السياسي.

ويشدد التقرير على ان التنفيذ الناجح لمشاريع الطاقة وتحقيق النتائج المرجوة يعتمد على وجود ترتيبات مؤسسية وإدارية قوية لتحسين كفاءة

العمليات والشفافية والمحاسبة، كما يجب أن تكون استثمارات قطاع الطاقة ملاصقة مع مساهمات العراق المحددة وطنياً. اضافة الى ان الطلب العالمي على الوقود الأحفوري قد ينخفض من ما يقرب من ١٦٪ من إجمالي إمدادات الطاقة في اليوم إلى ما يزيد قليلاً عن ٢٠٪ بحلول عام ٢٠٥٠، لذلك سوف يحتاج العراق إلى تحويل نموذج تطوير النفط والطاقة بالكامل. ويجد التقرير بأنه أصبح من الملح أكثر من أي وقت مضى أن يواجه العراق التحديات المناخية والتنموية المتشابكة وعلى الأخص من خلال تطوير مصادر الطاقة المتجددة والقضاء على احتراق الغاز.

٤- المالية العامة

أدى ارتفاع عائدات النفط إلى تحسين الوضع المالي للعراق بشكل كبير في عام ٢٠٢٢، لكن تراجعها طوال أوائل عام ٢٠٢٣ أثار عدد من المخاوف. فقد ارتفع إجمالي الإيرادات الحكومية بنسبة ٤٨,٢٪ في عام ٢٠٢٢ مدفوعًا بالمكاسب النفطية غير المتوقعة. ونما إجمالي النفقات بشكل أكثر اعتدالا بنسبة ٢٠,٥٪ مدفوعا بإقرار قانون الدعم الطارئ في حزيران ٢٠٢٢، والذي كانت النفقات قبله مقيدة بمستويات عام ٢٠٢١ بسبب عدم وجود ميزانية معتمدة لهذا العام ٢٠٢٢. ونتيجة لذلك، سجل حساب المالية العامة فائضا كبيرا قدره ١١,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

ستكون الحسابات المالية للعراق غير مؤاتية بنسبة قليلة بسبب وجود اعتبارات كبيرة غير محسوبة محليا وخارجيا. فقد أدت مجموعة من انقطاع إمدادات النفط وضعف الطلب العالمي الى انخفاض أسعار النفط في النصف الثاني من عام ٢٠٢٢ وتخفيضات حصص أوبك بلس في تشرين الاول ٢٠٢٢ ونيسان ٢٠٢٣، إلى تجديد الضغوط على المالية العامة في العراق بسبب اعتمادها المفرط على عائدات النفط. وانخفض إجمالي الإيرادات في الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠٢٣ بنسبة ٢٣,٣٪ على أساس سنوي، كما انخفضت إيرادات النفط بنسبة ١٨,٣٪ على أساس سنوي. وتسلط هذه الرؤية المالية للدورة الاقتصادية الضوء مرة أخرى على ضرورة اتباع سياسة مالية حكيمة وتؤكد الحاجة إلى تنفيذ الإصلاحات المالية للحد من جمود الميزانية وتعزيز جهود دعم الإيرادات المحلية.

وقد ظلت الإيرادات النفطية تهيمن على الإيرادات الحكومية، في حين انخفضت الإيرادات غير النفطية. اذ نمت إيرادات النفط بأكثر من ٦١٪ من الناتج المحلي الاجمالي وشكلت ٩٥٪ من إجمالي الإيرادات الحكومية في عام ٢٠٢٢، ولكن من المتوقع أنها انخفضت الى ٩٢,٥٪ في الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠٢٣ بعد انخفاض أسعار النفط بنسبة ٢٢,٢٪. كما كان تنفيذ التدابير التي تم تطبيقها في عام ٢٠٢١ لزيادة الإيرادات غير النفطية محدودًا، في حين تم إعاقة الجهود الجديدة بسبب تحديات التنفيذ والصلاحيات المحدودة للحكومة العراقية المؤقتة «حكومة الكاظمي» في عام ٢٠٢٢ مما أدى إلى انخفاض الإيرادات غير النفطية بنسبة ٤١,٥٪ في عام ٢٠٢٢.

ومن بين الإعتبارات التي يشدد عليها التقرير هي استكمال التقدم الذي تم تحقيقه مؤخرًا في اتمتة الإجراءات الكمركية من خلال تطبيق صارم للقواعد الكمركية ودرجة معينة من الاستقلالية الأدارية من اجل تحصيل إيرادات إضافية من تلك المنافذ.

بالرغم من كون العراق يعد ثاني أكبر منتج للنفط في منظمة أوبك إلا انه يستورد معظم منتجاته النفطية بسبب النقص المتزايد في القدرة التكريرية في العراق. كما ظل دعم الطاقة مرتفعًا حيث يقدر بنحو ٦,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٢ تماشيًا مع ارتفاع أسعار النفط والإفراط في الاستهلاك. والعراق بحاجة الى استثمار الاموال التي تنفق على التكرير وايضاً الى فاتورة الأجور كما ان اعتماد قواعد المالية لحماية الثروة النفطية

المحدودة سيكون أمرا أساسيا لتعزيز نموذج تنمية اقتصادية أكثر استدامة للعراق ومانعاً ضد الصدمات المستقبلية.

في مجال الإستثمار، ففي الربع الأول من العام ٢٠٢٣ زادت الاستثمارات بأكثر من الضعف مدفوعة بالفائض المالي المتراكم من العام السابق وتماشيًا مع خطط الحكومة في موازنة ٢٠٢٣. ومع ذلك، لا تزال هناك احتياجات استثمارية كبيرة، بما في ذلك في البنية التحتية وتوفير الخدمات العامة الأخرى، بعد استمرار عدم تحقيق أهداف الاستثمار في الموازنة في السنوات الأخيرة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عدم الكفاءة في إدارة الاستثمارات العامة والفساد يزيد من إعاقة الإنفاق الاستثماري. فقد أدى الفائض المالي الكبير من عائدات النفط وتأثيرات الأسعار الكبيرة إلى دفع نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي الى ٢٧,٢٪. كما سمحت عائدات النفط المرتفعة للحكومة بتسوية بعض المتأخرات الخارجية لواردات الطاقة من إيران، مما ساهم بشكل أكبر في تخفيض إجمالي الديون.

إن ميزانية عام ٢٠٢٣ مسايرة للدورة الاقتصادية بقوة، وتوسعية في النفقات بشكل مفرط، وتفتقر إلى الإصلاحات الهيكلية التي يحتاجها العراق لتطوير اقتصاد حيوي ومستدام. وتتصور الموازنة المعتمدة إنفاقًا سنويًا قدره ١٩٩ تريليون دينار عراقي (١٥٣ مليار دولار أمريكي)، بزيادة قدرها ٥٩٪ مقارنة بالنفقات الفعلية لعام ٢٠٢٢، مما يعني ان الحكومة ستحتاج الى بيع برميل النفط بسعر ١١٢ دولار أمريكي للبرميل. وتميل النفقات بشدة نحو النفقات المتكررة. والتي تمثل ٧٤,٣٪ من إجمالي النفقات بسبب الارتفاع الحاد في قائمة الأجور. ومن المتوقع أن يظل النفط يهيمن على الإيرادات، استنادا إلى افتراض سعر النفط عند ٧٠ دولارا أمريكيا للبرميل و٣,٥ مليون برميل يوميا من الصادرات. وحتى مع هذه الافتراضات الطموحة، فإن ذلك سيؤدي إلى عجز مالي كبير قدره ٥١,٦ تريليون دينار عراقي (٣٩,٧ مليار دولار أمريكي) يكون حجمه ١٤,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي، أي ما يعادل أكثر من نصف الاحتياطيات النقدية المتولدة مؤخراً بعد الطفرة النفطية في ٢٠٢١-٢٠٢٢. وسيتم تمويل العجز من خلال الفائض من مبيعات النفط أو الاقتراض المحلي والخارجي. ويتضمن مشروع قانون الموازنة اتفاقاً مع حكومة إقليم كردستان لنقل ١٢,٧٪ من الموازنة الاتحادية إلى الإقليم مقابل تصدير ٤٠٠ الف برميل يومياً من النفط الخام عبر الإقليم الذي هو متوقف حالياً منذ ايار هذا العام.

وتقترح الموازنة الفدرالية إنشاء صناديق جديدة بما في ذلك صندوق العراق للتنمية لتعزيز الاستثمارات برأسمال قدره تريليون دينار عراقي (٠,٨ مليار دولار أمريكي). وفي حين أن إنشاء آلية لاستثمار الثروة النفطية أمر بالغ الأهمية إلا أن هذه التدابير تحتاج إلى تنسيق وثيق مع السياسة المالية والنقدية. إن المخاطر المالية المتعلقة بالميزانية التي تساير الدورة الاقتصادية والاعتماد المفرط على النفط قد تحققت جزئيا بالفعل بالنظر إلى أسعار تصدير النفط الأخيرة وتوسيع حصص الإنتاج. كما إن أفق الميزانية الذي يمتد لثلاث سنوات ٢٠٢٣-٢٠٢٥ يخفف من حالات عدم اليقين التي شهدتها الميزانية سابقًا للسنوات اللاحقة، كما أن توسعها الكبير يفرض تمديد الموقف المالي الفضفاض للسنتين التاليتين. ويشير التقرير الى ان فشل الميزانية في معالجة التحديات الهيكلية طويلة الأمد، بما في ذلك التحديات المتعلقة بالتنويع الاقتصادي، وتحسين الإدارة المالية العامة، ومعالجة جمود الإنفاق، وتعزيز التعبئة المالية للإيرادات المحلية. ويعتبر هذا الأخير أكثر أهمية لأن قرار إعادة تقييم الدينار العراقي بنسبة ١٠,٣٪ سيؤدي أيضًا إلى انخفاض عائدات النفط المقومة بالدينار.

٥- السياسة النقدية والإسعار

ادى انخفاض قيمة الدينار العراقي في السوق الموازية في أوائل عام ٢٠٢٣ إلى زيادة تضخم أسعار المستهلك. وساهم إقرار قانون الدعم الطارئ في حزيران ٢٠٢٢ لتلبية الاحتياجات الملحة للأمن الغذائي وواردات الطاقة والدعم في تخفيف التضخم العام والأساسي، ليصل إلى ٥,٠٪ و٤,٣٪ في عام ٢٠٢٢ على التوالي. ومع ذلك، أدى انخفاض قيمة الدينار في السوق الموازية منذ تشرين الثاني ٢٠٢٢ إلى ارتفاع التضخم الإجمالي والأساسي في كانون الثاني ٢٠٢٣. ويؤدي الاعتماد الكبير على المنتجات الأساسية المستوردة إلى جانب الإنتاج المحلي المحدود إلى تعريض الاقتصاد لمزيد من المخاطر وتقلبات أسعار الصرف، مما يزيد من الضغوط على أسعار المواد الغذائية والنقل. وقد ساعدت التدابير المتخذة للسيطرة على انخفاض قيمة الدينار في تخفيف ضغوط الأسعار في الفترة من شباط إلى نيسان استجابة لانخفاض قيمة العملة، اذ قام البنك المركزي العراقي بإعادة تقييم الدينار برفع قيمته بنسبة ١٠,٣٪. وأدى التطبيق الدقيق لتدابير العناية الواجبة ومعايير إعداد التقارير المالية للمعاملات من خلال مزادات الدولار التي أجراها البنك المركزي العراقي منذ تشرين الثاني ٢٠٢٢ إلى انخفاض حاد في قيمة العملة ادى الى انخفاض في أحجام التداول اليومية. ونتيجة لذلك، تم إعادة توجيه جزء من الطلب على الدولار إلى السوق الموازية مما قلل من حجم الاعتمادات بالدولار الأمريكي والتحويلات المباعة بالدينار وهذا أدى الى عدم التطابق بين العرض والطلب وإلى انخفاض قيمة الدينار مقابل الدولار في السوق الموازي.

لا يزال العراق يعتمد في العاملات النقدية على المدفوعات المالية في التداول بالرغم من بعض مبادرات الإصلاح النقدي واتمتة انظمة المدفوعات. ففي الربع الأول من عام ٢٠٢٣ بلغت نسبة الودائع إلى النقد ٤٩٪ مقابل ٥١٪ من العملات المتداولة. واعتمد البنك المركزي العراقي العديد من أنظمة الدفع بالتجزئة لكن فعاليتها محدودة لأنها لا تدعم المعاملات بين الحسابات المصرفية والمحافظ المالية. وفي اب ٢٠٢٢ رفع البنك المركزي العراقي الحد الأعلى لبطاقات الدفع الإلكتروني بنسبة ٢٧٪ وأعلنت الحكومة العراقية الجديدة عن عدة مبادرات في كانون الثاني ٢٠٢٣ لتسهيل استخدام المدفوعات الإلكترونية. فقد أصدر البنك المركزي العراقي تعاميم لتفويض استخدام نقاط البيع في المعاملات المالية، مثل تخفيض الرسوم التجارية، وإلزام ربط الحسابات المصرفية وتقديم حوافز لتعزيز استخدامات نقاط البيع. ومع ذلك، لا يزال العراق يعتمد كلياً على النقد على الرغم من تزايد توافر آليات الدفع الرقمي. وقد أفاد ١٤٪ فقط من البالغين أنهم أجروا أو تلقوا مدفوعات رقمية وهذا يعني ان العراق يتخلف ٢٥ نقطة مئوية خلف النسبة المتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويفسر الامر بأنعدام الثقة في النظام المصرفي، ومحدودية توافر البنية التحتية للمدفوعات الإلكترونية (أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع) ونقص المعرفة المالية، وهي من أهم القيود التي تعيق التحول الرقمي الذي سيسهل المدفوعات الإلكترونية.

كما قدم البنك المركزي العراقي تدابير جديدة لتعزيز الإطار القانوني والتنظيمي والشمول المالي، بما في ذلك توفير الخدمات المالية والمصرفية التي تعزز المساواة بين الرجال والنساء، وتشمل التحسينات تطوير الأطر القانونية والتنظيمية لمنح التراخيص لمقدمي خدمات الدفع، وتحديث نظام المدفوعات، وتعزيز حماية المستهلك. ولتحسين الشمول المالي للمرأة أصدر البنك المركزي العراقي تعميماً لحظر التمييز على أساس الجنس في الوصول إلى الخدمات المالية، مما ساهم في تحسين مؤشر المرأة وأنشطة الأعمال والقانون في العراق لعام ٢٠٢٣. كما أجرى البنك المركزي العراقي دراسة استقصائية عن البنوك التجارية باستخدام

مؤشرات مصنفة حسب نوع الجنس. واستجابة لتدابير العناية الواجبة المشددة التي اعتمدتها البنوك والتي أدت إلى توسيع فروق أسعار صرف العملات الأجنبية وانخفاض قيمة العملة في نهاية المطاف، قام البنك المركزي العراقي بتشديد التقارير المالية عن التحويلات المالية والتحويلات ونفذ ضوابط معززة لمكافحة غسيل الأموال وقد أثمرت هذه الجهود في الالتزام بتلك الضوابط. ولذلك يرى التقرير ان جهود البنك المركزي العراقي لتحسين الشفافية في القطاع المصرفي تمثل خطوة إيجابية أخرى نحو تقليص السبل أمام الجهات الفاسدة. وعلى الرغم من الجهود التي يبذلها البنك المركزي العراقي، لا يزال القطاع المالي يواجه العديد من التحديات التنظيمية والمتعلقة بالعرض والطلب، والتي تعيق التقدم نحو المزيد من الشمول المالي. وفقًا لقاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي ٢٠٢١، لا يزال حوالي ٢٠ مليون بالغ في العراق مستبعدين ماليًا، وتشكل النساء أكثر من نصف السكان الذين لا يملكون حسابات مصرفية (٥٢٪). ويظل الافتقار إلى الأموال الكافية وارتفاع تكلفة الخدمات المالية وانعدام الثقة في المؤسسات المالية من العوائق الرئيسية التي تحول دون فتح حسابات من قبل المواطنين في المصارف. وتكشف بيانات البنك المركزي أن ملكية الحسابات بين البالغين بلغت ٢٦٪ في عام ٢٠٢٢ والتي ارتفعت من ٢٤٪ في عام ٢٠٢١. ولا تزال التغطية الوطنية لنقاط الوصول المالي لمختلف فئات المؤسسات المالية ضئيلة مع وجود أربعة فروع فقط للبنوك وخمس أجهزة للصراف الآلي (ATMs) لكل ١٠٠,٠٠٠ شخص بالغ.

إن متطلبات الضمانات العامة للبنك المركزي العراقي والشروط الصارمة للحصول على القروض، مثل شرط وجود موظف عام ضامن، تميل إلى التأثير على النساء أكثر من الرجال حيث أن لديهن شبكة أصغر وإمكانية وصول أقل إلى الضمانات. تؤدي محدودية الوصول إلى التمويل إلى تفاقم التحديات التي تواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة في العراق، مما يعيق تنمية القطاع الخاص. ويصل ٩٪ فقط من إجمالي الإقراض إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة وذلك بشكل رئيسي من خلال مبادرة ١ تريليون دينار مع كون البنك المركزي العراقي هو المزود المهيمن لهذه المبادرة. ولا تزال البنوك الخاصة صغيرة الحجم وذات رأس مال محدود لدعم القطاع الخاص. وتمتلك سبعة بنوك عامة نحو ٩٠٪ من الأئتمان النقدي في العراق ويؤدي الافتقار إلى التمويل الموجه للشركات الصغيرة والمتوسطة إلى تحفيز الشركات الصغيرة والمتوسطة على الاعتماد على مصادر غير رسمية للتمويل.

٦- النظرة والمخاطر والفرص

نظراً للافتقار الشديد إلى التنويع فإن التوقعات الاقتصادية للعراق مرتبطة في الغالب بقطاع النفط. ومن المتوقع أن ينكمش إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١,١٪ في عام ٢٠٢٣ مدفوعًا بانكماش متوقع في الناتج المحلي الإجمالي النفطي بنسبة ٤,٤٪ على افتراض أن إنتاج النفط يتوافق مع حصص إنتاج أوبك بلص المتفق عليها في نيسان ٢٠٢٣. ومع ذلك، من المتوقع أن يعوض نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي جزئيًا انكماش الناتج المحلي الإجمالي النفطي، فمن المتوقع أن ينمو بنسبة ٤٪ في عام ٢٠٢٣ ويعود هذا النمو في الغالب إلى التوسع المالي الكبير. وفي الفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٥ من المتوقع أن ينتعش نمو الناتج المحلي الإجمالي مع نمو إنتاج النفط، ليعود إلى ذروته في عام ٢٠٢٢ بحلول منتصف عام ٢٠٢٤ وينمو بعد ذلك بما يتماشى مع الزيادة التدريجية في الطاقة الإنتاجية. ومن المرجح أن يستمر الارتباط المحدود بين القطاعين النفطي وغير النفطي، إلى جانب هيمنة القطاع العام على العمالة الرسمية والذي سيكون

سبباً في تقزم القطاع الخاص والقطاع غير الرسمي إلى حد كبير. في حقيقة الامر فإن انخفاض الرغبة في الإصلاحات وسط ارتفاع أسعار النفط وإمكانيات النمو غير النفطي المتواضعة في العراق تعوق النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

ارتفاع النفقات والواردات سيؤثر على توازن المالية العامة وميزان الحساب الجاري، مع تحول النفقات إلى العجز. وستؤدي إعادة تقييم الدينار إلى انخفاض عائدات النفط المقومة بالدينار بالنسبة للحكومة بينما من المتوقع أن تزيد النفقات بشكل كبير تماشيا مع توسع النفقات في الميزانية. ومع ذلك، من المتوقع أن يكون تحقيق الهدف الأخير أقل من المتوقع بالنسبة إلى هدف الميزانية خاصة لقطاع الاستثمار حيث من المتوقع أن تظل أسعار النفط أقل بكثير من السعر ١١٢ دولارًا أمريكيًا للبرميل والذي تتطلبه الميزانية المقرة. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن يسجل رصيد حساب المالية العامة عجزا اعتبارا من عام ٢٠٢٣، ومن المتوقع أن يعتدل قليلا في عام ٢٠٢٤. ومن المتوقع أن تؤدي الضغوط المالية المتزايدة إلى زيادة في الإنفاق العام.

الدين ايضاً من المتوقع أن يتراجع من فائض الحساب الجاري بشكل ملحوظ إلى متوسط ١,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٥، بسبب توقعات سعر النفط عند ٨٠,٢ دولاراً للبرميل، وارتفاع النفقات الحكومية وقوة الدينار مما يؤدي إلى زيادة الواردات وتقويض القدرة التنافسية للصادرات. وتؤدي كل هذه العوامل مجتمعة بدورها إلى إضافة ضغوط على الاحتياطيات المالية وربط سعر الصرف بالدولار الإمريكي.

المخاطر والفرص

لا تزال الآفاق الاقتصادية للعراق معرضة لمخاطر كبيرة، ليس أقلها الانخفاض الكبير في أسعار النفط خاصة إذا اقترن بانخفاض إنتاج النفط. إن اعتماد اقتصاد كبير الحجم على النفط يجعله عرضة للتقلبات في سوق النفط وتقلبات الطلب العالمي كما يتضح من انخفاض أسعار النفط في الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠٢٣. ومن شأن تزايد نقاط الضعف في تغير المناخ، وزيادة تقلب أسعار السلع الأساسية المرتبطة بالغزو الروسي لأوكرانيا، أن يؤدي إلى تفاقم اتجاهات الفقر الموجودة من قبل وزيادة انعدام الأمن الغذائي في العراق. كما سلط الارتفاع الأخير للتضخم الضوء على مصدر جديد للمخاطر التي تم احتواؤها في السابق بسبب ارتفاع قيمة الدينار مقارنة بالدول المجاورة. بالإضافة إلى ذلك، فإن مصادر المخاطر طويلة الأمد المرتبطة بالتحديات الأمنية الأوسع وارتفاع مستوى الفساد والمظالم الاجتماعية الناجمة عن ضعف تقديم الخدمات العامة ونقص فرص العمل يمكن أن تؤثر بشكل أكبر على النتائج الاقتصادية. وعلى الجانب الإيجابي، فإن التحسن في تخفيف التوترات السياسية الداخلية فيما يتعلق بتشكيل الحكومة يمكن أن يمهد الطريق لمزيد من الاستثمار في الاقتصاد لتحسين نمو الناتج المحلي الإجمالي المحتمل. فضلاً عن ان احتمالات انخفاض التوترات الجيوسياسية الإقليمية التي يمكن أن تمهد الطريق لتعزيز التجارة الإقليمية وفرص الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق.

يمكن للمخاطر التي تهدد النمو الاقتصادي العالمي وأسواق النفط أن تؤثر بشكل كبير على التوقعات الاقتصادية. وإن أي تغيير في مسار النمو العالمي من الافتراض الحالي المتمثل في نمو عالمي أضعف إلى حد ما من شأنه أن يؤثر بشكل ملموس على اقتصاد العراق. على سبيل المثال، في ظل السيناريو الذي يكون فيه النمو العالمي أبطأ ولا يتعافى إلا بشكل تدريجي حتى ذروة عام ٢٠٢٢ بحلول نهاية عام ٢٠٢٣، سيكون نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق أقل بمقدار ٠,٢٪. ومن ناحية أخرى، على سبيل المثال، إذا انتعش النمو العالمي بسرعة أكبر بدءًا من الربع الأخير من عام ٢٠٢٣، يمكن أن

يـؤدي ذلـك إلـى زيـادة نمـو الناتـج المحلـي الإجمالـي للعـراق بمـا يصـل إلـى ٠,٧٪. وبالمثـل، مـن خـلال قنـاة الأسـعار وعنـد مسـتويات الإنتـاج المتوقعـة فـي عـام ٢٠٢٣ فـإن كل انخفـاض بقيمـة دولار أمريكـي واحـد فـي أسـعار النفـط مـن شـأنه أن يقلـل بشـكل مباشـر مـن عائـدات النفـط بمقـدار ١,١ مليـار دولار أمريكـي. أي مـا يعـادل ٠,٤٪ مـن إجمالـي الناتـج المحلـي مـن خـلال تأثيـرهُ علـى الإرصـدة الماليـة العامـة والخارجيـة.

تسـلط هـذه الحساسـيات الضـوء علـى المخاطـر المحتملـة علـى الاقتصـاد العراقـي خاصـة فـي ظـل سـيناريو هبـوط الأسـعار والكميـات مقارنـة بافتراضـات التوقعـات، والتـي زادت مخاطرهـا فـي النصـف الأول مـن عـام ٢٠٢٣. بالإضافـة إلـى جوانـب الطلـب العالمـي، هنـاك مصـدر آخـر للنفـط وتتمثـل المخاطـر ذات الصلـة التـي تواجـه صـادرات النفـط العراقـي فـي المنافسـة فـي أسـواق التصديـر، بمـا فـي ذلـك مـع النفـط الروسـي المخفـض بشـدة فـي الأسـواق الآسـيوية الرئيسـية فـي الصيـن والهنـد. فـي حيـن أن الاتفـاق بيـن الحكومـة الاتحاديـة وحكومـة إقليـم كردسـتان قـد أدى إلـى تحسـين آفـاق تقاسـم الإيـرادات، فـإن انقطـاع صـادرات النفـط لفتـرة طويلـة مـن إقليـم كردسـتان العـراق يمكـن أن يزيـد مـن المخاطـر المرتبطـة بقطـاع النفـط علـى الاقتصـاد العراقـي.

وتتطلـب التحديـات التنمويـة الكبيـرة التـي يواجههـا العـراق التنفيـذ الكامـل للإصلاحـات الاقتصاديـة الشـاملة كمـا تـم تحديدهـا سـابقًا حسـب تقريـر البنـك الدولـي ويقتـرح أن تكـون إصلاحـات الماليـة العامـة ذات شـقين:

١) الحفـاظ علـى اسـتدامة النفقـات مـن خـلال تعديـل النفقـات الجاريـة بمـا فـي ذلـك فاتـورة الأجـور والمعاشـات والدعـم.

٢) تحسـين إدارة إيـرادات النفـط مـن خـلال اسـتخدام قواعـد الماليـة العامـة وتعزيـز تعبئـة الإيـرادات غيـر النفطيـة.

٧- الخاتمة

سـيكون علـى العـراق العمـل علـى خلـق تشـريعات صديقـة للأعمـال وتحقيـق اقصـى قـدر مـن خلـق بيئـة أمنيـة غيـر متقلبـة، واصـلاح الجهـاز الاداري والقضـاء علـى الفسـاد الممنهـج. كمـا ان انخفـاض الرغبـة فـي الإصلاحـات وسـط ارتفـاع أسـعار النفـط وإمكانيـات النمـو غيـر النفطـي المتواضعـة فـي العـراق تعـوق النمـو الاقتصـادي علـى المـدى الطويـل.

تعتمـد هـذه الإصلاحـات علـى تحسـين الإدارة الماليـة العامـة بمـا فيهـا إطلاق حسـاب الخزانـة الموحـد وإعداد التقاريـر المنتظمـة لتسـهيل التخطيـط الاقتصـادي وتحسـين الشـفافية. وفـي حيـن أن التحديـات التنمويـة الكبيـرة التـي يواجههـا العـراق تتطلـب المزيـد مـن الاسـتثمار، وخاصـة فـي الطاقـة والبنيـة التحتيـة، فـإن الاسـتثمار العـام يحتـاج إلـى حشـد التمويـل مـن القطـاع الخـاص، مـع الأخـذ بنظـر الاعتبـار قيـود القـدرة الاسـتيعابية والعوامـل الخارجيـة الأخرى، ولا سـيما قضايا تغيـر المنـاخ. ان القـدرة علـى اتبـاع سياسـة نقديـة أكثـر اسـتباقية بمـا فـي ذلـك الاسـتجابة لظـروف التمويـل العالميـة الأخيـرة أن يسـاعد فـي الحـد مـن الضغـوط التضخميـة مـع توفيـر التمويـل الكافـي للحفـاظ علـى النمـو الاقتصـادي وحمايـة احتياطيـات البنـك المركـزي العراقـي الداعمـة لربـط العملـة. وسـتكون إصلاحـات القطـاع المالـي المتعلقـة بإصلاحـات المؤسسـات الصغيـرة والمتوسـطة وتحسـين الوسـاطة الماليـة شـرطا ضروريـا لتعزيـز الشـركات الصغيـرة والمتوسـطة والنمـو الـذي يقـوده القطـاع الخـاص. كمـا يجـب اسـتكمال هـذه الإصلاحـات بتدابيـر الحمايـة الإجتماعيـة فـي ان تكـون أفضـل توجيهًـا للتخفيـف مـن أي تأثيـر محتمـل علـى الأسـر الضعيفـة.

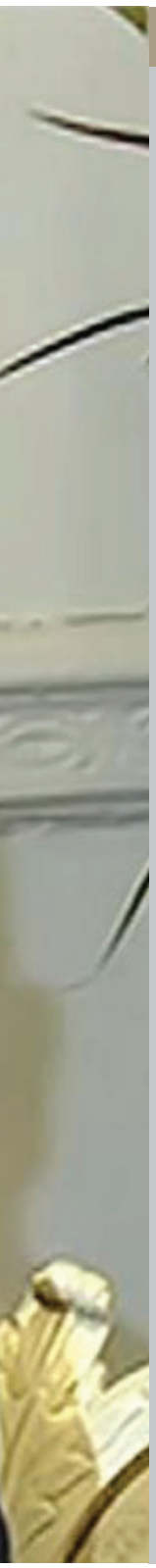

حاوره: احمد فاخر الساعدي

حوار الفكر تحاور مستشار الامن القومي العراقي قاسم الاعرجي

تلعب القضايا البيئية والمائية والغذائية دورًا حاسمًا في أمن الدولة واستقرارها.

أن موقف المستشارية يمثل الموقف الحكومي والملتزم بتصويت البرلمان على خروج القوات الأجنبية.

أظهر العراق قدرة على التوسط وتسهيل الحوار بين دول الشرق الأوسط.

تعد مستشارية الأمن القومي العراقي واحدة من أهم مؤسسات صنع القرار في العراق لكونها المؤسسة التي تسعى من خلال مجلس الأمن القومي الذي يرأسه رئيس الوزراء ويضم في عضويته وزراء الدفاع والداخلية والخارجية والعدل والمالية ومستشار الأمن القومي الى أن يكون المؤسسة المدنية الأبرز التي تضع سياسات الأمن القومي العراقي بما يحقق الأمن الوطني الشامل بمفهومه الجديد ليشمل كل القطاعات مثل الأمن والجيش والأمن الداخلي والخارجي والغذائي والصحة والتعليم من خلال دراسة التحديات وكيفية مواجهتها واصدار القرارات المناسبة من خلال مجلس الأمن القومي وتقدم مستشارية الأمن القومي الاستشارات والدراسات التخصصية في مجال الأمن القومي من خلال مختصين لتكون جاهزة للدراسة، وأخذ القرارات المناسبة بشأنها من قبل مجلس الأمن القومي، ويبرز دور هذه المؤسسة التي تسعى أيضاً الى تنسيق سياسات الأمن القومي بين الوزارات الأمنية والجهات الاستخبارية بما يحقق وحدة السياسات والاستراتيجية الشاملة للأمن الوطني بما يحقق الاستقرار والازدهار للعراق وشعبه.

ولمستشار الامن القومي دور محوري في صناعة القرار الأمني الاستشاري وتقديم التقييمات الهامة في بناء المنظومة الأمنية الشاملة، وخصوصا في مرحلة الموجات الهائلة من التحديات الخطيرة والاستراتيجية التي تمس مصالح البلد العليا، كان لحوار الفكر وقفة مع مستشار الامن القومي العراقي السيد قاسم الاعرجي الذي سبق وان شغل منصب وزير الداخلية في أوقات عصيبة وتحديات كبيرة وله دور فاعل ومؤثر في الساحة السياسية العراقية والاجتماعية، ولتسليط الضوء على اهم أدوار المستشارية.

تم أنشاء مستشارية الأمن الوطني العراقي لتكون المؤسسة التي تسعى من خلال مجلس الأمن الوطني الذي يرأسه دولة رئيس الوزراء ويضم في عضويته وزراء الدفاع والداخلية والخارجية والعدل والمالية ومستشار الأمن الوطني الى أن يكون مجلس الأمن الوطني المؤسسة المدنية التي تضع سياسات الأمن الوطني بما يحقق الأمن الوطني الشامل بمفهومه الجديد ليشمل كل القطاعات مثل الأمن والجيش والأمن الداخلي والخارجي والغذائي والصحة والتعليم من خلال دراسة التحديات وكيفية مواجهتها واصدار القرارات المناسبة من خلال مجلس الأمن الوطني. وتقدم مستشارية الأمن الوطني التي تأسست أستناداً الأمر ٦٨ لسنة ٢٠٠٤ الأستشارات والدراسات التخصصية في مجال الأمن الوطني والتي يقدمها المستشارون العاملون في مستشارية الأمن الوطني والمراكز والدوائر التخصصية في المستشارية لترفع الى مجلس وكلاء الأمن الوطني ومجلس الأمن الوطني والذي يديرها أمانات سر من خلال مختصين ذوي خبرة وكفاءة عالية لتكون جاهزة للدراسة وأخذ القرارات المناسبة بشأنها من قبل مجلس الأمن الوطني.

أن هذه المؤسسة التي تسعى أيضاً الى تنسيق سياسات الأمن الوطني بين الوزارات الأمنية والجهات الأستخبارية بما يحقق وحدة السياسات والاستراتيجية الشاملة للأمن الوطني بما يحقق الأستقرار والأزدهار للعراق وشعبه.

حوار الفكر: من المعروف ان تشكيل مستشارية الامن القومي جاء استنادا الى الأمر رقم ٦٨ لسنة ٢٠٠٤، هل يمكن استعراض دور المستشارية في هيكلية القرار العراقي؟.

كما تعرفون ان مستشارية الأمن القومي هي مؤسسة حديثة نسبيا، وهي من مؤسسات رئاسة الوزراء وتأخذ على عاتقها مهام كثيرة، ويعد دورها ساند لمجلس الأمن الوطني ومجلس الاستخبارات الوطني ومجلس وكلاء الامن الوطني، وهي أهم مؤسسة تنسيقية بالدولة وتساهم في بناء السياسات والاستراتيجيات الوطنية مع دخولها في ملفات الأمن القومي جميعها وتشارك ذلك مع طيف كبير من وزارات ومؤسسات الدولة ودورها كبير في اداء الدولة ودعم قرارات السيد رئيس مجلس الوزراء، وكذلك تلعب المستشارية دورًا حيويًا في تحسين القدرة على التصدي للتحديات الأمنية والحفاظ على استقرار البلاد، فهي تقوم بتقديم النصائح والاستشارات عبر نصائح واستشارات مهنية للحكومة العراقية بشأن سياسات وإجراءات الأمن الداخلي والخارجي، وتحليل التهديدات، وتقدير المواقف الأمنية وصياغة استراتيجيات محددة لمواجهتها، كما تعمل المستشارية دورًا مهمًا في تنسيق الجهود بين الجهات الأمنية المختلفة داخل البلاد، مما يسهم في تحسين التعاون والتنسيق الأمني، ويتمثل دور المستشارية أيضًا في تقديم المشورة والدعم للجهات الأمنية العراقية في مجال تطوير وبناء قدراتها، بما في ذلك تدريب القوات الأمنية وتحسين الهياكل التنظيمية، وتعد مكافحة الإرهاب والجريمة من أهم مهام مستشارية الأمن القومي حيث تعمل على تنسيق الجهود لمكافحة الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة.

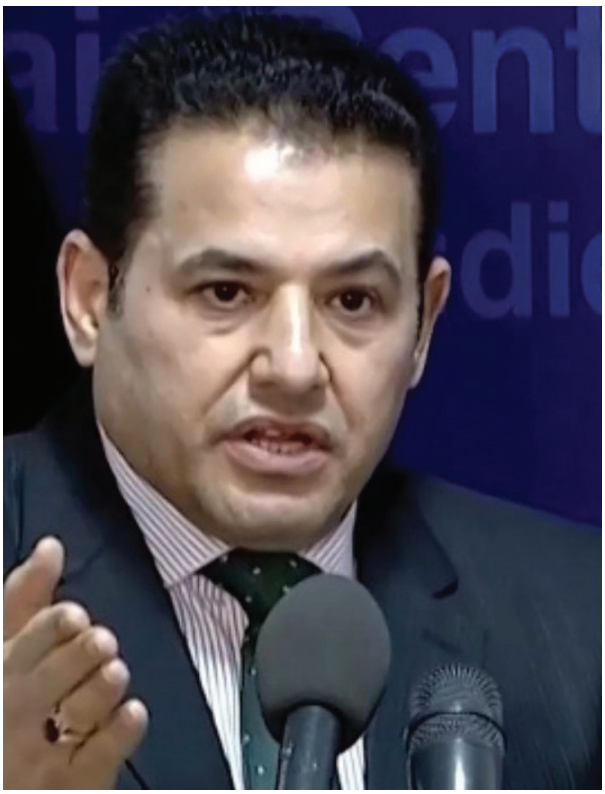

حوار الفكر: هل للمستشارية دور في مجال العلاقات الدولية؟

نعم يمكن للمستشارين في مجال الأمن القومي أن يساهموا في تعزيز العلاقات الدولية للعراق من خلال التعاون مع الدول الأخرى في مجال الأمن وتبادل المعلومات والخبرات، وهناك علاقات متميزة ضمن هذا الإطار، كذلك يمكن لمستشارية الأمن القومي العراقي أن تلعب دورًا في تعزيز الأمن الإقليمي من خلال التعاون مع دول الجوار ومشاركة الجهود المشتركة في مكافحة التهديدات المشتركة.

حوار الفكر: في عالم الاستراتيجيات العليا.. تخضع جميع الاستراتيجيات الخاصة بالأمن القومي الى عملية مراجعة وتجديد، فما هو رأيكم ببناء وتجديد استراتيجية الأمن القومي العراقي؟

هناك عدد من النقاط التي يجب مراعاتها عند بناء وتجديد استراتيجية الأمن القومي العراقي، حيث يجب أن تتمتع عملية بناء الاستراتيجية بمشاركة واسعة النطاق، تشمل مختلف القطاعات والأطياف السياسية والمجتمع المدني، هذا يضمن تمثيل متوازن لمختلف الآراء والاهتمامات في سبيل تحقيق ذلك، كما ينبغي تقديم تحليل دقيق وموضوعي للتهديدات الأمنية التي تواجه العراق، بما في ذلك التهديدات الإرهابية والجريمة المنظمة والتحديات الإقليمية، هذا يساعد في تحديد الأولويات وتوجيه الجهود بفعالية، ويجب الاهتمام بتعزيز وتطوير القدرات الأمنية للجهات المعنية، بما في ذلك الجيش والشرطة وجهازي الامن الوطني والمخابرات، طبعا هذا يشمل التدريب والتجهيز وتحسين الهياكل التنظيمية، كذلك ينبغي تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مجال الأمن، بما في ذلك تبادل المعلومات والتجارب والجهود المشتركة لمكافحة التهديدات المشتركة.

كما يجب أن تشمل الاستراتيجية جوانب تعزيز الأمن البشري مثل تحسين الخدمات الاجتماعية والاقتصادية وتوفير فرص العمل، حيث يمكن أن يساهم ذلك في تقليل أسباب الاستقطاب والعنف، وأود ان اشير الى نقطة مهمة وهي ضرورة أن تلتزم الاستراتيجية بحماية حقوق الإنسان ومبادئ حكم القانون في جميع الجوانب المتعلقة بالأمن ومكافحة الجريمة، وبالتالي فإن بناء استراتيجية الأمن القومي هو عملية حيوية تتطلب توجيه وتفكير استراتيجي دقيق للتعامل مع التحديات الأمنية الراهنة وضمان استقرار البلاد.

حوار الفكر: أكدتم في أكثر من تصريح أن مخيم الهول قنبلة موقوتة، فما هي رؤية العراق في حل أزمة المخيم الذي يشكل تهديداً للأمن القومي العراقي؟

إن رؤيـة العـراق فـي حـل أزمـة مخيـم الهـول، الـذي يضـم آلاف النازحيـن والمعتقليـن السـابقين مـن تنظيم (داعـش) تشـمل بعـض الجوانـب المهمـة، حيـث ان العـراق يسـعى للعمـل بنشـاط علـى تعزيـز التعـاون الدولـي مـع الـدول والمنظمـات الدوليـة للبحـث عـن حـل لأزمـة مخيـم الهـول، وطبعـا هـذا يشـمل التعـاون مـع الأمـم المتحـدة والـدول المجـاورة والمعنـي. لاسـيما فـي مجـال اعـادة الرعايـا، وكذلـك يعمـل العراق علـى تهيئـة الظـروف الآمنـة والكريمـة لعـودة النازحيـن إلـى مناطقهـم الأصليـة بموجـب تعـاون بيـن الحكومـة العراقيـة والمنظمـات الإنسـانية الدوليـة، مـع ضـرورة محاكمـة المتورطيـن فـي الجرائـم حيـث يتـم التعامـل مـع الأفـراد الذيـن انضمـوا إلـى تنظيـم داعـش وارتكبـوا جرائـم بموجـب القانـون وفقًـا للقوانيـن والمعاييـر الدوليـة، مـع احتـرام حقـوق الإنسـان، وكذلـك يعمـل العـراق علـى تنفيـذ برامـج إعـادة التأهيـل والمصالحـة للأفـراد الذيـن يمكـن إعادتهـم إلـى المجتمـع بشـكل آمـن، مـع توفيـر الدعـم النفسـي والاجتماعـي لهـم وللمجتمعـات المسـتضيفة، وهنـاك برنامـج متكامـل تـم اعـداده لهـذا الغـرض.

كمـا ان العـراق يتعـاون بشـكل فعـال مـع المنظمـات الإنسـانية لضمـان توفيـر المسـاعدات الإنسـانية للنازحيـن والمعتقليـن فـي مخيـم الهـول، كمـا تأخـذ الحكومـة العراقيـة فـي الاعتبـار أمـن البـلاد والحفـاظ علـى اسـتقرارها أثنـاء تنفيـذ أي إجـراءات تتعلـق بمخيـم الهـول، ولهـذا فـأن معالجـة أزمـة مخيـم الهـول تتطلـب تنسـيقاً دقيقـاً وجهـودًا دوليـة واسـعة النطـاق للتعامـل مـع هـذه التحديـات المعقـدة وضمـان أنـه لا توجـد تهديـدات مسـتقبلية تنبعـث مـن هـذا المخيـم.

حوار الفكر: أيـن وصلـت الاتفاقيـات الامنيـة التـي وقعهـا العـراق مـع دول الجـوار؟

بعـد الانتصـار علـى داعـش وإكتسـاب القـوات الأمنيـة العراقيـة بكافـة صنوفهـا للخبـرة الميدانيـة فـي مواجهـة الارهـاب طلبـت الكثيـر مـن الـدول الشـقيقة والصديقـة

إبـرام مذكـرات تفاهـم أمنيـة واسـتخباراتية لتبـادل المعلومـات والخبـرات وبالفعـل تـم إبـرام الكثيـر مـن المذكـرات بعـد سلسـلة مـن الاجـراءات الأصوليـة بمـا يضمـن المصلحـة المشـتركة لأطـراف المذكـرات.

حوار الفكر: مـن المؤكـد ان اسـتراتيجية الأمـن القومـي لا تقتصـر علـى القضايـا الأمنيـة بـل تشـمل الميـاه والأمـن الغذائـي والبيئـي، فمـا هـي اسـتراتيجيتكم تجـاه هـذه القضايـا المصيريـة والملحـة لا سـيما أزمـة الميـاه؟

كمـا تعلمـون ان الاسـتراتيجية الوطنيـة للأمـن القومـي لأي دولـة تتعامـل مـع مجموعـة متنوعـة مـن التحديات والقضايـا التـي تتجـاوز الأمـن العسـكري وتشـمل أيضًـا الأمـن البيئـي والميـاه والأمـن الغذائـي، وهنـاك بعـض الجوانـب التـي يمكـن أن تشـكل جـزءًا مـن اسـتراتيجية الأمـن القومـي المتعلقـة بمثـل هـذه القضايـا، حيـث

تتضمن الاستراتيجية إطارًا للحفاظ على موارد المياه الوطنية وضمان توزيعها العادل والمستدام، بما في ذلك الجهود الرامية لحماية الأنهار والبحيرات ومصادر المياه الجوفية من التلوث والاستنزاف غير المستدام، كما تركز الاستراتيجية على الحفاظ على التوازن البيئي والتنمية المستدامة. بما في ذلك التصدي لتغير المناخ والمحافظة على التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية، وكما تعمل الاستراتيجية على تعزيز أمن الغذاء من خلال تطوير الزراعة المستدامة وتوفير الأمان الغذائي للمواطنين. كذلك العمل على تنويع مصادر الغذاء وتعزيز الاستقلال الغذائي، كما تشجع الاستراتيجية على التعاون مع الدول المجاورة والمجتمع الدولي في مجالات البيئة والمياه والغذاء. بما في ذلك تبادل المعلومات والتكنولوجيا والموارد لمعالجة هذه القضايا العالمية، وكذلك تتضمن الاستراتيجية جهودًا للتوعية والتثقيف حول أهمية حماية المياه والبيئة وتحقيق أمن الغذاء، حيث تشمل أيضًا تطوير البرامج التعليمية والتدريبية.

كما اود الإشارة الى نقطة مهمة حيث تتضمن الاستراتيجية خططًا للتعامل مع الأزمات المحتملة في هذه القضايا مثل الجفاف والكوارث البيئية، بما يشمل التأهب والاستجابة السريعة، حيث تلعب القضايا البيئية والمائية والغذائية دورًا حاسمًا في أمن الدولة واستقرارها، ولذلك لابد لاستراتيجية الأمن القومي ان تكون شاملة ومتعددة الأبعاد للتعامل مع هذه التحديات الملحة. وهو ما اوصينا به فريق كتابة الاستراتيجية.

حوار الفكر: ما هو موقف مستشارية الأمن القومي العراقي من قرار مجلس النواب بسحب القوات الأمريكية والأجنبية من البلاد بعد حادثة المطار؟

أن موقف المستشارية يمثل الموقف الحكومي والملتزم بتصويت البرلمان على خروج القوات الاجنبية وهو ما تم العمل عليه حيث لا توجد بالوقت الحاضر قوات قتالية بل أستشاريين بموافقة الحكومة.

حوار الفكر: هل لديكم مساعي في ترتيب لقاءات ومفاوضات بين إيران والأردن ومصر وذلك بعد نجاح وساطة العراق في إعادة العلاقات بين إيران والسعودية؟

بالطبع يمكن للعراق أن يلعب دوراً مهماً في تسهيل لقاءات ومفاوضات بين دول المنطقة تاريخياً قد أظهر العراق قدرة على التوسط وتسهيل الحوار بين دول الشرق الأوسط، كما ان نجاح وساطة العراق في إعادة العلاقات بين إيران والسعودية هو مثال على ذلك، فإذا كانت هناك رغبة من قبل دول المنطقة المذكورة (إيران والأردن ومصر) في عقد لقاءات ومفاوضات بشأن قضايا معينة، فإن العراق يمكن أن يلعب دوراً هاماً في تيسير هذه الجهود وتوفير البيئة الملائمة للحوار، ومن المهم أن يتم ذلك بناءً على إرادة جميع الأطراف المعنية وبالتنسيق معهم، ومع ذلك، يجب أن نلاحظ أن نجاح أي جهد دبلوماسي يتطلب وجود إرادة حقيقية من جميع الأطراف والاستعداد للحوار والتفاهم.

حوار الفكر: ما هو موقفكم من وجود القوات التركية في العراق، وهل قدمت الحكومة مقترحاً للإنسحاب التركي مقابل تحديد بغداد تحركات حزب العمال الكردستاني؟

موقف العراق الواضح هو رفض وجود اي قوات اجنبية على اراضيه ومن اي طرف كان وتعمل الحكومة العراقية وبجهود حثيثة لمعالجة وجود جماعات مسلحة تتخذ ارض العراق للأعتداء على دول الجوار والحكومة عازمة اكثر من اي وقت مضى لمعالجة هذا التواجد غير القانوني وغير الشرعي.

علي نجم عبدالله
باحث سياسي/ الفوضية العليا المستقلة للانتخابات

نبيل خالد مخلف
كلية العلوم السياسية/ جامعة الانبار

مشروع طريق التنمية الجديد

«القناة الجافة»: الفرص والتحديات

| المقدمة:

من المعلوم إن العراق يمثل قلب العالم- يتوسط قارات اسيا وأوروبا وأفريقيا- وكان مركز دول حكمت العالم منذ قيام الحضارة الأكدية وبابل حتى وقتنا الحاضر، وهذا الموقع يجعل العراق محط أنظار لكل دول المنطقة للتعاون معه في مجال خطوط نقل التجارة والطاقة.

تعد البنية التحتية- الطرقية من أهم الركائز الأساسية للتنمية الشاملة في أي دولة، ومن أجل تعزيز الاقتصاد المحلي وتحسين جودة الحياة للمواطنين، تشكل مشاريع طرق التنمية خطوة أساسية تنظر إليها الدول بجدية. وعلى هذا، يعد مشروع طريق التنمية العراقي مبادرة استراتيجية تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين الخدمات في البلاد. إذ يعد هذا المشروع جسرًا يربط المناطق النائية بالمراكز الحضرية ويسهم في تحسين جودة الحياة للسكان المحليين من خلال توفير فرص عمل أكثر وتحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية، كما يساعد المشروع أيضًا في تعزيز السياحة وجذب الاستثمارات الجديدة لتعزيز النمو الاقتصادي. في هذه الورقة، سنستعرض أهم التحديات التي تعترض المشروع، تقابلها الفرص المتاحة لنجاح هذا المشروع.

| أولًا: أهمية المشروع

يعد طريق التنمية الإقتصادية أو ما يعرف محلياً بالقناة الجافة؛ مشروع عراقي لربط سككي وبري يربط بين الأسواق الأوروبية والآسيوية عبر ميناء الفاو في محافظة البصرة مرورًا بالخليج جنوبًا, مفاده مقتصرًا على نقل البضائع وتوزيعها بين الخليج وأوروبا، إذ يعد طريق التنمية بالعراق من أهم المشاريع الإستراتيجية في البلاد، وهذا ما ذكره المتحدث بإسم رئاسة مجلس الوزراء العراقي في يوم ٢٧ أيار ٢٠٢٣، إن هذا المشروع سيخدم المنطقة اقتصادياً وسينقل البضائع من أوروبا إلى الخليج وبالعكس عبر العراق، إضافة الى كونه يعد العصب الجديد للاقتصاد العراقي[1].

بالإضافة إلى ذلك، سيضم المشروع أيضًا موانئ ومدن صناعية وسكنية جديدة ومطارات مستحدثة بشكل تكنولوجي متقدم، وسيكون تنفيذه موجهًا نحو الصحراء، بهدف استصلاح الأرض للزراعة والصناعة والتجارة بكلفة مالية تصل الى ١٧ مليار دولار وسيكتمل في وقت قياسي من ٢٠٢٤ إلى

٢٠٢٨, ومن المقرر أن يبدأ خط السكة الحديد من ساحل الخليج، إذ يقع ميناء الفاو جنوبي العراق حتى ميناء فيشخابور شمال العراق بجوار الحدود التركية بطول ١١٧٥ كيلومتر, ويبلغ طول الطريق البري بين ميناء الفاو وميناء فيشخابور ١١٩٠ كيلو متر, ولكل من خط سكة الحديد والطريق البري مسارًا مختلف عن غيره فلا يلتقيان إلا في شمال محافظة كربلاء إذ يستمر سير الطريقين بشكل متقارب جدًا وصولًا إلى منفذ فيشخابور، وبالتالي فإن هذا الطريق الاستراتيجي سينقل البضائع التجارية بمختلف أنواعها من أوروبا إلى تركيا عبر العراق وصولًا إلى ميناء الفاو الكبير وإلى الخليج وتمر السلع والموارد الخليجية من الخليج عبر العراق ثم تركيا وصولًا إلى أوروبا[٢].

كما يمكن اعتباره برنامج إصلاح رئيسي للاقتصاد العراقي في ظل ما يعاني منه اقتصاد العراق طوال الاعوام السابقة، إذ تبدأ عملية الإصلاح بتطوير قطاع النقل المتدهور، الأمر الذي سيؤدي إلى إنعاش قطاعات الصناعة والزراعة والسياحة وغيرها من القطاعات التي عانت منذ أربعة عقود سابقة[٣].

وأيضًا سيتم بناء مدن صناعية بالقرب من هذا الطريق والمدن السكنية الجديدة تبعد ما لا يقل عن ١٠ إلى ٢٠ كم عن المراكز الحضرية الرئيسية في ضوء الكثافة السكانية التي أدت إلى أزمة الإسكان في العراق، بالإضافة إلى أن الانتعاش التجاري سيستوعب عددا كبير من السكان لأن هذا الطريق سيوفر آلاف الوظائف خاصة بعد حادثة الفاو التي ستمكنه ليصبح مدينة صناعية، وقد يتم نقل بعض المصانع العالمية الى الفاو، إذ أعربت الصين مرارًا عن استعدادها لنقل بعض المصانع إلى الفاو، مستفيدة من قصر المسافة، والمواد الخام الكافية والقوى العاملة, كما سيصب المشروع الضخم كذلك في مصلحة قطاع المياه في العراق، إذ سيشمل المشروع «الإصلاحي التنموي» برنامج تحلية في وقت يمر فيه العراق بأزمة شملت مياه الشرب، إضافة الى انخفض مخزون المياه في البلاد إلى النصف مقارنة بالعام الماضي في عام ٢٠٢١[٤].

أما من حيث التبادل التجاري فقد ذكر الرئيس أردوغان إلى أن حجم التبادل التجاري بين كل من تركيا والعراق تجاوز الـ ٢٤ مليار دولار العام الماضي وهو بحسب ذكره قد حطم رقما قياسيًا، ونوه إلى أن البلدين يملكان القدرة على زيادة حجم التجارة بشكل يحقق النتائج الايجابية من خلال إزالة العقبات والقيود أمام التجارة المشتركة، أما على المستوى العالمي فأن هذا المشروع من شأنه أن يحقق أهداف إستراتيجية واضحة المعالم تكمن في خدمة جميع الأطراف المشاركة في عملية الربط التجاري, إضافة إلى الفائدة الكبيرة التي تعود إلى العراق من خلال إتباع سياسة عمل متكيفة مع جميع السياسات الأخرى في سبيل تحقيق المصالح المشتركة[٥].

ثانيًا: الفرص

تشير المعلومات الأساسية الخاصة بمشروع التنمية الاقتصادية في العراق على أنه مشروع كبير يحمل الكثير من الفرص التي يمكن أن تتحقق وتنتقل بالاقتصاد العراقي من إقتصاد ريعي الى إقتصاد متعدد الإيرادات، ويمكن إجمال هذه الفرص بما يلي[٦]:

١- الإيرادات التي ستتحقق جراء نقل البضائع والسلع التجارية ذهابًا وايابًا الامر الذي سيعود بالفائدة الكبيرة على الاقتصاد العراقي.

٢- إنشاء بنى تحتية ومدن سكنية واخرى صناعية جديدة على طريق التنمية الاقتصادية, فأن غالبية البنى التحتية في العراق هي بنى متهالكة ومدمرة بعض الشيء نتيجة الاعمال الارهابية والعمليات العسكرية.

٣- التحول الكبير في مجريات التجارة الخاصة بميناء الفاو الكبير أذ أن الانظار العالمية ستتحول صوب هذا الميناء الذي يعتبر نقطة رئيسية للتوزيع والاستيعاب التجاري لآلاف الشاحنات القادمة من ٢٥ دولة أوروبية ذاهبة في اتجاه الخليج وبالمقابل استيعاب البضائع والسلع القادمة من الصين والهند وشرق اسيا الى اوروبا.

٤- أن من بين أهم الفرص المميزة لطريق التنمية الاقتصادية في العراق أنه سيربط الشرق بالغرب بواسطة طريق الحرير الذي يوفر تكاليف اقل من حيث النقل التجاري إضافة الى أختصار عامل الزمن بمعنى وصول البضائع والسلع بمدد زمنية قياسية مقارنة بطرق النقل الأخرى.

٥- يعتبر مشروع التنمية الاقتصادية في العراق أداة رئيسية ومهمة من أجل التكامل الاقتصادي بين دول المنطقة انطلاقًا من كون المشروع يحتاج الى مجموعة من الموانئ البحرية من أجل سلامة حركة النقل التجاري مثل: ميناء جبل علي في دولة الامارات, و ميناء مبارك في دولة الكويت, و ميناء بندر عباس في إيران، و ميناء الفاو الكبير في العراق نقطة الانطلاق الرئيسة لحركة التجارة.

٦- فرص الجذب الجيوسياسي في المنطقة: ومن الجدير بالذكر هنا أيضًا أن العراق يسعى إلى الاستفادة من المجال الدبلوماسي العراقي بخلق الفرص المتاحة والتمكن من التفاعل بشكل أكثر فعالية مع البيئة المحيطة من خلال العمل على تحقق شيئين أساسيين: أولاً، إيجاد مصادر دخل إضافية للاقتصاد العراقي بهدف التقليل من الاعتماد الشديد على النفط وامكانية خلق فرص عمل من أجل إنعاش الاقتصاد المحلي. والثاني هو تعزيز دور العراق الجغرافي والاقتصادي من خلال الاستثمار في موقعه الجغرافي كمنطقة متصلة مع دول الخليج وآسيا وأوروبا بهدف تحقيق عوائد سياسية واقتصادية وتعزز مواقعها الإقليمية. هذه هي الجاذبية المشروع التي يقوم على توليد عائد اقتصادي من خلال الاستثمار في موقع جغرافي لذلك يسعى العراق إلى تعظيم الاستثمار الأجنبي من خلال تقديم مشاريع جيوسياسية من أجل الحصول على أكبر الفوائد الاقتصادية لمواجهة أزمتها الداخلية يتم تحديد هذا الاتجاه بوضوح في ظل الفجوة بين العراق وبعض دول المنطقة التي تحتاج إلى إعادة اكتشاف البيئة الجديدة للجهات الفاعلة، مما يؤدي إلى الميل إلى تجنب العلاقات مع البلدان المحيطية جغرافيًا بدلاً من الانخراط في أي نزاع قد ينشأ اقليمي او دولي[٧].

| ثالثاً: التحديات

يواجه مشروع التنمية الاقتصادية في العراق بعضا من التحديات التي تعيق إنجازه وتجعل منه مشروعا فعالا, ويمكن إيجاز هذه التحديات على النحو التالي:

١- الرفض المحتمل والطبيعة الجغرافية من جانب إقليم كردستان: بمعنى أن مكانة إقليم كردستان العراق في المشروع عامل مهم سواء في سبيل نجاح أو إعاقة المشروع, من هنا يمكن الإشارة إلى رفض إقليم كردستان على مد شبكة السكك الحديدية بطول ٤ كيلومترات عبر محافظة دهوك وصولًا إلى الحدود التركية لما لهذا الأمر من آثار سلبية على معبر إبراهيم الخليل الحدودي الذي يعتبر هو البوابة الرئيسة الرابطة بين إقليم كردستان العراق وبين تركيا والدول الأوروبية وما يمثله من عوائد اقتصادية لصالح إقليم كردستان العراق, أما التحدي الأخر فأن للطبيعة الجبلية الوعرة لحدود إقليم كردستان مع تركيا آثارًا إضافية أمام تنفيذ المشروع، إذ أن شبكة السكك الحديدية التي سيتم تضمينها في المشروع تتطلب أرض مستوية مما يتعارض مع طبيعة المنطقة، لذلك تشير التقديرات إلى أنه إذا شمل المشروع أراضٍ في إقليم كردستان، فإن مدة المشروع يمكن

أن تختلف من ٤ سنوات إلى حوالي ٦ سنوات، وقد تزيد التكلفة الإجمالية للمشروع من الخطة الأصلية البالغة ١٧ مليار دولار أمريكي لتصل إلى ٢٠ مليار دولار أمريكي، مما يعقد تنفيذ المشروع, أما بالنسبة للمسار البديل ومن المتوقع أن يمر الخط بالموصل ثم مدينة ربيعة بمحافظة نينوى العراقية ومن هناك إلى سوريا ثم إلى تركيا فأن العقبة التي تقف أمام هذا المسار البديل هي حالة دمشق التي فرضت مؤخرا مطالب عالية على أجرة « الترانزيت « للقطارات التي تمر عبر أراضيها وحددتها بنحو ٨ دولارات رغم أن سعر النقل بالسكك الحديدية العالمية ليس هو نفسه بل أنه لا يتجاوز ٣ دولارات في هذا السيناريو من المتوقع حدوث انخفاض كبير في عائدات المشروع العراقي[٨].

٢- تدهور البنى التحتية والفساد الإداري: بسبب الوضع السياسي الذي أعقب الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، والمواجهة العنيفة مع تنظيم (داعش) الارهابي في عام ٢٠١٤ عندما احتل تنظيم داعش الارهابي مناطق واسعة من العراق، تدهورت البنية التحتية العراقية بشكل كبير مما أدى إلى فقدان السكك الحديدية والمطارات والبنية التحتية واجزاء كبيرة من المدن, في مدن مثل الموصل التي تمثل المسار البديل لخط النقل التجاري وأصيبت المرافق بأضرار جسيمة, كما يتفشى الفساد في مفاصل ومؤسسات مختلفة من الدولة العراقية، مما يمنع المشاريع الكبرى من الإنجاز على سبيل المثال، لم يتم الانتهاء من ميناء الفاو الذي يعد هو ركيزة أساسية لمشروع طريق التطوير الاستراتيجي[٩].

٣- اختلاف القوى السياسية العراقية: أختلفت القوى والكتل السياسية العراقية المختلفة على المشروع، لا سيما فيما يتعلق بإطار التنسيق أذ أعرب البعض عن شكوكهم وتشكيكهم في المبادرة، ويرجع ذلك أساسًا إلى علاقات العراق المتقلبة مع جيرانه، ولا سيما المملكة العربية السعودية، أذ قال ممثل ائتلاف سيادة القانون محمد الشمري، على سبيل المثال، إن المشروع سيفيد المملكة العربية السعودية في المقام الأول وليس العراق، لأنه يمثل الممر الرئيسي للمبادرة، إضافة إلى ذلك جانب المعارضة المحتملة من إيران، يثير المخاوف بشأن التدخل المتعمد أو التهديدات التي يمكن أن تعرقل تقدم أو أنجاز المشروع[١٠].

٤- التكلفة المالية اللازمة لإتمام المشروع: تقدر التكلفة الأولية لمشروع الطريق إلى التنمية بنحو ١٧ مليار دولار، مع ثلاث خيارات للتمويل، إذ يدور الأول حول التمويل الحكومي لكن المراقبين استبعدوا قدرة الحكومة على تحقيق ذلك بالنظر إلى العجز الكلي الكبير في الميزانية أما بالنسبة للخيار الثاني، وهو شراكة بين الحكومة والقطاع الخاص فإنه يواجه أيضا التحدي المتمثل في توفير التمويل اللازم تحت إدارة حكومية, بينما الخيار الثالث وهو التمويل من خلال استثمارات من قبل مجموعة من الشركات العالمية مع شركاء محليين، وبالتالي فإن موضوع التمويل المالي لإنجاز المشروع يشكل محددًا في اختيار الطريق الانسب في التمويل المالي من اجل اتمام إنجاز المشروع[١١].

٥- التحديات الخارجية: تتطلب مشروعات التنمية التعاون مع الجهات الإقليمية والدولية لضمان تحقيق أهداف المشروع، ومن حيث مشروع طريق التنمية الجديد قد يمر بتحديات كبيرة على المستوى (الخارجي)، بسبب طبيعة علاقات العراق غير المستقرة مع دول الجوار، ولا سيما إيران وتركيا. إذ أن إيران ليست بعيدة عن تحديات بناء الطرق، إذ يعتبر المشروع منافسًا لموانئها، ولا سيما ميناء (الإمام الخميني) في خور موسى بمحافظة خوزستان الذي يكثف الجهود لتسريع الموافقة على الخط الحديدي الرابط بين البصرة

(الحدود
الموصل
بيجي
تكريت
سامراء
بغداد
كربلاء
الحلة
النجف
الديوانية
سماوة
الناصرية
البصرة
للعراق

والشلامجة مع العراق وتعزيز تجارتها (الترانزيت) التي تتم من خلال نقل البضائع والركاب عبر العراق وتسهيل تبادل البضائع بين البلدين[١٢].
أما الجانب التركي فأنه يشكل تحديًا أمام إكمال امدادات المشروع الذي سيعتمد على التنسيق مع تركيا من أجل العبور من تركيا للوصول إلى شبكة النقل الأوروبية، ويكمن التحدي في طبيعة العلاقات العراقية- التركية والتي تتميز بعدم الاستقرار في الوقت الراهن، بسبب قضايا المياه بين البلدين ووجود حزب العمال الكردستاني في شمال العراق وتصدير النفط العراقي عبر ميناء جيهان التركي بعد ما كان لصالح العراق[١٣].

| الخاتمة:

وأخيرًا، إن مشروع طريق التنمية العراقي يمثل فرصة هامة للبلاد لتحقيق التقدم والازدهار وتحسين جودة الحياة للمواطنين. ولا شك أن مشروع طريق التنمية الإستراتيجي ومنذ الإعلان عنه مثل رؤية عراقية خالصة- من خلال بيان وجهة نظر الحكومة العراقية- والتي اتفقت على أهمية وواقعية هذا المشروع وفائدته للاقتصاد العراقي، فضلًا عن التأسيس لشراكة اقتصادية مع دول منطقة الشرق الأوسط وبعض دول العالم التي ستسفيد حتمًا من الخدمات التي سيقدمها لتسهيل الحركة التجارية الدولية. وعلى الرغم ذلك كله، هناك ضبابية لدى بعض المحللين والمراقبين حول مخرجات هذا المشروع، وذلك يمكن تجاوزه عبر تقييم شامل لما تحقق وقراءة واعية لما يراد تحقيقه والعمل به لمعالجة تلك الاشكاليات وفق رؤية علمية ومهنية. كما يتطلب نجاح المشروع التزامًا قويًا من الحكومة والشركاء الدوليين لضمان تنفيذه بنجاح وتحقيق النتائج المرجوة.

| التوصيات:

١- العمل على تنفيذ المشروع بشفافية وفعالية لضمان تحقيق النتائج المطلوبة والاستفادة القصوى للمجتمع العراقي.
٢- بما أن الكويت تريد الارتباط بطريق التنمية، لابد من إعادة التفاوض معها حول إعادة ترسيم الحدود البرية والبحرية، مع احتفاظ العراق بكامل السيادة على خور عبد الله، وميناء مبارك وكامل اراضي العراق قبل احداث ١٩٩١.
٣- التفاوض مع تركيا لتفعيل مشروع التجارة عبر دجلة والفرات بشرط أن تزيد اطلاقات الماء الضرورية للملاحة، مع مساهمتها بالاستثمار بتحويل الجسور فوق دجلة والفرات إلى انفاق، وبناء موانئ في المدن التي تقع على نهر دجلة والفرات.
٤- تشجيع الاستثمار الصيني بطريق التنمية، مع فرض تطوير القوى العاملة تكنولوجيًا.
٥- فرض زمالات دراسية للطلبة العراقيين على الدول الأوربية والصين في مجالات التكنلوجيا والهندسة والاعمار بما يخدم تشغيل وصيانة المشروع، ويوفر أيدي عاملة عراقية نوعية للمشروع.

| الهوامش

1. أحمد الدباغ, ماذا تعرف عن طريق التنمية الجديد بالعراق, موقع الجزيرة, تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/6/22 عبر الرابط الالكتروني:
https://www.google.com/amp/s/www.aljazeera.net/amp/ebusiness/2023/5/27/

2. بعد اعلان بغداد عنه ما هو طريق التنمية لربط الشرق بالغرب, (2023/5/29), موقع سكاي نيوز عربية عبر الرابط الالكتروني:
https://www.google.com/amp/s/www.sky-newsarabia.com/amp/business/1624888

3. طريق التنمية الجديد في العراق ما هو وما مميزاته وتأثيره الاقليمي, (2023/5/31), موقع الخليج الجديد عبر الرابط الالكتروني: https://thenewkhalij./296100/news/article

4. اميمة الشاذلي, طريق التنمية: فرصة لتطوير البنية التحتية في العراق وهمزة وصل بين الشرق والغرب, موقع بي بي سي عربي نيوز, تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/6/23 عبر الرابط الالكتروني: https://65732210-www.bbc.com/arabic/middleeast

5. ما هو مشروع طريق التنمية الذي وصفه اردوغان بالحرير الجديد، (٢٢/٣/٢٠٢٣)، موقع ناس نيوز عبر الرابط الالكتروني: https://www.nasnews.com/view.php?cat=104270

6. فراس حسين علي الصفار, طريق التنمية الاقتصادي: الفرص والتحديات, مركز الدراسات الاستراتيجية, تم الإطلاع عليه بتاريخ 2023/6/23 عبر الرابط الالكتروني:
http://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog/2023/06/04/

7. فراس عباس هاشم, مشروع طريق التنمية العراقي: رهانات دبلوماسية بأبعاد استراتيجية – جيوسياسية, مركز البيان للدراسات والتخطيط, 18 / 7 / 2023 تم الاطلاع عليه بتاريخ 24 / 7 / 2023 عبر الرابط الالكتروني: https://www.bayancenter.org/9954/07/2023/

8. المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة, ماهي فرص وتحديات تدشين مشروع طريق التنمية الاستراتيجي في العراق, تقديرات المستقبل, العدد 1827, ابو ظبي, 2023, ص2.

9. Future for Advanced Research and Studies, “The Dry Canal: The opportunities and challenges of Iraq’s strategic "Development Road” project, 5 June 2023, https://futureuae.com/en-US/Mainpage/Item/8293/the-dry-canal-the-opportunities-and-challenges-of-iraqs-strategic-development-road-project.

10Ibid

11 طريق التنمية الجديد في العراق ما هو وما مميزاته وتأثيره الاقليمي، مصدر سبق ذكره.

12. حيدر نعمة بخيت, طريق التنمية العراقي فرص تنموية واعدة وتحديات كبيرة, مركز البيان للدراسات والتخطيط, 26 / 6 / 2023 تم الاطلاع عليه بتاريخ 25 / 7 / 2023 عبر الرابط الالكتروني: https://www.bayancenter.org/9896/06/2023/

13. المصدر نفسه

م. د. سوسن سعد عبد الجبار الشمري
كلية القانون والعلوم السياسية / الجامعة العراقية.

البطالة

بين الحلول القانونية والمعوقات التنفيذية

(دراسة تحليلية في ضوء احكام قانون العمل العراقي النافذ)

| المقدمة...

على مر الازمان والعصور عدت ظاهرة البطالة مشكلة تعاني منها اغلب المجتمعات, فهي تحدي عالمي لجميع الدول وهاجس يقلق افراده, وهو ما دفع الباحثين والمسؤولين عن مواجهتها الى التحري والبحث لمعرفة اثارها واسبابها وسبل معالجتها متعكزين على تجارب الدول الاخرى خاصة المتقدمة منها.
وتعد البطالة اكبر مشكلة انسانية اجتماعية متعددة المخاطر كونها تمثل اكبر خرق لحقوق الافراد وخاصة الشباب منهم وهو الحق في العمل خاصة وانهم اللبنة الاساسية في بناء المجتمع وتقدمه.

لقد نص البند (أولاً) من المادة (٢٢) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ النافذ على أن (العمل حق لكل العراقيين بما يضمن لهم حياة كريمة), واردفه قانون العمل العراقي رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٥ النافذ بالنص في المادة الرابعة منه على أنه (العمل حق لكل مواطن قادر عليه, وتعمل الدولة على توفيره على أساس تكافؤ الفرص دونما أي نوع من أنواع التميز) وفي الحقيقة ان عدم النص في الدستور على كفالة الدولة لحق العمل أو وجوب توفير فرصة عمل لكل مواطن قادر عليه يفسر على أن التزام الدولة بتوفير فرص العمل هو التزام بوسيلة لا بتحقيق نتيجة، إذ ينبغي عليها ان تبذل ما بوسعها لمكافحة البطالة وتوفير فرص العمل لكل قادر عليه فإذا ما فعلت ذلك فإنها تكون قد اوفت بالتزامها حتى وان لم تفلح في توفير العمل المناسب، ولا يسعف في تحويل التزام الدولة إلى التزام بنتيجة ما ورد في المادة الرابعة أعلاه من قانون العمل النافذ فقد جاء نصها مطاطاً فضفاضاً يوحى بأن الدولة تبذل جهدها وتعمل على توفير فرص العمل وفقاً لمبادئ العدل والانصاف, ولكن السؤال الذي يطرح هنا ما جهود السلطة التنفيذية متمثلة بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية للحد من معضلة البطالة في العراق في ظل قانوني العمل والتقاعد والضمان الاجتماعي؟. وماهي وجهة نظر المجتمع ازاء معالجات وزارة العمل؟

أولا: مفهوم البطالة واسبابها واهم المعالجات التشريعية لها.

بادئ ذي بدء لابد لنا من تعريف البطالة التي عرفها البعض (توقف لا ارادي عن العمل لاستحالة وجوده او عدم توفيره, وهي اما بطالة دورية و البطالة الاحتكاكية و البطالة الهيكلية والمقنعة والموسمية الاختيارية والتي لكل نوع منها اسباب تختلف عن الاخر). ونرى ان البطالة ليست فقط توقف لا ارادي عن العمل فهي لا تنحصر ضمن دائرة العاملين الذين اوقفوا عن العمل لا ارادياً بل انها تشمل الاشخاص الذي لم يجدوا فرصة عمل طوال حياتهم فاصبحوا معطلين عن

العمل لا ارادياً بالنظر الى رغبتهم للعمل لكن من دون وجود فرص حقيقية لذلك, وقد نص قانون العمل العراقي في المادة (٤) منه على ان العمل حق لكل مواطن قادر عليه وتعمل الدولة على توفيره على اساس تكافؤ الفرص دونما اي نوع من انواع التمييز, واذا امعنا النظر لوجدنا انها جعلت العمل حق لكل مواطن قادر عليه وماذا عن المواطن الذي لا يقدر على العمل هل يبقى عالة على اهله والمجتمع او ان يعيش حياته بالتسول والسلب والنهب او انتظار استلام المعونات الشهرية التي لا تغني ولا تسمن من جوع ومن هنا لابد ان تبرز المعالجات القانونية والتطبيقية لوزارة العمل في ايجاد العمل للعمال القادرين على العمل ومنع التمييز في فرص العمل.

ايجاد العمل بالنسبة للاشخاص القادرين عليه.

لقد بين قانون العمل وحدد اعمار الاشخاص الذين يحق لهم العمل وعدهم بالتالي قادرين عليه وهم كل من اتم الثامنة عشر من العمر ويمكن ان نطلق عليه باهليه العمل وبالتالي الاعمار الاقل من ذلك لا يحق لها العمل الا وفقاً للشروط المحددة قانوناً ومنع القانون منعاً تاماً تشغيل الاطفال وباي كيفية كانت, لذلك فان الفئة العمرية المستهدفة هي فئة الاحداث والشباب اي من هم في اوج اندفاعهم وعنفوانهم وقدرتهم على العطاء والابداع, ولا يقتصر الامر على الحاصلين على الشهادات الدراسية بمختلف مراحلها ولكن هو اعم واشمل ليضم كل شخص قادر عليه جسدياً ومتمع باهلية العمل سواء كان ذكراً ام انثى, لكن كيف سيتم تشغيلهم؟ وهل احكام التشغيل كافية لذلك؟ ان تكافؤ الفرص وفقاً ما نص عليه الدستور وقانون العمل هو حق مكفول لجميع العراقيين وعلى الدولة اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحقيق ذلك فالعمل هو حق لكل مواطن قادر عليه وتوفيره واجب على الدولة, لكن هذا لا يعني ان كفاية ان تدفع الدولة للعمال اجورهم خلال فترة تعطلهم او تهب لهم المنح او تصرف لهم القروض والسلف كونهم معطلين عن العمل لغرض تسير امور حياتهم اليومية فالامر لا يفسر كذلك, لان العمل فضلا عن اهميته الاقتصادية في حياة الانسان فانه يعد تأكيد للوجود الانساني نفسه, فالتامين ضد البطالة يشبع حاجة الفرد المادية بما يوفر له من اموال واجور وهبات ومنح لكن ستعلمه ان يبقى عالة على الدولة ولفترات قد تطول احياناً وهو ما يفقده وجوده الانساني ولا يشعر بفائدته للمجتمع الذي يعيش فيه لذلك فان ما يصرف من هبات ومنح ورواتب للعاطلين عن العمل ما هو الا حل مؤقت لا يغني ولا يسمن من جوع وما هو الا حل مؤقت يجب ان تضطر الدولة الى اللجوء اليه مؤقتاً الى حين ايجاد فرص عمل حقيقية وثابته للشباب المعطلين عن العمل, هذا من ناحية من ناحية اخرى ان ما يصرف من اموال كمعالجات على ذلك سيشكل لاحقاً عبئاً على موازنة الدولة لا تلبث ان تتهرب منه امام اول عقبة ستواجهها فتترك جيوش المعطلين عن العمل دون معيل وهو ما يعرضهم بالتالي الى ان يكون فريسة للصراع الطبقي بين من يملك ومن لا يملك الامر الذي سيجرهم لاحقاً الى التسول وارتكاب الجرائم من اجل الحصول على قوت يومهم, ثم ان ما يمنح للمعطلين عن العمل لو استثمر في مشاريع تستهدف الشباب وتعمل على تشغيلهم وبصفة دائمية لكان اولى خاصة مع ما يمنح من سلف وقروض يتعسر الكثير منه في سدادها لذا تعد معالجة واهية هشة للبطالة.

واذا كان حق العمل حقاً دستورياً فانه يرتب بمواجهة الدولة التزامات محددة تجاه مواطنيها اذ يقع عليها بذل قصارى جهدها للوفاء به وعلى وفق المعايير الدولية وجوهر التزام الدولة بالحق في العمل هو احترام وحماية وكفالة امكانية قيام شخص بعمل يختاره او يقبله بحرية وتصنف هذه الالتزامات بانها التزامات سلبية وايجابية وفق الاتي:

اولا - التزام الدولة بالاحترام: ويمثل الالتزام السلبي لها بان تمتنع عن اي سلوك يهدد تمتع الافراد

بالسبل التي اختاروها لكسب رزقهم او اتخاذ اية تدابير تحول دون تمتعهم بها.

ثانيا - التزام الدولة بالحماية: ويمثل الالتزام الايجابي للدولة بحماية الحق في العمل للافراد من اي اعتداء يقع من غيرهم بسن التشريعات وفرض العقوبات واتخاذ الاحتياطات اللازمة لتنظيم تمتعهم بحقوقهم ومنع الاعتداء عليها بالسخرة او بالاستغلال او المساومة او التحرش وغيرها.

ثالثا - التزام الدولة بالاداء ويسمى التزام الوفاء ويتمثل باتخاذ اجراءات ايجابية لكفالة ممارسة هذا الحق بازالة معوقاته واتخاذ التدابير اللازمة لضمان تمتع المواطنين جميعهم به وتنفيذ خطط لمواجهة البطالة وحل مشكلاتها.

ثانياً: منع التمييز في فرص العمل.

نصت المادة (١٤) من الدستور العراقي النافذ لسنة ٢٠٠٥ على ان (العراقيون متساوون امام القانون دون تمييز بسبب الجنس او العرق او القومية او الاصل او اللون او الدين او المذهب او المعتقد او الرأي او الوضع الاقتصادي او الاجتماعي), لذا الزمت المادة الدولة بوجوب توفير العمل من دون ان تمارس اي نوع من انواع التمييز بين الباحثين عن العمل فالحق بالعمل هو حق دستوري تلتزم السلطتين التشريعية والتنفيذية بتوفيره للراغبين القادرين عليه دون تمييز والتمييز يمكن ان يكون مباشر او غير مباشر, ونجد التمييز المباشر عندما تستبعد القواعد والممارسات والسياسات بعض الافراد او تعطيهم الافضلية لمجرد انهم ينتمون الى جماعات معينة, والتمييز غير المباشر عندما تترك المعايير والممارسات الحيادية اثاراً غير متناسبة على مجموعة واحدة او اكثر من المجموعات التي يمكن تحديدها دون مسوغ ومثالها تنظيم الدورات التدريبية خارج ساعات العمل مثلا خلال نهاية الاسبوع او في اوقات متأخرة من الدوام قد يستبعد عمالا راغبين في المشاركة فيها الا ان ظروفهم لا تسمع للبقاء الى وقت متاخر كالنساء العاملات.

هذا وان التمييز الذي عالجته المادة (٤) هو التمييز قبل التشغيل لا اثناءه او بعده, وله صور متعددة, فهو اما تمييز على اساس الدين والمذهب او تمييز على اساس الانتماءات الحزبية والولاءات السياسية, او تمييز بسبب الجنس او العرق, وكذلك التمييز على اساس السن والتمييز على اساس الاعاقة, والذي يأتي بالمرتبة الثانية من وجهة نظرنا بعد التمييز بسبب الجنس وقد عرفت المادة الثانية من الاتفاقية الدولية لحقوق ذوي الاعاقة بأنه (اي تمييز او استبعا او تقييد على اساس الاعاقة يكون غرضه او اثره اضعاف او احباط الاعتراف بكافة حقوق الانسان والحريات الاساسية او التمتع بها او ممارستها على قدم المساواة مع الاخرين في الميادين السياسية او الاقتصادية او الاجتماعية او الثقافية او المدنية او اية ميدان اخر ويشمل جميع اشكال التمييز بما في ذلك الحرمان من ترتيبات تيسيرية معقولة) حيث تشير الاحصائيات المتاحة الى ان معدل التشغيل بين هؤلاء الاشخاص متدن مقارنة بغيرهم من العمال غير المعاقين وتقدر الامم المتحدة بان ٨٠٪ من الاشخاص المعوقين في البلدان النامية يعيشون حالة الفقر والكثير منهم في المناطق الريفية ووفقاً للبنك الدولي يعاني ٢٠٪ من فقراء العالم من شكل من اشكال الاعاقة, ونرى ان اسباب البطالة بسبب الاعاقة في سوق العمل العراقي الى:

- ارتفاع نسبة المعاقين في المجتمع العراقي مقارنة بغيرها من المجتمعات بسبب الحروب او ضعف الرعاية الصحية.
- اغفال المشرع العراقي تشغيل هذه الشريحة الهامة في قانون العمل العراقي النافذ رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٥ بالرغم من حداثته, في الوقت الذي كان يتوجب عليه النص على ذلك لارتفاع اعدادهم مثلما اسلفنا هذا من ناحية وضرورة تشغيلهم اعترفاً بانسانيتهم

وبكونهم ليسوا عالة على المجتمع والدولة بانتظار استلام معوناتهم الشهرية ان صرفت لهم او ان كانوا مسجلين فعلا لدى الجهة المعنية لغرض استلامها, وهو ما يحول بالتالي على القضاء على بطالة عوائل باكملها وليس شخص واحد فيها فكان الاولى معالجة الامر بالنص على الزام الدولة والقطاع الخاص بتشغيل ذوي الاعاقة القادرين على العمل والتي لا تشكل الاعاقة قيد على تشغيلهم بان تكون نسبة الاعاقة تحول دون قدرته على العمل وهنا يحال الى الرعاية الاجتماعية, هذا وان قانون الرعاية الاجتماعية النافذ لم ينص على اية عقوبة تفرض على من يخالف احكام تشغيل المعاقين التي تضمها حيث كنا نفضل ادراج مثل ذلك النص لتفادي مماطلة البعض وتلاعبهم على احكام التشغيل الخاصة بذوي الاعاقة. وبالرجوع الى ما اوردته اللجنة المالية في مجلس النواب العراقي في آخر جلسة له ناقش فيها مشروع الموازنة ان موازنة ٢٠٢١ ستتضمن (٤١٠) الف درجة وظيفية نتج جلها عن حركة الملاك للسنتين الماضيتن، ضعف الاجراءات العامة في مواجهة البطالة خاصة وان هذا العدد من الدرجات لا يتجاوز نسبة ١,٠٢٥٪ من مجموع السكان في حين قدرت وزارة التخطيط في منتصف العام ٢٠٢٠ نسبة البطالة بحدود ٤٠٪، واذا ما علمنا ان هذه الدرجات الوظيفية ستؤدي الى زيادة النفقات العامة بحدود (١١) ترليون دينار لادركنا اننا بحاجة إلى مبلغ يتجاوز الـ (٤٠٠) ترليون دينار لنستطيع تعيين جميع العاطلين عن العمل في دوائر الدولة والقطاع العام وهو امر مستحيل,فقدر تعلق الامر بمكافحة البطالة كان على واضعي مشروع موازنة ٢٠٢١ أن يضعوا نصب أعينهم هدفين مهمين يتجسد الأول في توفير فرص عمل مجزية وخاصة في القطاع الخاص بعد الترهل الذي شهدته دوائر الدولة والقطاع العام، وعندما نقول أنها مجزية نعني الابتعاد عن ما بات يطلق عليه بالتشغيل الهش الذي يوفر أعمالاً مؤقتة أو موسمية أو ذات اجور متدنية تبقي العامل في حدود مستويات الفقر المدقع دون ان تنتشله من هذا الواقع، فيما يتمثل الثاني في محاربة والحد من البطالة المقنعة عبر تحويل الموظفين الذين لا يؤدون أعمالاً منتجة إلى الأعمال التي يمكن ان تستثمر طاقتهم فيؤدون أعمالاً منتجة، فاذا كان توفير فرصة عمل هو ضالة الجميع يجب الحرص أيضاً على أن يكون العمل منتجاً وليس صورياً وان لا يستر بطالة مقنعة سواء على مستوى الوظيفة العامة والتي تظهر فيها البطالة المقنعة بشكل كبير، إذ لا يؤدي نسبة كبيرة من الموظفين المهام الموكلة إليهم، بل لا ينجز الكثير منهم شيئاً يذكر للدائرة فيما يعمل بعض الموظفين مهام أكثر من المهام الموكلة إليهم، ومع ذلك يحصل الجميع على رواتبهم في نهاية الشهر مما يعني أن الموظفين الموصوفين بالبطالة المقنعة لا يختلفون عن اولئك المسجلين كعاطلين عن العمل لدى دوائر شبكة الحماية الاجتماعية فكلا الفئتين لا ينجز عملاً يذكر ومع ذلك يحصل على مبلغ مرتب ودوري، او حتى فيما يتعلق بالعاملين في القطاع الخاص, إذ ينتشر في الساحات العامة وقرب مداخل الدوائر الرسمية والمطاعم عدد كبير من الباعة المتجولين الذين يبيعون سلعاً بسيطة بطريقة اقرب ما تكون إلى الاستجداء منه إلى العمل الحقيقي.

ثالثاً: المعالجات التنفيذية لظاهرة البطالة.

ونقصد بها معالجة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لظاهرة البطالة محاولة الحد منها, وانا ابحث عن معالجات وزارة العمل لظاهرة البطالة بين اروقة صفاحتها الاعلامية افتقرت الى مشاريع حقيقية على ارض الواقع لتشغيل المعطلين عن العمل وكل ما وجدته وعود متناثرة حول تفعيل سياسة التشغيل واستحداث مشاريع جديدة للشباب وتدريبهم تأهيلهم للعمل متعكزين على احكام التشغيل والتدريب المهني المنصوص عليها في قانون العمل حقيقة اكثر

مـا لفـت انتباهـي بالاضافـة الـى كثـرة الوعـود مسـألة ميـول البعـض الـى منـح الشـباب المعطـل الـى قـروض ومنـح اسـتثمارية للبـدأ بمشـاريعهم الا انـه وللاسـف مثـل تلـك الامـوال لا تسـتثمر لمـا صرفـت اليـه فيعمـد المسـتفيد الـى تسـديد ديـون سـابقة لـه كالايجـار والمـأكل والمشـرب حتـى اذا حيلـت مواعيـد التسـديد كان بمواجهـة الضائقـة الماليـة والتعسـر فـي السـداد ولعـل ذلـك قـد يعـود الـى ضعـف الرقابـة بالاضافـة الـى مـا يشـهده سـوق العمـل فـي العـراق مـن غيابـا واضحـا للآليـات والبرامـج المتضمنـة فـي سياسـات التشـغيل المفتـرض توفرهـا لاسـتيعاب الاعـداد المتزايـدة مـن الباحثيـن عـن العمـل، ولـم تكـن جهـود سياسـات وزارة العمـل والشـؤون الاجتماعيـة والمؤسسـات الحكوميـة المعنيـة بمكافحـة البطالـة بالمسـتوى الـذي يـوازي حجـم مشـكلة البطالـة فـي عمـوم محافظـات العـراق, ولعـل مـن اهـم العوامـل التـي سـاهمت وبشـكل فعـال فـي تفاقـم البطالـة فـي العـراق:

- ضعـف سياسـات التعشـيق بيـن مخرجـات وزارة التعليم العالـي ومدخـلات سـوق العمل.
- غيـاب قاعـدة بيانـات يعتـد بهـا لحجـم القـوى العاملـة واعـداد العاطليـن عـن العمـل ومتطلبـات سـوق العمـل العراقيـة بسـبب تخلـف وزارة التخطيـط ووزارة العمـل عـن اجـراء المسـوحات والدراسـات اللازمـة.
- لـم تفلـح سياسـات تدريـب وتأهيـل الايـدي العاملـة، والمعتمـدة مـن لـدن وزارة العمـل والشـؤون الاجتماعيـة فـي تحقيـق غاياتهـا، بسـبب ابتعـاد هـذه البرامـج عـن المتطلبـات الحقيقـة لسـوق العمـل العراقيـة.
- اخفقـت شـبكة الحمايـة الاجتماعية في تحقيـق الاهداف المرجـوة لعـدة اسـباب اهمهـا تفشـي الفسـاد فـي عمـل هـذه المؤسسـة وصـرف مليـارات الدنانيـر لأشـخاص يمارسـون العمـل فعـلا ومعظمهـم يعملـون فـي القطـاع الحكومـي، فضـلا علـى تشـجيع مسـتلمي هـذه الاعانـات علـى الاتـكال وفقـدان الحافـز علـى ايجـاد فرصـة عمـل.
- تركيـز المؤسسـات الحكوميـة المعنيـة بمعالجة مشـكلة البطالـة علـى جانـي العـرض (الباحثيـن عـن العمـل) وعـدم الاهتمـام بجانـب الطلـب علـى الايـدي العاملـة (القطـاع الخـاص) والـذي يعـد الحـل الناجـع لمشـكلة البطالـة فـي العـراق، عبـر منـح قـروض للقطـاع الخـاص واجـراء تخفيضـات ضريبيـة والتعهـد بشـراء المنتـج مقابـل اسـتيعاب الايـدي العاملـة وحمايـة المنتـج المحلـي مـن المنافسـة فضـلا علـى توفيـر بيئـة اعمـال محفـزة وجاذبـة للاسـتثمار الاجنبـي.
- عـزوف عـدد كبيـر مـن الشـباب والخريجيـن عـن الاشـتغال فـي ميادين العمـل فـي القطـاع الخـاص لاعتبـارات الاسـتدامة والمزايـا التـي يوفرهـا العمـل فـي القطـاع الحكومـي.

وقـد يطـرح تسـاؤل اذا مـا كانـت البطالـة مشـكلة عالميـة وليسـت فقـط مشـكلة خاصـة بالعـراق كيـف واجهتهـا الـدول عامـة والدولـة المجـاورة لنـا خاصـة, لعـل ذلـك يسـهم اذا مـا تطلعنـا علـى تجاربهـم فـي الحـد مـن تفشـي البطالـة وايجـاد سـبل العيـش الرغيـد للمعطليـن عـن العمـل, باطلاعنـا علـى تجربـة السـعودية والامـارات وبعـض دول الخليـج وجنـا انهـم اتبعـوا لذلـك بعـض المبـادرات كان مـن اهمهـا:

العمـل عـن بعـد: يتركـز العمـل فـي المملكـة العربيـة السـعودية بشـكل كبيـر فـي ثـلاث مناطـق – المنطقـة الشـرقية، والريـاض، ومكـة المكرمـة. ومـع ذلـك، فـأن عـدد السـكان مـوزع بالتسـاوي علـى مسـتوى جميـع أنحـاء المملكـة، ولذلـك كانـت مبـادرة وزارة العمـل والتنميـة الاجتماعيـة «العمـل عـن بعـد» لخلـق بيئـة عمـل مرنـة حتـى تمكـن الباحثيـن عـن العمـل التعامـل مـع أصحـاب العمـل عـن بعـد مـن خـلال العمـل مـن المنـزل، أو مجمـع مكاتـب بعيـدة، وهـو مـا يسـاعد علـى رفـع مشـاركة المـرأة فـي سـوق العمـل، وكذلـك توفيـر فـرص عمـل للأشـخاص الذيـن يعيشـون فـي مناطـق تقـل فيهـا فـرص العمـل، وكذلـك فـأ نهـا تخـدم أصحـاب ذوي الاحتياجـات الخاصـة. وهـو مـا يسـهم بـدورة فـي زيـادة فـرص العمـل للسـعوديين خاصـة الذيـن لا يمكنهـم التنقـل فـي المناطـق التـي تتركـز فيهـا فـرص العمـل

بشكل أكبر. وفي الحقيقة فأن المبادرة تخدم المرأة المعطلة عن العمل.

بوابة طاقات: وهو عبارة عن منصة افتراضية لسوق العمل في المملكة العربية السعودية، وهو يغطي القطاعين العام والخاص. ترتكز رسالة «طاقات» على تبادل خدمات التوظيف والتدريب بكفاءة وفعالية لزيادة استقرار وتطوير القوى العاملة؛ حيث يهدف طاقات إلى الربط بين أصحاب العمل والباحثين عن العمل، فهو يعد مدخل لجميع خدمات سوق العمل؛ حيث تعرض بوابة «طاقات» مختلف الوظائف الشاغرة من أصحاب العمل؛ لمساعدة الباحثين عن العمل في إيجاد الوظيفة المناسبة.

دروب: كان الهدف من إنشاء هذا البرنامج تلبية احتياجات الجمهور وقطاع العمل من الكوادر الوطنية أصحاب الموهبة، ومساعدة الباحثين عن العمل والطالب بالإضافة إلى برامج تدريبية أخرى تتكامل مع هذه المبادرة بالنسبة لأليتام والنساء لتمكنهم من تطوير مواهبهم.

الخاتمة..

وختاماً لورقتنا البحثية توصلنا لجملة من الاستنتاجات والتوصيات ندرجها تباعاً:

الاستنتاجات.

١- ان استحالة القضاء على البطالة بشكل نهائي كونها مشكلة مزمنة لا يمكن للدولة ان تحد منها وتصل بها إلى الحد الادنى، ولكن عدم استطاعة الدولة توفير فرص العمل سيوجب عليها ربما وفقا لنصوص أخرى مثل نص البند (أولاً) من المادة (٣٠) من الدستور العراقي النافذ على أن (تكفل الدولة للفرد وللأسرة ـ وبخاصة الطفل والمرأة ـ الضمان الاجتماعي والصحي والمقومات الأساسية للعيش في حياة حرة كريمة, تؤمن لهم الدخل المناسب, والسكن الملائم), يوجب عليها أن تدفع لهم المعونات التي تكفل لهم الحد الأدنى من العيش الكريم.

٢- ضعف تفعيل احكام قانون العمل النافذ فيما يخص اقسام ومكاتب التشغيل الخاصة.

٣- عدم مراعاة نسب التشغيل في المشاريع الاستثمارية والمشاريع النفطية وعلى وفق ما تقضي به القوانين ذات الصلة, وقد كانت الامانة العامة لمجلس الوزراء قد قررت الزام الشركات الاجنبية لتشغيل (٥٠٪) من العمالة العراقية ضمن مشاريعها الاستثمارية بموجب الامر الديواني (٤٦) لسنة ٢٠١٢ المتضمنة الزام الوزارات والجهات التي ترغب بالتعاقد مع الشركات الاجنبية بابرام عقود تتضمن الزام الشركات مراجعة وزارة العمل خلال مدة ثلاثين يوماً من دخول العامل الاجنبي لغرض لصدار اجازات عمل.

٤- عدم اعتماد تدابير ايجابية فعالة لزيادة فرص العمل للاشخاص المحتمل تعرضهم للتميز وتشجيعهم على الدخول في سوق العمل في القطاعين العام والخاص بمساعدة مؤسسات التدريب والتعليم المهني والفني لازالة القوالب النمطية عن تلك الفئات.

٥- انعدام الجودة والتي نقصد بها, توفر الحد الادنى من معايير العمل الدولية ومنها شروط العمل ظروف العمل الامنة ضمان تمتع العمال كافة باجر عادل وكاف مقابل ساعات العمل الطويلة ومراعاة شروط السلامة والصحة المهنية, الامان الوظيفي من حيث المساواة وتكافؤ فرص الترقي والترفيع وغيرها.

٦- انعدام فرص العمل في القطاع الخاص بسبب ضعفه وقلة المشاريع الاستثمارية فيه الامر الذي يشكل خطر على القطاع العامل وميول كافة الخريجين والمعطلين عن العمل للتوظيف بالنظر لما يتمتع به هذا القطاع من ديمومة ومن ثبات مستقبلي من حيث الراتب التقاعدي.

٧- فرص العمل المتاحة لا تتناسب مع المعطلين عن العمل والخريجين مما يدفعهم للعمل في مشاريع صغيرة قد لا تسد قوت يومهم وعيالهم بالتالي يندرجون ضمن العمل الغير منظم وللاسف لا تسبغ

CHICAGO
BULLS

عليهم الحماية القانونية وهم ما يجعلهم عرضة للتميز والانحرافات الاخلاقية والتحرش بابشع صوره او للمساومة بغير البقاء في العمل.

٨- الهجرة من الريف للمدينة وهي المشكلة التي طفت على ارض الواقع وثبتت دعائمها بشكل واضح بعد ٢٠٠٣ مما شكل هجرة الايدي العاملة الفلاحية وتبوير اعداد لا يستهان بها من الاراضي الزراعية مما شكل ضغط على سوق العمل في العاصمة ومنافسة قوية بين ما موجود من ايادي عاملة وبين ما نزحت اليه.

٩- فيما يخص المناطق المحررة لا زال الكثير منها يعاني الاهمال وسوء التخطيط وانعدام المشاريع الخاصة هجرة سكانها بشكل بشكل ملحوظ حتى باتت مدن اشباح لا تصلح للعيش بالرغم من امكانية استثمار تلك المدن والعمل على اعادة تأهيلها وهو ما سيسهم بشكل ملحوظ في استيعاب الايادي العاملة سواء فيها والتي يعاني اغلب سكانها من فقر مطبق او من المحافظات والمدن المجاورة.

١٠ – انعدام التخطيط بين مخرجات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ومخرجاتها من الجامعات الاهلية والحكومية ووزارة التخطيط وما يحتاج اليه سوق العمل حتى باتت اعداد الخريجين تشكل ضغط مستمر على نقابتهم بضرورة ايجاد فرص عمل لهم وما نقابة المحامين عنا ببعيدة امام العداد الهائلة التي تتخرج كل سنة وتغص بها اروقة المحاكم وسوح القضاء والتي تشكل بطالة مقنعة فاغلبهم مازال يعتمد على اهله وبشكل كبير بمصروف يومه.

| المقترحات.

لما كان الكلام عن البطالة مؤلم جداً وشجي للاسف امام ضعف دور الحكومة الواضح للحد منه ومحاربته خرجنا بجملة توصيات.

١- ضرورة ايفاءالدولة بالتزامها بتوفير العمل لمن لا عمل له, وذلك من خلال توفير القدرالكافي من الوظائف والاعمال بنحو يستوعب كل من يبحث عن فرصة عمل ويقدر عليه بشكل عادل ولائق ولا يتم ذلك الا باتباع انظمة اقتصادية تؤمن فرص العمل والاستثمار وتأمين حقوق العمال وحمايتها في المشاركة والتمثيل, ووضع سياسة وطنية فاعلة لتوفير الخدمات والتوجيه والتأهيل والتدريب المهني لاعداد المعطلين عن العمل الراغبين فيه وتبني منهج فاعل بشأن السلامة والصحة المهنية وحماية العمال من مخاطر العمل وحوادثه.

٢- ضرورة استحداث نص قانوني في قانون العمل يلزم وزارات الدولة واجهزتها كافة ومشاريع القطاع الخاص بتخصيص نسبة ٤٠٪ من مجموع العاملين فيها للمعاقين المؤهلين للعمل والحاصلين على شهادات تؤهلهم لذلك دون اتباع اي روتين او نظام قد يستنزف طاقتهم باجراءاته المطولة, والنص على معاقبة مخالفيه.

٣- الاستفادة من تجارب الدول للحد من ظاهرة البطالة واستيعاب الشباب المعطل عن العمل دون تمييز بين النساء والرجال.

٤- ان لا تكتفي الدولة بتوزيع المعونات الشهرية ورواتب الاعانة وان كان هذا واجبها دستورياً وان تلزم نفسها بخلق فرص عمل لتلك العوائل.

٥- تفعيل دور القطاع الخاص ومشاريعه كونه يشكل باعتقادنا الحل الحقيقي لمعالجة الظاهرة بما سوف يستوعبه من طاقات معطلة.

٦- ضرورة التنسيق بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة التخطيط لوضع حد لزيادة اعداد الخريجين سواء من الدراسات الحكومية والاهلية صباحية ومسائية مما شكل تضخم باعدادهم قياساً باستيعاب سوق العمل.

علاء عبيس راضي الجبوري
جامعة بغداد

تنظيم داعش

والتحول الى الخلافة الرقميـة

تقديم

تأرجح التنظيم الارهابي بعد الهزات التي تعرض لها عسكريا او ماديا او من ناحية التجنيد ما بين التخلي عن حلم الدولة وما بين العودة مرة اخرى بطرق واساليب مختلفة، بعدما اضحت الاساليب التقليدية غير ناجحة على ارض الواقع او هناك صعوبة للقيام بذلك بسبب التضيق على التنظيم من قبل الدول بمختلف اشكالها(معاقله الرئيسية- الداعمة له ماديا وفكريا- المهدد لمصالحها)، اضافة الى الانشقاقات التي حدثت ضمن مستوياته المختلفة ومقتل قيادته ضمن المستوى الاول وتجفيف منابعه المادية والتمويل والممارسات الخاطئة مع السكان في البيئة التي كانت يوما ما حاضنة وداعمة ومساهمة في بقاءه واستمراره، كل هذه العوامل وغيرها اجبرت التنظيم الارهابي على التحول من الخلافة الواقعية على الارض والتي حاول التنظيم جهد فكره وقوته اقامتها وابقاءها الا انها لم تدوم الا ثلاث سنوات لتنتهي بعدها نتيجة عوامل واسباب متعددة منها ما يتعلق بالتنظيم نفسه ومنها خارجية، لكن التنظيم الارهابي لم ينتهي بعد ولا زال ينشط بين فترة واخرى نتيجة ما توفره من مميزات ووسائل حماية وصعوبة في المراقبة والتتبع عملية التحول الى الخلافة الرقمية الالكترونية وما يصبوا اليه التنظيم من العودة مرة اخرى لقيام دولته المعهودة والمنشودة، جاء التحول من والى بفعل اسباب داخلية خاصة بالتنظيم ذاته واخرى خارجية اجبرته على عملية التحول تلك، ابرز البحث تلك الاسباب من خلال التطرق لها، وبين خطورة تلك الخلافة بالنسبة للتنظيم تجاه الدول المستهدفة وماهي التطبيقات والتقنيات التي يستخدمها التنظيم في ادارة الخلافة الرقمية وماذا يريد من خلالها.

اختلف التنظيم الارهابي عن بقية التنظيمات في مختلف الوسائل والاليات المتبعة في تحقيق اهدافه المنشودة الا ان الاختلاف الجوهري ظهر جليا في حسن استخدامه للأنترنيت ومواكبة التطور والوسائل الاعلامية والتطبيقات والبرامج التي يستخدمها في فعالياته خير دليل وبرهان، فلا تقتصر تلك الاليات على جانب دون اخر، فبداية استخدم التنظيم الانترنيت في التجنيد وكسب المؤيدين له من مختلف انحاء العالم، وتوسطا باستخدامه للأنترنيت في التمويل وادامه عملياته ودفع رواتب موظفيه، وانتهاءا بالتحول الى خلافة رقمية الكترونية بعيدة عن مراقبة ومتابعه الاجهزة الاستخبارية الامر الذي يفضي في النهاية الى خطورة هذا التنظيم من حيث الفكر والعمل.

تترك التغييرات التي تتعرض لها الدول والجماعات والتنظيمات الارهابية وعلى كافة الاصعدة والمستويات تحولات في بنيتها وهيكليتها واساليبها وتقنياتها صعودًا ونزولاً حسب الحاجة ولأن الحاجة متغيرة فأن التنظيمات الارهابية اكثر تغيراً في تلك الاجراءات والتحول من اسلوب الى اخر سواء في الادارة او القتال ويرجع ذلك الى جملة من الاسباب التي تفرض عليها ذلك لتفضي عليها في النهاية اختيار بديلاً من مجموعة بدائل متاحة في عملية القرار المناسب لها لكنها في الاغلب الاعم تكون مجبرة على ذلك، بل ان اكثر المجالات تحولاً لدى التنظيمات الارهابية تلك المتعلقة بالتجنيد واساليب الجذب قبل وبعد التمكين والانتشار.

يعد تنظيم داعش الارهابي واحدًا من تلك التنظيمات الارهابية التي مرت بمراحل وتحولات سواء على مستوى القيادة او الادارة او اساليب التنجيد او التقنيات والاساليب القتالية المعتمدة منذ نشأته وبمختلف تسمياته واهدافه، ويرجع ذلك الى جملة من الاسباب الداخلية الخاصة بالتنظيم او الخارجية التي حاولت قدر الامكان اجباره على تلك التحولات وعلى كافة المستويات، فتحولات الادارة من المركزية الى اللامركزية لم يكن وفق مزاجيات القيادة او اعتباطيًا او مكرمة من الخليفة وانما من اجل سرعة الانتشار وتحقيق حلم الدولة وتلافي الانشقاقات التي حصلت داخل التنظيم وعمليات التمكين للقادة في المستويات الادنى وغيرها، وكذلك على مستوى القيادة التي بدأت بأبي مصعب الزرقاوي وتوسطت بأبي عمر البغدادي وانتهت عسكريا بأبي بكر البغدادي وما بين البغداديين وما بعدهما ضمن المستوين الاول والثاني كانت مجبرة على تبني الاسلوب الذي يتناسب مع تلك الفترة لكنها في المجمل كانت تتشابه في احيان وتختلف في احيان اخرى. ولا يشذ عن ذلك التنظيم في عمليات التجنيد التي تعد المادة الاساس لأدامه التنظيمات الارهابية وتنفيذ عملياتها المختلفة، لكنها كانت مختلفة لدى التنظيم الارهابي قليلاً من حيث الاساليب الدعائية والجاذبة والمتنوعة التي اعتمدها منذ النشأة وحتى التمكين وما بعد الانحسار والتراجع واقعيًا، فالخلافة المنشودة على ارض الواقع والحلم الذي راود التنظيم بإقامة دولته لم تكن مهمة سهلة على الاطلاق، فقد جوبهت من قبل مختلف الدول وعلى اعلى المستويات كونها كانت مخالفة لقواعد واسس ومبادئ نشأة الدول وعلى كافة الاتجاهات والنظريات، ولأسباب عديدة داخلية وخارجية وبعد الانحسار والتراجع على الارض تحول التنظيم من الخلافة المكانية الى الخلافة السيبرانية- الالكترونية- الرقمية.

هناك اسباب مختلفة داخلية وخارجية اجبرت التنظيم على التحول والتي سبقها تحولات عدة لكنها لم تكن بهذا الاثر، فالتحول من الخلافة الواقعية الى الرقمية يتطلب دراسته وتحليله بدقه بسبب عدم الوضوح وصعوبة الكشف وخاصية التقنيات المستخدمة وحرية التطبيقات التي يستخدمها التنظيم مما يجعلها ذات خطر كبير لأمن الدول التي يتواجد بقاياه على ارضها والتي يعدها دولته المزعومة، الامر الذي يلزم الدولة كافة التعاون من خلال اليات تقنية وحتى تشريعية وادارية لمواجهة تلك الخلافة غير المرئية. تبرز اهمية البحث الرئيسية في معالجة قضية ذات اثر كبير على الدول وهي تلك المتعلقة بأهم الفواعل على الساحة العالمية الا وهو تنظيم داعش الارهابي من حيث تحولات الخلافة المزعومة التي كانت موجود على ارض الواقع الى اخرى في عالم رقمي-سيبراني- افتراضي فمعرفة اسباب التحول وتقنيات التنظيم المستخدمة وما يشكله من خطر كونه اصبح غير مرئيا كلها تسهم في اجهاض تلك الخلافة السيبرانية قبل العودة مرة اخرى الى الواقعية. وسيتناول البحث في ثناياه اسباب تحولات التنظيم من الخلافة الواقعية الى الرقمية و تقنيات التنظيم في الخلافة الرقمية، بالإضافة الى سيناريوهات العودة عن طريق الخلافة الرقمية.

أولا: اسباب تحولات التنظيم من الخلافة الواقعية الى الرقمية

شهد التنظيم الارهابي منذ الوهلة الاولى لنشأته وبمختلف التسميات والمراحل التي مر بها جملة من التحولات وعلى مختلف المستويات من اجل تحقيق اهدافه المنشودة، فجميع تلك التحولات لم تكن بمحض ارادته وان حاولت القيادة ترتيب ذلك

على اساس قناعتها ورؤيتها اذ ترجع لجملة من الاسباب المتعلقة بالبيئة الداخلية للتنظيم نفسه واخرى فرضتها البيئة الخارجية وان اختلفت النسبة من حيث الاثر بين الاثنين لكنها بالمجمل جعلته يشهد تحولات في القيادة والاسلوب والاستراتيجية والاساليب القتالية والدعائية.

الا ان التحول الابرز الذي حدث للتنظيم تمثل في تحول الخلافة جميعها بما تحوي من اهداف طويلة وقصيرة الامد الى سيبرانية على شبكات وتطبيقات ومواقع الكترونية مع استخدام اساليب وتقنيات حديثة لزيادة الفاعلية والعودة مرة اخرى للخلافة الواقعية المفقودة منذ العام ٢٠١٧م عن طريق تلك الرقمية، حاول التنظيم الارهابي قدر الامكان وبمختلف الاساليب والوسائل كبح جماح رياح التحول من اسلوب الى اخر وعلى المستويات جميعها لكنه فشل في ذلك بسبب قوة تلك الرياح التي اجبرته على التحول في اكثر من مرة، فلم تنجح وسائل الترغيب التي اعتمدها التنظيم تجاه اعضاءه او تجاه المناطق التي سيطر عليها في بقاء اسلوب المركزية مثلا في الادارة، وكذا الحال بالنسبة لوسائل الترهيب التي لم تنجح في صد عمليات الانشقاقات التي حصلت للتنظيم والتي اجبرته على التحول من والى، نفس هذه الرياح وغيرها اجبرت التنظيم على الخلافة الرقمية، اذ يرجع ذلك التحول الى جملة من الاسباب وهي كالاتي:

أ. **الهزيمة العسكرية:** لم يتخلّى التنظيم عن مشروع الخلافة بفقدان سيطرته الميدانية الواقعية المكانية، فقد تحولت الخلافة الواقعية إلى (خلافة افتراضية) عبر شبكة الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، ويلاحظ أنّ تنظيم داعش الارهابي يعمل أيضاً على تصدير رؤيته لمسألة الخلافة إلى فروع خارجية وتحويل أيديولوجيته عن الخلافة من مجتمع مادي إلى مجتمع افترا ضي منظم يعمل على نقل الأهداف الأيديولوجية بشكل مستقل عن المنظمة[(١)].

ب. **مقتل القادة:** مثّل مقتل القادة وخاصة قيادات الصف الاول في التنظيم حجر العثرة في تقدم التنظيم واستمراره بل كان احد اهم اسباب التراجع والانحسار واقعيًا، والاكثر من ذلك فقد كان سببًا كبيرًا في التحول الى الخلافة الرقمية، فرؤية القيادة تختلف مع اختلاف الظروف التي تحيط بالتنظيم، فالتحديات التي حاطت بالتنظيم من كل الجهات استلزمت من القيادة الاستمرار في مواجهة تلك التحديات، وهذا ما حرص عليه الزعيم أبو إبراهيم الهاشمي القرشي[*(٢)] على سبيل المثال لا الحصر، الذي هدف حينما تولى القيادة إلى وقف تشرذم التنظيم داخلياً وبسط سيطرة أنصاره (الحجاجيون)[*(٣)] على مجلس شورى التنظيم، وفرض رؤيته الأيديولوجية بالقوة، وتغيير الاستراتيجية بالتخلي عن "الخلافة المكانية" والتحول إلى تنظيم أيديولوجي شبكي، يتشكل من تنظيمات قُطرية وإقليمية وخلايا، تمارس ما يسمى "حرب الاستنزاف"، ليأتي بعدها رسم استراتيجية جديدة تتناسب مع وضع التنظيم الحالي، الذي فقد التمكين في الأرض، ومن ثم بدأ في إعادة الهيكلة، واعتمد استراتيجية أمنية عسكرية تعتمد على السرية، تتناسب مع ظروف المرحلة الجديدة التي يمر بها التنظيم، خاصة في مناطق وجوده التقليدية في سوريا والعراق، هذا بالإضافة إلى بعض الخطوات الأخرى[(٤)].

ج. **تجفيف منابع التمويل التقليدية:** يعد التمويل عامل اساس في استمرار التنظيمات الارهابية ومنها داعش وهو في ذات الوقت عاملا في انحسارها واحداث التحولات فيه صعودا ونزولا، فالتمويل كان احد العوامل

المساعدة في سرعة انتشار التنظيم وسيطرته على الاراضي في العراق وسوريا او غيرها اضافة الى كونه احد العوامل المساهمة في التجنيد والجذب والقيام بالعمليات خاصة الذئاب المنفردة[*(٥)]، الا ان السمة الابرز لتأثير التمويل برز في التحول الى الخلافة الرقمية والاستفادة من المصادر غير التقليدية –الحديثة في دفع رواتب افراده وتمويل عملياته الارهابية فقد استخدام التنظيم مجموعة من التطبيقات والبرامج وبحسابات كثيرة من اجل الحصول على الدعم المالي، اذ تشكل الأموال التي يحصّل عليها «داعش» أثناء إدارته للأراضي التي سيطر عليها في سوريا والعراق عاملًا هامًّا في سيناريو إعادة بناء التنظيم، واعتبرت بعض التقديرات أن دخل التنظيم الشهري كان يصل في ذروة نشاطه في العام ٢٠١٥م إلى(٨٠) مليون دولار تقريبًا، اذ « أن الأموال التي راكمها التنظيم خلال السنوات الماضية ستكون مصدر قلق مستقبلي، خصوصًا وأن التنظيم لجأ إلى تخزين هذه الأموال في مناطق سرية، ونقلها إلى بعض الدول المجاورة لسوريا والعراق [(٦)].

د. **الانشقاقات:** واجه التنظيم الارهابي جملة من الانشقاقات التي طالت جميع مستوياته وان كانت بنسب مختلفة بين تلك المستويات، فما حدث من انشقاقات في المستوى الاول والثاني هي اقل من تلك التي حدث للمستوى الثالث والرابع مما اجبر التنظيم على مواجهتها بوسائل متعددة منها ما يقع في خانة الترغيب والتنازلات والتحولات والتفويضات التي منحها لتلك المستويات من اجل السيطرة عليها، الا انها لم تكن كفيلة مما اضطر التنظيم الى استخدام وسائل الترهيب وحملة الاعدامات التي نفذها ضد افراده المنشقين هي خير دليل وبرهان[(٧)].

ه. **صعوبة التجنيد الواقعي:** ان دولة الخلافة التي انهارت عمليا بدأت تستعيد زخمها لكن ليس على أرض الواقع بقدر ما هي مشروع لدولة الخلافة السيبرانية، وهو مفهوم قد يثير الغرابة طالما أنه يتعلق بدولة خلافة افتراضية، لكنه يشكل في الوقت ذاته خطرا أكبر بحيث أن مجالات الاختراق أوسع نطاقا وأيضا يكون انسيابها أسهل وبعيدا إلى حدّ ما عن أنظمة المراقبة، فرغم أن نفوذ التنظيم انحسر إلى حد كبير ميدانيا- واقعيا الذي تمثل في خسارته الكثير من مناطق سيطرته ومع مقتل الكثير من قادة الصفّ الأول فيه بمن في ذلك زعيمه وأميره أبوبكر البغدادي، إلا أنه وسع نطاق انتشاره في الفضاء الالكتروني ضمن ما يمكن تسميته بدولة الخلافة الافتراضية بمعنى أنه تمدد فكريا بعيدا عن الهيكلة التنظيمية التقليدية والتراتبية المعروفة لدى التنظيمات المتشددة على أرض الواقع [(٨)].

و. **فوائد ومزايا الخلافة الرقمية:** توفر الخلافة الرقمية للتنظيم الارهابي مزايا وفوائد اكثر قياسا بالعيوب والمساوئ المرتبة على استخدامها، فداعش الارهابي يستخدم الإنترنت لنقل المعلومات لأعضائه بالتشفير والدعاية التي تأخذ شكل اتصالات عبر وسائط متعددة تحمل تعاليم ايدلوجية وارشادات عملية[(٩)]، ويتميز التنظيم بإجادته تجنيد "الذئاب المنفردة"، أي الذين نفذوا عمليات إرهابية بشكل منفرد، وأسس فرق تتحدث الفرنسية والإنجليزية والألمانية لتوسيع التجنيد، وتوصيل الشفرات لإبلاغ الأوامر وطرق الهروب، اذ أن التنظيم يخصص حساباته على توتير وتليغرام وإنستغرام لنشر أخباره، ويستخدم فيسبوك للتجنيد، بينما يعد تطبيق "*(١٠)"(BCM) منصة تبادل المعلومات والترويج مع إتاحته جمع الأموال بعملة "البتكوين"[(١١)].

حلل مؤشر الفتوى العالمي(*[١٢]) عدداً من القنوات والمواقع التابعة للتنظيمات الإرهابية عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وأوضح أن (تليغرام) ما زال الوجهة التي يفضلها (الإرهابيون) للتواصل وتناقل الأخبار، لافتاً إلى "استحوذ (تليغرام) على (٤٥٪) من قنوات وحسابات أعضاء التنظيمات الإرهابية، فيما جاءت برامج (اللايف شات) في المرتبة الثانية بنسبة (٣٠٪)، و(تويتر) ثالثاً بنسبة (١٥٪) و(فيسبوك) بنسبة (١٠٪)، فضلاً عن (داعش) الذي وجد عبر (تليغرام) بنسبة (٣٠٪) "[١٣].

ففي عصر التفجر التقني والهوس بالعالم الإلكتروني حد الإدمان، تسعى التنظيمات الإرهابية لأن تكون متواجدة ومسايرة هذا التطور التكنولوجي سعياً لجذب المزيد من المتواطئين معهم في التطرف وإلغاء الآخر، وقد ازدادت محاولات تنظيم داعش لإيجاد بديل عن خلافته المزعومة، بعد أن تم القضاء على معاقله المركزية في كل من العراق وسوريا، وذلك من خلال تكثيف أنشطته الإلكترونية عن بعد والتي يتفاوت قياس مدى خطورتها في الآونة الأخيرة، اذ تجلى مدى تأثير تنظيم داعش إلكترونياً منذ بدء عملياته من خلال استقطابه أعداداً كبيرة من المندرجين تحت ألوية التنظيم وأدلجتهم، وقد برز الدور المهم لاستراتيجية التنظيم الإعلامية، واستخدامه الوسائل الدعائية(البروبغندا) من خلال تبحره في العالم الإلكتروني بأحدث التقنيات في التصوير والمونتاج، وحتى تميزه في أساليب الجذب من خلال وسائل التواصل الاجتماعي حسب الشريحة المستقطبة الشبكة العنكبوتية باتت لتنظيم داعش وسطاً يتم عبره التخطيط للعمليات إرهابية والتوجيه عن بُعد[١٤].

ويبدوا أن تنظيم داعش الارهابي بعد الهزائم المتوالية والقاسية في العراق وسوريا قد دخلت مرحلة جديدة متمثلة بنشاط واسع في شبكات التواصل الالكتروني لإنشاء الخلافة الافتراضية ليتم التوظيف والتجنيد السري والتدريب للعمليات العسكرية والأعمال الإرهابية، بما في ذلك التفجيرات والهجمات الانتحارية عبر المواقع الإلكترونية، ما فيما يخص "الخلافة الالكترونية"، فان داعش يعزز وجوده في شبكات التواصل الاجتماعي والمواقع الالكترونية اكثر من وجوده على ارض الواقع. وبعبارة اخرى فأن هذا التكتيك عبر الانترنيت سيجعل "الخلافة الافتراضية" تكون بمحل "الخلافة الحقيقية". وعلى الرغم من ان "خلافة" التنظيم في العراق والشام لم تكن مستقرة، الا ان "الخلافة الافتراضية" يمكنها ان تكون اكثر استقرارا وثباتا من "الخلافة الحقيقية" وان فشلها سيكون اكثر صعوبة، وهو امر اعترف به العديد من مسؤولي السياسة الأمنية في اوربا وامريكا، وفي نفس السياق قال السفير الدنماركي السابق في سوريا (رولف هولمبو) "ان جسم الخلافة قد تفكك، ولكن سيبقى روح الخلافة أو الخلافة الافتراضية"[١٥].

وقد حذر الجنرال (ديفيد بترايوس) الرئيس السابق لوكالة الاستخبارات المركزية، من " أن هزيمة الخلافة الافتراضية لداعش ستكون اكثر صعوبة، ويمكن للمتطرفين من الوصول الى اسلحة الدمار الشامل التي من خلالها يتمكنوا من ان يصيبوا الضرر في طاقة اي بلد". وقال " نحن سوف نهزم داعش في الوقت الذي يتم فيه تحطيم جيشه او قيادته من خلال استهداف ابو بكر البغدادي مثلا، لكننا لا نستطيع ان نقتل الخلافة الافتراضية، علما ان هذه الفكرة(الإيديولوجية) كانت قد انتشرت على الإنترنت"[١٦].

ثانيا: تطبيقات وتقنيات تنظيم داعش الرقمية

لم يكن استخدام الانترنيت جديدا على التنظيميات الارهابية لكن درجة الاعتماد عليه

وتوظيفه يختلف من تنظيم، فتنظيم القاعدة مثلا اعتمدت بشكل كبير على الإنترنت كمكتبة أو قاعدة بيانات، في حين أن داعش ركزت في استخدام الإنترنت على تجنيد أعضاء جدد ينضمون لها مما زاد من انتشارها ونفوذها وتأثيرها عبر مواقع التواصل والانترنت، بذلك يتضح لنا أولا ان القاعدة فشلت في استخدام الإنترنت لمصلحتها، مما يدل أيضًا على أن هناك بالتأكيد فجوة بين الأجيال بين المنظمتين الإرهابيتين. ثانياً يتبين لنا أن داعش تتكون فعليا من أجيال شابة قادرة على توليد تأثير دولي أعلى من حيث التوظيف الأجنبي. بمعنى، أن هذا يزيد من قدرة تنظيم داعش على مواجهة تنظيم القاعدة. ونظرًا لأن داعش يفقد مساحة كبيرة من منطقته، فقد يكون قادرًا على إعادة تجميع صفوفه في العالم الافتراضي[١٧].

أ. **وسائل الاعلام التقليدية للتنظيم:** تميز التنظيم الارهابي عن بقية التنظيمات بإجادته لوسائل الاعلام بمختلف انواعها المقروء والمسموع والمرئي، فقد انشاء التنظيم مجموعة من القنوات والاذاعات والوكالات والصحف والمجلات التي استخدمها التنظيم عند التوسع والانتشار لتحقيق اهدافه الدعائية والتجنيد والكسب والوصول الى الناس اما بعد الانحسار والانكماش والانتهاء عسكريا على ارض الميدان زاد التنظيم من استخدامه لهذه الوسائل من اجل الاستمرار والعودة مرة اخرى الى الارض[١٨].

ب. **تطبيقا (فيسبوك- تويتر):** يُعدُّ فيسبوك الشبكة الاجتماعية الأضخم والأكبر بـ (٢) مليار و(٩٠٠) مليون مستخدم، وتبلغ نسبة انتشاره في الشرق الأوسط (٦٧٪) مما جعل اهتمام الجماعات الإرهابية باستخدام فيسبوك كبير جدا ودعت إلى "غزوه" وذلك لفعاليته وتحقيق الأهداف المختلفة من خلاله كتقديم المعلومات الخاصة بصناعة القنابل وتنفيذ العمليات الإرهابية وتوفير مختلف المعلومات للمنتسبين والدعاية واستعماله كذلك بنكاً للمعلومات [١٩].

اذ سمحت وسائل التواصل الاجتماعي للمنظمات الإرهابية بتجاوز الضوابط التحريرية التي تعتمدها وسائل الإعلام التقليدية، ومن ثَمّ استطاعت هذه المنظمات أن تنشر رسائلها وتعظم صداها، وقد عززت وسائل التواصل الاجتماعي قدرات الإرهابيين في مجالات عديدة، بما في ذلك التجنيد والتدريب ونشر الدعاية، يضاف إلى ذلك أن طبيعة وسائل التواصل الجديدة وإمكانية تواصل أعداد غفيرة من الناس بواسطتها تجعل من الصعب مراقبة أي منصة منها، ومكافحة التهديدات والمؤامرات الإرهابية التي تحاك من الشبكة[٢٠].

فعلى سبيل المثال لا الحصر استخدم داعش الإرهابي فيسبوك في العام ٢٠١٦م لنشر (١٠٢١) خبراً و(٨٥٠) فيديو و(١٠٩١) صورة و(٨٦) مقالاً، اذ ان الهدف من هذا الاستخدام هو التجنيد والتدريب والاتصال والتمويل والوصول إلى المعلومات والإعلان عن تنفيذ العمليات الإرهابية والدعاية المضللة وتكوين رأي عام مناهض لبعض الدول والأنظمة وتأجيج النزاعات والصراعات السياسية وإثارة الفتن والنعرات الطائفية[٢١]، ويعد تطبيق (مسلم بوك) احدى تطبيقات التنظيم في ظل استخدام أنصاره ومقاتليه للتكنولوجيا الرقمية، اذ طور التنظيم نسخته من الفيسبوك تسمى (مسلم بوك) أو (خلافة بوك)، وأطلق تطبيقاً للهاتف المحمول يوفر لمستخدميه أحدث أخبار التنظيم، وأنتج التنظيم أيضاً ألعاب فيديو، كلعبة باسم (صليل الصوارم) حيث يقوم اللاعب بقتل الجنود الأمريكيين أو نشر المتفجرات[٢٢].

اما تطبيق تويتر فهو الاكثر مساحة للتنظيم في نشاطاته رغم الجهود التي تبذل من قبل الدول بالتعاون مع مؤسس التطبيق على حذف واغلاق

الحسابات، اذ يستخدم تنظيم داعش وبشكل كبير مواقع التواصل الاجتماعي ففي تقرير قام به أحد الباحثين في قضايا الإرهاب، تتبع الباحث فيه ما يفوق أربعة ملايين تغريده يحركها ما يفوق (٨٠٠٠) حساب في تويتر، ينشط جزء منها، بينما ينشط الباقي في حال توقف الحسابات الأخرى أو حجبها على تويتر[٢٣].

ج. **تطبيق(تليغرام): يحارب تنظيم الدولة الإسلامية خصومه على جبهات عدة، وإحدى هذه الجبهات جبهة رقمية،** ويضع تنظيم الدولة الحرب الإعلامية عل قدم المساواة مع المعركة على الأرض، ومثل جماعات أخرى مشابهة، يعد تنظيم داعش الارهابي مستخدمًا نشطًا لوسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت، إذ يذيع مواد دعائية عن نجاحاته ويستخدمها كوسيلة للتجنيد، وعلى الرغم من أن التنظيم يستخدم وسائل التواصل الاجتماعي منذ وقت طويل، إلا أن أنشطته تلك شهدت تحولا مهما في شهر أيلول من العام ٢٠١٥م، حينما تحولت وسيلة إعلام التنظيم الرسمية إلى تطبيق تليغرام للرسائل الفورية، لكن انتقال التنظيم إلى تليغرام لم يمر مرور الكرام، واختفى التنظيم من على التطبيق في شهر آب من العام ٢٠١٦م، بعد حظر حساباته الرسمية بشكل متكرر[٢٤]، لكن التنظيم استمر حتى الان على تليغرام بحسابات وهمية او وكالات اخرى والتي فاقت اكثر من ١٣٠م حساب.

د. **تطبيق (BCM):** يستخدم تنظيم داعش الارهابي منصة ((BCM لتبادل المعلومات بين مناصريه ومتابعيه ويتيح التطبيق إمكانية جمع الأموال للتنظيم عن طريق العملات الرقمية كالبتكوين، حيث قام التنظيم من خلال هذا التطبيق بإنشاء(١٠) قنوات وصفحات، ويضمن التطبيق السرية التامة لمستخدميه، كما أن الطريقة التي تم فيها تصميم التطبيق تضع الكثير من الاحتياطات أو العقبات أمام محاولات الأجهزة الأمنية من اختراق المنصة اذ يوفر التطبيق لعناصر التنظيم فرصة التواصل الآمن وصعوبة التتبع من الأجهزة الأمنية، كما يمتاز التطبيق بتخزين مقاطع الفيديو والتشفير للمعلومات ونقل المعلومات إلى أي مكان بالعالم على شكل شفرة يصعب على الأجهزة الأمنية حلها[٢٥].

اذ سعى التنظيم للاستفادة من تطبيق (BCM) الذي أصدره لمتابعيه ومناصريه، بهدف الترويج للأفكار والاستقطاب ويتيح التطبيق يتيح إمكانية جمع الأموال عبر عملة "البتكوين" الرقمية، ويضمن التطبيق السرية التامة للمستخدمين ويضع الكثير من الاحتياطات أمام محاولات الاختراق المتوقع حدوثها من قِبل العديد من الأجهزة الأمنية، كما يؤمن لعناصر التنظيم التواصل الآمن وعدم القدرة على التتبع، إضافة إلى أن له القدرة على تخزين مقاطع الفيديو ونقل المعلومات المشفرة في أي مكان بالعالم، وقد تمكن تنظيم "داعش" من إتاحته عبر متجري (غوغل بلاي - آبل)[٢٦].

ه. **تطبيق (ديب ويب):** الإنترنت العميق (The Deep Web) وهو مجموع جميع المواقع الإلكترونية التي لم تدرج في محركات البحث، بعض المواقع العميقة هي أسواق غير تقليدية تقدم مجموعة مقلقة من المنتجات أو الخدمات، حيث يمكن شراء أو التوسط في شراء العقاقير غير المشروعة والأسلحة والسلع المقَلّدة وبطاقات الإئتمان المسروقة والبيانات المخترقة، أو العملات الرقمية، أو البرمجيات الضارة وبطاقات الهوية الوطنية أو جوازات السفر، ويمكن، أيضاً، التعاقد مع الخدمات الرقمية أو الجنائية، بدءاً من حملات البريد المزعج (spam) إلى هجمات التعطيل المنتشر للخدمة (DDoS)، ويمكن للمبتدئين

حتى شراء الكتب الإلكترونية التي تشرح كيفية مهاجمة المواقع، وسرقة الهويات، أو خلاف ذلك الربح من الأنشطة غير المشروعة[٢٧].

و. **تطبيق(ask.fm):** يستخدم تنظيم داعش الارهابي هذا التطبيق في عمليات التجنيد وتحشيد الدعم من قبل مؤيديه ومناصريه وكذلك يستخدمون التطبيق في الاجابة على الأسئلة عن الحياة اليومية وعن الامور العادية الفقهية، إلا أن مدراء التطبيق يعلنون دائما إزالة المحتوى أو الصفحات التي تحتوي محتوى متطرفًا بصورة مستمرة من التطبيق.

ز. **تطبيق الرسائل (KIK):** لا يقتصر التنظيم على التطبيقات اعلاه فقط، إذ إن التنظيم يقوم دائما بتحديث استخداماته للتكنلوجيا ودائما ما يستخدم البرامج الأكثر سرية مثل تطبيق الرسائل (KIK) المستخدم في الهواتف الذكية فضلاً عن المنتديات الجهادية حيث يقوم أعضاء التنظيم بتبادل المعلومات عن طريق التشفير من خلال مواقع المنتديات الجهادية[٢٨].

ح. **تطبيقات اخرى:** هناك مجموعة من التطبيقات الرقمية المتمثلة في (تيك توك، تام تام، وأمازون درايف) والتي توفر مزايا عديدة والتي ادرك وشعر بقيمتها التنظيم الارهابي وتوجه اليها مباشرة ويرجع ذلك التوجه إلى ان استخدام هذه التطبيقات لأسباب عدة تتعلق بصعوبة اختراقها من قبل الجهات الامنية الدولية، وسهولة استخدامها من أجل الاستقطاب والتجنيد، فضلاً عن استخدامها في بعض الأحيان للإعلان عن تنفيذ بعض العمليات، كما حدث عندما استخدم التنظيم الارهابي تطبيق (تام تام) لإعلان مسؤوليته عن بعض التفجيرات في روسيا وفقاً لوسائل إعلام روسية آنذاك[٢٩].

ثالثا: سيناريوهات العودة عن طريق الخلافة الرقمية

يتمتع الاعلام بأنواعه المختلفة التقليدي والرقمي بأهمية كبيرة داخل هيكلية تنظيم داعش الارهابي والذي يعد اول من استخدام الانترنيت بوصفه مسرحًا حربيًا يوازي الحروب البرية في الاهمية اذ ادرك التنظيم الارهابي منذ مدة مبكرة من تأسيسه تلك الاهمية الاستثنائية للوسائط الاتصالية في ايصال رسالته السياسية ونشر ايديولوجيته الجهادية مما جعل الاعلام الالكتروني احد الاركان الرئيسية في عمله منذ التأسيس، وما يدل على ذلك الاهتمام هو المسؤولية المباشرة من قبل الخليفة ونائبة بهذه الجزئية المهمة في استمرارية التنظيم الارهابي واقعيًا ورقميًا [٣٠].

اذ لم تكن التحذيرات جديدة بشأن فكرة التحول من الخلافة الواقعية المكانية على الارض الى اخرى افتراضية رقمية سيبرانية وانما ترجع الى ما بعد الهزيمة العسكرية له في العام ٢٠١٧م في معاقله الرئيسية في العراق وسوريا بعدها بعامين او حتى قبلها وبعد مقتل قادته في كل مرة، ففي العام ٢٠١٥م أعد (تشارلي وينتر) تقريراً لمركز كويليام البريطاني للأبحاث بعنوان "الخلافة الافتراضية" حلل فيه الاستراتيجية الدعائية للتنظيم الجهادي اذ يقول وينتر: "من الواضح ان حضوره العقائدي والفكري سيزداد اهمية في الاشهر والسنوات المقبلة اذ ان التنظيم يسعى منذ الان الى التركيز على ان فكرة الخلافة اهم من وجودها الفعلي"، ويتابع وينتر: "لكن ذلك ليس معناه ان الامر سيقتصر على واحد من خيارين: الافتراضي او الفعلي، فهو سيظل مزيجًا من الاثنين وسنواجه في السنوات المقبلة تنظيمًا أضعف لكنه سيكون قادرًا على السيطرة على جيوب من الاراضي بخاصة في سوريا، كما سنشهد حرب عصابات في العراق"[٣١].

فضلاً عن ذلك فقد حذر الجنرال (ديفيد بيترايوس) (*[٣٢]) الرئيس السابق لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية ايضًا من تلك المسألة اذا شار الى ان "هزيمة التنظيم وخلافته الافتراضية ستكون أكثر صعوبة، وقد يتمكن المتطرفون من الوصول إلى أسلحة الدمار الشامل التي يمكن أن تضر البلدان" وقال: "سنهزم تنظيم داعش الارهابي، وفي الوقت نفسه سنطلق رصاصة على قلب أبو بكر البغدادي زعيم تنظيم داعش، ولكن لا يمكننا أن نطلق رصاصة على قلب الخلافة الافتراضية فهذه أيديولوجية انتشرت على الإنترنت بصورة كبيرة [٣٣]، اذ سيعمل التنظيم على إقامة خلافة افتراضية في الفضاء الإلكتروني ويعمل من خلالها على التواصل مع أنصاره وتجنيد الناشطين، وقد سبق للجنرال الأميركي (جوزيف فوتيل)(*[٣٤]) أن حذر من تلك المسألة اذ اشار الى أن " القضاء على تنظيم داعش في أرض المعركة لن يكون كافيًا وأن التنظيم الارهابي سيجد على الأرجح ملجأ في العالم الافتراضي (خلافة افتراضية) يمكنه من خلالها مواصلة تنسيق الاعتداءات والإيحاء بها وتنفيذ عملياته والاستمرار في عمله [٣٥]".

ويضيف الجنرال (فوتيل) إن "هذه الخلافة الافتراضية صيغة محرفة للخلافة التاريخية: فهي تضم مجموعة من المسلمين يقودهم خليفة وتطمح في الانتماء إلى دولة خاضعة لأحكام الشريعة الإسلامية ومقرها في الفضاء الإلكتروني " وهنا من المهم أن نشير أن ذهاب تنظيم داعش الارهابي الى " الخلافة الرقمية " أو " الخلافة في العالم الافتراضي "، لا يعني مطلقًا تخلي التنظيم عن نشاطه الارهابي الفعلي في العالم الواقعي، بل أن خلافته الافتراضية أو الرقمية ستتيح له فرصا" للتواصل مع خلاياه النائمة أو السرية في مناطقه سواء في العراق او سوريا وفي مناطق اخرى من العالم، وكذلك ستمكنه من أدارة حرب العصابات والتي تختلف عن حروب العصابات الكلاسيكية التقليدية [٣٦]".

وهكذا يبدو أن فكرة "الخلافة الافتراضية- الرقمية باتت تشكل المادة الاساس في النقاشات السياسية الاستراتيجية، فعلى سبيل المثال لا الحصر وصف كُتَّاب من كبار العسكريين الأمريكيين من خلال تقريراً بعنوان (الخلافة الافتراضية) هزيمة داعش في الميدان اي الهزيمة المكانية التي تعرض لها ليس كافياً"، اذ كانت فرضيتهم تتمثل في "عقب هزيمته الحاسمة في العراق وسوريا، يرجح أن يتراجع داعش نحو ملاذ افتراضي آمن " خلافة افتراضية"، ينطلق منه لمواصلة تنسيق وتوجيه هجمات خارجية، علاوة على بناء قاعدة داعمة لحين تمكن التنظيم من استعادة مناطق على ارض الواقع مرة اخرى[٣٧]".

أن خلافة داعش الرقمية أو الخلافة في العالم الافتراضي تتميز بوجود الكتروني رقمي متنوع يتميز بالسرعة في التنفيذ والتأقلم مع اساليب ووسائل المكافحة الالكترونية التي تقوم بها الجهات المضادة للإرهاب، فإذا ما أوقف أو اغلق موقع إرهابي اليوم سرعان ما يغير نمطه الإلكتروني، ليظهر مرة أخرى بشكل وعنوان إلكتروني جديدين بعد فترة قصيرة. الأمر الذي يتطلب التعامل مع نشاط خلافة داعش الرقمية، بمهنية وحرفية وبطرق منهجية ومنظمة، بالإضافة الى ضرورة التنسيق الدولي وتبادل الخبرات والمعلومات حول اساليب الحرب الالكترونية ضد الخلافة الداعشية الرقمية [٣٨]".

وفي الحديث ذاته اعتبر الباحثين الفرنسيين (لوران بيندنر ورافايل غلوك) أنه "رغم تكثيف رقابة السلطات والرقابة على شبكات التواصل الاجتماعي فإن تنظيم داعش أبدى قدرة كبيرة على الصمود بالنظر إلى مرونته وقدرته على التأقلم إزاء حذف مضامين جهادية على الإنترنت، وقال الباحثان: إن التنظيم سيتمكن بذلك من المحافظة على

انتشار كاف لبلوغ قاعدته من المؤيدين وتجنيد عناصر جديدة عن طريق الخلافة الافتراضية[٣٩].

الخاتمة

يعد تنظيم داعش الارهابي طفرة نوعية في تاريخ الحركات المتطرفة الجهادية والارهابية في جميع مظاهره من البداية وحتى النهاية، فالتنظيم الارهابي تبنى اقامة دولة اسلامية بعيداً عن الطرق الدستورية والقانونية المعتمدة في نشأة الدول وان كان بعض الباحثين يرجعها الى معاهدة مونتفيديو في العام ١٩٣٣م والتي حددت طريقتين احدهما تأسيس والثانية الاعلان مع اختلاف الطريقتين من ناحية توفر عناصر الدولة المعتمدة والمتمثلة في السكان والاقليم والارض والسلطة والسيادة والاعتراف فتنظيم داعش الارهابي دولة وفق الطريقة الثانية التي لا تشترط توفر جميع العناصر كي تكون دولة وانما يكفي الثلاث الاولى فقط.

لم تقتصر المظاهر المختلفة لهذه الطفرة على مسألة الدولة وطريقة اعلانها وانما امتدت الى جوانب اخرى سواء طبيعة البنى والهياكل والمؤسسات واسلوب الادارة والتحولات فيه من المركزية الى اللامركزية والقيادات واليات مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية وكيفية التعامل مع الانشقاقات التي حدثت ضمن المستويات العليا والدنيا وطبيعة التمويل التقليدي والحديث وغيرها من تلك المظاهر.

الا ان المظهر الابرز كان في تعامل التنظيم مع الانترنيت وما يلحق ويتصل به من تطبيقات وبرامج ووسائل بصورة غير تقليدية مطلقًا مما يدل على معرفة التنظيم واتقانه لهذه المسألة مبكرًا والتي كرسها في خدمة تحقيق اهدافه سواء في بداياته او عند اعلانه الخلافة الواقعية التقليدية على الميدان والجذب للمؤيدين من كل بقاع العالم عبر اساليب الترغيب الالكتروني، الا ان التنظيم يبدوا انه كان يخطط لعملية الانتقال من والى واضعًا ذلك الامر في الحسبان لذلك اعطى اهمية بالغة للأنترنيت والاشراف عليه من قبل القيادات الاولى في التنظيم والحرص الشديد على تطويره ومواكبة التقنية مع مجيء كل خليفة للتنظيم وان اختلفت الاهمية من خليفة الى اخر لكنها في المجمل دلت على ايلاء التنظيم اهمية قصوى له، والتحول من الخلافة الواقعية الى الافتراضية الرقمية الالكترونية والتمسك بها والاصرار على العودة الى الوجود مرة اخرى عن طريقها خير دليل وبرهان على صحة فرضية البحث.

الاستنتاجات

توصل الباحث الى جملة من الاستنتاجات التي تمثل جوهر البحث في مشكلة (داعش والتحول الى الخلافة الرقمية) والتي تتمثل في الاتي:

١-لم تكن عملية التحول في كل بنى التنظيم بصورة اختيارية او اعتباطا او وفق مكرمة الخليفة والقيادة، فالتحول في الاسلوب الاداري – القتالي – القيادة – الخلافة جميعها يرجع الى اسباب داخلية وخارجية اجبرت التنظيم على ذلك التحول.

٢-حاولت القيادة وباختلاف الرؤى والظروف التي رافقتها التكيف مع تلك الظروف والعوامل من اجل الاستمرار في تحقيق الاهداف قدر الامكان وان اختلفت نسبة التكيف من قيادة الى اخرى ومن وقت الى اخر.

٣- لم تكن هزيمة التنظيم عسكريا على الميدان كافية في عام ٢٠١٧ في العراق وعام ٢٠١٩م في سوريا التي تمثلان معاقله الرئيسية، فالتنظيم الارهابي ومن خلال سياسات واجراءات مختلفة ادارية- مالية- دينية – عسكرية حاول قدر الامكان عبرها التواجد من خلال عملياته العسكرية المتناثرة هنا وهناك ليثبت انه لا زال موجود ومؤثر.

٤-لـم يثنـي التنظيـم الارهابـي جملـة السياسـات والاجـراءات الدوليـة والاقليميـة والمحلية فـي مكافحته مـن التخلـي عـن حلـم الدولـة المزعومـة، لكنهـا جعلتـه يتحـول مـن والـى فـي سـبيل الاسـتمرارية والعـودة.

٥-تحـول التنظيـم مـن الخلافـة الواقعيـة- المكانيـة- الحقيقيـة الـى الافتراضيـة- الالكترونيـة- الرقميـة- السـيبرانية نتيجـة جملـة مـن الاسـباب الداخليـة الخاصـة بالتنظيـم والخارجيـة التـي اجبرتـه علـى ذلـك.

٦-تميـز التنظيـم الارهابـي عـن غيـره ومـن خـلال خلافتـه الرقميـة بإتقانـه للتكنولوجيـا والانترنيـت بصـورة كبيـرة، ومـا يسـتخدمه مـن وسـائل اعـلام تقليديـة مرئيـة ومسـموعة ومقـروءة واخـرى حديثـة متمثلـة فـي التطبيقـات والبرامـج مواقـع التواصـل الاجتماعـي وغيرهـا خيـر دليـل علـى ذلـك والتـي اعطاهـا اهميـة موازيـة للجهـاد مـن خـلال تسـميتها بالجهـاد الاعلامـي.

٧-تميـزت تقنيـات التنظيـم الرقميـة بالسـرية وصعوبـة كشـفها ومراقبتهـا ممـا جعـل الجهـود الدولية والاقليميـة والمحليـة لمكافحتهـا هـي الاخـرى صعبـة ممـا يزيـد مـن خطورتهـا كونهـا عـدوا غيـر مرئـي.

٨- تنـذر الخلافـة الرقميـة للتنظيـم بخطـر محـدق بالـدول وخاصـة معاقلـه الرئيسـية ومـن الممكـن العـودة مـرة اخـرى الـى الخلافـة المكانيـة الواقعيـة، فالتحذيـرات فـي هـذا المجـال كثيـرة ممـا يتطلـب تظافـرا فـي الجهـود لمكافحـة التنظيـم رقميـا.

| المصادر

الكتب العربية

١. محمـد ابـو رمـان واخـرون، مـا بعـد دولـة الخلافـة: الأيديولوجيـا، الدعايـة، التنظيـم والجهـاد العالمـي " هـل سـيعود تنظيـم داعـش مـن جديـد؟، مؤسسـة فريدريـش ايبـرت، مكتـب عمـان، الاردن، ٢٠٢١.

٢. اسـتخدام الانترنيـت فـي اغـراض ارهابيـة، مكتـب الامـم المتحـدة المعنـي المخـدرات والجريمـة المنظمـة، فيينـا- نيويـورك، ٢٠١٣.

البحوث والمجلات والصحف

١- ماهـر فرغلـي، داعـش مـن التمكيـن إلـى الانتشـار.. البنـاء الثالـث، مركـز ترينـدز للبحـوث والاستشـارات، ابـو ظبـي، الامـارات، ٢٠٢٠.

٢- وليـد عبـد الرحمـن، سـيناريوهات غامضـة لـداعش تحـت زعامـة القرشـي "الانقسـامات تضـرب «أوهـام التمـدد"، صحيفـة الشـرق الاوسـط، رقـم العـدد(١٤٩٧٩)، ٢٠١٩.

٣-محمـد بسـيوني، سـيناريو "العـودة": ملامـح انتقـال داعـش إلـى حـرب العصابـات فـي سـوريا، مركـز المسـتقبل للأبحـاث والدراسـات المتقدمـة، ابـو ظبـي، الامـارات، ٢٠١٩.

٤-نـداء ابـو علـي، داعـش والسـعي نحـو إرسـاء «خلافـة سـيبرانية "أبواقـه تسـعى إلـى جـذب المزيـد مـن المتطرفيـن"، صحيفـة الشـرق الاوسـط، العـدد(١٤٢٩٣)، ٢٠١٨.

٥- سـمية عسـله، الإسـتمالة والتجنيـد الإلكترونـي داعـش نموذجـاً، مجلـة درع الوطـن الالكترونيـة، مديريـة التوجيـه المعنـوي، القيـادة العامـة للقـوات المسـلحة، الامـارات العربيـة المتحـدة، ٢٠٢١.

٦-وجـدان فهـد، ذكاء الاصطناعـي.. بيـن التكتيـكات الإرهابيـة والاسـتراتيجيات الوطنيـة، مركـز تربنـدز للبحـوث والاستشـارات، الامـارات، ابـو ظبـي، ٢٠٢٢.

٧-رضـا بـن مقلـة، الإعـلام الإلكتروني المتطرف وسـبل مواجهتـه: تنظيـم داعـش نموذجـا، مجلـة الحكمـة للدراسـات الإسـلامية، مؤسسـة كنـوز الحكمـة للنشـر والتوزيـع الجزائـر، العـدد(٢٦)، ٢٠١٥.

٨- سـيد علـي نجـاة، اسـتدارة خلافـة داعـش مـن الخلافـة الحقيقيـة إلـى الخلافـة الافتراضيـة، مركـز

الأبحاث العلمية والدراسات الاستراتيجية للشرق الأوسط، ايران، طهران، ٢٠١٨.
٩-عماد علو، داعش من الواقع الحقيقي الى الواقع الافتراضي، المركز الاوربي لدراسات مكافحة الارهاب والاستخبارات، المانيا وهولندا، ٢٠١٨.
١٠- شريف درويش اللبان، قراءة في الاستراتيجية الإعلامية والثقافية لتنظيم داعش، مجلة Arab Media & Society، مركز كمال أدهم للصحافة التليفزيونية والرقمية بكلية الشؤون الدولية والسياسات العامة بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، العدد(٢١)، ٢٠١٦.
١١-ألبرتو فرناندیز، باقية وتتمدد: مواجهة شبكات الدعاية الخاصة بداعش، مشروع العلاقات الأمريكية مع العالم الإسلامي التابع لمعهد بروكنجز أوراق منتدى أمريكا والعالم الإسلامي، الدوحة، قطر، ٢٠١٥.
١٢- معتز اسماعيل وخلف صالح، الإعلام وتنامي تنظيم داعش في العراق، مجلة دراسات للعلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد(٤٧)، العدد(٢)، ملحق(١)، ٢٠٢٠.

مواقع الانترنيت

١- للمزيد انظر الى اياد الامارة، مقتل ٢٢ من "داعش" والأخير يعدم ١٢٢ من أفراد، وكالة انباء براثا، ٢٠١٥، متاح على الرابط التالي http:// burathanews.com/arabic/news/٢٧٤٧٥ تاريخ الزيارة ٢٠٢٢\٨\٢٧م،
٢- دولة 'خلافة' افتراضية في طور التشكل جنودها من الذئاب المنفردة، ٢٠٢٠، متاح على الرابط التالي https://middle-east-online.com تاريخ الزيارة ٢٠٢٢\٨\٢٥م.
٣-بعد محاصرته ميدانيا.. داعش يفر إلى "الخلافة الرقمية"، سكاي نيوز عربية، ابو ظبي، ٢٠٢١، متاح على الرابط التالي .https://www.skynewsarabia com/amp/world/١٤٥٨٦٩٨ تاريخ الزيارة ٢٠٢٢\٨\٢٥م.
٤- سيد علي نجاة، داعش من الخلافة الواقعية الى الخلافة الافتراضية، ترجمة وتحليل خالد حفظي عبد الامير، مركز الدراسات الاستراتيجية- جامعة كربلاء، نقلا عن مركز البحوث العلمية والدراسات الاستراتيجية/ طهران، ٢٠١٨، متاح على الرابط التالي http://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/ blog/٢٠١٨/٠٥/٣١/ تاريخ الزيارة٢٠٢٢\٨\٢٥م.
٥-نورا بنداري عبد الحميد فايد، دور وسائل التواصل الاجتماعي في تجنيد أعضاء التنظيمات الإرهابية دراسة حالة "داعش"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، المانيا، برلين، ٢٠١٦م، متاح على الرابط التالي https://democraticac.de/?p=٣٤٢٦٨ تاريخ الزيارة ٢٠٢٢\٨\٢٨م.
٦- محمد قيراط، الارهاب الرقمي.. داعش واساليب جديدة للتمويل والتجنيد، T R T عربي، ٢٠٢٢، متاح على الرابط التالي https://www.trtarabi.com/ opinion/-٧٨٦٨٢٢٩ تاريخ الزيارة ٢٠٢٢\٨\٢٦م.
٧- مجاهد الصميدعي، أدوات داعش في الحرب الإلكترونية وأحلام الخلافة "السيبرانية"، موقع اخبار الان، الامارات، ابو ظبي، ٢٠٢١، متاح على الرابط التالي https://www.akhbaralaan.net/news/ columnists/٢٠٢١/٠٨/٢٨/ تاريخ الزيارة ٢٠٢٢\٨\٣٠م.
٨-منصات داعش على الإنترنيت و انعكاساتها على أوروبا، وحدة الدراسات والتقارير رقم (٣)، اعداد المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، المانيا وهولندا، ٢٠١٩، متاح على الرابط التالي https://www.europarabct.com/ تاريخ الزيارة ٢٠٢٢\٨\٢٧م.
٩-مصطفى سعيد، الإنترنت المظلم أرض الأنشطة الإرهابية المخفية، تقارير، صحيفة حفريات الالكترونية، تصدر عن مركز دال للأبحاث والإنتاج الإعلامي، القاهرة – مصر، ٢٠١٨، متاح على الرابط

التالي https://hafryat.com/ar/blog/ تاريخ الزيارة ٢٠٢٢\٨\٢٦.
١٠- "داعش" من "الوجود" إلى "الفكرة"... هل تتحوّل "الدولة الإسلامية" خلافة افتراضية؟، صحيفة النهار الالكترونية، ٢٠١٧، متاح على الرابط التالي https://www.annahar.com/arabic/article/٦٧٧٠٧٦ تاريخ الزيارة ٢٠٢٢\٨\٢٩م.
١١- ميسون جحا، "الخلافة الافتراضية" بدعة خطيرة، موقع ٢٤ للدراسات الاعلامية، الامارات العربية المتحدة، ابو ظبي، ٢٠١٧، متاح على الرابط التالي -https://٢٤.ae/article/٣٨٤١٥١/ تاريخ الزيارة ٢٠٢٢\٨\٢٩م.
١٢- تنظيم داعش يتجه نحو خلافة افتراضية، جريدة عمان، تقارير، ٢٠١٩، متاح على الرابط التالي https://www.omandaily.om تاريخ الزيارة ٢٠١٩\٩\١٤م.
١٣-لورا سميث، "تليغرام" في قلب الخطة الإعلامية لتنظيم الدولة، قسم المتابعة الاعلامية لقناة البي بي سي، ٢٠١٧م، متاح على الرابط التالي https://www.bbc.com/arabic/science-and-tech-٤٠١٢٣٦٨٦ تاريخ الزيارة ٢٠٢٢\٩\١٥م.

الهوامش

١ - محمد ابو رمان واخرون، ما بعد دولة الخلافة: الأيديولوجيا، الدعاية، التنظيم والجهاد العالمي " هل سيعود تنظيم داعش من جديد؟، مؤسسة فريدريش ايبرت، مكتب عمان، الاردن، ٢٠٢١، ص١٥.

٢ * ابو ابراهيم القرشي: تولى خلافة التنظيم بعد مقتل ابو بكر البغدادي عام ٢٠١٩م من قبل الولايات المتحدة في شمال غرب سوريا بخمسة ايام والذي نصب خليفة بوصية من البغدادي حسب ما تم نشره في وكالة اعماق التابعة التنظيم الا انه لم يستمر طويلا فقد تم قتله بغارة امريكية ايضا في بداية العام ٢٠٢٢م.

٣ * الحجاجيون: يطلق مسمى "الحجاجيون" على قيادات الجهاز الأمني والعسكري للتنظيم، وفق ما ورد في كتاب ابن عم البغدادي أبو محمد الهاشمي(كفوا الأيادي عن بيعة البغدادي)، مؤسسة التراث، ويُطلَق على هذا التيار في وثائق المنشقين عن التنظيم "الحجاجيين" وأحياناً بـ "آل بغداد" وأحياناً أخرى "الدولة العميقة"، وأهم رموزه قائد التنظيم الحالي، أبو إبراهيم الهاشمي القرشي (حجي عبدالله)، "حجي عبد الناصر" "حجي حامد" "عبدالله الزوبعي".

٤ - ماهر فرغلي، داعش من التمكين إلى الانتشار.. البناء الثالث، مركز ترينذز للبحوث والاستشارات، ابو ظبي، الامارات، ٢٠٢٠، ص٣.

٥ * مصطلح الذئاب المنفردة: يشار إلى أن أول ظهور لمصطلح «الذئاب المنفردة» كان في أحد فصول كتاب «دعوة المقاومة العالمية» الذي أعده أبو مصعب السوري بعد التحديات الأمنية التي واجهها تنظيم القاعدة عقب هجمات ١١ ـــــ (أيلول) من العام ٢٠٠١م، والذي دعا فيه أفراد التنظيم والمتعاطفين معه لقتال الغرب، للمزيد ينظر الى وليد عبد الرحمن، سيناريوهات غامضة لداعش تحت زعامة القرشي "الانقسامات تضرب "أوهام التمدد"، صحيفة الشرق الاوسط، رقم العدد(١٤٩٧٩)، ٢٠١٩.

٦ - محمد بسيوني، سيناريو "العودة": ملامح انتقال

داعش إلى حرب العصابات في سوريا، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ابو ظبي، الامارات، ٢٠١٩، ص٤.

٧ للمزيد انظر الى اياد الامارة، مقتل ٢٢ من "داعش" والأخير يعدم ١٢٢ من أفراد، وكالة انباء براثا، ٢٠١٥، متاح على الرابط التالي /http://burathanews.com arabic/news/٢٧٤٧٥ تاريخ الزيارة ١٥\٣\٢٠٢٣م،

٨ دولة 'خلافة' افتراضية في طور التشكل جنودها من الذئاب المنفردة، ٢٠٢٠، متاح على الرابط التالي https://middle-east-online.com تاريخ الزيارة ٢٩\٣\٢٠٢٣م.

٩ استخدام الانترنيت في اغراض ارهابية، مكتب الامم المتحدة المعني المخدرات والجريمة المنظمة، فيينا- نيويورك، ٢٠١٣، ص٢.

١٠ * تطبيق BCM: اسم التطبيق هو "BCM" وهو اختصار لـ "Because Communication Matters" والتي تعني (لأن الاتصال مهم)، اذ تعد منصة "BCM" منصة آمنة للغاية للاتصال حيث يتم تشفير كل البيانات بدقة وبدون مجال خارجي للتدخل أو فك التشفير، تقدم منصة "BCM" جميع الوظائف التي يوفرها أي تطبيق بلوكشين آخر، كما أنها لا تتطلب تحديد الهوية قبل الاستخدام، ويتيح "BCM" للمسؤولين إعداد مجموعة عملاقة تستوعب أكثر من(١٠٠٠٠٠) شخص.

١١ بعد محاصرته ميدانيا.. داعش يفر إلى "الخلافة الرقمية"، سكاي نيوز عربية، ابو ظبي، ٢٠٢١، متاح على الرابط التالي .https://www.skynewsarabia com/amp/world/١٤٥٨٦٩٨ تاريخ الزيارة ٢٥\٤\٢٠٢٣م.

١٢ * المؤشر العالمي للفتوى: يصدر من قبل دار الافتاء المصرية يتناول مختلف القضايا الخاصة بالحركات الجهادية والتنظيمات الارهابية تحت مسمى حصاد مؤشر الفتوى.

١٣ - منصات داعش على الإنترنيت و انعكاساتها على أوروبا، مصدر سبق ذكره.

١٤ -نداء ابو علي، داعش والسعي نحو إرساء «خلافة سيبرانية "أبواقه تسعى إلى جذب المزيد من المتطرفين"، صحيفة الشرق الاوسط، العدد(١٤٢٩٣)، ٢٠١٨.

١٥ -سيد علي نجاة، داعش من الخلافة الواقعية الى الخلافة الافتراضية، ترجمة وتحليل خالد حفظي عبد الامير، مركز الدراسات الاستراتيجية- جامعة كربلاء، نقلا عن مركز البحوث العلمية والدراسات الاستراتيجية/ طهران، ٢٠١٨، متاح على الرابط التالي http:// kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog/٢٠١٨/٠٥/٣١/ تاريخ الزيارة١٥\٥\٢٠٢٣م.

١٦ سيد علي نجاة، داعش من الخلافة الواقعية الى الخلافة الافتراضية، مصدر سبق ذكره.

١٧ للمزيد ينظر الى سمية عسله، الاستمالة والتجنيد الإلكتروني داعش نموذجاً، مجلة درع الوطن الالكترونية، مديرية التوجيه المعنوي، القيادة العامة للقوات المسلحة، الامارات العربية المتحدة، ٢٠٢١، ص٢، وكذلك الى شريف درويش اللبان، قراءة في الاستراتيجية الإعلامية والثقافية لتنظيم داعش، مجلة Arab Media & Society، مركز كمال أدهم للصحافة التليفزيونية والرقمية بكلية الشؤون الدولية والسياسات العامة بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، العدد(٢١)، ٢٠١٦، ص٢ وما بعدها.

١٨ - للمزيد حول الموضوع ينظر الى ألبرتو فرناندیز، باقية وتتمدد: مواجهة شبكات الدعاية الخاصة بداعش، مشروع العلاقات الأمريكية مع العالم الإسلامي التابع لمعهد بروكنجز أوراق منتدى أمريكا والعالم الإسلامي، الدوحة، قطر، ٢٠١٥،ص٧، وكذلك الى معتز اسماعيل وخلف صالح، الإعلام وتنامي تنظيم داعش في العراق، مجلة دراسات للعلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد(٤٧)، العدد(٢)، ملحق(١)، ٢٠٢٠، ص٨٩.

١٩ - محمد قيراط، الارهاب الرقمي.. داعش واساليب جديدة للتمويل والتجنيد، T R T عربي، ٢٠٢٢، متاح على الرابط التالي /https://www.trtarabi.com opinion/-٧٨٦٨٢٢٩ تاريخ الزيارة ١٦\٥\٢٠٢٣م.

٢٠ -وجـدان فهـد، ذكاء الاصطناعـي.. بيـن التكتيـكات الإرهابيـة والاسـتراتيجيات الوطنيـة، مركـز تربنـدز للبحـوث والاستشـارات، الامـارات، ابـو ظبـي، ٢٠٢٢، ص٨.
٢١ -محمـد قيـراط، الارهـاب الرقمـي.. داعـش واسـاليب جديـدة للتمويـل والتجنيـد، مصـدر سـابق.
٢٢ - نـورا بنـداري عبـد الحميـد فايـد، دور وسـائل التواصـل الاجتماعـي فـي تجنيـد أعضـاء التنظيمـات الإرهابيـة دراسـة حالـة "داعـش"، المركـز الديمقراطـي العربـي للدراسـات الاسـتراتيجية والاقتصاديـة والسياسـية، المانيـا، برليـن، ٢٠١٦م، ص٣.
٢٣ -معتـز اسـماعيل وخلـف صالـح، الإعـلام وتنامـي تنظيـم داعـش فـي العـراق، مصـدر سـبق ذكـره، ص٨٩.
٢٤ -لـورا سـميثث، "تليغـرام" فـي قلـب الخطـة الإعلاميـة لتنظيـم الدولـة، قسـم المتابعـة الاعلاميـة لقنـاة البي بي سـي، ٢٠١٧م، متـاح علـى الرابـط التالـي .https://www bbc.com/arabic/science-and-tech-٤٠١٢٣٦٨٦ تاريـخ الزيـارة ٢٠٢٣\١٥\١٩م.
٢٥ -مجاهـد الصميدعـي، أدوات داعـش فـي الحـرب الإلكترونيـة وأحـلام الخلافـة "السـيبرانية"، موقـع اخبـار الان، الامـارات، ابـو ظبـي، ٢٠٢١، متـاح علـى الرابـط التالـي https://www.akhbaralaan.net/news/ columnists/٢٠٢١/٠٨/٢٨/ تاريـخ الزيـارة ٢٠٢٣\١٥\١٠م.
٢٦ - منصـات داعـش علـى الإنترنيـت و انعكاسـاتها علـى أوروبـا، وحـدة الدراسـات والتقاريـر رقـم (٣)، اعـداد المركـز الأوروبـي لدراسـات مكافحـة الإرهاب والاسـتخبارات، المانيـا وهولنـدا، ٢٠١٩، متـاح علـى الرابـط التالـي https:// www.europarabct.com/ تاريـخ الزيـارة ٢٠٢٣\١٥\١٢م.
٢٧ -مصطفـى سـعيد، الإنترنـت المظلـم أرض الأنشـطة الإرهابيـة المخفيـة، تقاريـر، صحيفـة حفريـات الالكترونيـة، تصـدر عـن مركـز دال للأبحـاث والإنتـاج الإعلامـي، القاهـرة – مصـر، ٢٠١٨، متـاح علـى الرابط التالـي .https://hafryat com/ar/blog/ تاريـخ الزيـارة ٣٢\١٥\١٥.
٢٨ - مجاهـد الصميدعـي، أدوات داعـش فـي الحـرب الإلكترونيـة وأحـلام الخلافـة "السـيبرانية"، مصـدر سـبق ذكـره.
٢٩ - ماهـر فرغلـي، داعـش مـن التمكيـن إلـى الانتشـار.. البنـاء الثالـث، مصـدر سـبق ذكـره، ص١٤.
٣٠ - رضـا بـن مقلـة، الإعـلام الإلكترونـي المتطـرف وسـبل مواجهتـه: تنظيـم داعـش نموذجـا، مجلـة الحكمـة للدراسـات الإسـلامية، مؤسسـة كنـوز الحكمـة للنشـر والتوزيـع الجزائـر، العـدد(٢٦)، ٢٠١٥، ص١٥٧.
٣١ - "داعـش" مـن "الوجـود" إلـى "الفكـرة"... هـل تتحـوّل "الدولـة الإسـلامية" خلافـة افتراضيـة؟، صحيفـة النهـار الالكترونيـة، ٢٠١٧، متـاح علـى الرابـط التالـي https:// www.annahar.com/arabic/article/٦٧٧٠٧٦ تاريـخ الزيـارة ٢٠٢٣\١٥\١٨م.
٣٢ * ديفيـد بيترايـوس: القائـد الأسـبق للقيـادة المركزيـة بالجيـش الأمريكـي والـذي شـغل منصـب رئيـس وكالـة الاسـتخبارات الأمريكيـة أو مـا يُعـرف بـ"CIA".
٣٣ سـيد علـي نجـاة، اسـتدارة خلافـة داعـش مـن الخلافـة الحقيقيـة إلـى الخلافـة الافتراضيـة، مركـز الأبحـاث العلميـة والدراسـات الاسـتراتيجية للشـرق الأوسـط، ايـران، طهـران، ٢٠١٨، ص١.
٣٤ * جوزيـف فوتيـل: قائـد القيـادة الاميركيـة الوسـطى والتـي تمتـد مـن الشـرق الاوسـط الـى آسـيا.
٣٥ -عمـاد علـو، داعـش مـن الواقـع الحقيقـي الـى الواقـع الافتراضـي، المركـز الاوربـي لدراسـات مكافحـة الارهـاب والاسـتخبارات، المانيـا وهولنـدا، ٢٠١٨، ص٢.
٣٦ -عمـاد علـو، داعـش مـن الواقـع الحقيقـي الـى الواقـع الافتراضـي، مصـدر سـبق ذكـره، ص٢.
٣٧ -ميسـون جحـا، "الخلافـة الافتراضيـة" بدعـة خطيـرة، موقـع ٢٤ للدراسـات الاعلاميـة، الامارات العربيـة المتحدة، ابـو ظبـي، ٢٠١٧، متـاح علـى الرابـط التالـي https://٢٤.ae/ article/٣٨٤١٥١/- تاريـخ الزيارة ٢٠٢٣\١٥\٢٩م.
٣٨ -عمـاد علـو، داعـش مـن الواقـع الحقيقـي الـى الواقـع الافتراضـي، مصـدر سـبق ذكـره، ص٤.
٣٩ تنظيـم داعـش يتجـه نحـو خلافـة افتراضيـة، جريـدة عمـان، تقاريـر، ٢٠١٩، متـاح علـى الرابـط التالـي https:// www.omandaily.om تاريـخ الزيـارة ٢٠٢٣\١٦\١٤م.

دور وافد:

د. ماجد حميد خضير
كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

قرارات منظمة اوبك بلاس الاخيرة:

تصاعد في مكانة السياسات الحمائية في مقابل المتطلبات الفنية لنادي المنتجين.

مبدئياً تمتلك الدولة صاحبة السيادة القدرة على انفاذ القانون والنظام العام على ربوع ترابها الوطني كاملاً، كما وتمتلك اهلية التعاقد القانوني والتمثيل الدبلوماسي في المحافل الدولية كافة ولها حق تطبيق الكثير من القرارات المتعلقة بحفظ امنها القومي في كافة جوانبه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والامنية بشكل عام. تختلف هذه الامكانيات في الحقيقة من ناحية واقعية على قدر كبير من دولة الى اخرى نظرا لمستوى التفاوت في القدرات والامكانيات المتاحة لها ومن ثم ولد هذا الاختلاف تراتبية في مستوى التفاعل بين مختلف الدول، وهذا في حد ذاته مدعاة لصعود وتراجع مكانة الدول النظام الدولي والامر يتم وفقاً لمعادلة التغيير والتغير المستمرة في عالم السياسة الدولية.

تختلف وسائل الدولة في توفير الحماية لمواطنيها ومواردها بحسب طبيعة التهديد والخطر المحدق بها، وموضوع الحمائية الذي ذاع وانتشر منذ بدأت الدولة القومية الحديثة في الظهور على مسرح السياسة الدولية وتطبيق الاجراءات الكمركية المعروفة سواء بشكلها الكمي او النوعي وفرض الضرائب على المنتجات المستوردة او تقليل كميات معينة او الغائها من البضائع المستوردة والمصدرة من والى الدول الاخرى.

كما وتختلف هذه الاجراءات الحمائية ايضاً من دولة الى اخرى وفقاً لحسابات معقدة لكنها تعد طبيعية اذا ما تمت وفقاً لقاعدة عدم الحاق الضرر بالدول الاخرى وكذلك بالتوافق مع شروط التنافس الاقتصادي والتجاري المسموح به. لكنها احيانا تدخل ضمن اطار الحرب التجارية المعلنة وغير المعلنة والاجراءات العقابية واحيانا تتم ايضا عبر التوظيف السياسي لحق الدولة القانوني والسيادي والابتعاد عن الشفافية في تطبيق المبادئ الاساسية للقانونين الداخلي والدولي. ولطالما كانت هذه الاجراءات سببا في تأزم العلاقات الدولية بين اكثر من طرف لا بل توسعت نتائجها في تأجيج الحروب لأكثر من مرة ابان مراحل الاقتصاد التجاري التي كانت تعمل وفقاً لقاعدة تصفير الواردات في مقابل توسيع الصادرات والحفاظ على العملة الصعبة داخل الدولة.

تطورت صور الحمائية التجارية واخذت بالتعدد وفقا للمعايير الاقتصادية الدولية وكذلك وفقا للظروف السياسية التي مكنت الكثير من الدول من انشاء منظمات دولية اقليمية ذات طابع سياسي واقتصادي وامني عملا بقاعدة الاستعانة والاستئناس بميثاق منظمة الامم المتحدة التي اتاحت بعض مواده للدول الاعضاء تشكيل تجمعات تحقق السلام والامن والاستقرار لاعضائها ومن هنا يأتي موضوع بحثنا الموسوم قرارات منظمة اوبك بلاس الاخيرة: تصاعد في مكانة السياسات الحمائية في مقابل المتطلبات الفنية لنادي المنتجين لتوضيح الكثير من السياسات الحمائية التي عملت منظمة اوبك بلاس على اتخاذها في العام الحالي ٢٠٢٣، والقرارات التي اتخذتها الدول الاعضاء في توفير وضع اقتصادي امثل لنادي المنتجين او المصدرين للطاقة في مقابل دول نادي المستهلكين وفي ظل وجود توتر عالمي جراء الغزو الروسي لاوكرانيا ونتائجه التي احدثت استقطابا عالميا يعيد العالم الى حقبة الحرب الباردة خصوصا اذا ما تم استحضار اجوائها الماثلة حاليا وبقوة وكيف يمكن ان يتاثر العالم بهذه الحرب وهذا الاستقطاب الجديد والتهديد الذي تشكله الحرب الباردة الجديدة على مستوى سوق الغذاء العالمي بعد تأثر امدادات القمح الروسي والاوكراني على حد سواء لانهما يعدان اكبر منتجي القمح في العالم.

من ثم ستكون مشكلة البحث على النحو الاتي: ان هناك خلط واضح للمفاهيم والمبررات التي يراد تسويقها وتطبيقها في تعامل الدول المنتجة للطاقة والدول المستهلكة لها بين ما هو فني وما هو حق سيادي وبين التوظيف السياسي السلبي وهذا ما يشكل عقبة امام جميع الاطراف في فهم عميق لمبررات كل منهم على حد سواء. ومن ثم ستكون فرضية البحث وفقا للاتي: من المنطقي ان تتصرف الدولة الوطنية من ثوابت عدة أولها حقها السيادي وثانيها مصلحتها الوطنية العليا ومن المهم جدا ايجاد موائمة بين الاثنين تخدم مصالح الدولة العليا خصوصا الالتزام بمتطلبات الشراكة الدولية ما بين الدول المنتجة والمستهلكة للطاقة بما يخدم مصالح الطرفين واستقرار الاقتصاد العالمي. وسيتناول البحث في محاوره نشأة ومحددات عمل منظمة الأوبك والتجاذبات في المواقف الدولية بين الدول المنتجة للبترول والدول المستهلكة له.

اولا: منظمة اوبك بلاس: منطلقات النشأة وآليات العمل المشتركة

نشأت منظمة اوبك او منظمة الدول المصدرة للنفط والتي تعرف اختصارا ب(OPEC ORGANIZATION OF PETROLEOM EXPORTING COUNTRIES) كتجمع دولي تعاوني اخذ على عاتقه تصحيح مسار جديد لتصدير النفط الخام الى الدول المستهلكة. وتأسست المنظمة في ١٤\ ايلول\ ١٩٦٠ في بغداد كمنظمة حكومية دولية ضمت عضوية ثلاث عشرة دولة منها العراق والمملكة العربية السعودية والكويت وايران وفنزويلا وغيرها واختارت فيينا مقراً للمنظمة. ومنذ تاسيسها كمنظمة حكومية امتلكت اوبك تاثيرا كبيرا على اسواق النفط العالمية من خلال التحكم بكميات الانتاج والمعروض قصد التأثير في اسعار النفط عالميا ولتوجيه الوفرة المالية المتحصلة جراء هذه العملية نحو متطلبات التنمية سيما وان معظم دول منظمة اوبك هي دول خرجت من الاستغلال الى الاستقلال الوطني والتحكم في ادارة اقتصاداتها الوطنية[(١)].

تتمثل مهمة منظمة اوبك الاساسية في تنسيق السياسات الوطنية لدولها بخصوص انتاج وتصدير النفط الخام لأجل ضمان استقرار اسواق النفط

العالمية التي اخذت احيانا تبتعد عن اليات السوق وقاعدتي العرض والطلب الى الخضوع الى ارادات كارتلات شركات النفط العالمية والتي كلفت دول منظمة اوبك خسائر اقتصادية كبيرة جراء هذه العملية. وتضيف اوبك هدفاً اخر معلن لكنه يبدو وكأنه دعاية وتطمين اكثر من كونه يعبر عن قناعات اساسية لدولها وهو العمل على تأمين فعال واقتصادي ومنتظم للنفط من اجل المستهلكين[٢].

هناك سبب وجيه الى حد ما في تفسير دوافع الدول الاعضاء من خلال تاسيس منظمة اوبك وهي ان معظم دول اوبك انذاك كانت خارجة من النفوذ الغربي بدعم سوفيتي فضلا عن تأثير الفكر الاشتراكي العالمي فبعض منها كانت تحت تأثير الفكر الاشتراكي والبعض الاخر تحت تاثير السياسات القومية البحتة وربما عاشت تأثير الفكرين القومي والاشتراكي في وقت واحد وهذا في الحقيقة مدعاة الى الترويج لتأسيس نادي للمنتجين لا يعمل وفق اليات السوق العالمية التي يهيمن عليها الفكر الليبرالي. والفكر الليبرالي خصوصا في جانبه الاقتصادي يعمل وفق قاعدتي اليد الخفية والعرض والطلب وهنا يتم تحديد الاسعار وفق عدة معايير تخضع لهذين القاعدتين. فضلا عن ذلك ان معظم هذه الانظمة كانت تحتاج وهي في اوج تحقيق انتصاراتها وفرة مالية لتدعيم جبهتها الداخلية وشراء المشروعية السياسية بسبب هيمنة الفكر الاشتراكي وانظمة الحزب الواحد والزعامات السياسية ومن ثم تم في حينها توظيف مشاريع تأميم النفط والبنى التحتية الاخرى في اكثر من دولة من دول العالم الثالث لخدمة هذه الاهداف السياسية وحماية الانظمة المتولدة عنها[٣].

هذا لا ينفي باي حال من الاحوال مسؤولية شركات النفط الكبرى عن تدهور اسعار النفط مما اضر بالمنتجين لكن في بادئ الامر علينا ان لا ننسى ان شركات النفط الاحتكارية كانت تعمل وفق قاعدة المناصفة في الارباح بين الدول المالكة للنفط الخام والشركات المنتجة لكن حصل ان خفضت شركات النفط في عام ١٩٥٩ اسعارها المعلنة للنفط الخام الفنزويلي ونفط الشرق الاوسط بنسبة ١٠٪ ومن ثم جاء هذا القرار مضرا بمصالح الدول وجاء ايضا في توقيت سيء على اعتبار انه تم توظيفه لخدمة اغراض السياسة الاشتراكية ومناهضة الاستعمار والاحتكار الاجنبي وسط تصاعد التأييد الشعبي للدعاية السوفيتية انذاك[٤].

والحقيقة ان شركات النفط الكبرى الاحتكارية انذاك قد واجهت تهديد لاحتكارها تمثل في وجود مصادر اخرى لانتاج النفط الخام خصوصا النفط الكندي والمكسيكي وتفضيل الولايات المتحدة لهذن المصدرين لأسباب استراتيجية، بمعنى ان وجود مصادر اخرى للانتاج هدد مصادر انتاج النفط التقليدية في الشرق الاوسط ومن ثم تجاهلت الشركات الاحتكارية لمطالب دول اوبك او على الاقل تجاهلت مطالب بعض الدول المصدرة للنفط مما ادى الى تأسيس المنظمة واتخاذ قرارات دعمت التوجه السيادي الجديد الذي اعتبرته الكثير من الدول الاوربية تهديدا مباشرا لمصالحها.

بقي الامر رهين الشد والجذب بين شركات النفط واعضاء اوبك واستطاعوا التوصل الى الكثير من الاتفاقات بخصوص تنظيم عمليات التسعير والانتاج بما يخدم مصالح كافة الاطراف مثل اتفاقية طرابلس في عام ١٩٧٠ ومن ثم دفعت هذه الاتفاقية الى حضور واعد ومؤثر لأوبك في سوق النفط العالمية معززا بذلك من سعة اعضائها اذ دخلت كل من قطر واندونيسيا وليبيا والامارات والجزائر والاكوادور ونيجيريا والغابون ومن ثم بلغت اسهم اوبك في سوق النفط العالمي اكثر من نصف انتاج النفط حول العالم.

ومثلما كانت اوبك ولا زالت اتفاقا تعاونيا لكنها في بعض الاحيان ونتيجة سياسات معينة يراها بعض منتقدوها انها تمثل كارتلا احتكاريا لأنها

على حد وصفهم انها تتحكم في اسعار وكميات المنتج النفطي حول العالم فضلا عن كونها تحتكر اكثر من ٨٠٪ من انتاج النفط العالمي ومن ثم اصبحت اوبك بعد عقد اتفاق تنظيم الاسعار مع اكثر من دولة من ضمنهم اعضاء اوبك السابقين ويضم الاتفاق حوالي ثلاثة وعشرون دولة مصدرة للنفط الى الاسواق العالمية وقد جرى التوصل لهذا الاتفاق عام ٢٠١٦ بهدف خفض الانتاج لضمان اعادة التوازن لسوق النفط العالمية[٥].

يجتمع وزراء نفط الدول الاعضاء في منظمة اوبك مرتين في السنة مكونين معاً المؤتمر العام للمنظمة والذي يعد هو اعلى سلطة فيها وهناك الرئيس التنفيذي الذي هو الامين العام للمنظمة وتتخذ القرارات على اساس صوت واحد لكل دول اي قرارات بالاجماع وهناك تساوي قانوني بهذا الصدد فضلا عن التوازن في النفقات التي تتطلبها المنظمة مع وجود قاعدة اساسية هي المعاملة التفضيلية التي تحظى بها المملكة العربية السعودية لانها تمتلك اكبر قدرة انتاجية فيها وقادرة على دفع نفقات اكثر تتطلبها المنظمة فضلا عن قدرتها على ترجيح المناورة السعرية والمناورة في رفع القدرة الانتاجية وخفضها اذا ما قورنت بباقي الاعضاء في اوبك[٦].

لكن منظمة اوبك ومنذ تأسيسها ولحد الان استطاعت تحقيق الكثير من اهدافها واهمها هو ضمان تحقيق سعر منصف للمنتجين ولا زالت تمثل احد افضل الاتحادات الدولية التعاونية والتي استمرت في نهجها ولا زالت تحقق المزيد من اهدافها وتتسع عضويتها ومن ثم امتلكت ذلك التأثير الاقتصادي والسياسي على حد سواء واصبحت كمنصة سعرية مهمة ولها دور كبير في ارساء عدة معايير لتصنيف اهمية النفط وانواعه وجودته حول العالم.

تتعرض صناعة النفط انتاجاً وتصديراً الى تحديات كبرى تتمثل في وجود مخاطر امنية كبرى مثل ظاهرة الارهاب الدولي العابر للحدود والصراعات الاثنية خصوصا في منطقة الشرق الاوسط ومخاوف واخطار اخرى تتمثل في عدم وجود استقرار سياسي وتحدي وجودي للدولة الوطنية وتحديات فنية تمثل تقادم الصناعة النفطية وبنيتها التحتية التي تعود معظمها الى حقبة الاستعمار واندثار بعض الابار النفطية وانخفاض منسوبها او احتياطاتها النفطية بسبب عدم قدرة حكومات الدول المنتجة على تطوير الصناعة النفطية مما اثر وسيؤثر مستقبلا في تطوير القدرة الانتاجية وكذلك القدرة على المناورة والمنافسة السعرية بينها وبين وجود ابار نفطية واستثمارات واعدة في دول اخرى خارج أوبك

ثانيا: تجاذبات المواقف الدولية بين نادي المنتجين ونادي المستهلكين

حالياً وبحسب مراقبين فإن اوبك تمتلك اكثر من ٤٠٪ من اجمالي النفط العالمي ومن ثم لا زالت تمتلك الكثير من التأثير في سوق النفط العالمي وتحديد اسعاره بشكل متفاوت لكنه مؤثر ايضاً. وبعد تطورات الحرب الروسية الاوكرانية ونتيجة للعقوبات على النفط الروسي من قبل الدول الغربية لحثها على الانصياع نحو الانسحاب من الاراضي الاوكرانية وانهاء الحرب فضلا عن استمرار التجاذبات بشأن القمح الروسي والاوكراني والتحديات التي تكتنف عملية التصدير وتأثر سوق الغذاء العالمي فإن اجتماع اوبك الاخير الذي دعت اليه روسيا ونتيجة لتوافقات معينة ومتضاربة من جانب الدول الاعضاء في المنظمة فقد توصل الاعضاء الى قرار خفض الانتاج الى ٣،٦٦ مليون برميل يومياً وذلك منذ شهر اكتوبر من العام الحالي ٢٠٢٣[٧]. كما وافقت المنظمة على تخفيض مليوني برميل يومياً بنسبة تبلغ نحو ٢٪ من حجم الطلب

العالمي على السلعة' ومن ثم ذكر نائب رئيس الوزراء الروسي ألكسندر نوفاك « لقد خلصت المناقشات الى توسيع اتفاق التخفيض وتمديده الى نهاية ٢٠٢٤». وقد اعلنت الرياض في الصدد نفسه في نيسان الماضي عن خفض طوعي لأنتاجها من النفط بنحو ١،٦ مليون برميل يومياً والذي دخل حيز التنفيذ في شهر ايار الماضي، وتشكل هذه الخطوة دفعاً باتجاه تخفيض طفيف في الاسعار لكنها فشلت في تحقيق تعاف مستدام لأسعار النفط العالمية[٨].

اللافت للنظر ان مواقف الدول الاعضاء في المنظمة ليست في توافق مستمر على خفض الانتاج من عدمه نتيجة لبعض المعايير الخاصة للبعض منهم وذلك لأن معظم الدول الاعضاء تعتمد على الاقتصاد الاحادي الجانب او انها اقتصادات نفطية في الاساس وتعتمد على عائدات البيع المباشر لهذه السلعة الاقتصادية الاستراتيجية. ولا يمكن ان تتاح فرصة تخفيض الانتاج الا لدولتين فقط اولهما السعودية لكونها عضو مؤسس وفعال وصاحبة الامتياز فيها نظرا لمستوى انتاجها المرتفع وتأتي بعدها روسيا اما باقي الدول الاعضاء فتأتي مواقفها اعتمادا على مستوى انتاجها وقدرتها الاقتصادية المتوفرة والمستوى السعري للنفط خصوصاً اذا كان السعر المتوفر مغريا وذلك حرصا منها على تعظيم رصيدها السعري دفعا لفواتير الرواتب لمواطنيها او سداد لألتزاماتها تجاه مواطنيها او تجاه الخارج.

يعاني معظم اعضاء اوبك من انخفاض مستمر في اسعار النفط منذ عام ٢٠٠٨ وتفاوت في الاسعار بسبب وجود مصادر انتاج نفطية دخلت حيز الانتاج في مناطق متعددة حول العالم خصوصا في امريكا الشمالية وكندا وغيرها فضلا عن سعي معظم الدول الغربية نحو تقليل الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية كالنفط والفحم وغيرها والاستعاضة عنها بمصادر طاقة نظيفة كالمياه والرياح والطاقة الشمسية فضلا عن استمرار عمليات الحصول على النفط او الوقود الاحفوري للخلاص من ضغوط نادي المنتجين مما اوجد تحديات متزايدة على اعضاء ومخاوف من انهيار اقتصاديات معينة وتخلف دول معية عن الايفاء بالتزاماتها[٩].

لذلك تسعى دول عدة في الاوبك بلاس وفي مقدمتهم المملكة العربية السعودية للحفاظ على سعر اعلى من ثمانين دولارا للبرميل الواحد للحصول على جدوى من الانتاج ولكي تتمكن من استغلال العائدات في انشاء مشروعاتها الطموحة[١٠]. اذاً هناك حالة من عدم اليقين فيما يتعلق بمستقبل الطلب العالمي على النفط في السوق العالمية وان هناك المزيد من المصادر التي اثرت في ارساء حالة من الهبوط المستمر وعدم عودة اسعار النفط إلى ما تعارف عليه في اوقات الذروة اي في الشتاء عندما يزداد الطلب على النفط وهذا يرجع الى عدة عوامل منها واهمها وجود البدائل واستخدام الولايات المتحدة لمخزونها الستراتيجي او العودة الى تشغيل خطوط انتاج نفطية كانت معطلة وكذلك ضغوط الكارتل المؤثر الذي تقوده منظمة الدول المستهلكة للطاقة[١١].

خلق توقيت هذه القرارات الاخيرة لمنظمة اوبك بلاس ردود افعال رافضة لهذا القرار خصوصا من الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية والتي ترى ان هذه القرارات في تخفيض الانتاج محاباة لروسيا والخضوع لتأثير زعامات صاعدة في الدول الشرق اوسطية خصوصا ايران والمملكة العربية السعودية لتدعيم توجهات هذه الزعامات في ترسيخ سلطتها الداخلية والحصول على مكاسب شعبية ومن ثم ترى الولايات المتحدة انه تم استغلال ظروف الحرب الروسية على اوكرانيا لاجل الابتزاز السياسي بعيداً عن المطالبات الفنية خصوصا في ظل عقوبات غربية طالت صناعة النفط الروسية [١٢].

تعكس قرارات اوبك بلاس وقبلها منظمة الاوبك وجود قلق من انخفاض الطلب وهو قلق تقليدي تصرفت على ضوئه اوبك ووضعت اولوية لها انها تسعى لضمان سعر عادل يفي بتحقيق جدوى من الانتاج وتحقيق طموحاتها والتزاماتها. الا ان قرار اوبك بلاس الاخير في عام ٢٠٢٣ قد جاء بتوقيت حرج خصوصا بالنسبة الى واشنطن لان القرار تزامن مع بداية وجود الديمقراطيين في الرئاسة الامريكية والمواقف المتباينة بين الديمقراطيين والمملكة العربية وروسيا والضغط الحربي على حلفاء واشنطن جراء الحرب الروسية ضد اوكرانيا وان تزامن هذا القرار اعتبرته واشنطن نوعا من عدم الايفاء بالتزامات التحالف بينها وبين شركائها الاقليميين. ولقد وصفت واشنطن القرار على لسان جاك سوليفان مستشار الامن القومي الامريكي بأنه «قصير النظر» وتم تمريره للتعبير عن السخط من ادارة الديمقراطيين التي تقف بالضد من طموحات رؤساء دول على شاكلة الرئيس الروسي فلاديمير بوتن[١٣]. فضلا عن كون القرار الاخير لأوبك بلاس قد جاء لخدمة اغراض روسيا التي استخدمت نفوذها ودعايتها لتسليط الضوء على متطلبات المنتجين مع شيء تغلب عليه لغة الدعاية الروسية.

الخاتمة:

من الممكن اعطاء انطباعات عامة بخصوص الطاقة وما يتعلق بها من مصادر ومتغيرات سياسية وامنية واقتصادية محيطة وهي ما تم استعراضه في المحور الاول من هذا البحث إذ لا زالت الطاقة بشكلها التقليدي احد اهم الروافد الاقتصادية حول العالم وتحظى بدعم المنتجين والمستهلكين على السواء ويحاول الجميع ايلائها اهمية قصوى ووضع استراتيجي طويل المدة لما تمثله لمستقبل الصناعة العالمية.

وتحظى الطاقة كذلك باهتمامات تتعلق بحسابات اخرى غير حسابات المصلحة الاقتصادية اذ باتت حقول الطاقة حول العالم تشكل موردا للصراعات التي تثار حولها ومن يستحوذ عليها ويتحكم بقاعدة السعر والعرض والطلب السلعوي حول العالم. بغية تحقيق امن الطاقة فإنه لابد من ايجاد قواعد قانونية تجارية تضبط وتيرة التنافس في اطار القانون الدولي وتوفير اليات تسعير منصفة للمنتجين لتلافي تقلبات السوق وتلافي الاضرار بالمستهلكين ايضا تحقيقاً للامن والسلم الدوليين. هذا وتشكل ممرات الطاقة حول العالم واحدة من مسببات الصراع الخفية والخطيرة وتضيف خارطة الصراعات هذه منطقة الشرق الاوسط كأحد اخطر المناطق خشية من تنامي الصراعات المهلكة لانها تعد المركز المهم للطاقة حول العالم وان مسألة ضمان الاستقرار يشكل ضمانة للسلم الدولي.

تشكل اوبك واوبك بلاس افضل اطار دولي تعاوني تخصصي استطاع المناورة في فرض تسعير مناسب للنفط يتناسب واهمية النفط وكذلك يتساوى مع التحديات التي واجهت الدول الاعضاء واستطاعت تسليط الضوء على ادائها المتنامي كمنظمة استمرت منذ تأسيسها عام ١٩٦٠ على الرغم من تاثرها احيانا بتقلبات الظروف السياسية لدولها وكذلك استطاعت ايصال صوت المنتجين وافهام العالم ان الاستمرار في تخفيض الاسعار بعيدا عن سياقات الاقتصاد وقواعده العلمي يعد افقار لشعوب العالم النامي او عالم الجنوب الذي تشكل اعضاء منظمة اوبك الكتلة السكانية الاكبر بين شعوبه وان متطلبات التنمية وجدوى الانتاج تتطلب شروطا واضحة ومجدية للاستمرار في تغذية سوق النفط العالمي باحتياجاته.

| الهوامش

١. محمد ابو سريع علي، صراع الطاقة واعادة تشكيل التحالفات العالمية، مجلة السياسة الدولية، عدد ٢١٣، ٢٠١٨، ص ٢٦.
٢. المصدر نفسه، ص ٢٦.
٣. ابو بكر الدسوقي، العالم يتحول حقائق جديدة على الخريطة العالمية، مجلة السياسة الدولية، عدد١٨٧، ٢٠١٢، ص ٥٨.
٤. المصدر نفسه، ص ٥٩.
٥. محمد ابو سريع علي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨.
٦. المصدر نفسه. ص ص ٢٨-٢٩.
٧. اسعار النفط: اوبك بلس تقرر خفض الانتاج النفطي حفاظا على استقرار الاسعار مقال منشور على شبكة الانترنت ١٦\٤ ٢٠٢٣ .HTTPS://WWW .BBC.C٠M/ARABIC/BUSINESS
٨. المصدر نفسه.
٩. م الاسعار اوبك ومخاوف من انهيار اقتصاديات معينة وتخلف دول معية عن الايفاء بالتزاماتها. صدر سبق ذكره.
١٠. المصدر نفسه.
١١. المصدر نفسه.
١٢. اوبك بلاس: لماذا اثار قرار خفض انتاج النفط غضب واشنطن؟ ١٦\ تشرين الاول\ ٢٠٢٢ منشور على شبكة الانترنت: HTTPS://WWW.BBC.COM/ .ARABIC/INTERACTION
١٣. المصدر نفسه.

دول وقضايا

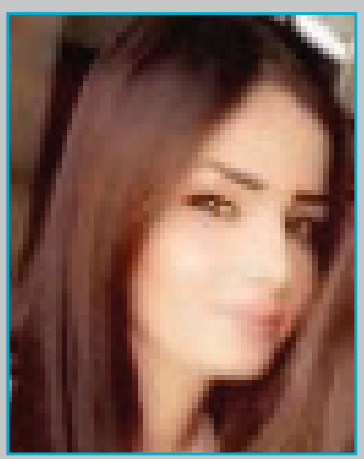

م.د هديل حربي ذاري
جامعة النهرين/كلية العلوم السياسية

اهمية الخليج

في المدرك الاستراتيجي الصيني

| المقدمة:

ارتبط الاداء الاستراتيجي للصين بالتفكير الاستراتيجي للقوى الفاعلة المنافسة الراغبة في التغيير، لأحلال نظام بديل عن النظام المعمول به، لذا اعتمد ادائها الاستراتيجي في اي منطقة تنافس عليها في العالم، على الربط بين اهدافها القومية وتنفيذها بأكثر من اداة وتحقيقها عبر مجموعة من الاستراتيجيات المتخصصة أمنية، وعسكرية، وسياسية، واقتصادية، والتي تشكل في مجموعها قوام الاستراتيجية القومية الشاملة للدولة، تجاه اي منطقة تكون ذات اهمية في استراتيجيتها القومية، اذ يتم استخدام الموارد المتاحة للدولة، لتحقيق الغاية القومية والاهداف الحيوية للدولة في ظل استيعاب التصور الشامل للبيئة المحيطة من فرص وتحديات، وفق قواعد وابعاد اللعبة الدولية [(١)].

بالنسبة لمنطقة الخليج كأحدى مناطق التنافس الامريكي – الصيني، لطالما عدت الصين هذه المنطقة من العالم، منطقة ثانوية وقليلة الاهمية، اما اليوم، فقد احتلت هذه المنطقة اهمية كبيرة في حسابات الامن القومي الصيني، إذ فضلا عن اهمية هذه المنطقة الاقتصادية، عُدت تحركات الصين تجاه المنطقة كنوع من رد الفعل الصيني على سياسة « إعادة التوازن» الذي تفرضه الولايات المتحدة على آسيا، لذا سعت الصين الى ربط دول منطقة الخليج معها اقتصادياً، لاسيما وان الولايات المتحدة تهيمن على هذه المنطقة، من خلال وجودها العسكري ونفوذها الجغرافي السياسي الكبير، إذ عملت الصين على اقامة تعاون اقتصادي مربح مع دول المنطقة، يستهدف التعاون في البنية التحتية للتجارة والنقل، مع تعزيز مصالح الأمن القومي الصيني الشامل في الوقت نفسه، لاسيما مع وجود تنافس اقليمي بين دول المنطقة، وبالذات التنافس السعودي – الايراني، السعودية القريبة من الولايات المتحدة، وإيران التي تربطها علاقات جيدة مع الصين، لذا ادركت الصين إن النجاح في التغلب على التنافس الإقليمي السعودي – الإيراني في سياق الهيمنة الأمريكية، هو أمر حيوي لتوسيع مشاركتها في منطقة الخليج [(٢)].

لذا شهدت علاقات الصين مع دول المنطقة تطوراً، ومن هذا المنطلق يجب تحليل الرؤية الاستراتيجية الصينية تجاه دول المنطقة في ظل التطور المتنامي الذي تشهده العلاقات بين الصين ودول منطقة الخليج ضمن الاطار العالمي الجديد، هذا الاطار يقوم على انشاء نظام عالمي متعدد الاقطاب تكون فيه المشاركة من الدول الناشئة امراً ضرورياً ومهماً.

وعليه، سنتناول في هذه الدراسة اهمية منطقة الخليج في التوجه الاستراتيجي الصيني، وماهية ابعاد تلك الاستراتيجية، السياسية والاقتصادية والعسكرية والامنية، ثم نستخلص اهم المصالح والاهداف الصينية في منطقة الخليج. في ضوء المحورين التاليين:

أولا: رؤية الصين الاستراتيجية تجاه منطقة الخليج

تحتل منطقة الخليج اهمية كبيرة في الاستراتيجية الصينية، لما تتوافر عليه هذه المنطقة من ثروة وموقع استراتيجي، واهمية عالمية بوصفها منطقة تنافس وصراع دوليين لا تكاد تتوقف، حيث يمكن ان تنتج واقعاً عالمياً جديداً مختلفاً يتناسب مع طموحات الصين في ان تصبح قوة عظمى فاعلة، فضلاً عن تطلعاتها الى بناء نظام عالمي جديد.

وعلى الرغم من الاهمية الكبيرة التي تتمتع بها المنطقة على المسرح السياسي العالمي، ودورها في رسم شكل العلاقات الدولية، فإنها مع ذلك لم تكن من ضمن اهتمامات السياسة الصينية، ويمكن تفسير ذلك بعاملين: ((٣))

- الاول: يعود في الدرجة الاولى الى أقلمة السياسة الخارجية الصينية، ونقصد هنا ان جل اهتمام الصين كان في الدرجة الاساس يدور حول الجوار الاسيوي لها، وما يتعلق بها من مشكلات وخلافات قد تؤثر بشكل مباشر في أمن الصين.
- الثاني: يكمن في ان الصين كانت تعطي الاولوية في علاقاتها بالدول الكبرى، ولاسيما بالولايات المتحدة الامريكية.

وفي ظل احتدام الصراع خلال الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي – وقتئذ –، انحسر وجود الصين عن منطقة الشرق الاوسط بشكل عام، والخليج بشكل خاص على مدى طويل خلال هذه المدة، لكن مع ذلك كان هناك حضور صيني ضئيل، إذ بدأت التحركات الصينية تجاه منطقة الخليج مع الانسحاب البريطاني منها، ففي عام ١٩٧١، اعترفت الصين بشكل احادي الجانب بالبحرين وعُمان وقطر ودولة الامارات العربية المتحدة، وفي العام نفسه، طبعت الصين علاقاتها الدبوماسية مع الكويت، كما احتفظت الصين و منذ عام ١٩٤٩، بعلاقات جيدة مع إيران، وعلى الرغم من ان سقوط شاه إيران، الذي دعمته حتى آخر لحظة احدث صدمة لدى الصينيين، الا أن تطبيع العلاقات مع آية الله الخميني تحقق بسهولة نسبياً، لاسيما ان الصين كانت قد عارضت العقوبات الامريكية ضد إيران ((٤)).

وعلى الرغم من أن هناك نجاحات حققتها الاستراتيجية الصينية في منطقة الخليج، فأن النتائج المترتبة عن هذه الاستراتيجية، بدت متواضعة مقارنة بالطموحات المعقودة على تلك الاستراتيجية، فمن بين الدول الاربع التي اعترفت الصين بها في عام ١٩٧١، كانت سلطنة عُمان الدولة الوحيدة التي طبعت علاقاتها الدبلوماسية مع الصين، فالصين على الرغم من شغلها مقعداً دائماً في مجلس الامن، لم تكن قادرة على التأثير في التوازن في المنطقة، وهو الامر الذي تعلق آنذاك بضعف إمكاناتها الاقتصادية والمالية ((٥)).

وخلال الثمانينيات من القرن العشرين استطاعت الصين ان تطور سياسة تهدف بشكل اساس الى الحفاظ على التوازن مع شركائها في منطقة الخليج، اذ تميزت تلك السياسة بالكثير من التنوع والتوسع، وكان الهدف العام من سعي الصين في سياستها تلك، الحد قدر الامكان من التأثير الذي تمارسه كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي – وقتئذ –، فالسياسة التي اتبعتها الصين في تلك المرحلة كانت محايدة احيانا ومتناقضة في احيان اخرى، وظهر ذلك بشكل ملموس خلال الحرب العراقية

– الايرانية [٦]، إذ على الرغم من الانتقادات التي وجهتها الولايات المتحدة الامريكية الى سياسة الصين المحايدة، استطاعت هذه السياسة التعبير عن نفسها بشكل جيد خلال الحرب العراقية الايرانية، حيث اعتمدت الصين خلالها سياسة متساوية الابعاد، حاولت من خلالها الحفاظ على مسافة واحدة من الطرفين المتحاربين، وسمحت هذه السياسة للصين بتحقيق مكاسب اقتصادية مهمة، وتجسد ذلك عام ١٩٨١، بتسليم المعدات العسكرية للبلدين المتحاربين، إذ شكلت الصين أحد الموردين الأساسيين للسلاح لإيران والعراق، وبالاستفادة من الصراع من أجل البيع السري للاسلحة لكلا البلدين، من دون أن تنحاز إلى بلد دون الآخر، فالصين التي كانت قد اعترفت للعراق بحقه في تطوير قدراته النووية، كما أبدت رغبتها في الحفاظ على علاقاتها الجديدة مع النظام الإيراني، إذ أعلنت عن موقفها الدائم الذي يفضل اللجوء إلى الخيار التفاوضي لحل الصراعات [٧].

فضلا عن ذلك، ركزت الصين في الوقت نفسه جهودها الدبلوماسية على دول الخليج، التي كانت مواقفها من الصين الوطنية في تايوان قوية الى حد كبير، ولاسيما المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة، ومنذ العام ١٩٨٤، طبعت الصين علاقاتها الدبلوماسية مع دولة الامارات العربية المتحدة، وكثفت كذلك علاقاتها غير الرسمية مع المملكة العربية السعودية، التي مولت إعادة بناء الكثير من المساجد وطورت النشاطات الاسلامية في العاصمة الصينية بكين [٨].

ومع بداية القرن الحادي والعشرين، بدأت الصين الاعتماد في علاقاتها مع دول الخليج على الحضورين السياسي والدبلوماسي، إذ فضلا عن كونها شريكا اقتصادياً، حاولت الصين أن تظهر نفسها شريكاً سياسياً مهماً، وقوة كبرى لتعزيز التأثير الذي تسعى إليه، والذي لا يزال ضعيفا في الامور الإقليمية، لذا شكلت منطقة الخليج، هدفا لتحقيق مصالحها الوطنية، فقد بلغ ما تستورده الصين من منطقة الخليج مايقدر بـ ٥٠ ٪ من مجمل وارداتها، لذا عَدت الصين منطقة الخليج جزءاً من أمنها القومي، بسبب كمية الطاقة الهائلة التي تملكها المنطقة، وكمية الطاقة التي تطلبها الصين، اذ تمثل الطاقة احد اهم المصالح الحيوية للصين وهو الدافع الذي يحركها تجاه دول المنطقة، وبذلك سعت الصين إلى شراء أصول الطاقة من الخارج، ولاسيما من منطقة الخليج لتغذية اقتصادها المتنامي، وذلك بسبب قلقها على امن خطوط امدادات الطاقة البحرية، والذي تزايد مع استمرار الهيمنة الأمريكية البحرية في الخليج وخليج ملقا في تايوان، لاسيما مع ادراك الصين سعي الولايات المتحدة الأمريكية وبشتى السبل، لممارسة سياسة التضييق على امدادات الطاقة الى الصين من الخليج مرورا بمضيق ملقا، ولهذا تشعر القيادة الصينية بقلق تجاه أمن الطاقة، الذي لا يتوفر في ظل عدم استقرار الاوضاع في منطقة الخليج [٩].

نتيجة لذلك، تكونت الرؤية الاستراتيجية للصين تجاه منطقة الخليج في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، من خلال اربعة اعتبارات [١٠]:

١. تنظر الصين الى منطقة الخليج على اساس انها ساحة لمنافسة القوى العظمى والاقليمية.
٢. تعد منطقة الخليج مصدرا للطاقة المستوردة، ومنطقة مهمة للتجارة والاستثمار الصيني.
٣. اصبحت المنطقة امتداد للجوار الصيني المباشر بسبب الروابط العرقية والدينية.
٤. ان الصين ترى ان المنطقة مفترق طريق جغرافي استراتيجي عالمي.

وتدور علاقات الصين مع بلدان الخليج في القرن الحادي والعشرين حول محورين أساسيين: تمثل الأول؛ في التعاون العسكري (مبيعات الأسلحة) بأعتبار أن سوق الشرق الأوسط، ومنها منطقة

الخليج سوقا واعدة ومهمة للسلاح والصناعات العسكرية والمدنية الصينية، أما المحور الثاني؛ فهو محور النفط والطاقة، اللذان يشكلان مصدرين أساسيين للصناعات الصينية [(١١)].

وعليه، تقوم الرؤية الاستراتيجية الصينية تجاه دول الخليج على اعتبار، إن هذه العلاقة علاقة استراتيجية، ولابد من تعميقها اكثر في جميع المجالات، لذا اعتمدت الصين في الخليج على استراتيجية بناء علاقات اقتصادية مع جميع الأطراف الإقليمية، بغض النظر عن الخصومات القائمة، فعندما يتعلق الأمر بالخليج، فإن النهج الصيني مدفوع بشكل أساسي بحاجة الصين للطاقة وتوسعها الطموح من خلال مبادرة الحزام والطريق (BRI)، والاستثمارات الصينية في المنطقة [(١٢)]، إذ نجدها تسير وفق نسق واضح، بينما في علاقتها السياسية تبدو متناقضة ومتداخلة، بحسب مصالح الصين من جهة وطبيعة العلاقات التي تربطها بدول الخليج من جهة ثانية، مثلا، تقيم علاقات قوية مع المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة، ومنافستهما الخليجية الاخرى الجمهورية الاسلامية الايرانية، هذا النوع من العلاقات يفرض على الصين اتباع استراتيجية مرنة وحذرة تجاه تلك الدول التي لا تمتلك استراتيجية واحدة او رؤية مشتركة، بما يتناسب مع مصالحها واهدافها الاستراتيجية المعلنة او غير المعلنة [(١٣)].

نتيجة لذلك ظلت الصين مترددة في الانخراط في النزاعات الإقليمية، إذ تجد الصين إن عدم انخراطها السياسي في المنطقة هو امر مهم، لكي تظل محايدة في تباينات القوى الإقليمية، على الرغم من الطبيعة الإستراتيجية للبنية التحتية والروابط الاقتصادية، التي أقيمت تحت مظلة مبادرة الحزام والطريق، وهذا يسمح للصين توسيع أنشطتها الاقتصادية والعسكرية في بيئة تنافسية للغاية، دون الوقوع في مستنقع الاضطرابات الإقليمية والسياسية والأمنية، ومع ذلك يبدو أن نجاح هذه الاستراتيجية وتوطيدها مرتبط بأدنى درجة من الاستقرار في الخليج [(١٤)].

مما لاشك فيه أن استراتيجية اي بلد تأتي منسجمة مع مصالحها القومية في المقام الاول، وهذا ينطبق في طبيعة الحال على استراتيجية الصين في منطقة الخليج، وهو الامر الذي أيده كثير من المحللين، حيث أكدوا ان استراتيجية الصين تأتي منسجمة مع مصالحها في الدرجة الاولى، خلافا لما تعتقده الانظمة في دول الخليج، بأن الصين تتبع سياسة منسجمة مع مصالح دول الخليج؛ لذلك لم تعتمد الصين سياسة تتناقض مع السياسة الامريكية فيما يتعلق بالقضايا والازمات التي تحدث في المنطقة، ويمكن الاشارة الى اهم ثلاثة عوامل مصدرها دول منطقة الخليج تؤثر بشكل حاسم في هذه الاستراتيجية، وهي: [(١٥)]

١. أن تعزيز علاقات الصين مع دول الخليج وتنميتها، هما اللذان يضمنان لها استمرار تدفق مواد الطاقة.
٢. ارتباط الامن في منطقة الخليج بمنطقة غرب الصن؛ حيث يتعايش المسلمون مع نوعية علاقات الصين مع دول اسلامية ولاسيما العربية منها.
٣. طبيعة العلاقة المتبادلة الثلاثية الضلع مع كل من الولايات المتحدة ودول الخليج.

وعليه، عند الحديث عن رؤية الصين الاستراتيجية لدول الخليج، يتبادر الى الذهن عددا من التساؤلات، تحمل قدرا كبيرا من المشروعية حول حقيقة وجود استراتيجية صينية واضحة المعالم تجاه المنطقة، و ماهية هذه الاستراتيجية أن كانت موجودة بالفعل؟، ويمكن ان تعزى هذه المشروعية في التساؤل الى أسباب تتعلق بمنطقة الخليج نفسها، والقوى الفاعلة والمؤثرة فيها؛ الاقليمية منها والدولية، فضلا عن اسباب اخرى تتعلق بالمعطيات

الاقليمية الصينية، وعلى الرغم من اهمية علاقات جمهورية الصين الشعبية بدول منطقة الخليج، إلا ان الصين لم تمتلك رؤية استراتيجة واضحة تجاهها، ولم تولِ المنطقة وقضاياها المكانة التي تستحقها ((١٦))، وهذا يعود الى رغبتها في تجنب الخلافات في المنطقة وتداعياتها، فضلا عن رغبتها في الحفاظ على بمكانتها الفريدة بوصفها القوة الخارجية التي تحافظ على علاقات جيدة و متوازنة مع جميع دول الخليج ((١٧)).

لذا، إذا ما قورنت الطموحات الجيوستراتيجية للصين بالاعتبارات الاقتصادية، فأنها لا تزال متواضعة، وهذا النوع من الاهتمامات، فضلا عن حرص الصين على عدم الدخول في معارضة مباشرة للولايات المتحدة، أبعدها من القيام باي دور يمكن أن يسهم في حل القضايا الإقليمية، وجعلها تترك هذه المهمة للولايات المتحدة الأميركية، وعليه يمكن القول، إن الصين لا تمتلك استراتيجية متكاملة، لكن لديها أولويات استراتيجية متعددة في منطقة الخليج، تتناسب مع مصالحها وعلاقاتها بدوله والقوى الفاعلة فيه على حد سواء؛ كمواصلة التنمية الاقتصادية، ولا سيما ضمان استمرار الطاقة، في سعيها إلى الحفاظ على التوازن الاستراتيجي العالمي للطاقة ((١٨))، وتحقيق أمنها الطاقوي، وتحديث جيشها، في الوقت الذي تركز على استثمار جوانب ضعف النفوذ الأميركي نتيجة الحرب في أفغانستان والعراق، والفشل في إيجاد حل للملف النووي الايراني، والموقف الشعبي المعادي للولايات المتحدة في أغلبية دول المنطقة، للحد من النفوذ الأميركي وتوسيع النفوذ الصيني فيه ((١٩)).

على مستوى السياسة الإقليمية للصين، لم تكن منطقة الخليج في أي وقت من الأوقات هماً أساسياً للأمن القومي الصيني، فالمنطقة الآسيوية القريبة، وما يمكن أن تحمله من تأثيرات مباشرة في الوضع الأمني، كانت في صميم اهتمامات استراتيجية الصين وسياستها الخارجية، ولا تزال؛ فالطابع الإقليمي الذي ألقي بظلاله على استراتيجية الصين، يفسر بشكل واضح عدم اعتمادها استراتيجية واضحة وحقيقية، لكن ذلك لا يعني أن منطقة الخليج تقف على هامش الاهتمامات الصينية؛ فتزايد أهمية الخليج في السياسات الدولية والقضايا العالمية، وتزايد القضايا التي تهدد استقراره، وتنامي الرغبة الصينية في أن يعترف بها المجتمع الدولي بصفتها قوة كبرى مهمة ومسؤولة؛ كل ذلك دفع الصين إلى إعادة النظر في سياستها، وبدء رسم معالم استراتيجية واضحة وشاملة، ومن ثم التعامل مع المنطقة من خلال تحديد الأهداف والمصالح والأدوات الأساسية للمصالح القومية الصينية ((٢٠)).

لذا بعد هجمات الحادي عشر من أيلول / سبتمبر ٢٠٠١، بدأت الصين تنظر إلى منطقة الخليج على انها امتداد استراتيجي يتعلق بأمن المناطق الإسلامية في غرب الصين، ونظرا إلى مصالحها في مجال الطاقة هناك، عرّفت الصين الشرق الأوسط ومن ضمنها الخليج بأنه كبرى المناطق المتاخمة، حيث تولي السياسة الخارجية أهمية كبرى، وتصنف الخليج بأنه أكثر أهمية من منطقة البحر الأبيض المتوسط الشرق الأوسطية ((٢١))، كما إن ازدياد حاجة الصين إلى موارد الطاقة المرتبطة أساسا بالنمو الاقتصادي الاستثنائي، هو الدافع الأساس لأن تكون للصين الشعبية استراتيجية جديدة واضحة المعالم، فالانتقال من الاكتفاء الذاتي للصين من النفط في عام ١٩٩٣، إلى اعتمادها على نفط الخارج، دفعها إلى دمج عامل النفط بمفهوم الأمن القومي ((٢٢)).

وعليه، عند الحديث عن الاستراتيجيات الصينية، لا يمكن تحديدها بأتجاه واحدة من حيث الأهمية والأولوية، فالصين تلك القوة الطامحة تمتلك أهدافا استراتيجية في الأمد القريب، وأخرى في الأمد البعيد، ويبقى الهدف العام والأساس هو تعزيز

الوجود الصيني في منطقة الخليج وتطويره بأشكال مختلفة، ويمكن النظر إلى البعثات التجارية والسياحية والتبادلات الاقتصادية ومشروعات الاستثمار التي تتبعها الصين، على أنها من بين الأهداف الاستراتيجية القصيرة المدى، وتشير دراسة مشتركة نشرها (مركز نيكسون ومركز الخليج) حول تنامي الدور الصيني في منطقة الخليج إلى أن الكثير من التكهنات حول نتائج النشاطات الصينية المتعددة لا تزال غير واضحة، وتضيف تلك الدراسة أن الصين ليست لديها طموحات عسكرية تدفع بها لتحل محل الولايات المتحدة الأميركية في منطقة الخليج في الأمد البعيد، بل هدفها الأساس هو تأمين مصالحها الاستراتيجية من خلال تأمين الأمن البحري الذي يوفر لها ما تحتاج إليه من النفط والغاز والمعادن ((٢٣)).

ومع ذلك، فأن هناك حقيقة لايمكن تغافلها، وهي إن الصين استفادت من الحماية التي وفرتها الولايات المتحدة للمنطقة، من خلال: ((٢٤))

١. حماية منطقة الخليج ما يجعل الصين مطمئنة من ناحية وصول إمداداتها من الطاقة إلى موانئها بشكل منتظم وآمن.
٢. أن حماية الولايات المتحدة للمنطقة ومواردها توفر للصين فرصة ذهبية لبذل جهودها على حل قضاياها الإقليمية ومشاكلها الداخلية، والتركيز على استمرارية صعودها الاقتصادي وتعزيزه والارتقاء بقدراتها العسكرية، وتعزيز علاقاتها الاستراتيجية والعسكرية مع شريكتها إيران الأكثر ثقة في منطقة الخليج. فلماذا تزعج الصين نفسها بحماية منطقة الخليج بينما تحمي الولايات المتحدة الأميركية مصالح الصين ورجال أعمالها في المنطقة بشكل مجاني؟.

وعلى الرغم من أن الصين تقوم بمشروعات استثمارية كبيرة في إيران، فإنها لن تضحي أبدا بعلاقاتها مع الولايات المتحدة، ولا بروابطها مع دول الخليجة المنتجة للنفط، من اجل الدفاع عن إيران، كما أنها لن تدعم مشروع إيران لامتلاك قنبلة نووية، فالصين التي تتبع استراتيجية المقاومة اللينة أو سياسة تحقيق التوازن من دون الوصول الى المعارضة الشاملة والكاملة مع الولايات المتحدة، إذ عارضت نقل الملف النووي الإيراني إلى الأمم المتحدة، قبل أن تنضم في نهاية المطاف إلى جهود المجتمع الدولي ((٢٥)).

وعلى الرغم من أن الدور المنوط بإيران في الخطط الاستراتيجية الصينية، هو دور اقتصادي وتجاري أكثر منه جيوسياسي، فيجب ألا ننسى أن الأزمة النووية الإيرانية تقدم للصين فرصة مهمة بأن يكون لها نفوذ ما على الولايات المتحدة، على أمل أن يسمح لها الواقع العالمي المستقبلي بدور سياسي وحتى عسكري أكثر فاعلية، فاعتماد الحد الأدنى من العقوبات بدلا من العقوبات الشديدة، يتناسب تماما مع منطق الموازنة اللينة، التي تهدف إلى الحصول على نتائج تتعارض مع إيجابيات الهيمنة ((٢٦)).

وتشير الدراسات والبحوث كلها إلى أن الصين تمارس تأثيرا اقتصاديا حقيقيا، ومن المتوقع أن يزداد هذا التأثير خلال المرحلة التالية من خلال تبني استراتيجية الدراجة، وهذا يعني أن عجلة الاقتصاد تقود عجلة السياسة وربما الأمن في مرحلة اللاحقة، لكن التأثيرين الأمني والسياسي لا يزالان محط تساؤل ومراجعة؛ فتأثير الولايات المتحدة لا يزال موجودا وبقوة، والتأثيران الأمني والسياسي الصينيان لا يزالان محدودين بسبب الافتقار إلى أربعة عوامل أو أحدها وهي؛ غياب المبادرات من جهة، وعدم وجود حلفاء سياسيين، أو أدوات عسكرية واسعة النطاق، أو قواعد عسكرية حاضرة وفاعلة، ولا شك في أن هذه العوامل، فضلا عن التكاليف الباهظة لأي تدخل كبير للصين في منطقة الخليج – في وقت تسعى الصين إلى إكمال تنميتها الاقتصادية وتعزيزها – تشكل

جميعها قيودا أمام وجود استراتيجية صينية واضحة المعالم ومحددة الأهداف، وبالتالي فأن الصين تفتقر إلى رؤية متكاملة لتطوير استراتيجية واضحة المعالم، بل كل ما تمتلكه هو سياسات قصيرة الأجل، ما يمنع الصين من أن تقوم بدور مهم في المنطقة ((٢٧)).

وعليه، إذا استمرت الصين في تعزيز علاقاتها الاقتصادية، فإن ذلك يعني زيادة انخراطها السياسي والأمني والعسكري في المنطقة، الأمر الذي يتطلب منها ضرورة تعديل استراتيجيتها وسياستها الأمنية والخارجية، وتعزيز وجودها العسكري وتوسيعه في منطقة الشرق الاوسط عموما، ومنطقة الخليج، بما يتناسب مع متطلبات النمو الصيني على المستوى الداخلي، وزيادة حاجتها إلى المنطقة على مستوى تأمين الطاقة، وقد قدمت منطقة الشرق الاوسط دروسا في غاية الأهمية للصين حول أهمية الاستقرار فيها للحفاظ على المصالح الصينية، فالمشكلات التي عانتها المنطقة ابتداءاً من حربي الخليج الأولى والثانية والحرب الأميركية على العراق واحتلاله عام ٢٠٠٣، وانتهاءاً بأزمات المنطقة العربية (الربيع العربي)، دفعت الصين إلى ضرورة أن تعيد النظر في رؤيتها إلى المنطقة، وضرورة الانتقال من التركيز على المصالح الاقتصادية وحدها إلى أهمية تحقيق التوازن بين مصالحها الاقتصادية والسياسية والأمنية.

ثانيا: الاهداف والمصالح الصينية في منطقة الخليج

شهدت أهداف الاستراتيجيات الصينية في الشرق الأوسط، ومن ضمنها منطقة الخليج على مدار التاريخ تغيرات كبيرة، ففي مطلع تأسيس جمهورية الصين الشعبية كان التركيز على معارضة الإمبريالية الغربية، ودفع حركات تحرير الدول العربية، وفي أعقاب عام ١٩٦٠، كانت مهمة الصين الأساسية هي مقاومة التأثير الأمريكي والسوفيتي، والحصول على الدعم من دول العالم الثالث، ثم بعد انتهاج سياسة الإصلاح والانفتاح، أولت الصين الاهتمام الأكبر للمجال الاقتصادي، وخلال المؤتمر الحادي عشر للسفراء الصينيين بالخارج عام ٢٠٠٩، أشار الرئيس (هو جين تاو) إلى أن السعي لتعزيز قوة تأثير الدولة الصينية على المستوى السياسي، والقوة التنافسية على المستوى الاقتصادي، وبناء واجهة من الألفة والتأثير والكاريزما على المستوى الأخلاقي، هي عوامل تساعد على تهيئة الظروف الخارجية والبيئة الدولية المواتية لبناء مجتمع رغيد، وإسراع وتيرة عجلة الاشتراكية والتحديث((٢٨))، لذا عُد هذا التصريح الرسمي انعكاساً للأهداف الدبلوماسية، للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني في الوقت الراهن، وبالتالي فإن المصالح والأهداف الاستراتيجية الصينية في العصر الحديث يجب أن تتوافق مع هذه الرؤية، لذا سنحاول توضيح مصالح الصين في المنطقة وكالاتي:

١- ضمان امن الطاقة: تمثل الطاقة احد اهم المصالح الحيوية للصين في منطقة الخليج، والتي تعدها الدافع الذي يحركها تجاه دول المنطقة، لاسيما مع النمو الاقتصادي الثابت والملفت، الذي شهدته الصين منذ اواخر سبعينيات القرن الماضي، ما ادى الى تزايد حاجتها الى الطاقة، إذ ازدادت اهمية النفط بالنسبة للصين، بعد ان اصبحت مستورد للطاقة الصافية في عام ١٩٩٣، ومنذ عام ١٩٩٥، اصبح الخليج المصدر الاول للنفط المصدر للصين ((٢٩))، لذا سعت الصين لشراء أصول الطاقة في الخارج، لتغذية اقتصادها المتنامي، ومع هيمنة الولايات المتحدة البحرية في الخليج، وخليج ملقا في تايوان، ظهر هاجساً صينياً إزاء أمن خطوط إمدادات الطاقة البحرية، إذ تدرك إن الولايات المتحدة تسعى بكل الوسائل لممارسة سياسة التضيق على إمدادات الطاقة اليها من الخليج، مرورا بمضيق ملقا، الذي تمر

عبره حوالي ٨٠٪ من وإراداتها النفطية، لهذا شعرت القيادة الصينية بقلق تجاه أمن الطاقة، الذي لا يتوفر في ظل عدم استقرار الأوضاع في الشرق الأوسط، ومن ضمنها منطقة الخليج[٣٠]، وفي ظل ذلك قامت الاستراتيجية الصينية لأمن الطاقة على اسس عدة هي: [٣١]

أ. ضمان الوفرة، لاسيما وانها مرشحة لاستهلاك كميات كبيرة من الطاقة، حسب تقديرات مكتب معلومات الطاقة من ٥,٦ مليون برميل يوميا في عام ٢٠٠٣، الى ١٥ مليون برميل يوميا في عام ٢٠٣٠.

ب. موثوقية وصول الإمدادات، والذي يشمل من الانتاج وخطوط النقل والمنشآت الطاقوية الى مبتغاها النهائي.

ج. الحصول على الإمدادات باسعار معقولة نسبياً.

د. تحسين كفاءة الطاقة لإشباع الحاجات.

ه. التنوع في مصادر الإمدادات في ظل استراتيجية التوجه نحو الخارج.

وعليه، توجد مخاطر غير متوقعة على واردات الصين من امدادات الطاقة، بما فيها المنتجات النفطية من منطقة الخليج، على سبيل المثال؛ هناك عوامل أمنية إقليمية غير مستقرة، مثل الاضطرابات السياسية والإرهاب والقرصنة في بعض المناطق، إذ سيتأثر نقل النفط البحري لمسافات طويلة بهذه العوامل غير الآمنة، والتي ستؤثر بدورها على أمن الطاقة في الصين إلى حد معين، مما يتعين على الصين مواجهة مخاطر وضع الطاقة الحالي والمستقبلي، لذا اقترحت الحكومة الصينية تعزيز ثورة الطاقة في مجال استهلاكها وإمداداتها وتكنولوجيتها، فضلا عن نظام الطاقة، وأشارت إلى الحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي في جميع الجوانب، لتحقيق أمن الطاقة في ظل ظروف مفتوحة من بينها؛ إنشاء مقياس معين من الاحتياطيات النفطية الاستراتيجية، والتي تعد أحد الطرق المهمة للصين للتعامل مع انقطاع إمدادات الطاقة وتحسين أمنه، ومقارنة بالدول الأجنبية، بدأت الصين احتياطي البترول الاستراتيجي في وقت متأخر، ولم تقرر رسميًا إنشاء احتياطي النفط الاستراتيجي حتى عام ٢٠٠١، بعد ما يقرب من ٢٠ عامًا من التطوير، وأحرز بناء الاحتياطي النفطي الاستراتيجي في الصين بعض التقدم، ولكن لا تزال هناك بعض المشاكل، على سبيل المثال، لا تزال هناك فجوة مقارنة بخط الأمان الذي أوصت به وكالة الطاقة الدولية، كما إن احتياطي النفط الاستراتيجي الصيني يهيمن عليه التمويل الحكومي وله تكاليف عالية، لذا من الضروري أن تقوم الصين بتحسين هيكل احتياطيات النفط، وتحسين وضع احتياطيات النفط التجارية، وزيادة تشجيع رأس المال الخاص على المشاركة في توسيع نطاق احتياطيات النفط الوطنية [٣٢].

مع ذلك، لاتزال الصين بعيدة عن تحقيق مقدار الخزين الاستراتيجي، الذي يمكنها تجاوز أية اضطرابات محتملة في الأزمات النفطية، أو ازمات أمنية في مناطق الاختناق الاستراتيجي في الممرات البحرية او مناطق الانتاج، اذ بلغ حجم الخزين الاستراتيجي لها حسب تقرير الوكالة الدولية للطاقة ٢٨٧ مليون برميل لعام ٢٠١٧، وهذا الرقم رغم ضخامته الا أنه يمثل ٥٧٪ من الذي تستهدفه الحكومة الصينية والبالغ ٥٠٠ مليون برميل، لذا فأن أمن هذه الإمدادات تعد معضلة حقيقية بالنسبة للصين، نتيجة العلاقات الأمريكية مع الدول الاقليمية البحرية، لذلك تحاول الصين الافلات من السيطرة الأمريكية، والتي يمكن أن تعطل الامدادات النفطية المتجهة إليها [٣٣]، في ظل اقرار الولايات المتحدة استراتيجيتها لعام ٢٠٠٣، التي سمحت بانتهاك القوانين الدولية عبر قيام البحرية الأمريكية وحلف شمال الأطلسي بتفتيش واستجواب السفن البحرية التجارية الأجنبية المتواجدة في المياه الدولية، اي السيطرة الأمريكية

على المحيطات، ومن ثم التحكم في الدول الأخرى، التي لاتتماشى مع مصالحها الاستراتيجية، لذلك تعمل الصين على حماية امدادات طاقتها من الولايات المتحدة وحلفائها ((٣٤)).

لذلك استغلت الصين فرصة تراجع مكانة الشرق الأوسط في المدرك الاستراتيجي الامريكي، ولاسيما في عهد الرئيس الامريكي باراك اوباما، للانخراط في منطقة الخليج، الامر الذي جعل الاداء الاستراتيجي الصيني يسير نحو التمدد الدبلوماسي والاقتصادي، لملء فراغ القوة، لتأمين وصول الطاقة، فاتجهت منذ العام ٢٠٠٤، لتخزين النفط في مدة انهيار أسعاره عالمياً، وهي مستمرة في ذلك، حتى تصل الى خزين ٥٠٠ مليون برميل، بنسبة ٨,٧٪ سنوياً، وتعمل الصين على تنويع مصادرها النفطية من المنطقة، إذ أن ٦ من اصل ١٠ دول وهي المملكة العربية السعودية، وسلطنة عُمان والعراق وايران والامارات العربية المتحدة والكويت، فضلا عن قطر كونها المورد الثاني للصين بالغاز تزود الصين بمصادر الطاقة ((٣٥))، فعلى سبيل المثال بلغ حجم النفط السعودي المصدر للصين ١,١٣٥ مليون برميل يومياً عام ٢٠١٨ ((٣٦)).

وفي هذا الصدد، اثمرت الجهود الدبلوماسية للصين على اصدار وثيقة للتعاون في عام ٢٠١٦، في جعل الطاقة ركيزة أساسية، فضلا عن الانشاءات وتسيير التجارة والاستثمار والتقنيات المبتكرة في الطاقة النووية، والاقمار الصناعية والفضائية، لذلك دخلت في شراكة استراتيجية مع سلطنة عمان وقطر والمملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة ((٣٧)).

وضمن ادراكها الاستراتيجي حول أهمية إحكام السيطرة على مناطق أحتياطيات النفط وانتاجه في المناطق غير المتوافقة مع المصالح الأمريكية في النظام العالمي، عملت الصين على استغلال التناقضات الاستراتيجية لمصالح الأطراف الفاعلة في البيئات الاقليمية الآسيوية ولاسيما مع ايران ((٣٨))، اذ استوردت من إيران نحو ٧٠ ألف برميل يوميا عام ٢٠١٧، وعملت على استغلال رفع العقوبات عن ايران بعد الاتفاق النووي لعام ٢٠١٥، فوقعت صفقة لتطوير حقل بارس الجنوبي بقيمة ٤,٥ مليار دولار، بالاشتراك مع الشركات الفرنسية والايرانية عام ٢٠١٧ ((٣٩))، لكن بعد الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي انسحبت الشركات الدولية من الداخل الايراني - شركة توتال الأنموذج الأبرز - لتستحوذ الصين على ٨١٪ من المشروع ((٤٠))، كما اتبعت الصين في أدائها الاستراتيجي اتجاه منطقة الخليج سياسة التوازن بين المتخاصمين مثل ايران والسعودية، كما انها تعمل وفق سياسة متوازنة على ادارة علاقاتها المعقدة بالشرق الأوسط بمهارة فائقة، كما في علاقتها بإسرائيل، أو انبوب الغاز بين باكستان وايران، او العلاقات التجارية بين تركيا وايران، او الامارات العربية المتحدة وايران ((٤١))، فضلا عن ذلك، تدعم الصين سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، مقابل حصولها على الدعم الأمني الأمريكي للنقل النفطي إليها ((٤٢)).

مما تقدم نستنتج، ان الصين ركزت في سياستها للمحافظة على امن الطاقة، ووصول تلك الامدادات دون عوائق، على سياسة التوازن في علاقاتها مع جميع دول المنطقة، كما انها لم ترفض التواجد الامريكي كضامن للامن في منطقة الخليج، إذ ان امن الطاقة الصيني مرتبط بالحفاظ على استقرار المنطقة، وهي غير مستعدة الان لتأدية هذا الدور، فهي تفضل الحفاظ على نموها الاقتصادي بأقل الخسائر، بدلا عن الدخول في حروب قد تكلفها الكثير، وبالتالي قد تؤدي الى استنزافها على غرار ما حدث للاتحاد السوفيتي، وما يحدث في الولايات المتحدة.

٢- **الوصول إلى الأسواق:** تُعد أسواق دول الخليج جذابة للشركات الصينية، لاسيما فيما يتعلق بمشاريع البنية التحتية، وتصدير السلع الاستهلاكية، نتيجة ارتفاع معدلات الدخل الفردي

التي تعد الأعلى عالمياً، وهنا تجدر الاشارة الى إن دول الخليج تعد من الاقتصادات الكبرى في العالم، إذ تبلغ تقديرات الناتج المحلي الإجمالي حوالي ١,٤تريليون دولار في عام ٢٠١٦، في حين تمثّل السعودية أكبر اقتصادات منطقة الخليج والشرق الأوسط، وهي عضو في «مجموعة العشرين G٢٠ » [٤٣]، فضلا عن ذلك، تعد منطقة الخليج بالنسبة للصين مركز تجاري استراتيجي للوصول إلى الأسواق في أوروبا وأفريقيا، إذ عبر الشرق الأوسط عموما، والخليج على نحو خاص، يتم ربط أوروبا وأفريقيا واسيا بالأسواق الصينية، نظرا لموقع المنطقة كمركز تجاري يربط بين القارات الثلاث، وكمنطقة حيوية للوصول إلى الأسواق، وكموقع يزخر بالاحتياطيات الهائلة من الطاقة، لذا تتمتع المنطقة بأولوية عالية في الاستراتيجية الصينية، من اجل ضمان وتغذية النمو الاقتصادي الصيني الأخذ بالاستمرار [٤٤]. فضلا عن الحصول على أصول الطاقة وضمان إمداداتها، لذلك عمدت الصين إلى إحياء طريق الحرير الجديد أو ما يسمى بالحزام والطريق الذي يسعى إلى ربط الصين بأسيا الوسطى والشرق الأوسط براً وبحراً [٤٥]، التي اذا ما تحققت من الممكن أن تعيد الصين إلى وضعها السابق كمملكة وسطى في العالم، فضلا عن ما سيوفر لها من تحوط من مخاطر حصار بحري أو احتمالات اختناق بحري، محتمل من قبل الولايات المتحدة الأمريكية [٤٦].

٣- الاستراتيجية الجغرافية (المجال الحيوي): تعد مصلحة توسيع نطاق الصين لنفوذها الجغرافي الاستراتيجية الى ابعد من جوارها المباشر في منطقة اسيا والمحيط الهادئ، فضلا عن تطوير علاقات مع قوى كبرى او اقليمية اخرى، ذات اهمية كبيرة في استراتيجيتها للامن القومي، وبالرغم من الافتراض ان الصين قد اصبحت قوى عالمية، لا تزال الصين بشكل اساس قوة اقليمية ذات حضور عالمي، ولكن هذا لا يعني ان الصين ليس لديها مصالح وتطلعات عالمية، وفي حين تنشط الصين على نحو متزايد حول العالم، تحظى بعض المناطق بأهمية اكبر من غيرها، وفي اوائل القرن الحادي والعشرين، عدت الصين الخليج اهم منطقة في العالم بالنسبة لها خارج منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بسبب موارد الطاقة الوافرة فيه، وموقعه الجغرافي الاستراتيجي المركزي المهم [٤٧].

٤- حماية خطوط الملاحة: يعد هدف حماية الملاحة، ولاسيما المضايق الدولية التي تمر عبرها مصادر الطاقة (مضيق باب المندب ومضيق هرمز)، فضلا عن ابعاد خطر القرصنة البحرية، من خلال التواجد في تلك المناطق، من اهم الاهداف التي تخدم المصالح الصينية، والمتعلقة بهدف المحافظة على امن الطاقة، لذا إهتمت الصين بالطاقة خارج حدودها، لضمان أمن خطوط الاتصالات البحرية و تطوير استراتيجية (عقد اللؤلؤ)، ما انعكس على سياستها الخاصة بالدفاع والأمن القومي، لاسيما مع الهواجس الصينية من إمكانية قيام الولايات المتحدة، بفرض حظر أو حصار اقتصادي على وارداتها النفطية، في حالة نشوب نزاع على تايوان، لاسيما أن ٩٠٪ من وارداتها النفطية تأتي عن طريق البحر، و ٨٠٪ منها تمر عبر مضيق ملقا، وهي معرضة للقرصنة والهجمات الإرهابية والدوريات الأمريكية، الأمر الذي حتم عليها صوغ استراتيجية احتياط نفطي و تطوير قوة عسكرية قوية، لاسيما قوة بحرية مكافئة لما لدى الولايات المتحدة واليابان، ووفقا لأحد المحللين الصينيين، اكد ان الشرق الأوسط سيبقى أكبر مصدر للواردات النفطية للصين [٤٨]، وعليه تخلت الصين عن عزوفها العسكري في المنطقة، من خلال انشائها قاعدة عسكرية في جبوتي، قاعدة « دعم جيش التحرير الشعبي الصيني»، إذ تعد اول قواعد البحرية الصينية وراء البحار، وبنيت بتكلفة ٥٩٠ مليون دولار، وافتتحت القاعدة في عام ٢٠١٧، واختيرت جيبوتي بالذات نظرا لموقعها المهم، إذ

تحتل موقعا استراتيجيا على مضيق باب المندب، الذي يفصل خليج عدن عن البحر الاحمر، ويعد البوابة المؤدية الى قناة السويس، وتقع القاعدة متاخمة لميناء دورالية في الغرب من جيبوتي ((٤٩)).

٥- الحفاظ على الاستقرار الداخلي والاقليمي بما فيها منطقة الخليج.

تكمن مصلحة الصين في الخليج، من خلال الحفاظ على الامن الداخلي في الدولة ومحيطها، إذ تخشى الحكومة الصينية من الاستياء الداخلي، وحسب (لي ويجيان) احد المحللين من معهد شنغهاي للدراسات الدولية في الصين، إن منطقة الشرق الاوسط، ومن ضمنها منطقة الخليج، هي امتداد لمحيط الصين، وبالتالي تؤثر هذه المنطقة في حالات انعدام الامن الصينية، لاسيما فيما يتعلق بالمعارضة الشعبية في المنطقة المركزية لقومية الهان، فضلا عن الاضطرابات العرقية في المناطق التي تسكنها اقليات قومية مثل الايغور والتبت، التي اظهرت في السنوات الاخيرة عدم موالاة للحكم الصيني، إذ تتخوف الحكومة الصينية من تحول التعاطف الاقليمي مع الايغور، الى دعم معنوي ومادي لمسلمي الايغور، إذ ان اكبر مخاوف الصين تكمن؛ في تحول نضال الايغور الى نضال مسلم عالمي ((٥٠))، لاسيما وان لدى الصين حوالي ٢٣ مليون مسلم في اقليم شينجيانغ، كما ان هناك اتصالات وثيقة وتقاليد تاريخية تجمع بين غرب الصين ومنطقة الشرق الاوسط، ومن ضمنها الخليج، على المستوى الجغرافي والتاريخي والثقافي والعرقي واللغوي والديني، وبالتالي لا مفر من تغلغل النزعة الدينية والسياسية والثقافية الى بعض تلك المناطق في الصين، لذا فأن اي اضطرابات سياسية ممكن ان تحدث في منطقة الخليج يمكن ان تمتد الى اقليم شينجيانغ، إذ ان اهم المشاكل التي يواجهها امن غرب الصين تتمثل في تحديات القوى الثلاث؛ قوى التطرف الديني، وقوى الانفصال، وقوى العنف والارهاب، وتعد منطقة الخليج – وفقاً للادراك الصيني – منبعاً لهذه القوى الثلاث((٥١))، فضلا عن ذلك يحتاج تحقيق استقرار اسعار موارد الطاقة وامداداتها الى بيئة سياسية مستقرة، وبالتالي فأن استقرار منطقة الخليج، يصب في المصالح الجوهرية الصينية، لان واردات الصين من الطاقة تأتي بشكل اساسي من دول الخليج، وبالتالي ما دامت منطقة الخليج مستقرة، او على الاقل لا تعاني من الاضطرابات، فأن ذلك يمكن ان يضمن الواردات النفطية الصينية.

خلاصة لما تقدم، يمكن القول بأن هناك توجهات جديدة في علاقات الصين مع دول منطقة الخليج، وهذه التوجهات تتحدى احتكار الولايات المتحدة والغرب التقليدي للمنطقة، في الوقت الذي تسعى فيه الصين لتنويع اسواقها والتغلب على اثار الحرب التجارية، وان تعزز قوتها الاقتصادية ومكانتها السياسية الى تأدية دور مهم، وتوفر منطقة الخليج فرصة ملائمة لذلك، بالمقابل ترحب دول الخليج في آن تصبح دولا محورية جديدة في التجارة والعبور والاستثمار، لكن السؤال الذي يطرح هو؛ ما العقبات التي تواجه العلاقات الصينيه - الخليجية؟، أن اهم التحديات او العقبات التي تواجه الصين في المنطقة تتمثل في: ((٥٢))

أ. القلق الذي تبديه الولايات المتحدة الأمريكية تجاه توسع النفوذ الصيني في الخليج، والمعروف أن المنطقة هي منطقة نفوذ امريكية.

ب. خلافات بين دول الخليج والصين ازاء ايران، إذ سعت الدبلوماسية الخليجية من دون نجاح في محاولة تغيير الموقف الصيني ازاء قضية الجزر الاماراتية الثلاث، وازمة الملف النووي الإيراني، كما أن دول الخليج قلقة من النوايا الصينية الحريصة على اقامة علاقات مع ايران، لا سيما أن تلك العلاقات قد تطورت على غير

صعيد، وهنالك من يعتقد بأن الصين تهدد دول الخليج بتعزيز تعاونها العسكري مع ايران.

ج. وجود قناعة في الخليج بأن الاستثمارات ما زال محفوفة بالمخاطر، منها طبيعة النظام الشيوعي في الصين.

د. قلق بعض الدول من اهداف مبادرة الحزام والطريق، وهنالك من يشكك في نوايا الصين ويرى أن هذا المشروع هو استثمار لفوائضها المالية، وفتح السوق امام منتجاتها مما يصب في مصلحتها فقط.

ه. القوة الناعمة الصينية ضعيفة في منطقة الخليج، إذ أن المنطقة ساحة للمنافسات العالمية، والمؤثرات الصينية الثقافية ضعيفة ومحدودة التواجد؛ كطريقة العمران، الملابس، الموسيقى، الطعام... الخ.

ورغم تلك العقبات التي تعتري العلاقات الصينية الخليجية، الا ان هنالك قواسم مشتركة مع دول الخليج حاولت الصين جاهدة التركيز عليها، والتي تمثلت بـ؛ المصالح الاقتصادية التي تعد المحرك الأساسي لسياسة الصين وتوجهها نحو الخليج، كما أن الصين عانت تاريخياً من الاستعمار والاضطهاد كما هي دول الخليج،، فضلا عن أن السلوك الصيني القائم على عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الخليج، هو امر لطالما اثارأطمئنان الحكومات الخليجية ((٥٣)).

الخاتمة:

أن العلاقات بين الصين و دول الخليج كثيفة ومتعددة الأوجه ومتبادلة المنفعة، فالصين تستغل الأزمات وتغتنم الفرص، لانها تبحث عن الطاقة والموارد والفرص وتشارك اكثر في منطقة الخليج، الا انها بعيدة عن أن تصبح موازن للولايات المتحدة في المنطقة، فالولايات المتحدة لا تزال القوة الأعظم في المنطقة، مع وجود عسكري واسع في الخليج، من خلال قواعدها العسكرية، فقد تكون الولايات المتحدة على طريق تغيير استراتيجيتها ومغادرة الخليج، لكن هذا لم يحدث بعد، ومع ذلك، فإن تحركات الولايات المتحدة تعطي الصين بعض التحديات فيما يتعلق بالأمن البحري والتوازن بين إيران ودول الخليج، بسبب المخاوف من انسحاب الولايات المتحدة من المنطقة، وما يرتبط به من الضمانات الأمنية الأمريكية المستقبلية، لذا تريد جميع الدول الخليجية الحفاظ على علاقات جيدة مع الصين، والتي ممكن ان يكون لها دورًا في الترتيبات الأمنية المستقبلية، وبما أن الإستراتيجية الصينية في المنطقة، هي إحدى استراتيجيات تعزيز التعددية القطبية، والتي يبدو أنها تمضي قدمًا في الشرق الأوسط، لذا قد نتوقع من الصين رعاية علاقاتها مع جميع الدول في الخليج دون تحدي المصالح الأمريكية، وهنا تجدر الاشارة أن للولايات المتحدة والصين نفس المصلحة الجيوستراتيجية في الخليج، والتي تكمن بالاستقرار.

الصين إذن وفي سياق تنافسها مع الولايات المتحدة، لتعمق وجودها في منطقة الخليج، عملت على توسيع أنشطتها ذات الطابع الاقتصادي هناك، عبر تقديم خدمات أقل كلفة، لجذب المزيد من الصفقات، وفتح الأسواق أمام السلع والاستثمارات الصينية، قابل تلك التحركات الصينية، ولاسيما خلال الفترة الرئاسية الثانية للرئيس الأمريكي الاسبق باراك أوباما، تراجع الولايات المتحدة عن دورها في المنطقة، ما مثل فرصة للصين ودول أخرى لتسجيل حضور فاعل متعدد الأبعاد؛ اقتصادي وسياسي وعسكري، لكن مع ذلك وعلى الرغم من الجهود الصينية الكبيرة لتعزيز تواجدها وشراكتها مع المنطقة العربية، لا يبدو واضحا في المدى القريب المنظور، أن النفوذ الصيني في المنطقة سيكون طاغيا على النفوذ الأمريكي، إذ لا تزال الدول الخليجية الحليفة بحاجة

إلى مظلة الحماية الأمنية الأمريكية من الأخطار والتهديدات الخارجية، وهذا يشكل عاملا حاسما في مسار العلاقات مع الولايات المتحدة، لذا تعمل الصين على تعزيز وجودها في المنطقة من خلال طرح مجموعة من المشاريع الاقتصادية في المنطقة، والتي يعد ابرزها مبادرة الحزام والطريق الصينية.

الهوامش:

١. ايمن عز الدين حشيش، " خطوات التخطيط الاستراتيجي للدولة "، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد (٢١٦)، ٢٠١٩، ص ص ٢٦٦ – ٢٦٧.

٢. Rolland.N, "China's Belt and Road Initiative: underwhelming or game-changer? " The Washington Quarterly, (٤٠), ٢٠١٧, p. ١٢٧.

٣. حكمات العبد الرحمن، "الصين والشرق الاوسط: دراسة تاريخية في تطور موقف الصين تجاه قضايا المنطقة العربية بعد الحرب الباردة"، (بيروت: المركز العربي للابحاث، ٢٠٢٠)، ص ٣٧.

٤. عزت شحرور، "الصين والشرق الاوسط: ملامح مقاربة جديدة"، مركز الجزيرة للدراسات، حزيران ٢٠١٢، متاح على: http://studies.aljazeera.net/ar/

٥. حكمات العبد الرحمن، "الصين والشرق الاوسط: دراسة تاريخية في تطور موقف الصين تجاه قضايا المنطقة العربية بعد الحرب الباردة"، مصدر سبق ذكره، ص٤٤.

٦. حكمات العبد الرحمن، " الصين والشرق الاوسط بين عامي ١٩٥٥ – ٢٠٠٠: قراءة لمراحل تغيير وتطور العلاقة بينهما "، مجلة دراسات تاريخية، جامعة دمشق، دمشق، العددان (١٢١ – ١٢٢)، ٢٠١٣، ص ٣٦٥.

٧. عزت شحرور، مصدر سبق ذكره.

٨. حكمات العبد الرحمن، " الصين والشرق الاوسط بين عامي ١٩٥٥ – ٢٠٠٠ "، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩٢.

٩. اسراء شريف الكعود، " التوجه الصيني نحو منطقة الخليج "، مجلة النهرين، مركز النهرين للدراسات، بغداد، العدد (٩)، ٢٠٢٠، ص ١٢٧.

١٠. المصدر نفسه، ص١٢٨.

١١. حكمات العبد الرحمن، "الصين والشرق الاوسط بين عامي ١٩٥٥ - ٢٠٠٠ "، مصدر سبق ذكره، ص٣٨٥.

١٢. Julia Gurol and Jacopo Scita, "China's Persian Gulf strategy: Keep Tehran and Riyadh content", Atlantic Council, Jan ٢٤, ٢٠٢٠, available at: https:// www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/

chinas-persian-gulf-strategy-keep-tehran-and-riyadh-content/

١٣. حكمات العبد الرحمن، "الصين والشرق الاوسط: دراسة تاريخية في تطور موقف الصين تجاه قضايا المنطقة العربية بعد الحرب الباردة"، مصدر سبق ذكره، ص ١٣.

١٤. Julia Gurol and Jacopo Scita, Op.Cit.

١٥. فارس بريزات، "هل الصين تتجه الى اتباع سياسة مناقضة لسياسات الولايات المتحدة في المنطقة العربية "، مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية، واشنطن، عن موقع مركز السلام للثقافة الدبلوماسية، متاح على الرابط: http://goo.gl/Z٦bX٤C

١٦. حكمات العبد الرحمن، "الصين والشرق الاوسط: دراسة تاريخية في تطور موقف الصين تجاه قضايا المنطقة العربية بعد الحرب الباردة"، مصدر سبق ذكره، ص ٥٢.

١٧. أندرو سكوبيل و عليرظا نادر، " الصين في الشرق الاوسط: التنين الحذر "، (كاليفورنيا: مؤسسة راند، ٢٠١٦)، ص٦.

١٨. Harsh V. Pant, "China's Rising Global Profile The Great Power Tradition", (Brighton: Sussex Academic Press, ٢٠١١). p. ٦٦

١٩. Margaret Dunsmare, " Chinese Involvement in the Middle East Implications for the United States", University Honors in International Relations, School of International Service Honors Capstone, ٢٠١٣. p. ٢.

٢٠. أندرو سكوبيل و عليرظا نادر، مصدر سبق ذكره، ص٦,

٢١. Erslev Lars Andersen & Yang Jiang, " Research Report: Is China Challenging the US in the Persian Gulf ? Oil, Security, and Politics", Danish Institute for International Studies (DIIS), Copenhagen, ٢٠١٤, at: https://www.econstorcubits tream/١٠٤١٩/١٢٠٤٠٠١/٨١٨٤٥٤٩٦٢.pdf ٥٥

٢٢. حكمات العبد الرحمن، "الصين والشرق الاوسط: دراسة تاريخية في تطور موقف الصين تجاه قضايا المنطقة العربية بعد الحرب الباردة"، مصدر سبق ذكره، ص ٥٦.

٢٣. "China's Growing Role in the Middle East Implications for the Region and Beyond", The Nixon Center, Gulf Rescarch Center, ٢٠١٠, p. ٢٣

٢٤. Sarah Almutairi, " The Arab Gulf Monarchies ' Responses to the Rise of the Chinese Dragon", University of Califomia Santa Cruz, December ٢٠١٨, p. ١٤٧.

٢٥. Ibid, p.p ٧٧.

٢٦. حكمات العبد الرحمن، "الصين والشرق الاوسط: دراسة تاريخية في تطور موقف الصين تجاه قضايا المنطقة العربية بعد الحرب الباردة"، مصدر سبق ذكره، ص ٥٩.

٢٧. James M. Dorsey, "China and the Middle East: Venturing into the Maelstrom", S.Rajaratnam School of International Studies Singapore, no ٢٩٦, (March ٢٠١٦), p. ١.

٢٨. جانغ يون لينغ، " الحزام والطريق: تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن ٢١ "، مصدر سبق ذكره، ص٤٠٦.

٢٩. أندرو سكوبيل و عليرظا نادر، مصدر سبق ذكره، ص ٧.

٣٠. Christina Y Lin, "China's Strategic Shift Toward the Region of the Four Seas: The Middle Kingdom Arrives In The Middle East", Middle East Review of International Affairs, Vol. ١٧, No. ١, Spring ٢٠١٣,p٣٢.

٣١. عبد القادر دندن، " الصعود الصيني والتحدي الطاقوي: الابعاد والانعكاسات الاقليمية "، (عمان: مركز الكتاب الاكاديمي للنشر والتوزيع، ٢٠١٦)، ص ص ٤٨ – ٦٨.

٣٢. Erfu Guoa, Meiting Jua, Na Gongb, " Development of Chinese Strategic Petroleum

Reserves Base on Comparable Research about Japanese Situation and Policies", science Direct, at: https://pdf. .٢٢٦٩.p ,(٢٠١١) ٥ Energy Procedia sciencedirectassets.٢١١٠١٣٢٧٠.

٣٣. ما شين مين، " مبادرة العزام والطريق المستقبل الاجمل "، صحيفة اليوم التالي السودانية، العدد (١١٥٩)، ٢٠١٩، ص٣.

٣٤. ماهر بن ابراهيم القصير، " المشروع الاوراسيوي من الاقليمية الى الدولية: العالم بين الحالة اللاقطبية والنظام العالمي متعدد الاقطاب "، (بيروت: دار الفكر العربي، ٢٠١٤)، ص٩٢.

٣٥. وليد عبد الحي، " الانخراط الحذر "، مصدر سبق ذكره، ص٢٧.

٣٦. " روسيا اكبر مصدري النفط الى الصين عام ٢٠١٨ "، صحيفة الشرق الاوسط اليومية، لندن، العدد (١٤٦٦٩)، ٢٠١٩، متاح على الرابط: https://aawsat.com.

٣٧. جين ليانجشيانج وإن جاناردان، " مبادرة الحزام والطريق: الفرص والمعوقات امام منطقة الخليج نظرة تحليلية "، (الامارات: اكاديمية الامارات الدبلوماسية، ٢٠١٨)، ص ص ٣- ٤.

٣٨. كرار انور البديري، " الصين بزوغ قوة من الشرق "، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٤.

٣٩. أوميد شكري كاليهسار، الاستراتيجية الأمريكية الجديدة: السيطرة على سوق الطاقة الدولية، مجلة اراء حول الخليج، مركز الخليج للابحاث، الرياض، العدد (١٣٧)، ٢٠١٩، ٧٠.

٤٠. محمد عباس ناجي، تحول ايران الى مصدر لتهديد أمن الطاقة: خيارات مواجهة الضغوط، مجلة اراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، الرياض، العد ١٣٧، ٢٠١٩، ص ص ٧٤-٧٥

٤١. وليد عبد الحي، " الانخراط الحذر: هل تقيد سياسة التوازن دور الصين في الشرق الاوسط "، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٩ –٣٠.

٤٢. حكمات العبد الرحمن، "استراتيجية الصين الشرق أوسطية: من سور الصين العظيم الى الانفتاح الاقتصادي"، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة، العدد (٣٤)، ٢٠١٨، ص ٩١.

٤٣. World Economic Outlook Databases (WEO) ", The International Monetary Fund (IMF)", at: https://goo.gl/r9a٣GY

٤٤. Christina Y Lin, "China's Strategic Shift Toward the Region of the Four Seas: The Middle Kingdom Arrives In The Middle East". .٣٢.Op.Cit.p

٤٥. Boten Laos and Mohan, The New Silk Road Stretching the threads, The Economist Newspaper, Nov ٢٩, ٢٠١٤, p٤.

٤٦. Christina Y. Lin, China's Strategic Shift .Toward the Region of the Four Seas, Op.Cit, p٣٣

٤٧. أندرو سكوبيل و عليرظا نادر، مصدر سبق ذكره، ص ٩.

٤٨. أندرو سكوبيل و عليرظا نادر، مصدر سبق ذكره، ص ٨.

٤٩. الهام الحدابي، " القواعد العسكرية في الشرق الاوسط: الدور العسكري وتشابك المصالح "، اوراق سياسية، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، اسطنبول، ٢٠٢١، ص٧٢.

٥٠. أندرو سكوبيل و عليرظا نادر، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٣ – ١٤.

٥١. جانغ يون لينغ، " الحزام والطريق: تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن ٢١ "، مصدر سبق ذكره، ص ص ٤٠٩ – ٤١٠.

٥٢. اسراء شريف الكعود، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٥.

٥٣. المصدر نفسه، ص ١٣٦.

ملف العدد

ملف العدد

قسم التحليل الاقتصادي والسياسة في الأمم المتحدة

ترجمة: فيصل عبد اللطيف

وضع الاقتصاد العالمي وآفاقه

| نظرة عامة عالمية

اللايقين والتوقعات بانحسار النمو تطغى على الاقتصاد العالمي. خليط من العوامل مثل اثار وباء كورونا والحرب المستمرة في أوكرانيا والتأثيرات السلبية للتغير المناخي والتحديات السياسية المتنامية دفعت بالعديد من الدول الى شفا الانهيار، حتى مع التحسن النسبي في المشهد الدولي. المستويات العالية من التضخم في كل من الدول المتقدمة والدول النامية في اعقاب الوباء تسببت في رفع غير مسبوق بأسعار الفائدة. وعلى الرغم من رفع معدلات الفائدة، الا ان الانفاق الاسري والتوظيف، خاصة في البلدان المتقدمة، استمرت بالتكيف مع هذا الارتفاع، وهو ما جعل عملية ترويض التضخم امرا صعبا بالنسبة للبنوك المركزية.

في ضوء هذه الخلفية، فان تباطؤ الاقتصاد العالمي من الممكن ان يكون اقل حدة مما تم توقعه، ويعود ذلك بشكل كبير الى الاستمرار في الانفاق الاسري القوي في الاقتصاديات الكبرى، وخاصة في الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي بالإضافة الى الصين. ومن المتوقع ان يتباطأ نمو الاقتصاد العالمي من ٣.١ بالمائة في عام ٢٠٢٢ الى ٢.٣ بالمائة في عام ٢٠٢٣ (اعلى من نسبة ١.٩ بالمائة التي تم توقعها في شهر كانون الثاني).

ومن المتوقع ان يكتسب الاقتصاد العالمي القليل من الزخم، مرتفعا الى نسبة ٢.٥ بالمائة في عام ٢٠٢١، مع انحسار الضغوطات التضخمية خلال النصف الثاني من عام ٢٠٢٣. وهذا المعدل باي حال من الأحوال اقل بكثير من معدل النمو العالمي خلال المدة من عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠١٩، حيث بلغ معدل النمو ٣.١ بالمائة. اما فيما يتعلق بالتحديات الهيكلية بما في ذلك الندوب التي تسبب بها الوباء وانخفاض الاستثمار وارتفاع سقف الديون والنقص في التمويل، فستبقى من دون حلول، حيث سيواجه الاقتصاد العالمي خطر الدخول في مرحلة طويلة من النمو المنخفض. كما يسهم البطء في نمو الدخول بدوره في تقويض افاق التقدم نحو تحقيق هدف القضاء على الفقر وغيرها من اهداف التنمية المستدامة.

بعد تراجعها المستمر خلال عام ٢٠٢٢، طرأ بعض التحسن على ثقة المستهلك خلال الأشهر القليلة الماضية في الاقتصاديات الكبرى، وساعد على ذلك الانخفاض في أسعار الطاقة والمواد الغذائية. ولكن، لا زالت مستويات ثقة المستهلك أدنى بكثير عن المعدلات السابقة. في الوقت ذاته، يبدو ان النشاط التصنيعي، وفقا لمؤشرات مديري المشتريات الصناعي، وصل الى أدنى مستوياته على الرغم من الارتفاع المؤقت الذي أصابه بعد أعادة فتح الاقتصاد الصيني.

في الوقت ذاته، لا تزال الأسواق المالية العالمية متماسكة الى حد كبير على الرغم من الاضطراب في القطاع المصرفي في الولايات المتحدة واوربا. في شهر اذار من عام ٢٠٢٣، تسبب انهيار مصرف وادي السيليكون، الذي يحتل المرتبة السادسة عشر بين أكبر بنوك الولايات المتحدة من حيث مجمل الأصول التي يمتلكها، ومصرف سيگنچر، بالإضافة الى صفقة الاستحواذ التي رعتها الحكومة السويسرية على بنك كريدي سويس، الشديد الأهمية دوليا، بحدوث هزة عنيفة في الأسواق المالية في جميع انحاء العالم. في بداية شهر أيار، استحوذت الحكومة الامريكية على مصرف فيرست ريببلك، والذي تبلغ اصوله الاجمالية ٢١٢ مليار دولار لتبيعه الى مصرف جي بي مورغان. وفي الوقت الذي نجحت فيه الحكومات والمنظمون الماليون في احتواء هذا الاضطراب، الا ان هذه التطورات تظهر المخاطر الكامنة والتي قد تعصف باستقرار النظام المالي. وبالرغم من اضطراب السوق المالي، استمر الاحتياطي الفيدرالي والبنوك المركزية في البلدان المتقدمة بسياسة رفع الفوائد بسبب استمرار التضخم لفترات أطول من المتوقع. في الوقت الذي قللت فيه البنوك المركزية من حدة تقييد الانفاق، الا انه من المتوقع ان تلجأ هذه البنوك الى المزيد من رفع سعر الفائدة خلال عام ٢٠٢٣.

ان التحسن الطفيف لآفاق النمو العالمي في سنة ٢٠٢٣ يعكس بشكل رئيس المراجعات الإيجابية في الدول المتقدمة والصين. في الولايات المتحدة، اثبت إنفاق المستهلكين والاستثمار في الأصول الثابتة قابليته على التكيف أكثر من المتوقع، رافعا من توقعات مستوى النمو ليكون ١.١ بالمائة خلال سنة ٢٠٢٣ (بارتفاع عن نسبة ٠.٤ بالمائة والتي تم توقعها في شهر كانون الثاني). ولكن، في ظل ظروف اقتصادية متعسرة وتعديلات في أسعار العقارات، من المتوقع ان ينخفض إنفاق المستهلكين، بشكل سيلقي بظلاله على آفاق النمو. في اوربا، الانخفاض في أسعار الغاز والانفاق الاستهلاكي القوي، خاصة على الخدمات، حال دون حصول تباطأ حاد في الاقتصاد كما اشارت اليه توقعات شهر كانون الثاني. من المتوقع ان ينمو اقتصاد الاتحاد الأوربي بنسبة ٠.٩ بالمائة خلال سنة ٢٠٢٣. بعد رفع القيود المرتبطة بوباء كورونا في شهر ديسمبر من العام الماضي، ارتفع الناتج القومي الصيني بسرعة فاقت التوقعات خلال الربع الأول من سنة ٢٠٢٣. ويتوقع ان يصل النمو السنوي للاقتصاد الصيني خلال هذا العام ٥.٣ بالمائة.

ان التحسن الطفيف الذي قد يطرأ على أكبر ثلاث اقتصادات في العالم على المدى القصير يقف على طرف النقيض من التراجع المتوقع للنمو في العديد من الدول النامية. في افريقيا وامريكا اللاتينية ودول الكاريبي سيشهد الناتج القومي الإجمالي نموا ضئيلا، في استمرار لذات الأداء الاقتصادي الضعيف خلال السنوات الماضية. كما ستستمر أعباء خدمة الدين وضغوط موازين المدفوعات المختلة والفجوات النقدية المتسعة والقيود النقدية بتقويض افاق النمو على المدى المتوسط في الدول النامية.

التضخم وأسعار السلع

في الوقت الذي تراجع فيه التضخم خلال الأشهر الماضية، من المتوقع ان يبقى مستواه اعلى مما تهدف البنوك المركزية تحقيقه خلال عام ٢٠٢٣. ويتوقع ان يتراجع التضخم العالمي من ٧.٥ بالمائة والذي وصل اليه خلال سنة ٢٠٢٢ الى ٥.٢ بالمائة في عام ٢٠٢٣، ويعود ذلك الى درجة كبيرة الى الانخفاض في أسعار الغذاء والطاقة والتراجع في الطلب العالمي. ولكن التضخم سيبقى اعلى من معدلاته خلال السنوات ٢٠٠٠-٢٠١٩ والذي بلغ ٣.١ بالمائة.

أسعار الغذاء العالمية بدأت بالتراجع منذ أواسط عام ٢٠٢٢ ويعود ذلك الى عدة عوامل، منها عودة الصادرات من الموانئ الأوكرانية بموجب مبادرة البحر الأسود للحبوب. وتراجع مؤشر منظمة الفاو لأسعار الغذاء بنسبة ٢٠ بالمائة في اذار ٢٠٢٣ ليصل الى ١٢٦.٩ نقطة، في أدنى مستوى له منذ شهر تموز ٢٠٢١. وبالرغم من التخفيض الغير متوقع لإنتاج النفط والذي قامت به مجموعة الأوبك + والذي تزامن مع الحظر الذي فرضه الاتحاد الاوربي على الخام الروسي والذي تسبب في رفع أسعار الوقود، ألا ان أسعار النفط استمرت بالنزول بعد ذلك. فما بين شهر كانون الثاني/ يناير وحتى أوائل شهر ايار، تراجعت أسعار خام برنت للنفط بمعدل ١٦ بالمائة الى حوالي ٧٥ دولارا للبرميل الواحد، في ادنى سعر له من شهر كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢١.

في البلدان المتقدمة، من المتوقع ان ينخفض اجمالي التضخم تدريجيا من ٧.٨ بالمائة الذي وصل اليه عام ٢٠٢٢ الى ٤.٨ بالمائة خلال العام الجاري لكنه سيبقى اعلى من المعدلات التي تهدف البنوك المركزية الوصول اليها، وهي ٢ بالمائة في العادة. في الولايات المتحدة، بدأ معدل التضخم بالتراجع خلال العام الماضي، متراجعا الى حوالي ٥ بالمئة في شهر اذار ٢٠٢٣، في أدنى معدل له منذ شهر أيار ٢٠٢١. في الاتحاد الأوربي، تراجع التضخم الى ٨.٣ بالمائة في شهر اذار، متراوحا ما بين حوالي ٣ بالمائة في لوكسمبورغ واسبانيا الى ٢٥.٦ بالمائة في هنغاريا. في الوقت الذي تتراجع فيه معدلات التضخم، الا ان التضخم الأساس (الجوهري) في الولايات المتحدة واوربا لا زال مرتفعا، ويقود ذلك بسبب رئيس الارتفاع في أسعار الخدمات (مثل السكن والضمان والنقل) والزيادة القوية في الأجور.

وتراجع التضخم في الدول النامية أيضا في وسط انخفاض في أسعار المواد الغذائية وانحسار في القيود العالمية على سلاسل الامداد والضغوطات التي تسببت بها التراجع في قيمة العملة. كذلك، سيظل التضخم السنوي اعلى بكثير من معدلاته في السنوات الماضية، خاصة في شرق اسيا، وجنوب اسيا، وافريقيا. وعلى الرغم من التراجع الذي طرأ على أسعار المواد الغذائية منذ أواسط عام ٢٠٢٢، والتضخم الداخلي في أسعار الغذاء بقيت مرتفعة أيضا بسبب مجموعة من العوامل، من ضمنها الانقطاع المحلي في الامداد واختلالات السوق. وفقا لأرقام البنك الدولي، استمر تضخم الغذاء في بداية عام ٢٠٢٢ اعلى من ٥ بالمائة في حوالي ٩٠ بالمائة من دول العالم النامي. ان استمرار التضخم في الدول النامية والتي تعد موطنا لعدد كبير من الناس الفقراء يمثل عائقا إضافيا امام تحقيق هدف استئصال الفقر. والأدلة المترشحة من الدول التي أثر عليها الفصل الأخير من الارتفاع في أسعار الغذاء تطابقت مع الادلة السابقة بان النساء والأطفال هم المتأثر الأكبر من الجوع وسوء التغذية.

| أسواق العمل

لا تزال أسواق العمل في اوربا واليابان وامريكا الشمالية مقيدة، حيث تنخفض معدلات البطالة مع وجود نقص متكرر في اعداد العاملين. انعدام التطابق بين عرض قوة العمل والطلب عليها والذي أعقب فترة الوباء في هذه البلدان وضع ضغطا لرفع الأجور وفرض تحديات جديدة على سياسات البنوك المركزية التي تصارع لتخفيض معدلات التضخم. باستثناء الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، فان معدل التوظيف في نهاية عام ٢٠٢٢ وصل الى اعلى بكثير من مستويات ما قبل انتشار الوباء.

في العديد من الاقتصاديات المتقدمة، زادت معدلات التوظيف ما بين النساء أكثر من الرجال،

مقلصة بذلك الفجوة القائمة في التشغيل بين الجنسين. وهذا الامر ناجم عن الانخفاض الحاد في معدل التوظيف للفترة ما بين ٢٠١٩ و٢٠٢٠ والتعافي المحدود في هذا المجال بين الرجال للفترة من ٢٠٢٠ وحتى ٢٠٢٢، والذي يمكن ان يعزى الى خليط من العوامل مثل الاختلافات النوعية في قطاع التوظيف، بالإضافة الى السياسات الإجرائية التي تم تطبيقها، بما في ذلك العمل عن بعد والمرونة في ترتيبات العمل.

في الولايات المتحدة، تراجع معدل البطالة الى ٣.٥ بالمائة في اذار ٢٠٢٣، بالرغم من التزايد الثابت في مشاركة قوة العمل، والتي وصلت تقريبا الى مستويات ما قبل الوباء. لكن القيود المالية التي تبناها الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بدأت بترك اثارها السلبية على التوظيف في القطاعات التي تعتمد على تمويل المصارف في اعمالها مثل البناء والتصنيع والبيع بالتجزئة. ومع التراجع في النشاط الاقتصادي، من المتوقع ان ترتفع نسبة البطالة في الولايات المتحدة الى حد معين لكنها ستظل منخفضة قياسات بالمعدلات المسجلة تاريخيا. في اوربا، تراجعت معدلات البطالة الى مستويات قياسية في العديد من البلدان، لتقف عند معدل ٦.٥ بالمائة في منطقة اليورو في اذار ٢٠٢٣. وبالرغم من مرور بعض الاقتصادات الاوربية بركود طفيف، الا انه من المتوقع ان تستمر ظروف سوق العمل بالتكيف مع التغيرات حيث من المرجح ان تحتفظ المصالح التجارية بعمالها في وسط عجز كبير في العمالة.

في الصين، قاد تخفيف القيود التي كانت مفروضة بسبب الوباء الى تناقص ملحوظ في معدل البطالة في المدن الى حوالي ٥.٥ بالمائة في أوائل عام ٢٠٢٣،، التي لا تزال على أي حال اعلى من مستوى ما قبل الوباء والذي كان يتراوح بين ٤ و٥ بالمائة. ظروف سوق العمل ستبقى صعبة في الكثير من أجزاء القارة الافريقية، في ظل هيمنة الاقتصاد الموازي والهوة بين الجنسين في التوظيف وارتفاع البطالة بين الشباب. في الجانب الإيجابي، تراجع معدل البطالة في جنوب افريقيا للربع الرابع على التوالي في عام ٢٠٢٢، ليصل الى أدنى مستوى له منذ عامين.

التجارة الدولية

من المتوقع ان تبقى التجارة العالمية تحت الضغط خلال الفترة القادمة. والسيناريو الأكثر ترجيحا هو ان حجم تجارة الخدمات والسلع العالمية ستنمو بنسبة ٢.٣ بالمائة خلال عام ٢٠٢٣، اعلى بقليل من التوقعات السابقة التي توقعت عدم حصول أي نمو في حجم التجارة. وهذا يعود الى المراجعات التي فرضتها التوقعات بنمو اجمالي الناتج القومي العالمي. علاوة على ذلك، من المتوقع ان يزيد إعادة فتح الاقتصاد الصيني من الطلب الداخلي وإمكانية إعطاء زخم للتجارة الدولية مع زيادة السلع والخدمات المستوردة. ومهما يكن من الامر، ستستمر اثار الوباء وزيادة التوترات الجيوسياسية والقيود المالية بتقييد التجارة الدولية، على الرغم من تراجع القيود على سلاسل الامداد وانخفاض تكاليف الشحن. وشهدت تجارة الخدمات نموا اعلى من النمو في تجارة السلع، مدعومة بالتعافي في قطاعي السفر والسياحة. السياحة الدولية من شأنها تعزيز تعافيها في عام ٢٠٢٣، مدفوعة بالارتفاع الحاد في الطلب العالمي خاصة في اسيا ومنطقة المحيط الهادئ مع إعادة افتتاحهما كوجهتين سياحيتين وإعادة افتتاح أسواقهما. وتقدر منظمة الأمم المتحدة للسياحة بإمكانية عودة السياحة الدولية من ٨٠ الى ٩٠ بالمائة من مستوياتها ما قبل الوباء في عام ٢٠٢٣.

| الأسواق المالية العالمية

مع التراجع التدريجي في أسعار الطاقة والتضخم، يتوقع ان تشهد أسواق المال العالمية ايقافا او تراجعا عن سياسات الضبط المالي التي تبنتها الاقتصاديات المتقدمة. في الوقت الذي لا يزال هذا الامر صعب التحقيق، الا ان التوقعات بتباطؤ التضخم العالمي قللت من النفور الناجم من مخاوف الاستثمار بالإضافة الى تخفيض أسعار الفائدة طويلة المدى. كما استعادت تدفقات رؤوس الأموال الى البلدان النامية عافيتها، وان كان ذلك الامر لا يزال عرضة للتقلبات، الا انه مثل تراجعا عن الانخفاض الذي شهده النصف الأول من عام ٢٠٢٢. عدد كبير من عملات الدول النامية استعادت بعضا من خسائرها التي عانت منها خلال معظم سنة ٢٠٢٢. بين شهر تشرين الأول ٢٠٢٢ واذار ٢٠٢٣، المؤشر الاسمي للدولار الأمريكي مقابل عملات الأسواق الصاعدة تراجع بنسبة ٦ بالمائة، لكنه بقي اعلى بخمس درجات من معدل شهر كانون الثاني ٢٠٢١. وعلى أي حال، مع رفع البنوك المركزية لمعدلات الفائدة بشكل إضافي خلال الأشهر القليلة الماضية، استمر الجمود في الظروف المالية العالمية.

في شهر اذار من العام الحالي، تسبب انهيار مصرف السيليكون فاللي ومصرف سيغنتشر ومشارفة مصرف كريدي سويس على الانهيار في ارسال موجات صدمة في القطاع المالي العالمي. فالارتفاع المتسارع لمعدلات الفائدة فاقم من الاختلال في قيمة الأصول المالية وممتلكات المصارف وكشف عن ثغرات موازين المدفوعات والفشل في إدارة المخاطر لدى البنوك المتعثرة. لقد ساهم الخوف من انتقال عدوى الانهيار الى مصارف أخرى استرعى اتخاذ إجراءات سريعة وحاسمة من قبل المنظمين وهو ما قلل من مخاطر انعدام الاستقرار المالي. في الولايات المتحدة، قامت المؤسسة الاتحادية للتأمين على الودائع بتوسيع حماية الودائع لجميع المودعين لدى البنوك المتعثرة وليس فقط لأولئك الذين تبلغ قيمة ودائعهم ما دون ٢٥٠٠٠٠ دولار امريكي. كما قام الفيدرالي الأمريكي بالتراجع عن بعض سياسات الضبط المالي والتي بدأت في عام ٢٠٢٢. وبعد تقليل الفيدرالي الأمريكي للميزانية العامة بمعدل ٦٢٣ مليار دولار ما بين ١١ نيسان ٢٠٢٢ واذار ٢٠٢٣، عاد الفيدرالي ليضيف الى الميزانية العامة ٣٦٤ مليار دولار خلال الفترة من ١٠ الى ٢٧ اذار ٢٠٢٣ ـ بعد انهيار مصرف السيليكون فالي ـ وذلك لتوفير السيولة وموازنة القطاع المالي. القطاع المصرفي وخاصة في الولايات المتحدة، بقي تحت الضغط كما دل على ذلك انهيار بنك فيرست ريبابلك في أوائل شهر أيار من العام الجاري. الاضطراب في البنوك المحلية لا يمثل أي خطر منهجي حيث لا تزال الميزانيات العامة لكبرى بنوك البلاد متماسكة وقوية، ومن المرجح ان تزداد على الائتمان في وقت قريب.

اما الظروف المالية في الاقتصاديات الصاعدة ذات التصنيف الائتماني الجيد بقيت مستقرة بشكل عام في اعقاب الاضطرابات المذكورة. ولكن، بعض الاقتصاديات تعرضت الى ارتفاع في هامش الائتمان، مقيدا من قدراتها على الحصول على التمويل اللازم. في شهر اذار، توسع هامش الائتمان في «الأسواق الراسخة» بمعدل ١٢٠ نقطة. بعض الاقتصاديات النامية، مثل نيجيريا وكينيا، قررت تأجيل خطط اصدار سندات سيادية جديدة، في خضم ارتفاع كبير في هوامشها الائتمانية. ان انعكاسات الاضطراب في القطاع المصرفي في الدول المتقدمة تسببت في تعقيد الظروف المالية في العديد من الدول النامية.

السياسات المالية والنقدية: الاتجاهات والتحديات

استمرت البنوك المركزية في الدول النامية والدول المتقدمة بتطبيق السياسات المالية المشددة في عام ٢٠٢٣ لتحييد افاق التضخم وطمأنة السوق. ولكن، معظم هذه البنوك خفضت من حدة معدلات الفائدة المرتفعة مع التراجع في مؤشرات التضخم العام تدريجياً. في الولايات المتحدة، رفع الفيدرالي الأمريكي من سعر الفائدة خمسة وعشرون نقطة فقط في شهر يناير واذار وايار، بعد ارتفاعات سابقة بلغت خمسة وسبعون نقطة في عام ٢٠٢٢، في وسط تلميحات باحتمال إيقاف السياسات المالية المشددة. البنك المركزي الأوربي ثبت مستوى رفع معدلات الفائدة عند ٢٥ نقطة بعد قيامه برفع هذه المعدلات لثلاث مرات متتالية بمعدل ٥٠ نقطة. عدة بنوك مركزية في بلدان نامية تبنت نهجا أكثر حذرا، في الوقت الذي قامت فيه بنوك أخرى ـ خاصة في أمريكا اللاتينية ـ أوقفت رفع معدلات الفائدة.

الهلع الأخير في القطاع المصرفي في الولايات المتحدة واوربا كشف عن الخيارات الصعبة بين استخدام سياسية رفع معدلات الفائدة والحفاظ على الاستقرار المالي. عقد كامل من السياسيات المالية المتساهلة ومعدلات الفائدة شبه المعدومة شجعت الاستغلال في القطاع المالي. وكشف التحول المفاجئ نحو السياسات المالية المتشددة الاختلال الموجود بين الأصول المالية الموثوقة والمديونية وعرضت القطاع المالي لمخاطر كبيرة على المدى البعيد.

في الفترة القادمة، من المتوقع ان تتباين. ففي الاقتصاديات المتقدمة الكبرى، سياسات التشدد المالي قطعت شوطا متقدما في دورتها: من المتوقع ان يقوم الاحتياطي الفيدرالي بتطبيق إجراءات رفع سعر الفائدة لمرة او لمرتين خلال هذا العام في الوقت الذي قد تصل معدلات رفع الفائدة في المنطقة الاوربية الى ذروتها في الربع الثالث من عام ٢٠٢٣. ان انهاء السياسات المالية المشددة في الاقتصاديات المتقدمة سيسمح لبعض البنوك المركزية في الدول النامية إعادة تقييم مواقفها المالية لدعم النمو الاقتصادي في الوقت الذي ستستمر فيها دول أخرى برفع معدلات الفائدة في ظل تضخم مرتفع ومستعص.

في عام ٢٠٢٢، كانت الاتجاهات النقدية حول العالم مدفوعة بتعافي الاقتصاد من ازمة فايروس كورونا ١٩، واثار التضخم الغير المتوقع على ديناميات الدين (والتي عادت بالنفع على الاقتصاديات المتقدمة تحديدا)، والمواقف النقدية المتشددة بعد إيقاف إجراءات الدعم التي قدمتها هذه الدول خلال فترة الوباء. متوسط مستوى العجز النقدي والدين العام من الناتج القومي الإجمالي تراجع للسنة الثانية على التوالي في كل من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. الدول المنتجة للسلع وخاصة الدول الغنية بالنفط شهدت تحديدا تحسنا ملحوظا في أدائها النقدي. وقف حجم الدين العام العالمي في عام ٢٠٢٢ بما يقدر ب ٩٢.١ بالمائة من اجمالي الناتج القومي، أدنى ب ٧.٦ بالمائة من مستواه في عام ٢٠٢٢، لكنه اعلى بشكل ملحوظ من مستوى ما قبل الوباء والذي بلغ ٨٤.٣ بالمائة.

هذه الاتجاهات القصيرة المدى ينبغي ان لا تصرف النظر عن التحدي النقدي المتزايد على المدى البعيد، خاصة بالنسبة للدول النامية والتي تواجه ضعفا وتراجعا في افاق النمو. ان السياسات النقدية الدولية المتشددة والتي تم تبنيها منذ بداية عام ٢٠٢٢ ساهمت بشكل كبير في مفاقمة مكامن الضعف النقدي والدين العام وقيدت المساحة النقدية في العديد من البلدان خاصة بلدان جنوب الصحراء الافريقية وجنوب اسيا وامريكا اللاتينية ودول الكاريبي. ارتفعت تكاليف الاقتراض بشكل حاد -على الرغم من بعض التراجع في الأشهر

الأخيرة - إلى زيادة عبء خدمة الديون للديون المقومة بالدولار. في أفريقيا، ارتفعت خدمة الدين الخارجي كنسبة من الإيرادات الحكومية بشكل حاد، بينما تقلص الوصول إلى المساعدة الإنمائية والتمويل الخاص.

ستحد قيود التمويل من قدرة الحكومات على الاستثمار في التعليم والصحة والبنية التحتية المستدامة وانتقال الطاقة وتسريع التقدم نحو التنمية المستدامة، بينما تهدد بدفع عدد متزايد من البلدان إلى التخلف عن سداد الديون.

الاثار غير المباشرة للسياسات النقدية غير التقليدية

بعد عقود من الهدوء، عاد التضخم العالي للظهور في عام ٢٠٢٢. بدأت البنوك المركزية في دول متقدمة برفع معدلات الفائدة وتقليل السيولة النقدية في السوق المالية، عن طريق بيع الأصول المالية، واتباع عملية تعرف بالتشديد الكمي. على أي حال، اثبت التشديد الكمي صعوبة تطبيقه نظرا للسنوات الطويلة التي سبقت ذلك تم فيها اعتماد سياسة مالية متراخية تعرف بسياسة التيسير او التسهيل الكمي، طبقت عن طريق برامج ضخت تريليونات الدولارات من السيولة المالية منذ اندلاع الازمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨. ان الانتقال بين التيسير والتشديد الكمي في الاقتصاديات المتقدمة سيمثل تحديا بالنسبة للعديد من الدول النامية على وجه التحديد حيث ستؤدي هذه السياسيات الى حدوث تقييد في الظروف المالية الدولية وترفع من كلفة الإقراض وتفاقم من مخاطر انعدام القدرة على دفع خدمة الدين.

لجأت البنوك المركزية في الدول المتقدمة الى سياسيات نقدية غير تقليدية عندما وصلت معدلات الفائدة الى ما يقارب الصفر. عن طريق شراء السندات الحكومية وغيرها من الأصول المالية، هدفت سياسات التيسير الكمي الى رفع مستوى السيولة وتحفيز النشاط الاقتصادي. بشكل ملحوظ، واستجابة لفترة طويلة من الركود الاقتصادي والتراجع في التضخم، كان البنك المركزي الياباني اول من طبق سياسات التيسير الكمي في عام ٢٠٠١.

خلال الازمة الاقتصادية العالمية، أصبحت سياسات التيسير الكمي عن طريق شراء الأصول المالية من قبل البنوك المركزية أداة اختيارية. في الولايات المتحدة، احتاج الفيدرالي الأمريكي إعادة التوازن للميزانيات العامة للبنوك الكبرى، كون الكثير من هذه البنوك لديها تريليونات الدولارات من الأوراق المالية المدعومة برهن عقاري والتي خسرت قيمتها قبل حدوث الازمة. وأدرك الفيدرالي الأمريكي بان تخفيض سعر الفائدة لوحده، وان كان ضروريا، لن يحل مشكلة الميزانية العامة للبنوك التي تمتلك هذه الأوراق المالية. لقد كان هنالك القليل من السيولة في السوق لتعزيز أسعار الاوراق المالية المدعومة برهن عقاري. مع الانخفاض الحاد بأسعار الأوراق المالية المدعومة برهن عقاري، ارتفعت معدلات الفائدة ذات الاجل الطويل. ليقوم الاحتياطي الفيدرالي بشراء هذه الأوراق المالية ـ الأوراق التي لم يكن أحد في الاسواق يرغب بشرائها ـ من اجل رفع الميزانيات العامة للبنوك وتخفيض معدلات الفائدة على المدى البعيد. بنوك مركزية في بلدان متقدمة أخرى ـ مثل البنك الأوربي وبنك إنكلترا ـ اتبعت نفس النهج الذي اعتمده الفيدرالي الأمريكي لدعم القطاع المالي خلال ازمة ٢٠٠٨.

بعد انقضاء الازمة المالية العالمية، استمرت إجراءات التيسير الكمي كأداة مالية تستخدمها البنوك المركزية في الدول المتقدمة، مع بعض التغييرات التي طرأت على استراتيجية هذه البنوك،

بما في ذلك الإعلان عن تقليص شراء الأصول المالية في عام ٢٠١٣، وإعادة الميزانية العامة الى وضعها الطبيعي في سنة ٢٠١٧ من قبل الاحتياطي الفيدرالي. خلال الوباء، مع تبني تطبيق سياسة الخفض الغير مسبوق للفوائد، استخدمت البنوك المركزية التسهيل الكمي بشكل كبير كطريقة لتوفير حافز اقتصادي، بالرغم من ان الميزانيات العامة للبنوك التجارية كانت محتفظة بقوتها. في الفترة ما بين شهر كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٠ وشهر كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢١، ضاعف كل من البنك الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوربي وبنك إنكلترا من الأصول التي تمتلكها ضمن موازنتها العامة. ومع من نهاية عام ٢٠٢١، بلغت مجمل أصول الاحتياطي الفيدرالي والبنك المركزي الأوربي وبنك انكلترا وبنك اليابان حوالي ٨.٨ ترليون، و٩.٦ ترليون، ١.٥ ترليون، و٦.٣ ترليون دولار على التوالي، وتمثل هذه الأرقام مجتمعة حوالي ربع اجمالي الناتج العالمي. وبعد مواجهتها للظروف المالية العالمية المتدهورة وهروب رؤوس الأموال وارتفاع كلفة الاقتراض خلال فترة الوباء، قامت سبعة وعشرون دولة نامية بتقديم سياسات التسهيل الكمي لأول مرة خلال فترة الوباء في عام ٢٠٢٠.

الدول المتقدمة: قنوات التحول وتأثيرات التسهيل الكمي

هدفت سياسات التيسير الكمي التي تبنتها البنوك المركزية في اعقاب اندلاع الازمة المالية العالمية الى تحقيق هدفين: الأول، استعادة الاستقرار المالي، والثاني، دعم الاستثمار والنمو الاقتصادي عن طريق تخفيض كلف الإقراض طويلة الاجل. تفاعلت سياسات التسهيل الكمي مع الاقتصاد الحقيقي عن طريق قنوات متعددة: الأولى، قناة السيولة المالية، عن طريق زيادة الدعم المالية من اجل رفع الضغط عن السوق والحيلولة دون حدوث نقص في السيولة تحديدا خلال فترة الازمة وبعدها مباشرة. الثانية، المحافظة على قيمة الأصول المالية التي تمتلكها المصالح والشركات، عن طريق تغيير الأسعار النسبية للأصول المالية وتشجيع المستثمرين على اقتناء الأصول طويلة الاجل عن طريق تخفيض عوائدها. الثالثة، هي الإشارة الى استعداد والتزام البنك المركزي بالحفاظ على استقرار الأسواق المالية ودعم الاقتصاد.

لقد اثبتت سياسة التيسير الكمي نفسها كأداة مالية مهمة لمعالجة المحن المالية خلال أوقات الازمات. في الفترة ما بيه عام ٢٠٠٧ و٢٠٢١، ازدادت نسبة الأموال الواسعة من اجمالي الناتج القومي من ٧٩.٥ بالمائة الى ١١٧ بالمائة في الولايات المتحدة، ومن ٩٠ بالمائة الى ١٢٤ بالمئة في منطقة اليورو. ووجدت دراسات متعددة ان سياسات التيسير المالي يمكن ان تساهم في تعزيز السيولة في الأسواق عن طريق إزاحة العوائق عن تمويل البنوك وفسح المجال أمام الاقدام على الاستثمار من دون خوف من بين أمور أخرى. كان لسياسات التيسير الكمي تأثيرا كبيرا على عائدات السندات. حيث اظهر بحث اجراه كريشنامورثي وفيسينج-يورجنسن بان اول حزمة من سياسات التسهيل الكمي وثالث حزمة قام بها الفيدرالي الأمريكي ساهمت في تخفيض عوائد الأوراق المالية مدعومة بالرهن العقاري وعوائد الخزانة الامريكية. علاوة على ذلك، في الولايات المتحدة، البنوك التي كانت تملك أكثر اوراق مالية مدعومة بالرهن العقاري قبل تبني سياسات التيسير الكمي توسعت في جانب القروض المقدمة الى القطاع الخاص أكثر من تلك التي كانت تمتلك قليلا او لا تمتلك أصلا أوراق مالية مدعومة بالرهن العقاري، بما يشير الى ان التيسير الكمي استطاع ان يدفع البنوك الى رفع الأموال المخصصة للتأمين على القروض. على أي حال،

لم تسفر هذه النتائج عن دعم الاستثمارات على المدى المتوسط والبعيد. حيث تسببت نوبات التيسير الكمي على مدى خمسة عشر سنة بتناقص راس المال الثابت في الاقتصاديات الكبرى قياسا بمعدلات فترة ما قبل الازمة.

خلال هذه الفترة، ومع سعي المستثمرين للحصول على عوائد وموازنة الاصول التجارية التي بحوزتهم، تدفقت أموال إضافية الى القطاعات المالية وأسواق العقارات مساهمة في دفع أسعار الأصول المالية الى الاعلى. في العشر سنوات التي تلت الجولة الأولى من تطبيق سياسات التيسير الكمي، ارتفع مؤشر ستاندارد اند بورز للتصنيف الائتماني بأكثر من ٢٠٠ بالمئة، وتقريبا تضاعف مؤشر داو جونز يورو ستوكس. وفي الفترة ما بين اخر مرة تم فيها تقديم سياسات التسهيل الكمي خلال فترة الوباء وحتى نهاية عام ٢٠٢١، تضاعف مؤشر ستاندارد اند بورز للتصنيف الائتماني وتوسع مؤشر داو جونز يورو ستوكس بنسبة ٥٠ بالمائة. حراك مشابه شهدته أسعار العقارات في الولايات المتحدة واوربا، مع توافر سيولة إضافية توجهت نحو أسهم العقارات.

الدول النامية واثار سياسات التيسير الكمي

ساهمت سياسات التيسير الكمي بزيادة مستوى السيولة على المستوى الدولي. مع بقاء معدلات الفائدة منخفضة جدا في الاقتصاديات المتقدمة، ساهم سعي المستثمرين للحصول على عوائد اعلى برفع سعر الأصول المالية في الدول النامية. العديد من حكومات الدول النامية والشركات بدأت بالاقتراض من أسواق رأس المال العالمية. زيادة الاقتراض الخارجي وتدفق راس المال الأجنبي قاد الى ارتفاع سعر الصرف، جاعلا من البضائع المستوردة أرخص والصادرات أغلى ثمنا، بتأثير سلبي على ميزان المدفوعات في العديد من البلدان النامية.

من حيث المبدأ، يمكن ان تساهم الزيادة في السيولة العالمية بتخفيض كلف الاقتراض بالنسبة للكثير من الدول النامية، خاصة تلك التي تمتلك إمكانية الوصول الى أسواق المال العالمية والتي تمتلك اساسات اقتصادية قوية. ولكن، في الوقت الذي ساعدت فيه مثل هكذا تدفقات مالية في تجسير الفجوة المالية على المدى القصير، الا انها ساهمت أيضا في رفع مستوى الدين الخارجي. في الفترة ما بين عام ٢٠٠٧ و٢٠٢٠، ارتفع حجم مديونية الحكومات والشركات والاسر من ١٢٥ بالمائة من اجمالي الناتج القومي الى ٢٤٣ بالمائة من الناتج القومي الإجمالي. خلال نفس الفترة، ارتفعت أسهم السندات الدولية للدول النامية بأكثر من ٢٠٠ بالمائة الى حوالي ٧.٥ ترليون دولار. العديد من الدول النامية استمرت بدفع تأمينات اعلى عن القروض المرتفعة، حتى مع انخفاض معدلات الفائدة الى مستويات شبه معدومة خلال العقد الذي سبق فترة الوباء. على سبيل المثال، في عام ٢٠٠٧ قبل تبني سياسات التيسير الكمي، أصدرت غانا اصولا سيادية بلغ نسبة الفائدة عليها ٨.٥ بالمائة، بينما في عام ٢٠١٥ قامت بإصدار أصول في أسواق راس المال الدولية بلغت قيمة الفائدة عليها ١٠.٧٥ بالمائة. بلدان أخرى في جنوب الصحراء الافريقية ـ مثل انغولا والسنغال وزامبيا ـ شهدت ارتفاعا في تكلفة الاقتراض الخارجي خلال فترة التيسير الكمي. وهذه البلدان واجهت كلفا اعلى للاقتراض في فترات الازمة. على سبيل المثال، الأرباح على الأصول السيادية في زامبيا ظلت تتراوح ما بين ١٤ و٢٨ بالمائة خلال الفترة من ٢٠٠٧ الى ٢٠١٩ وارتفعت الى حوالي ٣٥ بالمائة خلال فترة الوباء. ساهمت كلف الإقراض المرتفعة بثبات برفع مستوى مخاطر الدين العام للكثير من الدول النامية. حتى شهر شباط/ فبراير ٢٠٢٣، ست وثلاثون من أصل تسع وستون دولة، تناولها إطار استمرارية القدرة على تحمل الديون

في البلدان منخفضة الدخل، كانت تعاني من مديونية حرجة او من مخاطر التعرض الى مديونية حرجة.

من التيسير الكمي الى التشديد الكمي: طريق وعرة

في عام ٢٠١٣، حاول الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي فطم القطاع المالي من السيولة التي وفرتها سياسات التيسير الكمي، لكن هذا الاجراء تسبب بخلق ردة فعل غاضبة. في عام ٢٠١٧، بدأ الاحتياطي الفيدرالي بإعادة الميزانية العامة الى طبيعتها ونجح في تقليص اجمالي الأصول بحوالي ٧٠٠ مليار دولار من حوالي ٤.٥ ترليون دولار في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٧ الى ٣.٨ ترليون دولار في شهر اب/ أغسطس ٢٠١٩. وبعد حدوث توسع كبير في الميزانية العمومية خلال فترة الوباء، بدأ الاحتياطي الفيدرالي جولته الجديدة من التشديد الكمي في شهر نيسان/ ابريل ٢٠٢٢. وأعلن الاحتياطي الفيدرالي عن خططه لتقليص ممتلكاته من الأصول بحوالي ٩٥ مليار دولار شهريا، حوالي ضعف الحد الأقصى والبالغ ٥٠ مليار دولار شهريا والذي طمح الى تحقيقه خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠١٩. كذلك بدأ مصرف إنكلترا والبنك المركزي الأوربي سياسات التشديد الكمي للمرة الأولى في أواخر عام ٢٠٢٢ وفي بداية عام ٢٠٢٣ على التوالي.

الا ان التخلي عن سياسات التيسير الكمي اثبت كونه ليس بالأمر السهل، وانه سيتطلب من السلطات القيام بخطوات سيكون من الصعب التنبؤ بعواقبها. وإذا كانت سياسات التيسير الكمي تسببت بتخفيض للعوائد ورفعها من أسعار الأصول ذات المخاطر العالية، فانه من المتوقع ان تؤدي سياسات التشديد الكمي الى العكس من ذلك تماما. فالتصحيحات المستعجلة لأسعار الأصول قد تتسبب باضطرابات مالية وتجبر البنوك المركزية على إيقاف او حتى التخلي عن سياسات التشديد الكمي. في الفترة ما بين عام ٢٠١٧ و٢٠١٩، صاحب رفع معدلات أسعار الفائدة والتشديد الكمي في الولايات المتحدة تذبذبا كبيرا وانعدام في اليقين في أسواق الأسهم. في نهاية عام ٢٠١٨، شهدت أسواق الأسهم العالمية مبيعات بشكل كبير قادت الى حدوث انخفاض حاد في أسعار الأسهم. لقد أرغمت المخاوف من حدوث لا استقرار في الأسواق المالية الفيدرالي الأمريكي للتخلي عن تبني سياسة التشديد الكمي خلال عام ٢٠١٩. ومؤخرا، قطع انهيار بنك السيلكون فالي في شهر اذار من العام الجاري جهود الاحتياطي الفيدرالي الرامية الى لتقليص الميزانية العامة.

كما قد تتسبب التصحيحات المستعجلة في أسعار الأصول في اشعال زوبعة من التخلف عن سداد الائتمان وترفع من المخاطر المالية. مثل هكذا سيناريو قد يكون مقلقا في ظل ظروف مثل تلك الموجودة في الولايات المتحدة، على الرغم من الارتفاع في معدلات الفائدة لما يقارب على السنة، وصلت ديون بطاقات الائتمان الى اعلى مستوى لها في بداية شهر نيسان ٢٠٢٣، حيث وصلت قروض المستهلكين عن طريق بطاقات الائتمان الى اقل من ترليون دولار، مقارنة ب ٨٥٠ مليار دولار في العام الماضي. كما كان يمكن ان يتسبب خفض معدلات الفائدة الى ما يقارب الصفر والوفرة العالية في السيولة النقدية في جعل السياسات المالية والاستجابات اقل فاعلية في تقليل الطلب على الاستهلاك وخفض التضخم. وقد يحتاج التحول من التيسير الى التشدد الكمي موازنة حذرة بين جميع أدوات السياسة المالية. ومن غير الواضح إذا ما كانت سياسات التشديد الكمي ستساهم في رفع معدلات الفائدة على المدى الطويل لوجود العديد من قنوات التأثير التي تلعب دورا في هذا الامر. وعلى الرغم من ان أرباح السندات الحكومية قصيرة وطويلة الاجل

عندما تم تطبيق سياسة رفع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة، الا ان أرباح السندات الحكومية طويلة الاجل ازدادت بإيقاع ابطئ، متسببة في انقلاب في منحنى عوائد هذه السندات. هذا الانعكاس في منحنى عوائد السندات واستمرار طلبات السداد على الاستثمار في السندات طويلة الاجل يعكس رغبة المستثمرين باقتناء سندات سيادية قصيرة الاجل في ظل افق اقتصادي يله المجهول.

كما كشف انهيار مصرف السيلكون فالي في الولايات المتحدة عن المخاطر الزمنية في القطاع المالي. فالارتفاع في أسعار السندات قصيرة الاجل يتسبب في هبوط أسعار السندات طويلة الأمد التي تمتلكها البنوك وغيرها من المستثمرين. هذا الامر سيتسبب بخسائر في الميزانية العامة وقد يشعل اضطرابا ماليا، خاصة اذا ما ارغم الوسطاء الماليون على بيع ممتلكاتهم من السندات طويلة الاجل. هذه المخاطر تلقي بضلالها على النمو الاقتصادي بعيد المدى، في ظل تجنب المستثمرين اقتناء أصول مادية طويلة الاجل.

التحديات السياسية للدول النامية

سياسات التيسير الكمي في الاقتصاديات المتقدمة ارتبطت بالتدفقات الكبرى للأموال الى البلدان النامية، الامر الذي تسبب بارتفاع قيمة العملة وخفض من القدرة التنافسية للصادرات. ولم يكن باستطاعة البنوك المركزية في الدول النامية- والتي كانت تهدف الى الحفاظ على استمرار تدفق رأس المال الى بلدانها ـ على اتباع إجراءات حصيفة مناسبة لمنع الافراط في الاقتراض وما تلاه من ارتفاع في أسعار الصرف. بدلا عن ذلك، العديد من البنوك المركزية استمرت بتطبيق سياسات مالية مشددة لمنع التضخم ولإرسال رسالة تفيد بالتزام البنوك المركزية بمهمة الحفاظ على الاستقرار المالي. هذا الامر استدعى في الغالب من البنوك المركزية الإبقاء على معدلات فائدة اعلى من المطلوب لضمان سعر صرف قوي ولتأمين ثقة المستثمرين الأجانب بالاقتصاد. كما عنى ذلك الامر بان الناتج الحقيقي للاقتصاد بقي في كثير من الأحيان أدني من الناتج الممكن الوصول اليه خلال فترات تدفق رؤوس الأموال الكبيرة وتعرض الاستثمارات الداخلية والصادرات الى انتكاسات.

ان افق سياسات التشديد الكمي تمثل الان تحديا أكبر بالنسبة للبنوك المركزية في الدول النامية. مع التشدد المالي، ارتفعت قيمة الدولار امام العملات المحلية في الدول النامية خلال العام الماضي، جاعلا من الواردات أكثر كلفة ورافعا من التضخم القائم. لقد اجبر هذا الواقع العديد من البنوك المركزية في الدول النامية برفع معدلات الفائدة بشكل أكبر من نظيراتها في الاقتصاديات المتقدمة. يضاف الى ذلك، مع قيام السلطات المالية في الدول المتقدمة برفع معدلات الفائدة والبدء بتطبيق سياسات التشدد الكمي، بدأت العديد من الدول النامية تعاني من تراجع سريع في تدفقات رؤوس الأموال، وارتفاع في كلف الاقتراض. ومهما يكن من الامر، لم تتعافى الدول النامية الوباء، خاصة الكثير من تلك ذات الدخل المنخفض. فالارتفاع في معدلات الفائدة والتشدد في ظروف السيولة الدولية ـ اقترنت مع ارتفاع الضغوطات للقيام بالتعزيز المالي لتحسين بقاء الدين ـ سيسهم في تأخر تعافي الدول النامية ويدفعها نحو مستوى نمو منخفض على المدى المتوسط، ويجعل التقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة أكثر صعوبة.

الافاق الاقتصادية في الأقاليم العالمية

الاقتصاديات المتقدمة

الولايات المتحدة

من المتوقع ان ينمو الاقتصاد الأمريكي بنسبة ١.١ بالمائة في العام الجاري، مشكلا ارتفاعا تصاعديا عن نسبة ٠.٧ بالمائة عن التوقعات التي أطلقت في شهر يناير ٢٠٢٣. ويعود ذلك الى التحسن غير المتوقع في الانفاق الاسري والمرونة الاقتصادية خلال الفصل الأول من عام ٢٠٢٣.
وراء هذه المرونة الظاهرية، هناك هشاشة على درجة كبيرة. فالاضطراب الأخير في القطاع المصرفي، وان تم تطويقه سريعا عن طريق المنظمين، كشف عن ضعف كامن في ظل تصاعد سريع لمعدلات الفائدة والتي لا تزال أحد مصادر القلق. في سوق البضائع والخدمات، تماشى العرض مع الطلب المتزايد بقوة، متسببا في ارتفاع مستمر في الأسعار يضغط ويعقد من خيارات السياسات المالية. الأسعار المرتفعة تشجع في العادة المزيد من العرض في السلع والخدمات، بشكل يسهم في تقليل الضغوطات السعرية، لكن هذا الامر لم يحدث حتى الان، وهو ما يعكس التقييدات في سوق العمل. يضاف الى ذلك، ستستمر أسعار الفائدة العالية وظروف أسواق الائتمان المتعثرة بتقييد توريد السلع والخدمات.
عدم التطابق المماثل في سوق الإسكان حال دون استقرار أسعار المنازل وأبقى على الارتفاع في قيمة ثروة ارباب المنازل والذي ساعد بدوره على دعم الانفاق الاسري بشكل كبير. ان الارتفاع في أسعار المنازل وقلة المعروض منها من المفروض ان يحفز من نشاط سوق العقار. لكن الارتفاع في معدلات الفائدة – والذي يترجم الى أسعار رهن عالية – تسبب في إعاقة قابلية تحمل كلف المنازل وشل الاستثمار في بناء منازل جديدة. ان تصحيح أسعار المنازل سيبقى ضروريا اذا ما اريد إعادة التوازن لسوق العقار. كذلك الامر في أسواق الائتمان، فالطلب على الائتمان من قبل المستهلكين لا يزال مرتفعا على الرغم من الارتفاع المتكرر لأسعار الفائدة. ان استعادة التوازن في سوق الائتمان سيحتاج الى تراجع في الطلب في ظل تشديد لظروف منح الائتمان، ليقود ذلك الى تقليص الانفاق والاستثمار.
هذه التعديلات في الأسعار ستضعف حتما من الأنشطة الاقتصادية خلال النصف الثاني من العام وتسهم في دفع الاقتصاد نحو الانكماش في أواخر العام الجاري وبداية عام ٢٠٢٤.

اوربا

اثبتت الاقتصاديات الاوربية كونها أكثر قدرة على التكيف مما تم توقعه. في الوقت الذي القت فيه الأسعار المرتفعة للوقود والتضخم المستمر وسياسات التشدد المالي الحادة بأعبائها على النمو الاقتصادي، الا ان اغلب البلدان نجت حتى الان من الركود وتحسنت افاق اقتصاداتها على المدى القصير. في الاتحاد الأوربي، من المتوقع ان يزداد الناتج القومي الإجمالي بمعدل ٠.٩ بالمائة في عام ٢٠٢٣ وبنسبة ١.٥ بالمائة خلال عام ٢٠٢٤. الركود في المملكة المتحدة من المتوقع ان يكون اقل تأثيرا من التوقعات السابقة، مع نمو في الناتج القومي يبلغ ٠.١ بالمائة خلال عام ٢٠٢٣ و١.١ بالمائة خلال العام القادم.
المراجعات الإيجابية في معدلات النمو تعكس العديد من التطورات الإيجابية التي حدثت خلال الأشهر القليلة الماضية. حيث استطاعت اوربا من تخطي النقص في كميات الغاز خلال الشتاء، في ظل تراجع لأسعار الغاز الطبيعي لمستويات ما قبل الحرب نظرا للحرارة الاستثنائية التي سادت الأجواء والتقلص في حجم الطلب والتنويع في

مصادر الطاقة. ان إعادة فتح الاقتصاد الصيني والانفراج الإضافي سلاسل الواردات عزز من مخرجات التصنيع في الوقت الذي استفاد فيه قطاع الخدمات من الطلب القوي في نشاطات الاستجمام.

من المتوقع انخفاض متوسط التضخم السنوي في الاتحاد الأوربي من ٨.٨ بالمائة في عام ٢٠٢٢ الى ٦.٠ بالمائة في عام ٢٠٢٣ و٢.٨ بالمائة في عام ٢٠٢٤: وربما سيكون إيقاع تراجع التضخم ابطأ في دول اوربا الشرقية. وبالرغم من التراجع الاقتصادي، لا تزال أسواق العمل في عموم اوربا قوية بشكل استثنائي. معدل البطالة في الاتحاد الأوربي يقف عند واحدة من أدنى مستوياته التاريخية بحدود ٦ بالمائة في شهر شباط ٢٠٢٣. معدل التوظيف بين الأشخاص الذي تتراوح اعمارها بين ٢٠ و٦ وصل الى اعلى مستوياته بنسبة ٧٤.٩ بالمائة في الربع الثاني من عام ٢٠٢٢، اعلى بدرجتين من معدلات ما قبل ازمة وباء كورونا واعلى بأكثر من ٨ بالمائة من معدلاته قبل عقد من الزمن.

وبالرغم من ذلك، يواجه افق الاقتصاد توقعا بتعرضه لمخاطر انخفاض كبيرة. فأسواق الطاقة العالمية لا زالت متذبذبة بشكل كبير وعرضة لتدهور الظروف الجيوسياسية. في الوقت نفسه، ان الأوضاع المالية الأكثر تقييدا من الممكن ان تكشف مواطن الضعف خاصة في مجال الأسواق التجارية وسوق العقار.

دول اسيا المتقدمة ودول منطقة الباسيفيك

النمو الاقتصادي في دول اسيا المتقدمة ودول منطقة الباسيفيك مقدر لها ان تتباطأ بمعدة ١.٤ بالمائة خلال عام ٢٠٢٣ و١.٣ بالمائة خلال عام ٢٠٢٤. التشديد المالي الشديد في استراليا ونيوزلندا يتوقع ان يلقيا بثقلهما على الطلب الداخلي، في الوقت الذي سيبطئ فيه التراجع في صافي الدخل من الانفاق الاسري. في اليابان، يبدو ان الارتفاق في الانفاق الاسري الذي حصل بعد رفع القيود التي رافقت انتشار وباء كورونا في طريقه الى النهاية، مضعفا بذلك فترة من النمو التي بلغت نسبتها ١.٢ بالمائة في عام ٢٠٢٣. سيواجه اقتصاد كوريا الجنوبية بعض العواصف في عام ٢٠٢٣ في وسط ذروة تأثيرات التحولات التي تسببت بها سياسيات التشديد المالي وتقليل الدعم النقدي. المنطقة باسرها تواجه ضعفا في الطلب الخارجي بالرغم من إمكانية ان يتسبب إعادة الصين لفتح اقتصادها بتخفيف بعض الضغوطات.

المخاطر التي يواجهها الاقتصاد في اسيا والباسيفيك خفضت من التوقعات بزيادة النمو. كما ان الصورة الكلية لتأثير ارتفاع معدلات الفائدة لم يتم استشعاره حتى اللحظة، وذلك بسبب تراكم التأثيرات لهذه السياسة النقدية. علاوة على ذلك، على الرغم من انه قد يكون التضخم قد وصل الى ذروته في استراليا ونيوزلندا، الى الان الارتفاع في الأجور قد يؤثر على التضخم الشامل، مرغما هذه الدول على تبني المزيد من الرفع في معدلات الفائدة. في اليابان، التضخم الذي استمر فترة أكثر من المتوقع قد يدفع بتحولات في وضع سياسة التوسع المالي. يضاف الى ذلك، ان خطر التصحيح لأسواق العقار في استراليا وكوريا ونيوزلندا في حال ارتفاع حاد.

اقتصاديات في طور التحول

الحرب في أوكرانيا وما صاحبها من معرقلات اقتصادية، بما في ذلك العقوبات المفروضة على روسيا، مستمرة على افاق اقتصاديات دول الكومونويلث المستقلة وجورجيا. بعد تسجيل انحسار قدره ٢.١ بالمائة خلال عام ٢٠٢٢، من المتوقع ان يتقلص الاقتصاد الروسي قليلا في عام ٢٠٢٣، قبل عودته للنمو بشكل طفيف في عام ٢٠٢٤. عوائد الصادرات الروسية انخفضت بشكل كبير في الربع الأول من عام ٢٠٢٣، بعد

تغير وجهة صادرات النفط من اوربا الى اسيا. ثقة المستهلكين بقيت منخفضة بالرغم من ظروف السوق المشددة. وبالرغم من التوقع باستمرار الدعم النقدي للاقتصاد، بما في ذلك الانفاق العسكري، خلال عام ٢٠٢٣، قد يتسبب فرض قيود مشددة على استيراد التكنلوجيا من خلال أطراف أخرى بسبب العقوبات بتقييد حصول أي استثمارات بناءة.

اقتصاد أوكرانيا خسر معظم قدراتها الصناعية والبنية التحتية للطاقة خلال الخرب وتقلص بنسبة ٢٩.١ في عام ٢٠٢٢. وعلى الرغم من المساعدات المالية الخارجية، بما في ذلك قروض صندوق النقد الدولي ودعم الموازنة من قبل الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة، من المرجح ركود الاقتصاد الاوكراني في عام ٢٠٢٣. افاق الاقتصاد الاوكراني على المدى البعيد ستتوقف على امد وشدة الحرب والقدرة على تمويل إعادة الاعمار، والتي تقدر بارتفاعها الى ٤١١ مليار دولار. صادرات الطاقة للمنطقة بما في ذلك أذربيجان وكازاخستان من المقدر لها ان تستفيد من الارتفاع في أسعار النفط الناتجة عن اتفاقية أوبك +.

بعد التراجع بنسبة ١.٩ بالمائة في عام ٢٠٢٢، من المتوقع توسع الناتج القومي الإجمالي لدول الكومونويلث وجورجيا بنسبة ٠.٦ بالمائة في ٢٠٢٣. ويتوقع ان يتسارع النمو الى ٢.٢ بالمائة في سنة ٢٠٢٤.

وبالنسبة الى دول جنوب شرق اوربا، في خضم اقتصاد اوربي خامل، من المتوقع تراجع الناتج القومي الإجمالي من معدل ٣.٢ بالمائة الذي شهده عام ٢٠٢٢ الى ٢.٠ بالمائة خلال سنة ٢٠٢٣، ليقفز الى ٣.٠ بالمائة حسب توقعات عام ٢٠٢٤.

الاقتصاديات النامية

افريقيا

يتوقع ان يتراجع النمو في افريقيا قليلا من ٣.٥ بالمائة في عام ٢٠٢٢ الى ٣.٤ في عام ٢٠٢٣ قبل عودته الى معدل ٣.٥ في عام ٢٠٢٤. وتعكس التوقعات الأخيرة انخفاضا بنسبة مئوية تبلغ ٠.٤ في عام ٢٠٢٣ و٠.٣ في عام ٢٠٢٤ خلافا للتوقعات التي طرحت في شهر كانون الثاني /يناير المنصرم، نظرا لضعف في افاق النمو في كل من مصر وجنوب افريقيا. ومن المتوقع لمصر ان تعاني من قيود أكثر وضوحا في ميزان مدفوعاتها عام ٢٠٢٣ بالرغم من القيود المالية المتشددة الأخيرة والانخفاض في قيمة العملة. ازمة الطاقة في جنوب افريقيا بما في ذلك الانقطاعات اليومية يقدر لها ان تعيق النشاطات الاقتصادية لمدة أطول مما هو متوقع.

العديد من العوامل تؤثر على افاق النمو في افريقيا على المدى القريب. اول هذه العوامل هو السياسات المالية والتي يتوقع ان تبقى على الاغلب مقيدة، بما في ذلك تقييد الشروط الائتمانية. كذلك يتوقع بقاء كلفة التمويل الخارجي عن طريق أسواق رأس المالي الدولية مرتفعة بشكل كبير. بالنسبة للدول التي تعاني من فجوات كبيرة في التمويل واعباء ديون خارجية مرتفعة، فان المجال التوسع في الطلب الداخلي محدود جدا في عام ٢٠٢٣. ثانيا، قطاع التعدين والاستثمارات المرتبطة به ستساهم في دعم النمو في عدة بلدان افريقية. قطاع التعدين كان أحد محركات النمو مؤخرا، تحديدا بعد تراجع نمو قطاعي السياحة والخدمات خلال فترة الوباء. ويتوقع ان يسهم استكمال مشاريع جديدة مثل خط نفط النيجر-بنين ومشروع الغاز الطبيعي المسال في شواطئ موريتانيا والسينغال بتحسين افاق النمو على المدى القريب. في الوقت نفسه،

بلدان عديدة في المنطقة ستواجه تهديدا متزايدا لأمنها الغذائي. على الرغم من التراجع في أسعار الحبوب دوليا، لا ان قسم كبير من سكان افريقيا لا يزالوا معرضين لانعدام الامن الغذائي. في الغرب ووسط افريقيا، وصلت مستويات انعدام الامن الغذائي الى اعلى مستوى لها منذ عشر سنوات.

شرق اسيا

التعافي في اقتصاديات دول شرق اسيا النامية من المتوقع لها الاستمرار ولكن على الأرجح تخسر بعضا من زخمها في وسط قيود مالية عالمية وضعف في الطلب الخارجي. في عام ٢٠٢٣، يتوقع ان يتحسن النمو في شرق اسيا بشكل معتدل الى حوالي ٤.٧ بالمائة، مقارنة بمعدل ٣.٢ بالمائة الذي شهده عام ٢٠٢٢. ويعكس هذا التحسن بشكل أساس التعافي الصيني. بعد رفع القيود المرتبطة بوباء كورونا في نهاية عام ٢٠٢٢، انتعش إنفاق الاستهلاك والاستثمار في الأصول الثابتة بشكل سريع، ويعود ذلك الى السياسات الداعمة للنمو التي تم تبنيها. كل من مؤشري مدير المشتريات الصناعي والخدمي دخلا في «مجال التوسع» في بداية العام ٢٠٢٣. وبالرغم من ذلك، اللايقين لا يزال سائدا في قطاع العقارات، والذي يمكن ان يؤثر بشكل سلبي على الانفاق الاسري والنمو خلال النصف الثاني من العام ٢٠٢٣.

العديد من اقتصاديات شرق اسيا التي تعتمد على الصادرات تعرضت لضربة بسبب ضعف الطلب الخارجي. فالصادرات والإنتاج الصناعي في ماليزيا وسنغافورة وتايوان وتايلند وفيتنام تباطأت او تقلصت منذ أواخر عام ٢٠٢٢. وعلى الرغم من ان التعافي القوي في الصين يمكن ان يعطي بعض الزخم، خاصة للاقتصاديات التي تعتمد على السلع والسياحة، الا انه من غير المجح ان تعوض بشكل كامل عن الطلب المتلكئ من الاقتصاديات المتقدمة. في الوقت نفسه، سياسات رفع معدل لسعر الفائدة لكبح ضغوطات التضخم والحفاظ على الاستقرار المالي أضعف من الطلب الداخلي في العديد من اقتصاديات شرق اسيا. الارتفاع الحاد في الانفاق العام خلال فترة الوباء قيد المجال النقدي، وحدد من مساحة تقديم دعم إضافي على المستوى القريب.

في الوقت الذي يتوقع فيه ان يتراجع معدل التضخم في المنطقة الى ٢.٢ بالمائة في عام ٢٠٢٣ من معدل ٢.٨ الذي شهده عام ٢٠٢٢، يتوقع ان يبقى التضخم مرتفعا في اندونيسيا والفلبين وسنغافورة وغيرها من الدول.

العديد من اقتصاديات المنطقة ـ وخاصة فيجي وجمهورية لاوس الديمقراطية ـ عانت من ارتفاع في حجم الدين بالنسبة الى اجمالي الناتج القومي منذ بداية الوباء. المزيد من القيود المالية الدولية ستدفع بحجم الديون الى مستويات خطرة. البعض من اقتصاديات شرق اسيا تواجه مخاطر انخفاض مختلقة، بما في ذلك الحرب الاهلية في ماينمار والكوارث الطبيعية في دول جزر المحيط الهادئ الصغيرة النامية. التوترات الجيوسياسية والضعف في الطلب الخارجي والظروف المالية الدولية المقيدة سيكون لها تأثير سلبي على افاق النمو القريبة المدى في المنطقة.

جنوب اسيا

اقتصاد جنوب اسيا من المتوقع له النمو بمعدل ٤.٧ بالمائة في عام ٢٠٢٣ و٥.٨ بالمائة في عام ٢٠٢٤، اقل بنسبة ٠.١ من المعدلات التي تم توقعها في شهر يناير كانون الثاني. التضخم المرتفع والظروف المالية المقيدة وضعف الاستهلاك الداخلي والاختلالات الخارجية ستستمر في التأثير على النمو في عام ٢٠٢٣. كون المنطقة معرضة بشكل كبير الى ظروف مناخية قاسية، فان موجات الجفاف والفيضانات المحتملة ستشكل تهديدا لآفاق الاقتصاد. فمن المتوقع ان يتوسع الاقتصاد

الهندي ـ الأكبر في المنطقة ـ بمقدار ٥.٨ بالمائة في عام ٢٠٢٣ و٦.٧ في عام ٢٠٢٣، مدعومة بمرونة في الطلب الداخلي. ولكن، مستويات الفائدة المرتفعة وضعف الطلب الخارجي سيستمران في القاء اعبائهما على الاستثمار والصادرات في عام ٢٠٢٣.

ويتوقع ان يصل معدل سعر تضخم الاستهلاك الإقليمي الى ١١.٠ في عام ٢٠٢٣ والى ٩.٤ في عام ٢٠٢٤. التضخم في الهند، اقل بقليل من معدل ١٢.٩ الذي تم تسجيله في عام ٢٠٢٢. التضخم في الهند يمكن ان يتسارع بمعدل ٥.٥ بالمائة في سنة ٢٠٢٣ مع اعتدال أسعار السلع عالميا وتراجع الانخفاض في قيمة العملة ستتراجع معدلات التضخم. اما في باكستان وسريلانكا، فمن المتوقع ان تبقى مرتفعة في الأشهر القادمة بسبب ضعف العملات المحلية والقيود على الامدادات. التضخم في أسعار الاغذية داخليا سيبقى مرتفعا لأسباب تختلف من دولة الى أخرى، مما سيؤثر على امن الغذاء عبر المنطقة، تحديدا في أفغانستان وبنغلاديش وباكستان.

البنوك المركزية في المنطقة استمرت في رفع معدلات الفائدة في بداية عام ٢٠٢٣ لكبح التضخم وضبط أسعار الصرف. ومهما يكن من الامر، أبقى البنك الاحتياطي الهندي معدلات الفائدة من دون تغير بمعدل ٦.٥ بالمائة في شهر نيسان ٢٠٢٣، بعد ارتفاعات متكررة بلغت ٢٥٠ نقطة منذ شهر أيار ٢٠٢٢.

غرب اسيا

من المتوقع ان يتراجع النمو في غرب اسيا من ٦.٦ بالمائة في عام ٢٠٢ الى ٣.١ بالمائة في عام ٢٠٢٣ قبل ارتفاعه مجددا الى ٣.٣ في عام ٢٠٢٤. هذا التوقع تم مراجعته لينخفض بنسبة ٠.٤ بالمائة لسنة ٢٠٢٣ و٠.١ بالمائة لسنة ٢٠٢٤ من التوقع الذي تم اطلاقه في يناير الماضي. تأثيرات نمو التوسع في تصدير النفط الخام وتعافي السياحة الدولية في عام ٢٠٢٢ تبددت. بالإضافة الى ذلك، قرار منظمة أوبك ومنتجي النفط الرئيسيين بتقليل صادرات النفط الخام اعتبارا من شهر أيار ٢٠٢٣ سيلقي بظله على نمو الناتج القومي الحقيقي في الدول الاعضاء لمجلس التعاون الخليجي.

إجراءات التقييد المالي التي تقوم بها البنوك المركزية في دول مجلس التعاون الخليجي وإسرائيل والأردن اضعفت من نمو الطلب الداخلي. كما ساهمت السياسات المالية المتشددة والاسعار المستقرة للحبوب على المستوى العالمي بخفض ضغوطات التضخم. ولكن، شهدت لبنان وسوريا وتركيا واليمن ـ تعاني من قيود حادة في موازين مدفوعاتها ـ ارتفاع في التضخم بسبب ضعف أسعار صرف العملة. الأوضاع النقدية في المنطقة باستثناء الأردن ولبنان وسوريا واليمن شهدت توسعا، مع استمرار تعزيز الإجراءات النقدية. في تركيا وسوريا، جهود التعافي بعد الزلزال المدمر في شهر فبراير ٢٠٢٣ تطلبت اتخاذ إجراءات نقدية إضافية، بالتعاون مع الجهات الدولية. كما تواجه المنطقة مخاطر عدم الاستقرار في أسواق النفط العالمية واللايقين في الظروف الجيوسياسية.

أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي

بعد نمو مميز خلال عام ٢٠٢٢، افاق الاقتصاد في أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي تشهد تدهورا حادا. فالتراجع في النمو العالمي، والارتفاع المستمر في التضخم والهشاشة البنيوية كلها تؤثر بشكل سلي على الأداء الاقتصادي في المنطقة. كذلك، ارتفاع كلف الإقراض توثر على الانفاق الاستهلاكي والاستثمار. المساحة النقدية لا تزال مقيدة وغير قادرة على دعم النشاط الاقتصادي في اغلب دول المنطقة. اجمالي الناتج القومي الإجمالي في المنطقة من المتوقع له التباطؤ بشكل كبير من نسبة ٣.٨ بالمائة في عام ٢٠٢٢ الى ١.٤ بالمائة في

عـام ٢٠٢٣، ليتعافـى بشـكل معتـدل الـى معـدل ٢.٤ فـي عـام ٢٠٢٤. ان التباطـؤ الـذي شـهدته المنطقـة فـي عـام ٢٠٢٣ يوثـر بالتحديـد علـى الارجنتيـن والبرازيـل وتشـيلي وكولومبيـا. بعـد توسـع بلـغ ٢.٩ بالمائـة فـي عـام ٢٠٢٢، مـن المتوقـع ان يتوسـع الناتـج القومـي للبرازيـل بمعـدل ١.٠ بالمائـة فقـط فـي عـام ٢٠٢٣. مـن المتوقـع ان يتراجـع معـدل التضخـم الإقليمـي مـن ٩.٣ بالمائـة فـي عـام ٢٠٢٢ الـى ٦.٧ بالمائـة فـي عـام ٢٠٢٣، ولكـن هـذا الامـر يغطـي علـى اختلافـات وتباينـات بيـن دول المنطقـة. فالتضخـم الكلـي يتراجع بشـكل واضـح فـي البرازيـل وكوسـتاريكا والاورغـواي وغيرهـا مـن الـدول. نتيجـة لذلـك، البنـوك المركزيـة التـي رفعـت مـن أسـعار الفائـدة فـي وقـت سـابق مـن المتوقـع ان تلجـا الـى إعـادة النظـر فـي سياسـاتها الماليـة فـي النصـف الثانـي مـن العـام ٢٠٢٣. ولكـن فـي بلـدان أخـرى لا تـزال الضغوطـات السـعرية مرتفعة والبنـوك المركزيـة مـن المرجـح ان تسـتمر فـي رفـع أسـعار الفائـدة علـى المـدى القريـب. فـي الوقـت نفسـه، افـاق سـوق العمـل لا تـزال عرضـة للتهديـد، مـع تسـبب النمـو المتباطـئ بعرقلـة خلـق الوظائـف واسـتمرار التضخـم بالتأثيـر علـى الدخـول الحقيقيـة. وعليـه، فـان الظـروف الاقتصاديـة والاجتماعيـة فـي المنطقـة قـد تتحسـن فـي المسـتقبل القريـب. لقـد تركـت ازمـة الوبـاء والحـرب فـي أوكرانيـا الكثيـر مـن الاقتصاديـات تصـارع معـدلات اعلـى مـن الفقـر وانعـدام الامـن الغذائـي. وقـد يتسـبب التوجـه نحـو تشـديد أكثـر للسياسـات النقديـة او الاسـتمرار فـي التشـديد المالـي فـي جعـل افـاق الاقتصـاد الإقليمـي أكثـر سـوءا.

د. غدير عبد الرسول شواي
مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية
الجامعة المستنصرية

واقع الاقتصاد الصيني

في ظل التحديات الراهنة

المقدمة

لـم يكـن الاقتصـاد الصينـي بالشـكل الـذي هـو عليـه فـي وقتنـا الحالـي، فقـد انتهجـت الصيـن خطـط واتبعـت سياسـات لتتمكـن مـن تحقيـق تقـدم ونمـو اقتصـادي عالمـي ينافـس الولايـات المتحـدة الامريكيـة، والغـرب، كمـا ان الصعـود الاقتصـادي لـم يكـن سـهلاً فقـد واجهـت عـدة تحديـات تمكنـت مـن تحويـل بعضهـا الـى جوانـب ايجابيـة حققـت بهـا قفـزات اقتصاديـة، وكثيـراً ماتـم الحديـث عـن الاقتصـاد الصينـي ووصفـه البعـض بالمعجـزة او القفـزة الاقتصاديـة وذلـك لسـرعة التحـول نحـو اقتصـاد قـوي صاعـد ينافـس القـوى الاقتصاديـة الكبـرى، الامـر الـذي يجعـل هنـاك اكثـر مـن احتمـال حـول مسـتقبل الاقتصـاد الصينـي. يتنـاول هـذا البحـث مراحـل تطـور الاقتصـاد الصينـي والتحديـات التـي يواجههـا هـذا الاقتصـاد, ثـم يقـدم البحـث رؤيـة لمـآلات الاقتصـاد الصينـي المسـتقبلية.

اولاً: مراحل تطور الاقتصاد الصيني

وصـف الاقتصـاد الصينـي بأنـه مـن الاقتصاديـات الصاعـدة التـي تسـير نحـو الأفضـل بسـبب توافـر الأسـواق الاسـتهلاكية الواسـعة، فقـد اخـذ الاقتصـاد الصينـي بالتطـور وذلـك عبـر مرحلتيـن، تمثلـت المرحلـة الأولـى بمـا قبـل الإصـلاح أي عـام ١٩٤٩ اذ تبنـت النمـوذج السـتاليني، امـا المرحلـة الثانيـة فـي عـام ١٩٧٨ اذ اتجهـت نحـو نظـام الخطـط الخماسـية سـاعدها بذلـك توافـر القـوى العاملـة، فقـد تمكـن الاقتصـاد الصينـي مـن تحقيـق معـدلات جيـدة زادت بعـد إتبـاع البرامـج الإصلاحيـة الاقتصاديـة[1]، وعلـى اثـر ذلـك تحولـت الصيـن مـن قـوة اقليميـة الـى قـوة صاعـدة علـى السـاحة الدوليـة معتمـدة علـى تفوقهـا الاقتصـادي بصـورة رئيسـية، اذ تمكنـت مـن تحقيـق نجاحـات اقتصاديـة خـلال العقـود الثلاثـة الماضيـة، وذلـك مـن خـلال مضاعفـة نصيـب الفـرد مـن الناتـج المحلـي الاجمالـي الـى (٦٠) مـرة، وذلـك خـلال المـدة مـن (١٩٧٨- ٢٠٠٨)، فقـد اشـار المديـر السـابق للبنـك الدولـي « بـول وولفويتـز» الـى ان الصيـن مسـؤولة عـن (٦٧٪) مـن الانجـاز العالمـي فـي خفـض الفقـر فـي الربـع الاخيـر مـن القـرن الماضـي[2].

حقـق الاقتصـاد الصينـي نتائـج مبهـرة لاسـيما فـي معـدلات النمـو الحقيقـي والصـادرات وجـذب الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر، و بـدأ هـذا الاقتصـاد يخطـو خطـوات ثابتـة نحـو الصـدارة فـي الاقتصـاد العالمـي، ينافـس بذلـك بلـدان كبـرى منافسـة لـه، وهـذه المؤشـرات جعلـت بعـض التحليـلات والآراء تشـير إلـى «أن القـرن الحالـي سـيصبح قرنـاً صينيـاً «، اذ أرسـت الصيـن بنيتهـا التحتيـة الاقتصاديـة تحـت قيـادة الرئيـس الصينـي الراحـل « ماوتسـي تونـغ»، الامـر الـذي مكنهـا مـن تحقيـق انطلاقتهـا الاقتصاديـة،

ثم جاءت سياسات الإصلاح والانفتاح مع تولي» دنج شياوبينج «الحكم في عام ١٩٧٨، والذي رفع شعار» الخيار الجديد» بهدف بناء قاعدة اقتصادية وعلمية وتكنولوجية تمكن الصين من خوض تجربة المنافسة في السوق العالمية والذي تبنى سياسة الانفتاح على العالم الخارجي، فضلاً على قيام الصين بجذب رؤوس الأموال الأجنبية والتكنولوجيا المتقدمة، ودراسة التجارب الناجحة في التخطيط والإدارة الاقتصادية في الدول الأجنبية، وتشجيع مؤسسات الدولة في المنافسة بالأسواق العالمية، وتعزيز الإصلاح الداخلي والتنمية الاقتصادية، الا ان التتبع لتفاصيل السياسات الصينية الاقتصادية يجد أن الصين في توجهاتها نحو اقتصاد السوق لم تتبنى السياسات التي تتلائم مع سياسات القوى الرأسمالية الكبرى في العالم ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، لانها صيغت على وفق الفكر الصيني الذي حاول دمج الرأسمالية مع تعديل الاشتراكية، اذ انطلقت الصين في ذلك من اعتبارها إن الرأسمالية والاشتراكية ليست عقيدة ولكنها صيغة قابلة للتطوير، وقد كان ذلك واضحاً في تبني الصين لسياسات التنمية متعددة السرعات، وعدم الخصخصة على الطريقة الغربية، وعدم فتح الباب بشكل كلي للاستثمار الأجنبي دون ضوابط منطقية، هذه الخطوات جعلت الصين تتمتع بأسرع نمو اقتصادي في العالم[٣].

ومنذ مطلع القرن الحادي والعشرين خطت الصين خطوات مهمة في كل المجالات الاقتصادية، فقد غزت ناطحات السحاب اجواءها واصبحت مطاراتها رائعة ومميزة، ونما القطاع الخاص بشكل كبير، حتى اصبحت قوة فاعلة في الاقتصاد العالمي يحسب لها حساب في الجوانب التجارية، حتى عندما يسعى اي مستثمر لعمل مشروع صناعي يحسب حساب للصين ومنتجاتها التي غزت العالم، ومنذ بدء الصين بتطبيق خطوات جادة في اليات السوق والتحول نحو التحرر الاقتصادي سعت للانضمام الى المنظمات والمنتديات الإقليمية والدولية وذلك جزء من إستراتيجتها للتنمية ومن هذه المنظمات: منظمة التعاون الإقتصادي لآسيا - الباسيفيك (الابيك) عام١٩٩١، كما سعت الى الحصول على عضوية منظمة التجارة العالمية و أصبحت الصين عضواً في (١١/ديسمبر/٢٠٠١) [٤]، كما اتجهت الصين الى تعزيز علاقتها الاقتصادية الإقليمية ومنحتها أهمية كبيرة، فضلاً على ذلك فأن الصين تمتلك مصانع متقدمة ومتجددة إذ يمكن أن تسمى بمصنع العالم، وذلك لانتشار السلع والبضائع الصينية في جميع انحاء العالم تقريباً، كما تمتلك الصين ميزة تسمح لها بتحقيق فائض تجاري، وهي انخفاض قيمة تكلفة ساعة العمل معبراً عنها بالدولار الأمريكي، إذ إنه وطبقاً لإحصاء أصدرته إحدى الشركات متعددة الجنسيات العاملة في الصين فإن تكلفة ساعة العمل تقل ٨٠ مرة عن غيرها من البلدان الغربية، وهو ما يعد رقما قياسياً عالمياً لأقل تكلفة ساعة عمل في العالم، اذ ان العامل الصيني يتقاضى أجراً أقل من دولار واحد في الساعة، وهذا يعني ان تكلفة الإنتاج منخفضة، الامر الذي يجعل السلع الصينية جذابة للغاية في الخارج بسبب رخص أسعارها[٥]، لذا ازدادت مدخرات الصين الخارجية لتصل في عام ٢٠٠٩ الى (٢,٤) تريليون دولار، اذ حققت قفزات وتطورات اقتصادية مكنتها من تجاوز الأزمة الاقتصادية العالمية، فقد بلغ معدل النمو الاقتصادي في الصين عام ٢٠١٠ نحو (١٠,٣٪)، ويقول خبراء إن النفوذ المتزايد للصين يعزز التوقعات بأن الصين ستتجاوز الولايات المتحدة الأمريكية وتكون أكبر اقتصاد في العالم[٦].

لقد تمكنت الصين من ان تحتل المرتبة الثانية في الاقتصاد العالمي بعد الولايات المتحدة الامريكية، وذلك بسبب ارتفاع الناتج المحلي الصيني الذي أخذ بالتزايد، وترتب على ذلك زيادة المساهمة الصينية في الناتج العالمي، كما تعمل

الصين على مراجعة معدلات النمو لتفادي الوقوع في مأزق اقتصادي، ففي عام ٢٠١٤ راجعت الصين معدلات النمو لتصبح (٧,٣٪)، اذ تعمل الحكومة الصينية على تحقيق نمو اقتصادي سنوي حتى وصل الى (٧٪) في العام نفسه[٧].

ارتفعت قيمة اليـن الصيني في عام ٢٠١٥ بنحو (٧٪)، كما ان الناتج المحلي الإجمالي للصين في عام ٢٠١٧ بلغ (١٢,٢٤) ترليون دولار وبنسبة نمو بلغت (٦,٨٪) من الاقتصاد العالمي، وفي عام ٢٠١٨ بلغ الناتج المحلي (١٣,٢٨) مليار دولار[٨]، وقد اتجهت الصين لاتخاذ خطوات جديدة بأتجاه تبني نظام اقتصادي قائم على طرح اسهم الشركات الصينية الحكومية للمستثمرين. الامر الذي زاد من نمو الناتج المحلي الصيني كما سيتم توضيحه في الجدول رقم (١):

جدول رقم (١) معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي للصين من(٢٠١٣- ٢٠٢٠)

السنوات	نسبة النمو في الناتج المحلي الاجمالي
٢٠١٣	٨,٥٪
٢٠١٤	٧,٣٪
٢٠١٥	٧,١٪
٢٠١٦	١,٥٪
٢٠١٧	٦,٧٪
٢٠١٨	٨,٤٪
٢٠١٩	١,٥٪
٢٠٢٠	٦,٨٪

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على المصدر:

- صباح جاسم محمد الجنابي،، اثر المتغير الجيوبوليتيكي في السياسة الخارجية الصينية تجاه تايوان، المركز الديمقراطي العربي، المانيا- برلين، ٢٠٢١، ص٦٠.
- عمر هاشم ذنون،، السياسة الخارجية الصينية تجاه العراق منذ٢٠٠٣ وافاقها المستقبلية، الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان- الاردن، الطبعة الاولى،، ص٢٥٥.

اذا ما اخذنا نظرة عامة على الوضع الاقتصاددي للصين خلال الاعوام (٢٠٢١-٢٠٢٢) نجد ان الصين ثاني اكبر اقتصاد في العالم وتمتلك اكبر احتياطات النقد الاجنبي في العالم، كما تحتوي على اسرع نمو للناتج المحلي الاجمالي في العالم، و في عام ٢٠٢١ عاد النمو للتصاعد بقوة بعد التعافي من اثار فايروس كورونا وقد وصل الى (٨,١٪)، كما نشطت قطاعات جديدة مثل التجارة الالكترونية والخدمات المالية عبر الانترنت، كما يتميز الاقتصاد الصيني بالتنوع، ويهيمن قطاع الزراعة والصناعة على اقتصادها، ويمثل القطاع الزراعي(٧,٣٪) من الناتج المحلي الاجمالي، اما قطاع الصناعة فيمثل (٣٤,٩٪) من الناتج المحلي الاجمالي وفق بيانات عام ٢٠٢٢، فضلاً على ذلك فأن الصين تمتاز بغناها بالموارد الطبيعية مثل الفحم المصدر الاساس لها، ولديها احتياطات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي، الا ان ماتستهلكه من النفط يفوق انتاجها لهذا تلجأ لاتقوية علاقتها مع الدول النفطية، كما تبلغ حصة قطاع الخدمات (٥٧,٨٪) من الناتج المحلي الاجمالي وفق بيانات عام ٢٠٢٢، لذا تعد الصين احدى الوجهات المفضلة للاستعانة بمصادر خارجية لوحدات التصنيع العالمية بفضل سوق العمل الرخيصة[٩].

ثانياً: التحديات التي تواجه الاقتصاد الصيني

بالرغم من التقدم الذي حققه الاقتصاد الصيني الا انه يواجه مجموعة تحديات التي قد تؤثر سلباً او تدفع الصين لمزيد من التصاعد في النظام الدولي اذا تمكنت من استعمالها على الوجه الامثل ومنها مبادرة الحزام والطريق التي تعد خطوة مهمة ووسيلة استرتيجية مؤثرة في الاقتصاد الصيني بشكل كبير، فضلاً على فايروس كورونا فعلى الرغم من اثره السلبي الا ان الصين قلبت هذا الجانب لصالحها، ناهيك عن ازمة العقار الصيني والحرب في اوكرانيا، فقد اثرت هذه الاحداث على الاقتصاد الصيني يمكن توضيحها على وفق النقاط الاتية:

أ- تأثير مبادرة الحزام والطريق على الاقتصاد الصيني

إن فكرة اعادة إحياء طريق الحرير في الصين طرحت اول مرة من قبل رئيس الوزراء الصيني الأسبق «لي بنغ» وذلك بعد زيارته الرسمية إلى دول آسيا الوسطى في عام ١٩٩٤، فقد قال « من المهم ان يكون هنالك انفتاح شامل للنسخة الحديثة لطريق الحرير»، وفي عهد الرئيس الاسبق «جيانغ زيمين» في عام ١٩٩٦ تم تبني مشروع بناء طريق الحرير الجديد ايضاً أو ما يسمى «الجسر البري الأوراسيوي»، بعد ان سبقه في ذلك معهد شيللر مركز البحوث العالمي في نشر هذا المشروع في عام ١٩٩٢، ووضع هذا المركز دراسة تفصيلية له ولمسارات هذا الطريق في قارات آسيا وأوربا وافريقيا في عام ١٩٩٦، لذا قدمت الحكومة الصينية دعوة لرئيس معهد شيللر السيدة «هيلجا لاروش» لحضور مؤتمر عالمي الذي اقامته الصين في العاصمة بكين لإعلان تبنيها لهذا المشروع، ودعوتها لاعضاء من المعهد للمشاركة في مؤتمرات عدة نظمتها الحكومة الصينية، وقد اطلق على السيدة «لاوش» في الاعلام الصيني بأسم سيدة طريق الحرير الصيني»، وبعدها جاءت فكرة لطرح المبادرة بشكل أوضح من قبل نائب رئيس الهيئة الوطنية العامة للضرائب في الصين «شو شن دا» الذي قدم مقترحاً إلى وزارة التجارية الصينية تحت عنوان «خطة مارشال الصينية» في عام ٢٠٠٩ مقتبسة من خطة مارشال لوزير الخارجية الامريكية الاسبق «جورج مارشال» لمساعدة الدول الاوروبية في اعادة ما دمرته الحرب العالمية الثانية وبناء اقتصادها من جديد، إذ قال: «يجب على الصين أن تتعلم من الولايات المتحدة الامريكية ما بعد الحرب العالمية الثانية لتنفيذ خطة مارشال الصينية، لوضع خطة لصرف مساعدات خارجية وتشجيع التعاون الدولي[١٠]».

طرح الرئيس الصيني « شي جين بينغ» في عام٢٠١٣ اعادة احياء طريق الحرير عن طريق مبادرة الحزام، وذلك لزيادة الترابط بين الصين واوروبا وافريقيا واسيا والولايات المتحدة الامريكية اقتصادياً، عبر شبكة واسعة من ممرات النقل البرية والبحرية[١١]، الا ان التبني الفعلي للمبادرة كان في عام٢٠١٥ تحت تسمية الحزام والطريق، وهي جزء من سياسة الانفتاح على العالم الخارجي والاندماج مع العولمة بطرق جديدة، وكنتيجة لطبيعة العلاقات بين الصين والدول الاخرى التي تقوم على التشارك الاستراتيجي، اذ ان العديد من الدول ومنهم العراق وجدت في هذه المبادرة تحقيقاً لمصلحتها، كونها لاتهدف الى تكوين تحالفات سياسية ولااقامة احلاف عسكرية، ولاتهديداً لكيان اية دولة، وانما تهدف الى بناء علاقات دولية تقوم على اساس المصلحة المتبادلة وتحقيق مصالح الدول المشاركة، لذا يمكن القول ان المبادرة مرت بثلاث مراحل، الاولى من ٢٠١٣-٢٠١٦ وتسمى مرحلة التعبئة الاستراتيجية، والثانية من ٢٠١٦- ٢٠٢١ وهي مرحلة التخطيط الاستراتيجي، والثالثة من٢٠٢١-

٢٠٤٩ مرحلة التطبيق الاستراتيجي[١٢]. فبالنسبة للمرحلة الاولى: تضمنت الدراسات الأولية، اذ قامت الجهات المعنية بدراسة الاستراتيجية الخاصة بالمبادرة ومحاورها، وارسال هذه الدراسة إلى وحدات اللجنة المركزية ومكتب البحوث السياسية باللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، اما المرحلة الثانية: فهي مرحلة عقد الندوات واخذ اراء كل الأطراف، اذ عقدت اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح ثماني عشرة ندوة، وتضمنت الندوات في قنصليات الخارج والمشروعات في الخارج، في حين تضمنت مرحلة التطبيق لحصول على نتائج الدراسات التي قامت بها الجهات المعنية، وهي اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح، وكل من المكتب السياسي للجنة المركزية، ومركز بحوث التنمية التابع لمجلس الدولة واكاديمية الصين للعلوم والشركات الاستثمارية الصينية، لتقديم نتائج البحوث[١٣].

لقد جاءت استراتيجية « الحزام والطريق « الصينية مقسمة على طريقين رئيسين، يتمثل الأول بالحزام الإقتصادي لطريق الحرير، ويقصد به بناء شبكة شاملة متفرعة عن طريق الحرير الإساس الذي يبدأ من الصين، ومن ثم ربطها بعدة طرق الى روسيا ودول آسيا الوسطى وباكستان ليصل الى ميناء غوادر الباكستاني، وكذلك باتجاه دول جنوب شرقي آسيا عبر بحر الصين الجنوبي، أما الطريق البحري الذي يسمى بطريق الحرير البحري» فيتضمن شبكة بحرية تستهدف ربط الساحل الصيني بدول جنوب شرق آسيا ومنها الى خليج البنغال باتجاه المحيط الهندي ليتفرع الى فرعين، الأول بإتجاه البحر الأحمر، ومن ثم قناة السويس بأتجاه البحر الابيض المتوسط وصولاً الى أوروبا، والفرع الثاني يتجه نحو القارة الأفريقية[١٤].

يتضمن الطريق البحري أيضاً ما يعرف بـ «طريق الحرير القطبي» الذي أعلنت عنه الصين لأول مرة منتصف عام ٢٠١٨، فقد اشارت الى أنها سوف تشجع شركاتها في تطوير البنية التحتية والقيام برحلات تجارية تجريبية من أجل تدشين ممرات بحرية في القطب الشمالي، وعليه فأن الصين قد ربطت بإستراتيجيتها بين الحزام والطريق عبر الممرات او الجسور الدولية الكبرى كممر الصين، منغوليا، روسيا، وممر الصين وباكستان الى ميناء غوادر، وممر الصين و آسيا الوسطى - غرب آسيا باتجاه منطقة الشرق الأوسط مع إنشاء «طريق الحرير الرقمي» وهو عبارة عن شبكة متطورة من البنية التحتية الإلكترونية والتي تكمل مهمة ربط الصين بالعالم الخارجي في عصر التكنولوجيا[١٥].

وفي سبيل المضي قدماً في تنفيذ المشروع الصيني، نجد أن في مرحلة ما بعد الإعلان عن المبادرة حظيت المبادرة بردود إيجابية من ١٦٠ دولة ومنظمة دولية، وبنهاية تموز عام ٢٠١٩ وقعت الحكومة الصينية (١٩٥) وثيقة تعاون ضمن مبادرة الحزام والطريق مع ١٣٦ دولة و٣٠ منظمة أقليمية ودولية، كما وقعت ١٦ اتفاقية ثنائية ومتعددة الاطراف مع ١٥ دولة على طول الحزام والطريق حول تسهيل النقل عبر الطرق الدولية، وتم فتح (٣٥٦)خط للنقل عبر الطرق الدولية بالإرتكاز على (٧٣) معبراً حدودياً برياً، وفي مجال ترابط المنشآت تم بناء شبكات السكك الحديدية الرئيسة بين الأقاليم والقارات مثل سكك حديد الصين - تايلند[١٦].

أما في ما يتعلق بالدعم المالي للمبادرة، فقد تم إنشاء العديد من المؤسسات المالية لتقديم الدعم المالي، منها صندوق (طريق الحرير الجديد) والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية ويمثلان الممولين الرئيسيين، فضلاً عن صندوق الثورة السيادية الصيني، و البنكين العامين بنك التصدير والإستيراد الصيني وبنك التنمية الصيني، ووفقاً لتقديرات بنك التنمية الأسيوي، فقد بلغت نسبة تمويلها للمشروع (٢٦) تريليون دولار اي (١,٧ تريليون دولار سنوياً) لمشاريع البنية

التحتية التي ستكون مطلوبة في آسيا بحلول عام ٢٠٣٠، اما التقديرات الأكثر شيوعاً للميزانية الإجمالية المقترحة لمبادرة الحزام والطريق هي (١,٣) تريليون دولار، ومع ذلك، لم يعلن الرئيس الصيني الحالي «شي جين بينغ» ولا أي عضو آخر في القيادة الصينية عن رقم إجمالي للميزانية مرتبط بمبادرة الحزام والطريق[١٧].

لقد تعرضت المبادرة للانتقاد، اذ ان بعض المحللين يرون ان الصين كانت غامضة في تحديد معالم دقيقة لمبادرة الحزام والطريق، على الرغم من ذكر العديد من المصطلحات مثل التنمية الاقتصادية، والمنفعة المتبادلة، والفرص،والتعاون الا ان الوثائق الرسمية تتجنب إعطاء تفاصيل دقيقة عن المعايير، أو الأهداف، أو المواعيد النهائية للمبادرة، أو حتى البلدان المشاركة؛ وهو ما يسلط الضوء على الطابع الاختياري للمبادرة، والواقع أن مصطلح «المبادرة» هو رمز لهذا النهج، فقد اختير بديلاً لمصطلحات أخرى مثل «المشروع» أو «الاستراتيجية « وفي عدة مناسبات وصف وزير الخارجية الصيني «وانغ يبي»، المبادرة بأنها ليست أداة أيديولوجية ولا جيوسياسية، وقد سبب عدم وجود حدود واضحة وشكل مؤسسي متماسك ارباكاً ليس فقط للمراقبين الدوليين، بل للبلدان المقرر أن تشارك في هذه المبادرة»[١٨].

كما تعرضت الصين الى مجموعة من التحديات في تنفيذ مبادرة الحزام والطريق، منها الوجود الامريكي والذي يعد من أهم التحديات التي تواجه تنفيذ المبادرة في الشرق الأوسط، إذ ان الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على إبعاد حلفائها الأقليميين في شرق آسيا وجنوب شرقها واصدقائها عن إبداء أي تعاون مع الصين وانجاح إستراتيجية الحزام والطريق" ولاسيما اذ ما علمنا أن اكثر الدول قد أنضمت الى الإستراتيجية الصينية[١٩]، كما ان معظم الدول المنظمة الى المبادرة هي دول نامية، ناهيك عن النزاعات بين الحكومات والشعوب اذ ان الاوضاع السياسية متقلبة وغير مستقرة[٢٠].

اما في مرحلة قبيل إنتشار فيروس كورونا في الصين، رأت دوائر صنع القرار الصيني بأن الأوضاع الأمنية الدولية متقلبة وتشهد تغييرات عميقة، ولاسيما المنافسة الإستراتيجية بين الدول الكبرى ذاتها، وعلى الرغم من وجود التحديات التقليدية على المستوى العالمي توقعت بتزايد التهديدات غير التقليدية بإتجاه الصين ومصالحها (إستراتيجية الحزام والطريق) والمتمثلة بالأمن السيبراني وإنتشار الأوبئة والفايروسات والقرصنة، وهذا ما جعل مجلة « الصين اليوم» تنشر مقالاً بعددها الصادر في تشرين الثاني ٢٠١٩ تضمن تاريخ جهود الصين في مكافحة الفيروسات، والإمكانيات الصينية الحالية في مواجهة الفيروسات والامراض»، فتوقيت نشر المقال لم يكن محض صدفة، بل أن الدوائر الإستخباراتية والعسكرية الصينية توقعت الهجمات الفايروسية تحت مفهوم الحروب البيولوجية، وبالفعل أنتشر الفيروس في مدينة ووهان الصينية، إلا أن جهود الحكومة حالت دون إنتشاره على عموم الصين، على الرغم من تحوله إلى جائحة عالمية هددت الإقتصاد الصيني[٢١].

إنَّ الصين تعد مبادرة الحزام والطريق توجه استراتيجي تنطلق منه لتحقيق مصالحها في منطقة الشرق الاوسط وربطه بالقارة الاوروبية[٢٢]، كما تعد المبادرة خطة لتوجيه سياسة الصين نحو العديد من المناطق وليس فقط الشرق الاوسط وهي اسيا الوسطى واوروبا [٢٣].

ب- اثر تفشي فايروس كورونا على الاقتصاد الصيني

شهدت الصين انكماشاً في اقتصادها بنسبة (٦,٨٪) وذلك في الفترة من كانون الثاني ٢٠٢٠ إلى آذار٢٠٢٠، مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي، لتسجل الصين بذلك أول انكماش اقتصادي

منذ عام ١٩٩٢، ويعود سبب ذلك الى انخفاض الطلب العالمي على المنتجات الصينية، نتيجة لحالة الإغلاق العالمي بعد تفشي فايروس كورونا، ناهيك عن تحول عدد من الشركات الأمريكية، والأوروبية، واليابانية من التعامل مع الشركات الصينية، والذي ادى الى تخفيض الطلب العالمي على مصافي التكرير الصينية، وتضخم المخزونات المحلية، كما ادى انتشار الفايروس الى خفض حركة السفر وحركة الاشخاص [٢٤]،

وعلى الرغم من مواجهة الصين لتحدٍ وبائي مسبقاً، المتمثل بأزمة (سارس) في ٢٠٠٣، فإن تداعيات فيروس (كورونا) على اقتصادها تختلف، فالصين في عام ٢٠٠٣ لم تكن ذات تأثير بالاقتصاد العالمي مثل الصين في عام ٢٠٢٠، إذ شهد الاقتصاد الصيني قفزات مذهلة خلال الفترة السابقة، لذا سارعت الصين لتطبيق إجراءات صارمة من أجل الحد من تفشي الوباء، الا انها لم تتمكن من تلافي الأضرار الاقتصادية الناجمة عن تطبيق تلك الإجراءات، فقد تضررت قطاعات اقتصادية هامة أبرزها قطاع السياحة والطيران وذلك لارتباطها بأسواق عالمية في التصنيع والتصدير أثر انتشار الفيروس وحالة فرض وقف الاستيراد والتصدير، ويرجح العديد من الخبراء أن تفشي الفيروس قد يؤدي إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي الصيني بنسبة تقارب (١,٢)[٢٥].

كما انخفض احتياطي النقد الأجنبي الصيني الى (٤٦,٠٨٥) مليار دولار أمريكي وإلى (٣,٠٦١) تريليون دولار أمريكي في مارس ٢٠٢٠، وهو أدنى مستوى منذ أكتوبر ٢٠١٨ وأقل من التوقعات عند (٣,١) تريليون دولار أمريكي، وسط ضعف اليوان والمخاوف بشأن الانتشار السريع والكبير لفايروس ١٩ و تأثيره على الاقتصاد الصيني في المقابل انخفضت قيمة احتياطيات الذهب إلى (١٠٠,٧٩) مليار دولار أمريكي في نهاية مارس بعدما كانت مسجلة (١٠٠,٨٥) مليار دولار[٢٦].

الا ان الاستراتيجية الصينية اتجهت الى تفعيل « الدبلوماسية الاقتصادية» المبنية على تقديم المساعدات الطبية لاكثر الدول تضرراً من الوباء، وان تحقق الانتشار الجغرافي لتكتسب بعداً عالمياً، كما قامت الصين بتوظيف التكنلوجيا في التصدي لفايروس كورونا لتعبر عن تقدمها التكنلوجي، وذلك عبر طريق الحرير الرقمي او الصحي من اجل مراقبة الصحة، وبذلك حققت مكاسب اقتصادية اظهرت القوة والقدرة الصينية على التحكم في تأثير الوباء عليها[٢٧].على الرغم من الازمات التي عصفت بالعالم ومنها الصين وابرزها جائحة كورونا عام٢٠١٩ والتي ادت الى انخفاض الناتج المحلي الى (١٪)، الا ان الصين تمكنت من تخطي هذه الازمة وعاد نمو اقتصادها ليصل الى (٨,١٪) وفق بيانات البنك الدولي لعام ٢٠٢٠ والى (٧,١٣٪) في عام ٢٠٢١[٢٨]. اذ أن تعافي الاقتصاد الصيني من هذا الوباء جاء بسرعة أكبر من أي دولة في الغرب، فالصين سعت قدر الإمكان للمساعدة في محاصرة الوباء حتى تعود حركة المبادلات التجارية لسابق عهدها، و العمل على تقليل الخسائر الاقتصادية التي تعرض لها الاقتصاد الصيني، فقد عملت الصين على تحويل توقف الانتاج بأغلب البلدان التي أصابها الوباء الى فرصة لتحقيق مكاسب إقتصادية و لتوسيع حصتها من السوق وبالتالي أصبحت الصين المصدر العالمي الرئيس للأقنعة وأجهزة التنفس والبدلات الواقية، اذ أنه فقط في شهر مارس كسبت الصين (١,٤) مليار دولار من مبيعات المواد الطبية إلى الخارج وصدرت الصين ما يقارب أربعة مليار قناع، وأكثر (٣٧) مليون بدلة واقية، وأكثر من مليوني من مقياس حرارة، بالإضافة إلى أجهزة تهوية ومجموعات اختبار إلى الخارج؛ هنا يشار إلى أن الصين ضاعفت صناعة الأقنعة ب (١٢) مرة مقارنة بما كانت عليه سابقاً، وأصبحت

واحدة من الصناعات القليلة التي تعود بأرباح فائقة وسط الانكماش الاقتصادي العالمي[٢٩].
لقد تمكنت الصين من احتواء الفيروس بفضل تطبيقها لاجراءات صارمة وتفعيل الانظمة الصحية المتطورة، واتجهت الى زيادة التعاون مع دول العالم، فكانت الشريك الدولي الملتزم بمفاهيم التعاون والمساعدة في ظل ماتعانيه بعض دول العالم من ضعف النظام الصحي وعدم قدرتهم على مواجهة الفايروس، فقامت الصين بأنشاء مقرات لمراكز هدفها السيطرة على الامراض والوقاية منها، كما عملت الصين على تعزيز التعاون مع الدول الافريقية وبعض دول الشرق الاوسط لما تعانيه هذه الدول من عدم القدرة على مواجهة الفايروس، وبعد هذه النشاطات الصينية تمكنت الصين من انتاج لقاح لفايروس كورونا والذي اعتمد في اغلب دول العالم حتى انه نافس اللقاح الامريكي (فايزر) [٣٠].

ج. اثر ازمة العقار الصيني على اقتصادها

تعد ازمة العقار الصيني ازمة مالية حدثت بسبب عدم قدرة شركات العقار الصينية ومنها «مجموعة تشاينا ايفرغراند[٣١]*)» التي تعد من اكبر مطوري العقار في الصين على مواجهة حدود الديون، فكانت تأخذ اموال لبناء عقار الا انها لم تكمل بناؤه، لذا اتجهت بشكل متزايد الى المستثمرين الاجانب للحصول على الاموال، فبعد ان تراجعت اسهم الشركة عرضت بيع الاصول للحصول على السيولة النقدية الا انها لم تتمكن من النجاح في سداد ديونها الامر الذي ادى الى انخفاض مستواها ضمن تصنيف الوكالات الدولية، فتم تقييدها بسبب العجز المالي وعدم القدرة على سداد ديونها[٣٢]، الامر الذي ممكن ان يؤثر على اقتصاد الصين لان العقارات تعد المحرك الاساس للنمو الاقتصادي الصيني، فعملت الحكومة الصينية على تقييد التمويلات الجديدة لمطوري العقار لانها ادركت ان التراجع عن سداد الديون قد ينهش النظام المالي للصين، كما طلبت الحكومة الصينية من البنوك تأخير وتيرة الرهن العقاري، وقد اطلقت على هذه الخطوات» الخطوط الحمراء الثلاثة» لتقليل الاقتراض بلا قيود، الا ان هناك مجموعة شركات لمطوري العقار الصيني لم يلتزموا بتلك القواعد منها ايفرغراند و مجموعة كاسيا وسوناك تشانيا، لذا بذلت حكومة الصين اقصى جهدها لتجنب ماحدث من ازمة مالية للغرب في عام ٢٠٠٨، فعملت على تعزيز تمويل الاسهم والسندات والقروض لتخفيف ازمة السيولة، وبحلول عام ٢٠٢٢ اصبح هناك امل للوصول الى ادنى مستويات اسعار الفائدة[٣٣]، لتواجه الصين بعدها حرب اثرت على اقتصادها وهذا ماسيتم تناوله

د. اثر الحرب في اوكرانيا على الاقتصاد الصيني

تربط الصين واوكرانيا علاقات قديمة فمنذ استقلال الاخيرة عام ١٩٩١، حتى عززت الصين علاقاتها الدبلوماسية معها ووقعت الدولتان معاهدة استثمار ثنائية في عام١٩٩٣، وفي عام١٩٩٥ وقعتا اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي، وبدأ البلدان بحث التعاون التكنلوجي، وبعدها تجمدت العلاقة بين الصين واوكرانيا وعادت في عام ٢٠٠٦ اذ وقع البلدان اتفاقية التعاون في صناعة الطائرات، كما يعود اول استثمار صيني كبير في اوكرانيا عام ٢٠٠٦ عندما استثمرت شركة صناعة السيارات الصينية مليون يورو في دولة اوروبا الشرقية، وبعد فوز الزعيم الاوكراني» يانوكفيتش» بالانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٠ تم تبادل الزيارات بين الصين واوكرانيا، كما تم توقيع العديد من الاتفاقيات التي يتعلق معظمها بالجوانب الاقتصادية، وفي عام ٢٠١٣منحت الصين قرضاً بقيمة (٣,٦) مليار دولار لاوكرانيا لاستبدال واردات الغاز الروسي بالفحم

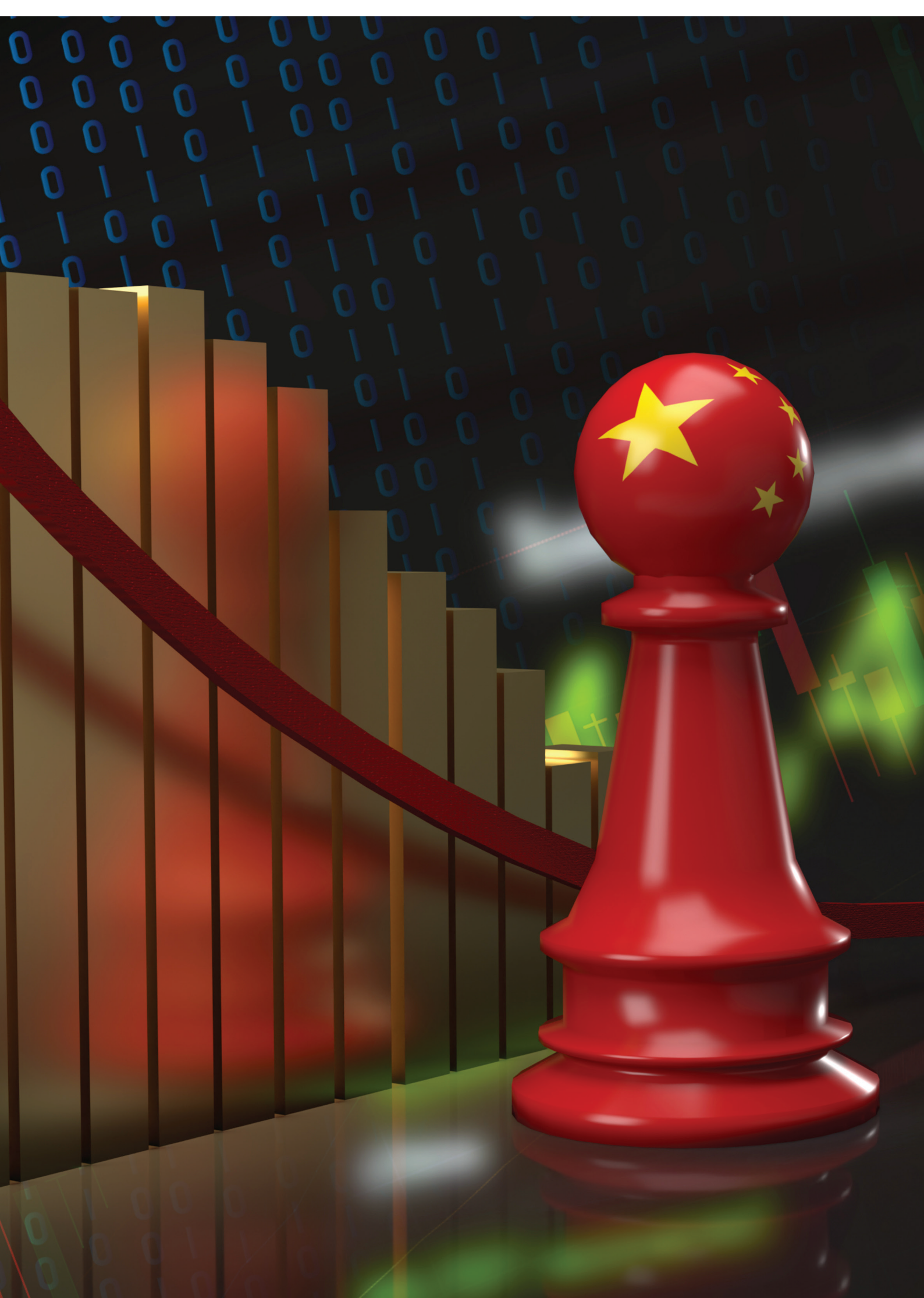

الاوكراني المحلي، ناهيك عن التجارة الثنائية اذ تصدر اوكرانيا الى الصين خامات الحديد (٨٠٪)، لذا تعد الصين الشريك التجاري الثاني لاوكرانيا[٣٤].
بناءاً على خلفية العلاقة الاقتصادية بين الصين واوكرانيا فكان لابد للحرب الروسية على اوكرانيا ان تؤثر على الصين سواء بالسلب او الايجاب فكما هو معروف ان الصين تتمكن من استغلال الاحداث الدولية وادارتها لصالحها.
فبالنسبة للجانب السلبي فأن الحرب في أوكرانيا ادت إلى ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء في جميع أنحاء العالم الى الحد الذي تصل معه لتهديد الاقتصاد الدولي والامن الغذائي، الامر الذي أدى إلى زيادة فاتورة الواردات الصينية وتقليل الطلب على الصادرات الصينية، وقامت البنوك المركزية في العديد من البلدان برفع أسعار الفائدة لترويض التضخم، وهي خطوة تزيد من مخاطر هروب رؤوس الأموال من الصين، فضلاً على التأثير على الواردات الصينية من المنتجات الزراعية الاوكرانية، فقد كانت اوكرانيا اكبر مصدر للذرة الى الصين بنسبة(٧٥٪)، كما تعد اوكرانيا لاعباً رئيسياً في مبادرة الحزام والطريق وتربط بعض الدول المهمة بهذه المبادرة الا ان الحرب ادت الى تراجع دور اوكرانيا ضمن هذه المبادرة[٣٥].
اما الجنب الايجابي فقد منحت الحرب بعض الفرص الرئيسة للصين، إذ أدت الى تعزيز علاقاتها مع روسيا على اعتبار أن روسيا الشريك الأصغر للسلطات الصينية، وقد نمت التجارة بين البلدين بنسبة (٢٩,٥٪) في عام ٢٠٢٢، مع تفوق الميزان التجاري لصالح الصين، كما وأسهمت العقوبات الغربية في إضعاف جزئي للحكومة الروسية، وجعلها أكثر اعتماداً على الصين، مما يمكّن الصين من ربط روسيا بـ»أصول الموارد» وتوسيع وجودها في السوق الروسية من خلال القطاعات الصناعية والاقتصادية الرئيسية، ولعل اتفاقية الغاز الطبيعي ذات السعر الثابت التي وقعها البلدان كانت من أبرز مكاسب الصين بعد الارتفاع الكبير في أسعار الطاقة في سياق حرب روسيا وأوكرانيا[٣٦].
في الواقع ان الحرب الروسية-الاوكرانية ادت الى بروز مكانة الصين في النظام الدولي كقوة حافظة للتوازن، فعلى الرغم من السعي الصيني الى تغيير النظام الى تعددي و قدرتها كقوة صاعدة في النظام الدولي ولديها القدرة على نقض القرارات التي لاتقبلها الا انها نأت بنفسها عن الحرب واكتفت باعلانها بأنها تتفهم مخاوف روسيا الامنية ولكنها لم تصطف معها، اذ دعت مراراً الى السلام، وعرضت المساعدة للقيام بدور الوساطة، وذلك لعدة اعتبارات اولها: ان روسيا الاتحادية تعد شريك استراتيجي للصين، وثانيهما: اهمية روسيا للصين في سياق تنافسها مع الولايات المتحدة الامريكية، والثالث: هو عدم رغبة الصين في الاضرار بعلاقتها التجارية والمربحة مع الغرب، اذ لاتزال الصين تعول كثيراً على التجارة مع اليابان والولايات المتحدة الامريكية واوروبا [٣٧]. لذا فأن حسابات الصين في هذا النظام الدولي هي حسابات اقتصادية فبعد التقدم الاقتصادي الكبير الذي حققته الصين، ممكن ان تؤثر على النظام الدولي عن طريق الوسائل الاقتصادية ذات الابعاد الاستراتيجية واهمها مبادرة الحزام والطريق[٣٨].
وبهذا يمكن القول ان الصين انتهجت سياسة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي للنهوض بأقتصادها، فقد اصبحت في مصاف القوى الصاعدة والمؤثرة في النظام الدولي، كما عدت منافساً اقتصدياً قوياً للقوى الكبرى ومنها الولايات المتحدة الامريكية، وهذا مادفع الخبراء الاقتصاديين الى تسمية الاقتصاد الصيني بالمعجزة الاقتصادية لانها تخطت العديد من العقبات، الامر الذي دفع الدول الاخرى تسعى لاقامة علاقات اقتصادية معها.

ثالثا: رؤية مستقبلية للأقتصاد الصيني

تسعى الصين اما للمحافظة على صعودها الاقتصادي في النظام الدولي او الرغبة في مواصلة الصعود نحو الاعلى لتتمكن من التقدم على القوى الدولية الاخرى لاسيما الولايات المتحدة الامريكية، ناهيك عن انها وفق تقديرات عام ٢٠٢٣ تحتل المرتبة الثانية في النمو الاقتصادي، لذا سيتم تناول هذا المحور على وفق التقديرات الاقرب للواقع على المدى المتوسط والبعيد بأحتماليين بين الاستمرارية والصعود وفق النقاط التالية:

أ- احتمالية بقاء الوضع الاقتصادي الصين على ماهو عليه

ان الوضع الاقتصادي الدولي تغير في بدايات القرن الحادي والعشرين، فلم تبقى الولايات المتحدة الامريكية هي القوى الاقتصادية الوحيدة في العالم بالرغم من انها تحتل المرتبة الاولى اقتصادياً وتتمتع بمقومات الاقتصادية جميعها، الا ان الصين اصبحت طرفاً رئيسياً وفاعلاً وصاعداً في النظام الدولي، بأعتبارها ثاني اكبر اقتصاد في العالم من بين القوى الدولية الاخرى[٣٩]، وهذا ماسيتم توضيحه في الجدول التالي:

الجدول رقم (٢) اكبر اقتصاديات العالم لعالم ٢٠٢٣

الدولة	الناتج المحلي الاجمالي لعام ٢٠٢٣
الولايات المتحدة الامريكية	٢٤,٩ترليون دولار
الصين	١٩,٥ترليون دولار
اليابان	٥,٧ترليون دولار
المانيا	٤,٦ترليون دولار
الهند	٤,٣ترليون دولار

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على المصدر:
فوكس ايكونوميكس، اكبر خمس اقتصادات في العالم بحلول عام ٢٠٢٣، على الموقع الالكتروني: www.argaam.com تاريخ الدخول للموقع ٢٠٢٣/٧/١٦

لذا فأن الصين تركز على الجانب الاقتصادي بشكل كبير لاسيما و أنَّ علاقاتها مع الدول الاخرى مرحب بها لانها تدعو الى السلام وعدم التدخل في الشأن الداخلي لأي دولة، وعليه فأن الاحتمال الاقرب للواقع هو بقاء الصين في هذه المرتبة الاقتصادية لان الولايات المتحدة الامريكية لاتسمح بتغلب دولة عليها، ناهيك عن المصالح التجارية المشتركة بين الولايات المتحدة الامريكية والصين التي ترجح ان الصين لاتسعى لاثارة عداء الغرب، وانما الحفاظ على مصالحها تأمين الحصول على موارد الطاقة من دول العالم الغنية بها.

ب- احتمالية الصعود الاقتصادي للصين

لقد حذر الكثير من الخبراء الاقتصادين من الصعود الصيني المتنامي سيما بعد نشاطها الاقتصادي الذي كان ينمو بدرجة سريعة بعد جائحة كورونا، ولم تتمكن الولايات المتحدة الامريكية من ابطاء هذا التصاعد الصيني، فهي تعد سوقاً لتصدير المنتجات والشركات الى العالم، اذ نجد البضائع الصينية في اغلب دول العالم[٤٠].

كما تشير الدراسات الاقتصادية الى ان الصين ستكتسح أسواق العالم بشكل أكبر على مستوى التجارة والإعمار، اذ ان الصين سوف تزداد فوائضها النقدية الضخمة وستزداد قوتها الاقتصادية[٤١]، ناهيك عن ان شرعية الحزب الشيوعي الصيني واستمراريته تعتمد على النمو الاقتصادي المستمر، وبرامج التحديث المحلية والقدرة على توفير مستوى معيشة مرتفع للسكان الصينيين، اذ يعد النمو المستمر للاقتصاد الصيني ضرورة

وليس ترفًا ويتطلب تطوير العلاقات الاقتصادية مع مختلف الدول[٤٢].

وعليه نجد الصين تندفع بقوة للمشاركة في المنتديات والمؤتمرات مع الدول الاخرى، والحقيقة ان السبب في ذلك رغبة الصين لمعرفة انطباع وثقافة الدول الاخرى لتعمل من هذه الثقافة بضائع صينية، مثل السجاد والاوراق والاقلام وغيرها، وهذا ان دل على شيء فهو يدل على اهمية الاقتصاد للصين ودورها في تطوير اقتصادها والتغلب على العقبات التي تواجهها.

الخاتمة

يعد الاقتصاد الصيني من الاقتصاديات القوية والصاعدة والمؤثرة في النظام الدولي، كما تتميز الصين بقدرتها على التحول السريع نحو القوة الاقتصادية، فكما هو معروف ان الصين لم تكن بالمستوى الاقتصادي المطلوب، الا انها خطت خطوات منها الانفتاح الاقتصادي على العالم التي مكنتها من تحقيق قفزة اقتصادية جعلتها ثان اكبر اقتصاد، فضلاً على ان الصين تستغل الازمات والتحديات وتحولها لصالحها، فعلى الرغم من طرحها لمبادرة الحزام والطريق الا انها واجهت تحديات وصعوبات ممكن ان تؤثر على اقتصادها، القت على الصين تحدي مواجهة العقبات لتتمكن من نجاح هذه المبادرة المهمة للاقتصاد الصيني، ناهيك عن تأثير فيروس كورونا وازمة العقار الاقتصادي والحرب الروسية – الاوكرانية.

المصادر:

اولاً: الكتب

١. انس خالد النصار، الاستراتيجية الصينية تجاه الدول العربية: الاهداف والمالات دراسة استشرافية، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الطبعة الاولى، ٢٠٢٠.
٢. صباح جاسم محمد الجنابي،، اثر المتغير الجيوبوليتيكي في السياسة الخارجية الصينية تجاه تايوان، المركز الديمقراطي العربي، المانيا-برلين، ٢٠٢١.
٣. - عمر هاشم ذنون،، السياسة الخارجية الصينية تجاه العراق منذ٢٠٠٣ وافاقها المستقبلية، الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان- الاردن، الطبعة الاولى.
٤. صباح جاسم محمد الجنابي، اثر المتغير الجيوبوليتيكي في السياسة الخارجية الصينية تجاه تايوان، المركز الديمقراطي العربي، المانيا-برلين، ٢٠٢١.
٥. وانغ شيانغ سوي، اسرار المعجزة الصينية، ترجمة: اسماء محمد صالح، بيت الحكمة، بغداد، الطبعة الاولى، ٢٠٢٢.
٦. طه جزاع، الصين مخالب التنين الناعمة، سلسلة دراسات اجتماعية سياسية، دار دجلة الاكاديمية، العراق- بغداد، الطبعة الاولى ٢٠٢١.
٧. لي باي لينغ، الحوكمة الاجتماعية في الصين، ترجمة: رنا عبده و امينة ابو اليسر، منشورات الضفاف، بيروت، الطبعة الاولى، ٢٠١٩.
٨. عدنان خلف حميد البدراني ا.هند زياد نافع عبد الله كلو، ابعاد السياسة الخارجية الصينية من منظور مبادرة الحزام والطريق تجاه دول منطقة الخليج، دار العلا للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى،٢٠٢١.
٩. ليو وي دونغ، الحزام والطريق نحو عولمة شاملة، ترجمة: ايمان سعيد و نبيل اسامة، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٨.
١٠. جان يون لينغ، الحزام والطريق تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن ٢١، ترجمة: اية محمد الغازي، دار صفافة للنشر، الجيزة، الطبعة الاولى ٢٠١٧.

١١. تشين يوي تساي واخرون، قراءات في الحزام الطريق مبادرة الصين للعالم في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: د.رشا كمال ود.شيماء كمال، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٢١.

١٢. محمود عزت عبد الحافظ، من كتاب مجموعة مؤلفين، تفشي فيروس كورونا.. بين المؤامرة والتعاون الدولي، مركز الدراسات الاستراتيجية، مكتبة الاسكندرية، مصر، ٢٠٢٠.

ثانياً: المجلات والمقالات

١. امين حواس، فهم معجزة النمو الاقتصادي في الصين، مقال منشور في مجلة دراسات وابحاث، المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة عبد الرحمن بن خلدون، الجزائر، العدد(٢٧)،٢٠١٧.

٢. زينب عبد الله، السياسة الخارجية الصينية تجاه دول الخليج (السعودية انموجاً)، مجلة اتجاهات سياسية، المركز الديموقراطي العربي، برلين-المانيا، العدد الخامس، ٢٠١٨،

٣. هديل حربي، مستقبل الصعود الكوني الصيني وقيادة العالم في القرن ٢١، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، العدد (٥٠)، ٢٠١٨.

٤. عاهد مسلم المشاقبة وصايل فلاح مقداد، النظام الدولي الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة –الصين انموذجا-١٩٩١-٢٠١٦، مجلة دراسات، معهد بيت الحكمة للعلوم السياسية، الاردن، العدد (٢)، ٢٠١٨.

٥. محمد موسى احمد، القدرات الصينية في النظام الدولي.. الطريق نحو الهيمنة، مجلة السياسة الدولية، العدد(٢٣٣) يوليو٢٠٢٣، مركز الاهرام- مصر.

٦. ايمن الدسوقي، مشروع الحزام والطريق في منطقة الخليج: تناقضاته وانعكاساته على الدور الصيني، تقدير موقف، كلية العلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٢١.

٧. باهر مردان مضخور، العراق ومشروع الحزام والطريق بعد عام٢٠١٥ واقع ودور العراق الراهن والمستقبلي في التفكير الاستراتيجي الصيني، ورقة بحثية مقدمة الى وقائع اعمال الندوة العلمية الافتراضية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد بالتعاون مع كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين،٢٠٢٠.

٨. عدنان خلف حميد البدراني، تحديات مبادرة الحزام والطريق: دراسة حالة الصين والدول المشاركة، مجلة المعهد، معهد العلمين للدراسات العليا، النجف الاشرف، العدد(٨)، ٢٠٢٢.

٩. مركز البيان للدراسات والتخطيط، مبادرة الحزام والطريق فرصة للعراق، سلسلة اصدارات مركزالبيان، بغداد، ٢٠١٨.

١٠. سعد عبيد علوان السعيدي، مفهوم التنافس والمفاهيم المقاربة له، مجلة حوار الفكر، المعهد العراقي، بغداد، العدد(٤٩)، ايلول٢٠١٩.

١١. وئام السيد عثمان، الصراع على قيادة النظام الدولي: الصعود الصيني الاحادي القطبية بعد جائحة كورونا.. رؤية مستقبلية، مجلة السياسة الدولية، العدد(٢٢٢)، المجلد٥٥، اكتوبر٢٠٢٠، الاهرام_ مصر.

١٢. رقية صباغ وفاتح حركاتي، تداعيات ازمة كورونا على الاقتصاد الصيني، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد(٢٠)، العدد(٢)، جامعة الجزائر، ٢٠٢٠.

١٣. تقدير موقف، تأثيرات كورونا على التنافس الاقتصادي بين الصين وامريكا، وحدة الرصد والتحليل، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، اسطنبول-تركيا، ٢٠٢١.

١٤. محمد الامين بن عودة ومحمد بن شهرة، الصين واستراتيجية الدبلوماسية الاقتصادية

في ظل تفشي فيروس كورونا، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، معهد الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر،العدد(٤)، المجلد (٩)، ٢٠٢٠.
١٥. ازمة عملاق العقارات الصيني ايفرغراند ترعب الاسواق العالمية، جريد الايام، العدد(٩٢٧٢)، الاربعاء ٢٠٢١/٩/٢٢، مؤسسة الايام للطباعة والنشر، سوريا.
١٦. جيرمي ويلس، لماذا تهدف الصين الى تحقيق اهداف مرتفعة للغاية، ترجمة: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، مجلة شؤون خارجية، قسم الترجمة، بغداد، الكرادة، العدد(١٤)، ٢٠٢٢.
١٧. وحيد عبد المجيد، النظام العالمي في ضوء الحرب الروسية-الاوكرانية، مجلة افاق استراتيجية، العدد(٥)، مارس٢٠٢٢، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مصر.
١٨. كارن ابو الخير، الخصوصية الصينية: هل تنجح قيادات بكين في ادارة تحولات مصيرية؟، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام، القتهرة-مصر، العدد(٨٨)، ٢٠١٢.

ثالثاً: الرسائل والاطاريح

١. سهى رشيد عليوي احمد، جائحة كورونا واثرها في العلاقات الامريكية الصينية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٢٢.

رابعاً: الانترنت

١. فوكس ايكونوميكس، اكبر خمس اقتصادات في العالم بحلول عام ٢٠٢٣، على الموقع الالكتروني: www.argaam.com تاريخ الدخول للموقع ٢٠٢٣/٧/١٦
٢. بيانات البنك الدولي، على الموقع الالكتروني: www.data.albankaldawli.org تاريخ الدخول للموقع ٢٠٢٣/٧/٩.
٣. ويكبيديا الموسوعة الحرة، ازمة قطاع العقارات الصيني، على الموقع الالكتروني: ar.wikipedia.org تاريخ الدخول للموقع ٢٠٢٣/٧/٩
٤. بلومبرغ، كيف غرق قطاع العقارات الصيني في هذه الفوضى، على الموقع الالكتروني: www.asharqbusiness.com تاريخ الدخول للموقع ٢٠٢٣/٧/٩
٥. بين الربح والخسارة حسابات الصين الاستراتيجية بعدد عم على الحرب في اوكرانيا، مقال منشور على الجزيرة نت، على الموقع الالكتروني: www.aljazeera.net تاريخ الدخول للموقع ٢٠٢٣/٧/٧
٦. كاوشيما شين، الصين والحرب الروسية الاوكرانية.زسياسة الحبل المشدود» وحسابات المكسب والخسارة، ملخص كتاب منشور على موقع اليابان بالعربي، على الموقع الالكتروني: www.nippon.com تاريخ الدخول للموقع ٢٠٢٣/٧/٩

خامساً:المصادر الاجنبية

1. Anoushiravan Ehteshami and Niv horesh, CHina,s presence in the middle east the implication of the one belt one road inivitative, routledge, london,٢٠٢٠.
2. Niv Horsh, Toward Well Oiled Relations?, The Nottingham China Polcy Institu Series,٢٠١٦.
3. Andrea chiriu, wait and see: chinas attitude towards the Ukrainian crisis (٢٠١٣-٢٠١٤),university of Cagliari, ٢٠٢٢.

| قائمة الهوامش

١. صباح جاسم محمد الجنابي، اثر المتغير الجيوبوليتيكي في السياسة الخارجية الصينية تجاه تايوان، المركز الديمقراطي العربي، المانيا-برلين، ٢٠٢١، ص٥٦.

٢. امين حواس، فهم معجزة النمو الاقتصادي في الصين، مقال منشور في مجلة دراسات وابحاث، المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة عبد الرحمن بن خلدون، الجزائر، العدد(٢٧)،٢٠١٧، ص٤، كذلك انظر: عمر هاشم ذنون الحيالي، مصدر سبق ذكره، ص١٤٨.

٣. زينب عبد الله، السياسة الخارجية الصينية تجاه دول الخليج (السعودية انموجاً)، مجلة اتجاهات سياسية، المركز الديموقراطي العربي، برلين-المانيا، العدد الخامس، ٢٠١٨، ص٥٥.

٤. هديل حربي، مستقبل الصعود الكوني الصيني وقيادة العالم في القرن ٢١، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، العدد (٥٠)، ٢٠١٨، ص٢٥٢.

٥. وانغ شيانغ سوي، اسرار المعجزة الصينية، ترجمة: اسماء محمد صالح، بيت الحكمة، بغداد، الطبعة الاولى، ٢٠٢٢، ص٢٤٣.

٦. طه جزاع، الصين مخالب التنين الناعمة، سلسلة دراسات اجتماعية سياسية، دار دجلة الاكاديمية، العراق- بغداد، الطبعة الاولى ٢٠٢١، ص٣٨.

٧. لي باي لينغ، الحوكمة الاجتماعية في الصين، ترجمة: رنا عبده و امينة ابو اليسر، منشورات الضفاف، بيروت، الطبعة الاولى، ٢٠١٩، ص٥٢.

٨. عاهد مسلم المشاقبة وصايل فلاح مقداد، النظام الدولي الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة –الصين انموذجا-١٩٩١-٢٠١٦، مجلة دراسات، معهد بيت الحكمة للعلوم السياسية، الاردن، العدد (٢)، ٢٠١٨، ص٢٦٥.

٩. محمد موسى احمد، القدرات الصينية في النظام الدولي.. الطريق نحو الهيمنة، مجلة السياسة الدولية، العدد(٢٣٣) يوليو٢٠٢٣، مركز الاهرام- مصر، ص٦٨.

١٠. عدنان خلف حميد البدراني ا.هند زياد نافع عبد الله كلو، ابعاد السياسة الخارجية الصينية من منظور مبادرة الحزام والطريق تجاه دول منطقة الخليج، دار العلا للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى،٢٠٢١، ص٨٥.

١١. ايمن الدسوقي، مشروع الحزام والطريق في منطقة الخليج: تناقضاته وانعكاساته على الدور الصيني، تقدير موقف، كلية العلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٢١,ص٢.

١٢. باهر مردان مضخور، العراق ومشروع الحزام والطريق بعد عام٢٠١٥ واقع ودور العراق الراهن والمستقبلي في التفكير الاستراتيجي الصيني، ورقة بحثية مقدمة الى وقائع اعمال الندوة العلمية الافتراضية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد بالتعاون مع كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين،٢٠٢٠، ص٢.

١٣. عدنان خلف حميد البدراني ا.هند زياد نافع عبد الله كلو، مصدر سبق ذكره، ص٩٧.

١٤. انس خالد النصار، الاستراتيجية الصينية تجاه الدول العربية: الاهداف والمالات دراسة استشرافية، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الطبعة الاولى، ٢٠٢٠، ص١٤٥.

١٥. عدنان خلف حميد البدراني، تحديات مبادرة الحزام والطريق: دراسة حالة الصين والدول المشاركة، مجلة المعهد، معهد العلمين للدراسات العليا، النجف الاشرف، العدد(٨)، ٢٠٢٢، ص١١١.

١٦. Anoushiravan Ehteshami and Niv horesh, CHina,s presence in the middle east the implication of the one belt one road inivitative, routledge, london,٢٠٢٠,p,١٥٦.

١٧. ليو وي دونغ، الحزام والطريق نحو عولمة شاملة، ترجمة: ايمان سعيد و نبيل اسامة، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٨، ص١٧٩.
١٨. مركز البيان للدراسات والتخطيط، مبادرة الحزام والطريق فرصة للعراق، سلسلة اصدارات مركزالبيان، بغداد، ٢٠١٨، ص٦.
١٩. جان يون لينغ، الحزام والطريق تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن ٢١، ترجمة: اية محمد الغازي، دار صفافة للنشر، الجيزة، الطبعة الاولى ٢٠١٧، ص٤٣٣.
٢٠. ليو وي دونغ، الحزام والطريق نحو عولمة شاملة، مصدر سبق ذكره، ٨١.
٢١. باهر مردان مضخور، العراق ومشروع الحزام والطريق بعد عام٢٠١٥ واقع ودور العراق الراهن والمستقبلي في التفكير الاستراتيجي الصيني، مصدر سبق ذكره، ص٩.
٢٢. سعد عبيد علوان السعيدي، مفهوم التنافس والمفاهيم المقاربة له، مجلة حوار الفكر، المعهد العراقي، بغداد، العدد(٤٩)، ايلول٢٠١٩، ص١٢٦.
٢٣. تشين يوي تساي واخرون، قراءات في الحزام الطريق مبادرة الصين للعالم في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: د.رشا كمال ود.شيماء كمال، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٢١، ص١٨٥.
٢٤. وئام السيد عثمان، الصراع على قيادة النظام الدولي: الصعود الصيني الاحادي القطبية بعد جائحة كورونا.. رؤية مستقبلية، مجلة السياسة الدولية، العدد(٢٢٢)، المجلد٥٥، اكتوبر٢٠٢٠، الاهرام_ مصر، ص٣٨.
٢٥. رقية صباغ وفاتح حركاتي، تداعيات ازمة كورونا على الاقتصاد الصيني، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد(٢٠)، العدد(٢)، جامعة الجزائر، ٢٠٢٠، ص١٣.
٢٦. تقدير موقف، تأثيرات كورونا على التنافس الاقتصادي بين الصين وامريكا، وحدة الرضد والتحليل، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، اسطنبول-تركيا، ٢٠٢١، ص٦.
٢٧. محمد الامين بن عودة ومحمد بن شهرة، الصين واستراتيجية الدبلوماسية الاقتصادية في ظل تفشي فيروس كورونا، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، معهد الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر،العدد(٤)، المجلد (٩)، ٢٠٢٠، ص٤١٥.
٢٨. بيانات البنك الدولي، على الموقع الالكتروني: www.data.albankaldawli.org تاريخ الدخول للموقع ٢٠٢٣/٧/٩.
٢٩. رقية صباغ وفاتح حركاتي، مصدر سبق ذكره، ص١٣-١٤.
٣٠. محمود عزت عبد الحافظ، من كتاب مجموعة مؤلفين، تفشي فيروس كورونا.. بين المؤامرة والتعاون الدولي، مركز الدراسات الاستراتيجية، مكتبة الاسكندرية، مصر، ٢٠٢٠، ص٥٥.
٣١. (*) ايفرغراند: هي ثاني اكبر مطور عقاري في الصين من حيث المبيعات، وثاني اكبر مجموعة في العالم من حيث الايرادات، مؤسسها شو جيايين سنة ١٩٩٦في اقليم غوانزو، والتي تتخذ من مدينة شينزن مقراً رئيساً لها، وقد دفعت ازمة سوق العقارات الصيني هذه الشركة الى زيادة ديونها لتصل نحو(٣٠٠٠) مليار دولار، للمزيد ينظر: ازمة عملاق العقارات الصيني ايفرغراند ترعب الاسواق العالمية، جريد الايام، العدد(٩٢٧٢)، الاربعاء ٢٠٢١/٩/٢٢، مؤسسة الايام للطباعة والنشر، سوريا، ص١٦.
٣٢. ويكبيديا الموسوعة الحرة، ازمة قطاع العقارات الصيني، على الموقع الالكتروني: ar.wikipedia.org تاريخ الدخول للموقع ٢٠٢٣/٧/٩
٣٣.بلومبرغ، كيف غرق قطاع العقارات الصيني في هذه الفوضى، على الموقع الالكتروني:

www.asharqbusiness.com تاريخ الدخول للموقع ٢٠٢٣/٧/٩

٣٤. Andrea chiriu, wait and see: chinas attitude towards the Ukrainian crisis (٢٠١٣-٢٠١٤),university of Cagliari, ٢٠٢٢

٣٥. جيرمي ويلس، لماذا تهدف الصين الى تحقيق اهداف مرتفعة للغاية، ترجمة: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، مجلة شؤون خارجية، قسم الترجمة، بغداد، الكرادة، العدد(١٤)، ٢٠٢٢، ص٤.

٣٦. بين الربح والخسارة حسابات الصين الاستراتيجية بعدد عم على الحرب في اوكرانيا، مقال منشور على الجزيرة نت، على الموقع الالكتروني: www.aljazeera.net تاريخ الدخول للموقع ٢٠٢٣/٧/٧

٣٧. كاوشيما شين، الصين والحرب الروسية الاوكرانية.زسياسة الحبل المشدود» وحسابات المكسب والخسارة، ملخص كتاب منشور على موقع اليابان بالعربي، على الموقع الالكتروني: www.nippon.com تاريخ الدخول للموقع ٢٠٢٣/٧/٩

٣٨. وحيد عبد المجيد، النظام العالمي في ضوء الحرب الروسية-الاوكرانية، مجلة افاق استراتيجية، العدد(٥)، مارس٢٠٢٢، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مصر، ص٦٠.

٣٩. سهى رشيد عليوي احمد، جائحة كورونا واثرها في العلاقات الامريكية الصينية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٢٢، ص٦٥.

٤٠. سهى رشيد، مصدر سبق ذكره، ص١١٧.

٤١. كارن ابو الخير، الخصوصية الصينية: هل تنجح قيادات بكين في ادارة تحولات مصيرية؟، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام، القتهرة-مصر، العدد(٨٨)، ٢٠١٢، ص١٦٣.

٤٢. Niv Horsh, Toward Well Oiled Relations?, The Nottingham China Polcy Institu ,Series,٢٠١٦, p.٦٩-٧٠.

جستن موزينيك
مجلة الفورين افيرز
ترجمة: فيصل عبد اللطيف

الثغرة الاقتصادية في الامن القومي الأمريكي

كيفية تلافي مكامن الضعف التي تخلقها الأسواق الحرة

لقد دخل العالم عصرا فيه يحسم الصراع الاقتصادي مصائر الأمم. في الوقت الذي يعود فيه استخدام التكتيكات الاقتصادية للحصول على مكاسب جيوسياسية الى عصر اليونان القديمة, ساهمت العولمة في تضخيم تبعات الاضطرابات المحتملة في التجارة والتدفقات المالية, تاركة الولايات المتحدة في موقف لم تألفه سابقا. عند انتهاء اخر منافسة بين قوى كبرى في نهاية عقد الثمانينات, كان نصيب التجارة العالمية يبلغ حوالي ٣٧ بالمائة من اجمالي الناتج القومي العالمي. اليوم ومع ارتفاع وتيرة التوترات بين القوى الكبرى, تمثل التجارة الدولية ٥٧ بالمائة من اجمالي الناتج القومي العالمي.

والامر الأكثر أهمية ربما هو الاندماج الاقتصادي بين الولايات المتحدة والصين أكبر بكثير من الاندماج مع الاقتصاد السوفيتي خلال فترة الحرب الباردة. قبل سقوط جدار برلين في عام ١٩٨٩, بلغت قيمة الواردات الامريكية من الاتحاد السوفيتي حوالي ٥٠٠ مليون دولار, اقل بكثير من نسبة الواحد بالمائة من اجمالي الواردات الامريكية. اما اليوم فتبلغ الواردات الامريكية من الصين حوالي ٥٠٠ مليار دولار, تمثل حوالي ١٥ بالمائة من كل واردات الولايات المتحدة. أحد الأمثلة على الاندماج الاقتصادي بين الولايات المتحدة والصين, يمكن اخذ شركة أبل بنظر الاعتبار, وهي أكبر شركة على مستوى العالم, وتعتمد على الصين في ثلث اتناجها وحوالي خمس مبيعاتها. مثل هكذا اعتمادية خلقت نوعا من أنواع المفارقات وهي: ان الولايات المتحدة هشة اقتصاديا وأكثر قوة مما مضى على امتداد تاريخها في الوقت ذاته. تتجسد مكامن القوة الاقتصادية للولايات المتحدة في بشكل كبير في الخزانة الامريكية ووزارة التجارة والأدوات التي تمتلكها هذه الوكالات من الممكن ان تكون فعالة جدا. لكن البنية التحتية لصنع القرار التي تدعم استخدام هذه الأدوات غير ملائمة لهذه الفترة من التنافس بين القوى الكبرى, في بعض الحالات تم تصميها لاستهداف الإرهابيين بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر. نتيجة لذلك, الولايات المتحدة الان تمتلك أدوات فعالة تكتيكيا لكنها تفتقر في الغالب الى المعلومة والتنسيق المطلوبين لصناعة قرارات محكمة. من الناحية المثالية, التصعيدات الكبرى والصراع هي أمور يمكن تجنبها, ولكن إذا لم يحدث ذلك, فيتوجب على واشنطن وحلفائها ضمان ان تكون الاقتصاديات الحرة مستعدة بشكل جيد للدفاع عن شعوبها الحرة.

| أدوات التجارة

تمتلك الولايات المتحدة العديد من وسائل القوى الواسعة والتي لم يتم تصميمها تحديدا لضمان الامن الاقتصادي ولكن يمكن استخدامها في هذا المجال. على سبيل المثال, يمكن ان تخدم السياسة التجارية ليس فقط الأسواق المفتوحة والتجارة الحرة انما يمكنها ان تمنع دولا بعينها من التجارة مع الولايات المتحدة. بشكل مماثل, يمكن استخدام السياسة النقدية لتشجيع انتاج السلعة المهمة استراتيجيا في الولايات المتحدة, كما حصل في «قانون الرقاقات الاليكترونية», والذي وقعه الرئيس جو بايدن في شهر اب سنة ٢٠٢٢, لحماية اشباه الموصلات الامريكية.

بالإضافة الى هذه السلطات الواسعة, اوجدت الولايات المتحدة أدوات صنعت خصيصا لحماية الامن الاقتصادي الأمريكي. احد هذه الأدوات ذات الأهداف المحدودة هي لجنة الاستثمارات الأجنبية في الولايات المتحدة. هذه اللجنة هي وكالة بينية تترأسها وزارة الخزانة وتلعب دورا مهما في ضمان عدم بيع الشركات الأمنية التي تمتلك تكنلوجيا استراتيجية الى الأجانب والذين يمكن ان يقوموا باستخدام هذه التكنلوجيا بالضد من الولايات المتحدة. لكن هذا اللجنة بحكم طبيعتها قائمة على رد الفعل وليست استباقية. فالأجانب بحاجة الى البدء بإجراءات الشراء حتى تقوم هذه اللجنة بمراجعة عملية البيع. ولهذا السبب لن تكون هذه اللجنة مفيدة في فترة تتميز بالتوترات الاقتصادية الحادة, حيث ستتوقف عمليات الاستيلاء على الشركات الامريكية بكل الأحوال. ولتعزيز عمل هذه اللجنة, تسعى واشنطن الى البحث عن تأسيس قواعد تنظم التدفقات المالية الخارجة من البلاد ـ على سبيل المثال, الشركات الامريكية التي تقوم بتمويل ابحاث حساسة استراتيجيا وابحاث تنموية في الصين. هذه القواعد يمكن ان تؤثر على الشركات الامريكية بشكل عام, وليس فقط تلك الشركات التي تشتريها كيانات اجنبية, وبذلك هناك إمكانية لتوسيع الرقابة على انتقال راس المال الى الخارج بشكل كبير.

وزارة التجارة تتولى مسؤولية تنظيم الصادرات وهي اداة أخرى مصممة لحماية الامن الاقتصادي للبلاد. ضوابط التصدير تسمح للولايات المتحدة بالأشراف بشكل استباقي على الوصول الأجنبي الى المكونات والتكنلوجيا الحساسة. وعلى الرغم من ان ضوابط التصدير يمكن ان تطبيقها بشكل واسع, الا ان استخدامها العملي كان انتقائيا. على سبيل المثال, عندما قيدت إدارة بايدن صادرات شبه الموصلات الى الصين, ركز البيت الأبيض بشكل كبير على التكنلوجيا ذات القيمة الكبرى بالنسبة للجيش الصيني.

وأخيرا, يوجد هنالك أداة العقوبات والتي استخدمت تاريخيا بشكل كبير أكثر من باقي الإجراءات الأخرى. فالعقوبات يمكن ان تستخدم لتجميد الأصول ومنع الكيانات الامريكية من التعامل مع الكيانات المعاقبة. وعليه فان العقوبات بإمكانها تقييد أهدافها من القيام بالتجارة ضمن الجزء الأعظم داخل النظام التجاري والمالي العالمي. لقد طورت الحكومة الامريكية بنية مؤسسية لتطبيق العقوبات بعد أحداث ١١ سبتمبر. في ذلك الوقت, أسست وزارة الخزانة الامريكية قسم الإرهاب والتمويل والاستخبارات المالية لمتابعة الأموال التي تمول الإرهابيين. هذا القسم تطور بشكل مثير للأعجاب عبر الزمن ليتكيف مع الاحتياجات الاوسع, ويستهدف اليوم ليس الإرهابيين وتجار المخدرات فحسب انما الدول أيضا. ولكن, عندما استهدفت العقوبات اقتصاديات بأكملها, كما هو الحال مع إيران وكوريا الشمالية وفنزويلا وروسيا الان, فقد كانت اقتصاديات صغيرة نسبيا قائمة على صناعة واحدة في الغالب, الا وهي صناعة النفط. مكتب الإرهاب والاستخبارات المالية قد يكون محترفا في توظيف الأدوات الاقتصادية القسرية, الى انه

SERIES 2006
THIS NOTE IS LEGAL TENDER FOR ALL DEBTS, PUBLIC AND PRIVATE
HB 34482862 B2

لا يمتلك البنية التحتية اللازمة لا القدرة البشرية لسبر غوار صراع اقتصادي محتمل مع دولة كبرى. فهو يتكون بشكل رئيس من موظفين مخلصين بخبرات في مجال الجريمة المالية والاستخبارات ومتابعة التمويل غير القانوني, لكن هذا الفريق لم يتم بناؤه لتحلي الروابط الاقتصادية والمالية المعقدة والتي يمكن ان تدخل عند حدوث صدامات بين القوى الكبرى.

| لعبة الحرب الاقتصادية

بشكل عام, أحد المشاكل الاقتصادية في الامن الاقتصادي الأمريكي هي عدم وجود وكالة او مجموعة تناط بها مسؤولية التقييم الدوري والمنهجي لمواطن الضعف الأمريكي. فمجلس الامن القومي الأمريكي بإمكانه جمع وزارت مثل التجارة والدفاع والخزانة لتقييم مواطن قلق معينة, مثل اشباه الموصلات. بشكل مماثل, هنالك فريق في البيت الأبيض يركز على الاقتصاد الدولي, ولكنه عبارة مجموعة صغيرة مسؤوليتها تتمثل في ضبط الإيقاع المحموم لعملية صنع القرار اليومية في داخل الحكومة والتخطيط لمناسبات مثل قمة الدول السبع الصناعية وقمة دول العشرين. هذا الفريق ليس في موقع يسمح له بان يقيم بشكل روتيني مواطن الضعف الاقتصادية او الإجابة عن إشكاليات الامن الاقتصادي طويلة المدى. لا وجود لأي مجموعة مسؤولة مثلاً عن دراسة الكيفية التي يمكن ان يتعرض فيها الاقتصاد الأمريكي للاضطراب إذا ما تصاعدت التوترات مع الصين بشكل حاد. كذلك, لا توجد هناك وكالة حكومية أمريكية مفوضة بشكل صريح لتقييم اثار الافعال الاقتصادية الهجومية وكيف يمكن استخدام هذه الأفعال من قبل الولايات المتحدة. عندما قامت الولايات المتحدة وحلفائها بفرض عقوبات على روسيا ردا على غزوها لأوكرانيا في شهر شباط ٢٠٢, لم يكن باستطاعة روسيا فعل الكثير للرد على ذلك هذه العقوبات بشكل مناسب. إذا ما قررت الولايات المتحدة اتخاذ إجراءات مماثلة لهذه بالضد من الصين, من المرجح ان تقوم بكين بالرد, وردة الفعل من الدول الأخرى ستكون متنوعة واكثر تعقيدا. لكن واشنطن لا تمتلك فريقا يعدها لصراع اقتصادي بالطريقة التي يقوم بها المخططين العسكريين بمحاكاة خطط الحرب وسيناريوهاتها.

صناع القرار الامريكيون بحاجة الى التفكير الاستباقي, وتطويل الحدس والفهم للكيفية التي تتفاعل فيها رقعة الشطرنج الاقتصادية على المستوى الدولي إذا ما تفاقمت التوترات بين الصين والولايات المتحدة. اذا ما فرضت الولايات المتحدة عقوبات على الصين, كيف ستقوم الصين ببيع دينها الى الولايات المتحدة وحصتها في الأسواق؟ كيف ستستجيب الأسواق؟ أي الأجزاء من سلاسل الامداد الصناعية في الولايات المتحدة يمكن ان تصبح تحت ضغط شديد؟ على أي من الحلفاء ستصبح الولايات المتحدة أكثر اعتمادا من الناحية الاقتصادية؟ ماذا سيحدث إذا ما قررت دول مثل البرازيل والهند عدم التعاون مع الولايات المتحدة؟ ماذا سيحدث لكل من الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد الصيني جراء ذلك؟. بالرغم من ان هذه ليست بالأسئلة الجديدة, الا ان الإجابة عليها تتغير دائما ولذلك يجب دراستها بشكل مستمر. وبالرغم من الحاجة الى مثل هكذا نوع من المعلومات, فلا وزير الخزانة ولا وزير التجارة قام بتخصيص فريق بإمكانه تقديم هذه المعلومات. في الوقت ذاته, في مجال الامن القومي التقليدي, تقوم الوكالات الحكومية بالتخطيط والاستعداد بشكل مستمر للمخاطر التي قد تبرز في مجالات عملهم.

جزء من هذه المشكلة يكمن في ان البيروقراطيين يعملون دائما بعزلة. الخبرات في الأمور البينية

بين الاقتصاد والامن القومي مقسمة بشكل رئيس بين وزارة الخارجية والتي تمتلك قسما مكرسا للشؤون الاقتصادية, ووزارة التجارة التي تتعامل مع ضوابط التصدير, الممثل التجاري الأمريكي والذي يركز على التجارة, ووزارة الخزانة التي ترأس لجنة الاستثمارات الأجنبية في الولايات المتحدة وترسم وتدير برامج العقوبات وتمتلك خبرة حول أسواق راس المال المحلية والدولية. وزارة الخزانة نفسها تنقسم مجالات خبراتها الى ثلاث اقسام رئيسية: التمويل المحلي والتمويل الدولي والإرهاب والاستخبارات المالية. لكن الإشكاليات الاستراتيجيات تكون متداخلة بين هذه المجالات. فرض عقوبات على الصين سيؤثر بكل تأكيد على أسواق راس المال المحلية وسلاسل الامداد الدولية, لكن محامي العقوبات وخبراء غسيل الأموال في قسم الإرهاب والاستخبارات المالية لا يمتلكون خلفية عميقة في الأسواق او الاقتصاد, والتي تقع بدلا عن ذلك في أجزاء أخرى من الوزارة. لذلك, فان المسؤولية تقع على السياسيين المعينين والذين يمتلكون رؤية شاملة لمختلف هذه الاختصاصات, مثل الوزير ووكيل الوزارة, فهؤلاء بإمكانهم توليف التبعات المعقدة التي قد تنجم عن فرض العقوبات. وهذا الامر لا يزال بعيد المنال. فهؤلاء المسؤولون يجب ان يستفادوا من الأفكار الناضجة التي تزودهم بها الفرق العاملة تحت أمرتهم. يضاف الى ذلك, تكون تعيينات هؤلاء المسؤولين مؤقتة, في الوقت الذي تفرض فيه الحاجة الى خبرات هؤلاء عدم تغيرهم عند تغيير الإدارات.

| محدودية الخيال

ويمكن القول ان اهم تبعات عدم امتلاك واشنطن لبنية تحتية في مجال الامن الاقتصادي هو استمرارية عدم نضج التفكير الاستراتيجي. الولايات المتحدة معتادة على تصور النزاعات من المنظور العسكري, والذي تحتل فيه البلاد مكانة مهيمنة منذ عقود طويلة, فالإنفاق العسكري للولايات المتحدة يعادل مجموع الانفاق العسكري للتسع الدول التي تليها مجتمعة. لكن حجم الاقتصاد الامريكي يقارب حجم اقتصاد اوربا, وفي اسيا يبلغ حجمه من حجم الاقتصاد الصيني والياباني مجتمعين. وهذا الامر يعني ان على واشنطن التفكير بطريقة مختلفة حول قدرتها على استعراض قوتها الاقتصادية عن الطريقة التي تقوم بها باستعراض قوتها العسكرية. استقطاب الحلفاء هو امر أساسي لخلق ضغط اقتصادي فعال أكثر منه في خلق ضغط عسكري فعال, وهو الامر الذي تكتشفه واشنطن الان في العقوبات على صادرات النفط الروسي والتي سيلعب الدعم الهندي فيها دورا إيجابيا, وكذلك ضبط صادرات اشباه الموصلات الى الصين والدور الجوهري الذي يلعبه التعاون الياباني والهولندي في هذا الشأن. إذا ما تصاعدت حدة التوترات مع الصين, فستحتاج واشنطن ان تكون مستعدة لتقبل حقيقة انه حتى أقرب حلفائها سينظرون الى العالم من منظار مختلف قليلا عن المنظار الأمريكي. على سبيل المثال, تقوم كل من اليابان واوربا بالتصدير الى الصين بمعدل ضعفين كنسبة من اجمالي ناتجهما القومي مما تقوم الولايات المتحدة بتصديره. يحتاج القادة الامريكيون الى رؤية واضحة وفهم للمصالح الاقتصادية لشركائهم حتى يتمكنوا من التخطيط وفقا لذلك والتفكير مليا بما ستتطلبه عملية بناء توافق أخلاقي بين دول العالم الحر للوقوف بوجه الضغط الاقتصادي الصيني.

بشكل مماثل, تفتقر عملية التفكير في واشنطن الى العمق بما يتعلق بالمفارقة التجارية الأساسية, وهي ان التجارة تقلل من فرص حدوث الحرب بسبب الاعتمادية المتبادلة التي توجدها, لكنها في نفس الوقت تزيد من مواطن الضعف في حال اندلاع مواجهات عدائية. يجب ان توكل مهمة

التقييم الصارم لهذه المقايضات الاستراتيجية الى فريق مختص في داخل الحكومة الامريكية. في بعض القطاعات مثل المواد الأولية, يمكن ان تقتضي مصلحة الولايات المتحدة تصدير السلع والاحتفاظ بأدوات قوة يمكن استخدامها بالضد من المنافسين, وفي قطاعات أخرى كتلك التي تحتاج معرفة بالتقنيات الحديثة, قد يتسبب تصدير التكنلوجيا بتقويض الامن القومي الأمريكي. نظام السيطرة على الصادرات يركز على مواد بحاجة الى الحماية, ولكن الحكومة لا تعطي الكثير من الاهتمام الى الصادرات التي قد تمنحها افضلية في تنافسها مع القوى الكبرى. التجارة ليست خيرا مطلق او شر مطلق من منظور الامن القومي, والفهم السليم لتداعياتها الاستراتيجية هو امر جوهري بالنسبة لأقوى اقتصاد في العالم.

كذلك تفتقر الحكومة الى الموارد اللازم تخصيصها لدعم التفكير الاستراتيجي حول دور الدولار الأمريكي في الاقتصاد العالمي. مكان الدولار كعملة احتياطية رئيسية دوليا يعود بالكثير من المنافع للولايات المتحد وحلفائها, كما ان استمرارية الموقع المهيمن للدولار سيتم تحديده عن طريق السوق وبناءً على القوة النسبية للاقتصاد الأمريكي ومؤسساته. ولكن, ولأول مرة في التاريخ المعاصر, قامت قوة اقتصادية عالمية بالإعلان وبوضوح عن هدفها بتقويض مكانة الدولار. فالخطة الخمسية التي أعلنت عنها الحكومة الصينية للسنوات ٢٠١٦-٢٠٢١ ذكرت وبشكل صريح بانها تهدف الى جعل العملة الصينية عملة تداول عالمية. واكد على هذه النقطة العديد من المسؤولين الصينيين, بما في ذلك لي روغو, رئيس مصرف الصين للاستيراد والتصدير, والذي صرح, «فقط بإزالة المكانة الاحتكارية للدولار سيكون من الممكن اصلاح النظام المالي الدولي.»

لذلك على الولايات المتحدة التفكير بجدية حول النهج الذي ستنتهجه الصين في محاولتها لتنحية الدولار عن مكانته. ويتضمن هذا تساؤلات مثل دور عملات البنك المركزي الرقمية والتي تقوم الصين بإطلاقها بالإضافة الى الجهود الصينية لبناء نظام بديل عن نظام SWIFT, المنصة الامنة التي تربط البنوك على مستوى العالم, وتسعير السلع بالعملات الأخرى. الى جانب العمل الفني لوزارة الخزانة المسؤول عن مراقبة التلاعب بمعدلات الصرف, التساؤلات حول الدولار يتم تناولها بشكل عام من قبل فرق متخصصة تتعامل مع مسائل بعينها وليست موضع تخطيط مستمر. على سبيل المثال, لدراسة العملات الرقمية, تقوم وزارة الخزانة عادة بدعوة لجنة العمل المختصة بالأسواق المالية للانعقاد. ويقوم فريق عمل هذه اللجنة بإصدار تقارير مفيدة لكنها لا تلتقي بشكل دوري ولا تمتلك فريقا كادرا عمل مخصص لها, كما انها تتعامل مع العملات الاليكترونية من جانب تنظيمي من دون الاخذ بنظر الاعتبار الجهود الصينية الواسعة لتقويض تفوق الدولار عالميا.

قوة الشعب

من اجل إدارة الامن الاقتصادي الأمريكي, يتوجب على كل من وزارة الخزانة الامريكية ووزارة التجارة والبيت الأبيض التكيف. على كل من وزارة التجارة ووزارة الخزانة انشاء مكاتب تركز على قضايا الامن الاقتصادي ذات التأثير بعيد المدى. هذه المكاتب اجراء ما يمكن تسميته بتقييم القدرة والضعف الاقتصادي لفهم مواطن القوة الاقتصادية التي تمتلكها الولايات المتحدة والهشاشات التي يمكن ان يتم استغلالها من قبل خصوم الولايات المتحدة إذا ما تصاعدت التوترات الجيوسياسية. سينصب تركيز وزارة الخزانة الامريكية على الأسواق والتدفقات المالية, ووزارة التجارة على الإنتاج الصناعي وسلاسل الامداد. هذه المكاتب الجديدة عليها أيضا تأسيس مجموعات عمل خاصة, تشبه النموذج الذي تم تبنيه في مجال الامن الاليكتروني والذي يتم التنسيق فيه ما بين

القطاع العام والقطاع الخاص. كما هو الحال مع الامن الاليكتروني, فسيكون على المصالح التجارية الامريكية مسؤولية بناء الجزء الأكبر من المرونة المطلوبة لمواجهة المخاطر الاقتصادية. عن طريق العمل مع القطاع الخاص, بما في ذلك إقامة فرضيات تحاكي الواقع كما يتم فعله في ميدان الامن الاليكتروني, ستتمكن الحكومة من تشخيص مكامن الضعف الاقتصادي المتعددة وتحذير الشركات من مخاطرها الجيوسياسية. ويجب ان يترأس هذه المكاتب شخصيات سياسية وليس موظفين حكوميين, على ان تكون كوادرها متكونة من مختصين لا يتم تغييرهم مع تغير الإدارات الامريكية بشكل يوفر استمرارية في تراكم الخبرات والمهارات. ويتوجب على السياسي الذي يترأس هذه المكاتب برفع التقارير مباشرة الى الوزير المختص, بشكل يسمح لهذه المكاتب العمل بشكل يقفز على العزلة الوزارية وتطوير نظرة شمولية للأمن الاقتصادي الأمريكي.

كذلك يتوجب على البيت الأبيض الاستمرار في توسيع فريقه الاقتصادي الدولي ليتضمن مجموعة تركيز تختص بالتخطيط الاقتصادي بعيد المدى. هذه المجموعة ستنسق مع المكاتب الجديدة في وزارتي الخزانة والتجارة ومع غيرها من الوكالات, لفهم الخيارات المتاحة والمفاضلات التي ستواجه الولايات المتحدة اذا ما قامت بتوظيف نفوذها الاقتصادي, وكيفية حماية هذا النفوذ عبر الزمن والتنسيق مع الحلفاء خلال هذه العملية. سيحرص هذا الفريق الموسع التابع الى البيت الأبيض على ان يأخذ مجلس الامن القومي هذه الأمور دوما بنظر الاعتبار.

ان الهدف من هذه التغييرات لا يجب ان يكون تهديد الدول الأخرى او تقويض فاعلية الأسواق والتي تعد الأساس الصلب لقوة الولايات المتحدة. بدلا عن ذلك, يجب ان تعد الولايات المتحدة وحلفائها الى فترة سترتفع فيها التوترات الجيوسياسية. مع تطوير الفهم العميق لوضع الامن الاقتصادي, ستتمكن الولايات المتحدة من تقليل مخاطر حدوث المفاجئات وضمان انه اذا ما قامت باتخاذ قرارات معينة, سيكون لديها ادراك ناضج للآثار الاقتصادية التي قد تنتج عن هذه القرارات. علاوة على ذلك, ان التخطيط المركز على كيفية استخدام الأسواق الحرة بالضد من العالم الحر سيسمح للولايات المتحدة وحلفائها تفادي حدوث اضطرابات اقتصادية بشكل أفضل. وكما هو الامر مع الامن القومي التقليدي, فان امتلاك استراتيجية هو رادع ممتاز أفضل من انعدام الاستعداد.

تيريزا شاهين
ناشيونال ريفيو
ترجمة: فيصل عبد اللطيف

الافول الصيني القادم:

التقييم الحقيقي لتهديد جمهورية الصين الشعبية

ان وجهة النظر التي صارت الان محل اجماع والتي تقول بان جمهورية الصين الشعبية هي دولة معادية للديمقراطية ومنتهكة لحقوق الانسان واستبدادية وشيوعية تمثل تراجعا كبيرا عن مواقف صناع القرار والتي تم تبنيها خلال السنوات الخمسة وعشرين الماضية. في مطلع القرن الجاري ـ بعد ما يقرب من العقد منذ وقوع مجزرة ساحة تيانانمن ـ كان قادة الحكومات وصناع القرار في واشنطن وعواصم الدول الحليفة لها حول العالم ينظرون الى الصين كفاعل عقلاني صاعد في الاقتصاد العالمي. ستكون هنالك بعض الانتكاسات في طريق تحول الصين الى هذا الفاعل (مجزرة تيانانمن نظر اليها كأحد هذه الانتكاسات) لكن لن يكون هنالك شيء لا يمكن معالجته وفقا للرؤية القائلة بان قوى السوق سوف تدفع الصين للالتحاق بالنظام الدولي الليبرالي.

تبنت الإدارات الامريكية المتعاقبة ومن كلا الحزبين الديمقراطي والجمهوري هذا الموقف وتجاهلت العديد من المؤشرات التي تشير الى عكس ذلك املا في الوصول الى مخرج أكثر تفضيلا ضمن سلوك اثبت بانه محض خيال. منذ ذلك الحين, أصبحت الحقائق حول جمهورية الصين الشعبية ونظام الحزب الشيوعي الصيني أكثر وضوحا من ان يتم تجاهلها. لكن يتوجب على صناع القرار أيضا تجنب ارتكاب الخطأ في الاتجاه المعاكس عن طريق تضخيم قدرات جمهورية الصين الشعبية بوصفها قوة كبرى صاعدة. في الحقيقة, ان الصين تحت حكم الحزب الشيوعي ما هي الا امة في طريقها الى الافول على المدى البعيد. بكل تأكيد الصين تمثل تهديدا حقيقا في العديد من الميادين, لكن إذا ما كانت الأجيال السابقة من صناع القرار هونت من الإشكالية التي تمثلها جمهورية الصين الشعبية, سيكون من الخطأ أيضا بالنسبة لصناع القرار في يومنا هذا المبالغة في حجم الخطر الصيني. فقط عن طريق امتلاك تصورات حقيقية يمكننا تقييم الوضع القائم بشكل دقيق واجتراح أفضل السياسات للمستقبل. تحديدا, يتوجب علينا الانتباه الى حقيقتين مهمتين: أولا, ان الصين أضعف من مما تريد ان تصوره للعالم, ثانيا, ان تركيزنا على صراع محتمل في تايوان ـ على الرغم من أهميته ـ يشتت الانتباه عن الأهداف الصينية القابلة للتحقيق على المدى القريب, بما في ذلك أهدافها في اسيا الوسطى وروسيا والقطب الشمالي والجزر اليابانية الجنوبية والتي من شأنها زعزعة استقرار المنطقة والعالم.

وخوفا من تسطيح الأمور, بالإمكان القول بان القادة الاوربيون كانوا يخدعون أنفسهم لعقود طويلة حول تطور الصين عن طريق الاحتفاظ بوجهات

النظر المتعلقة بالصين والتي تشكلت خلال وبعد فترة حكم دينغ شياو بينغ. لقد ظهر دينغ بعد فترة من المناورات الحزبية الداخلية بين فصائل ساعية للسيطرة على الحكم بعد موت ماوتسي تونغ في عام ١٩٧٦. خلال سنوات قليلة, برز دينغ كزعيم قوي وبدأ بدفع الصين نحو رأسمالية الدولة والانخراط الدولي, على النقيض من فترة حكم ماو التي صبت اهتمامها على الداخل وعلى الاخضاع والقهر. في نهاية المطاف, بدأ الغربيون بالنظر الى دينغ شياو بينغ على انه مهندس الصين الحديثة. ويعتقد الكثيرون بان دينغ قام بالتأسيس لطريق ثالث للتنمية الاقتصادية, طريق يقع بين الرأسمالية والشيوعية, اشتمل على سيطرة حديدية للحكومة على الاقتصاد من اجل خلق دولة حديثة. والبعض قد رأى دينغ شاو بينغ خلال فترة الثمانينات حتى التسعينات بانه في الواقع النسخة الصينية من الزعيم السوفيتي ميخائيل غورباتشوف: الزعيم الذي أدرك الوهن الذي يعتري نظامه وعرف بوجود حاجة لإحداث تغييرات جذرية فيه. لقد كان دينغ أحد ضحايا ماو تسي تونغ خلال الثورة الثقافية وتمت مهاجمته بصفته رأسمالي. وعند وصوله الى السلطة, قام دينغ بحفر قنوات التدخل الحكومي في الاقتصاد واستخدم التخطيط المركزي لتحفيز النمو والتنمية, وهو نهج ميزه عن نهج ماو الذي ركز على المبادئ الشيوعية القائمة على إعادة التوزيع والجماعية. عمل الرئيس الأمريكي جيمي كارتر مع دينغ شاو بينغ لتهيئة الظروف اللازمة لاتمام الاعتراف الأمريكي بجمهورية الصين الشعبية في عام ١٩٧٩ وتخفيض العلاقات الامريكية مع تايوان. نمت التجارة الامريكية مع الصين الشعبية منذ ذلك الحين بشكل كبير. وبدعم من الحزبين في الولايات المتحدة, تم قبول الصين كعضو في منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠١. وكان القمع الدموي للمظاهرات المطالبة بالديمقراطية والذي امر به دينغ شاو بينغ ابطئ من التقدم في مجال تعزيز العلاقات الصينية, الا ان الرؤية العامة كانت تذهب نحو عدم حرف المسار الصيني المتجه نحو دمج الصين بالاقتصاد العالمي بسبب مجزرة تيانانمن. حتى بالنسبة للكثير من متشددي الحرب الباردة الذين كانوا جزءا من إدارة جورج بوش الابن, رأوا بان اقتصاد السوق هو أفضل وسيلة لترويض السلوك الصيني.

في خضم الحمى الساعية لتقديم الصين كدولة اقتصاد سوق رأسمالية صاعدة, كان على صناع القرار في الغرب تجاهل كم هائل من الأدلة التي تشير الى عكس ذلك. على سبيل المثال, كان اسم دينغ شاو بينغ مرتبطا بسياسة الطفل الواحد والتي تبناها الحزب الشيوعي الصيني بعد فترة قصيرة من تسلم دينغ السلطة. هذه السياسة قادت الى حدوث اجهاضات قسرية وتعقيم على مستويات مرعبة وتسببت بخسارة أجيال من الطبقة العاملة المنتجة. استمر نموذج دينغ الاقتصادي القائم على السيطرة والتحكم من قبل لاحقيه, ليقود في نهاية المطاف الى تبني برامج بنى تحتية عملاقة مثل مشروع تخويل مياه الشمال والجنوب, وسدود الخوانق الثلاث, والقطر فائقة السرعة, وغيرها من المبادرات العبثية والتي تسببت بنزوح السكان المحليين, وخلقت كوارث بيئية كبيرة, وكبلت الحكومة على جميع المستويات بأعباء ديون تقدر اليوم, بالإضافة الى دين الشركات والدين الخاص, بحوالي ٣٠٠ بالمائة من الناتج القومي للصين. صناع القرار الغربيون بما في ذلك الشركات المتعددة الجنسية الباحثة عن الاستثمار والربح في الصين, غضت النظر عن هذه الحقاق وتجاهلت الفساد المستشري والمتجذر في جمهورية الصين الشعبية خلال فترة حكم دينغ شاو بينغ وانتشر في وقت لاحق. في الحقيقة, ان مظاهرات ساحة تيانانمن دفعها احباط الشعب الصيني من الفساد الحكومي وتأثيراته.

لكن العالم تجاوز تيانانمن بعد فترة قصيرة. ضغطت

المصالح التجارية الغربية على حكوماته لتركز اهتمامها على برنامج دينغ شاو بينغ الاقتصادي. لقد كانت جمهورية الصين الشعبية تنمو بشكل كبير. استمر الفساد وغيره من السلوكيات المدمرة حتى بعد فترة حكم دينغ وامتدت الى فترة حكم جان زيمن والتي عرفت بالتدخلات الحكومية في الاقتصاد وحتى يومنا هذا. تضمن ذلك استراتيجية السرقة المنهجية للحقوق الفكرية من نفس الشركات الغربية التي كانت تحث حكوماتها على متابعة مطاردة وهم انفتاح الأسواق والازدهار في الصين.

ولكن, كان هناك مشككين في هذا المسار. ففي وقت مبكر يعود الى عام ٢٠٠٣, مثلت دراسة تحليلية صدرت عن مركز راند بعنوان «خطوط الصدع في المجال الاقتصادي الصيني» جزءا من الجهد الأكاديمي المتاح لأي شخص والذي شكك في ذلك الوقت في السردية السائدة حيال جمهورية الصين الشعبية. تطرق مؤلفو هذه الدراسة الى معظم المشاكل الرئيسية التي أضحت واضحة في يومنا هذا. لقد كانت دراسة مركز راند مهمة كونها قدمت ادلة كانت معروفة او كان ينبغي معرفتها, وهي ان الحزب بالشيوعي الصيني لم ينجح في حقيقة الامر من جعل التخطيط المركزي والشمولية تعمل بشكل صحيح. وتبقى هذه الدراسة مهمة في يومنا هذا كتحذير مستقبلي لعدم جعل الرأي السائد تحجب ابصارنا عن الإشارات التحذيرية. الاجماع الجديد في الغرب ينظر الى جمهورية الصين الشعبية كفاعل عدواني ويقر ضمنيا بان اغلب شاغلي مواقع صنع القرار في كل من القطاع العام والقطاع الخاص كانوا مخطئين بشأن الصين لمدة عقود.

ولكن, سيكون من الخطأ اليوم قبول الاعتقاد القائل بان الصين قوة عسكرية عظمى ومنافس ندي محتمل للولايات المتحدة. في الوقت الذي لا يمكن التشكيك بامتلاك الحزب الشيوعي الصيني رؤية شاملة حول مستقبل جمهورية الصين الشعبية, علينا فهم ما يعرفه القادة في بكين أيضا, الا وهو وجود مشاكل جديدة لا يمكن عكس اثارها تواجهها الصين. في الوقت الذي تعرف فيه قيادة الحزب بانه يتوجب عليها معالجة تحديات البلاد الكثيرة, فان الهدف الرئيس للحزب الشيوعي الصيني الان هو البقاء في السلطة. وان غاب هذا الامر عن صناع القرار في الغرب او تم تجاهله فانهم سوف يقومون بتكرار نفس الخيارات الخاطئة.

وللأسف, فان هذا الامر بدأ بالحدوث فعلاً. جمهورية الصين الشعبية صار ينظر اليها الان كخصم مماثل للاتحاد السوفيتي خلال فترة الحرب الباردة. لكن المقارنة وحدها فيها محاذير بحد ذاتها. فالكثير من التنافر المعرفي كان يحوم حول الاتحاد السوفيتي أيضا وتم تجاهلها لفترة طويلة جدا. فقد كانت سياسة الانفتاح التي تبناها نيكسون وكيسنجر نوعا ما اقرارا بان الاتحاد السوفيتي كان قوة صاعدة. حيث كانت استراتيجيتهما للولايات المتحدة والغرب هو السعي الى التكافؤ عن طريق الاستيعاب. ولكن, بدأ مكتب التقييم الصافي التابع لوزارة الدفاع الأمريكية في السبعينات بالحديث بوضوح بان الاتحاد السوفيتي كان في حالة تراجع نسبي وانه ينبغي التعامل معه على هذا الأساس. حتى قبل انتخابه, تبنى رونالد ريغان وجهة نظر مكتب التقييم الصافي وتحدى بشكل مستمر المصداقية السوفيتية, وذلك يعود في جزء منه الى الهشاشة المترسخة والتي لا مفر منها في الاقتصاديات المخططة مركزيا تحت حكم الأنظمة الشمولية التي تخضع الشعوب لحكمها (اليس هذا الامر مألوفا؟)

ما هي مشاكل الصين الكبرى؟ أحد أكبر مشاكلها هو شيخوخة وتراجع سكانها. هذا التحول الديمغرافي ستكون له تأثيرات كبيرة على التقدم الاقتصادي في جمهورية الصين الشعبية وعلى قدرتها لتطوير قوة عسكرية متطورة. تقدر اكاديمية شانغهاي للعلوم

الاجتماعية بان سكان الصين سيتراجعون الى ٥٨٧ مليون نسمة بحلول عام ٢١٠٠. لكن هذه المشكلة لن تظهر بعد ثمانين عاما. انها مشكلة تعاني منها الصين اليوم. ان النمو الاقتصادي يعتمد على القوى في سن العمل. يقدر نيكولاس ابرستادت, بالاعتماد على بيانات الأمم المتحدة, بانه بحلول عام ٢٠٤٠ ستقل الفئة العمرية من ١٥ الى ٢٩ سنة في الصين بحوالي ٧٥ مليون نسمة, في الوقت الذي تقل فيه الفئة العمرية من ٣٠ الى ٤٩ بحوالي ١٠٠ مليون نسمة. هذه الفئات العمرية هي أساس العمل والإنتاجية والابداع والخبرة الإدارية. هذه الفئات العمرية هي التي تحرك عجلة الاستهلاك, خاصة اذا ما عرفنا بان الانفاق الاستهلاكي هو عنصر أساسي للنمو الاقتصادي. مع تقدم هذه الفئات بالعمر ستبدا بالتفكير بالتقاعد وحاجتها الى الادخار, سيقومون بالانفاق بشكل اقل. ان تراجع الإنتاجية والاستهلاك سيكون لها تأثير طويل الأمد على نمو الاقتصاد الصيني, بالرغم من الطفرة التي شهدناها بعد انتهاء الاغلاقات الاقتصادية التي فرضت خلال فترة انتشار وباء كورونا. وبالتاكيد, ان البلدان الغنية مثل اليابان والولايات المتحدة والدول الاوربية تواجه تحديات سكانية أيضا, بما في ذلك قواعد الهجرة المتباينة والتباطؤ في معدلات النمو, لكن لا أحد منها يواجه خطر الانهيار الديمغرافي الوشيك الذي تواجهه الصين. في الوقت نفسه, نصيب الصين من السكان الذين تزيد عمارهم على ٦٥ عاما فما فوق يزداد بأعداد كبيرة وتزداد نسبته من اجمالي عدد السكان. وعلى العكس من الولايات المتحدة وغيرها من الاقتصاديات المتقدمة, لا تمتلك الصين شبكة حماية اجتماعية ذات معنى. وفقا لتقديرات الحكومة نفسها, مع حلول سنة ٢٠٣٥, سيتكون السكان من أكثر من ٤٠٠ مليون نسمة ممن هم بعمر ٦٥ او أكثر. هذا الامر سيزيد من الضغط على إنتاجية العمل ويضع عبئا كبيرا لرعاية كبار السن من قبل الافراد الأقل سنا من السكان. في مقالة نشرت مؤخرا في صحيفة الوول ستريت جورنال, وصف ابرستادت الانهيار الاسري القادم كأحد أخطر الكوارث التي جلبتها سياسة الطفل الواحد والتي ستغير بشكل جوهري شكل المجتمع الصيني.

تحدي راسخ اخر ستواجهه الصين في نظامها التعليمي الغير ملائم لتحقيق هدف خلق اقتصاد منتج يتلاءم مع القرن الحادي والعشرين ومع قدرات قوة عظمى عسكرية. أحد اهم الباحثين الغربيين في مجال التعليم في الريف الصيني هو سكوت روزيل من جامعة ستانفورد. وفقا لروزيل وفريقه البحثي, أكثر من نصف الطلبة في عمر الدراسة المتوسطة في الصين اما غير قادرين على الاستمرار في الدراسة الثانوية او يختارون عدم القيام بذلك. ثلث من هؤلاء لا ينهون الدراسة المتوسطة. تقترح بيانات الباحث بان ما يقرب من ٤٠٠ مليون صيني بسن العمل يمكن تصنيفهم بأنهم «معاقين ادراكيا», حيث تبلغ معدلات ذكائهم ما دون ٩٠ نقطة. ويعزو الباحث هذه الظاهرة بشكل رئيس الى حقيقة ان الاسر العاملة بعيدا عن مناطق سكناها تقوم بترك الكثير من اطفالها في رعاية اجدادهم او اشقائهم الأكبر سنا. وعندما يحل هؤلاء محل اباء وامهات الأطفال فانهم يفشلون من غير عمد في الغالب بتقديم الاهتمام والتحفيز الضروري بالنسبة للأطفال في مراحل نموهم الأولى, بسبب امتلاكهم لمسؤوليات وانشغالات أخرى. هذه المشكلة تطرح تساؤلا حول قدرة الصين على تعويض التراجع في سكانها في سن العمل عن طريق من خلال أرباح الإنتاج.

هذه العوامل تتآلف مجتمعة لتخلق عدم تطابق حاد بين ما تحتاجه الصين ـ عمالة ماهرة متعلمة تعليما ثانويا ـ وبين فرص عمل تحتاج الى من يشغلها. ان عدد الافراد الحضريين المتعلمين الذي يرتادون الجامعات أكثر بكثير من الوظائف التي ينتجها الاقتصادي الصيني و التي تلائم هذه الشريحة المتعلمة. تبلغ نسبة البطالة بين خريجي

الجامعات حوالي ٢٠ بالمائة, حيث يرفض افراد هذه الفئة العمل في الفرص المتاحة في مجال التصنيع والعمالة اليدوية.

هذه التحديات الديمغرافية المتعددة سيكون لها تأثيرات عميقة على المدى القريب. ينظر في هذا المجال كيف يمكن لصراع عسكري ان يؤثر على أجيال متعاقبة من الاسر. هذه الاسر التي تشعر بالأساس بأعباء اقتصادية مختلفة, وتعتمد ماليا على اعداد متناقصة من الأطفال تسببت بها سياسة الطفل الواحد. وتقترح بيانات ابرستادت بانه مع حلول عام ٢٠٥٠ ستكون نصف الطاقة البشرية بسن العسكرية متألفة من الأطفال الذكور. ومن دون شك فان حكومة شي جي بينغ تراقب عن كارثة بوتين في أوكرانيا وأثرها على الذكور بسن الخدمة العسكرية وتفكر حول إمكانية حصول ما يطلق عليه ابرستادت «انقراض النسل», والذي يمكن ان يهدد الكثير من العوائل الصينية في حال قيام الصين بشن حملة عسكرية في تايوان.

وضع الصين ضمن منظور واقعي يتطلب فهم صعوبة قيام الصين تغير مسار هذه الاتجاهات الديمغرافية. فالانهيار الديمغرافي للصين لا يمكن الجنوح عنه. ومن المتفق عليه ان سياسة الطفل الواحد زرعت بذور الدمار الديمغرافي, قامت منظمة هيومن رايتس ووتش, من بين عدة منظمات أخرى, بتتبع اثار هذه السياسة والتحذير منها لسنوات طويلة. تم إيقاف سياسة الطفل الواحد في عام ٢٠١٦, لكن مشاكل الصين السكانية استمرت, وضاعفتها التراجع في معدلات الولادة التي تواجهها الأمم عند تقدم عملية التصنيع والتمدن ـ والتي قامت بها الصين تحديدا بشكل سريع جدا.

التحديات الاقتصادية المدفوعة ديمغرافيا ليست الوحيدة التي تواجهها الصين. صعوبة الحصول على الموارد الطبيعية هي مشكلة أخرى. أحدها هي الطاقة بكل تأكيد, ويمكن تفسير احتضان الصين لروسيا بسبب الحاجة الى النفط والغاز بأسعار رخيصة. لكن التحدي الأكثر جدية هو تحدي المياه. مع امتلاكها لعشرين بالمائة من سكان العالم وحوالي سبعة بالمائة من المياه النقية, تواجه الصين ازمة مياه. حتى الانحسار السكاني القادم لن يخفف الحاجة الى المياه والطاقة التي لا تستطيع الصين تلبيتها. ان مشكلة المياه ليست بالامر الجديد, فقد عرف ماو تسي تونغ منذ البداية ان الوصول الى المياه سيكون تحدي كبير الى سكان الصين. ولم يتغير الكثير منذ ذلك الوقت. واقر رئيس مجلس الدولة الصيني وين جيابو في عام ٢٠٠٥ بان شحة المياه هي تهديد «لوجود الامة الصينية.» تضمنت السياسات المرسومة لمواجهة هذا التحدي مشاريع حكومية ضخمة لنقل المياه من جنوب الصين الى المناطق المأهولة بالسكان في الشمال. كذلك قامت الصين بتحويل كميات كبيرة من مياه الأنهار العابرة للحدود متسببة بخلق توترات مع دول الجوار من ضمنها الهند ودول جنوب شرق اسيا. أحد المشاريع الحكومية الضخمة المؤلفة من الانفاق والقنوات والخزانات والذي كان من المفروض ان يحول مسار المياه داخليا الى مناطق الاحتياج ساهم في تهجير السكان وتسبب بحدوث توترات اجتماعية واقتصادية. خلال مطلع القرن الجاري, اقرت الحكومة أسعار رسمية للتغطية على التكلفة الحقيقية للمياه, وهي سياسة لا تساهم في التشجيع على المحافظة على المياه في الاستخدامات الزراعية والصناعية والمنزلية. هذا العائق, بالتظافر مع اثار التغير المناخي وسجل الصين الغير مثالي في مجال إدارة المياه في القطاع الصناعي بشكل عام, أبقت المشاريع الوطنية للمياه بعيدة عن تحقيق الكثير حتى الان. امدادات المياه حسب نصيب الفرد تبلغ نصف المعدل الاممي لشحة المياه, والذي يفاقم من تحديات انعدام الامن الغذائي في الصين. يمثل الإنتاج الداخلي فقط ٥٠ بالمائة من حاجات السكان الغذائية وفقا للحد الأدنى من المعايير الدولية

المقبولة. كذلك, حتى في ظل هذا المستوى المنخفض من الإنتاج لا تزال الصين تعتمد على استيراد البذور والاسمدة من الخارج.

وبالنسبة للاقتصاد الصيني, يميل المراقبون الى الاعتقاد بان الحزب الشيوعي الصيني لا يزال يمتلك الكثير من أوراق اللعب في صالحه. الامر ليس كذلك في الواقع. وكما هو الحال دائما مع بيانات الاقتصاد الصيني, من المستحيل معرفة ما هو حقيقي وما يندرج في إطار الدعاية الحكومية. لكن حتى مع قبول ان النمو الاقتصادي استعاد عافيته بعد انهاء سياسة «صفر ـ كوفيد», يتوجب علينا ملاحظة العوائق الكبيرة. فالأنفاق السكاني والاستهلاكي والعناصر الرئيسية الداخلة ضمن اجمالي الناتج القومي ـ مثل الانفاق الحكومي وصافي الصادرات والاستثمار ـ كلها واقعة تحت ضغط يقودها الى الانحدار.

خلال الازمة المالية العالمية ٢٠٠٨-٢٠٠٩, كانت بكين قادرة على السيطرة على الانفاق الحكومي لدعم النمو الاقتصادي. وتضمن ذلك مشاريع ضخمة في مجال البنى التحتية وازدهار في العمران السكاني والتجاري والذي قاد الى بناء مدن اشباح ومشاريع عامة رديئة وغير مكتملة.

الكثير من المحللين يعتقدون بان الحكومة بإمكانها ضخ الأموال لاستعادة نمو الناتج القومي الى مستوياتها التي كانت عليها على المدى البعيد. لكن ما حدث في الماضي ليس بالضرورة تمهيدا لما سيحدث في المستقبل. مستويات اجمالي الدين الصيني من بين اعلى المستويات عالميا. فبنوكها ستصير تحت الضغط بسبب الانهيار في اسواق الإسكان والعقارات, والتي ستتطلب من الحكومة القيام بان تكون جاهزة لإعادة تمويل هذه البنوك. الحكومات المحلية تواجه صعوبات مع ارتفاع كلف الإقراض ونضوب مصادر الدخل. بالاعتماد على بيانات صادرة من وزارة المالية الصينية, قدرت وكالة بلومبيرغ في العام الماضي العجز الحكومي بحوالي ٦٠٠ بالمائة ويعود ذلك في جزء منه الى تأثيرات الوباء. بالرغم من التفاؤل حول الازدهار الاقتصادي الذي لحق إعادة فتح الاقتصاد بعد نهاية الوباء, تظهر البيانات الأخيرة بان هذا الامر لم يتحقق. وقد لاحظ محللو شركة نورما للأصول المالية بأنهم «يرون ارتفاعا في المخاطر الناجمة عن التراجع والتي تتسبب بارتفاع البطالة والمحاولة المستمرة لتخفيض التضخم وضعف في العملة.» وتمتلك الحكومة الصينية قدرة محدودة على استمرار الانفاق والذي يمكن ان يدفع بالنمو الى فترات طويلة. كما ان الانفاق الحكومي الإضافي سيخلق مشكلة تناقص العوائد الحدية. حيث لن يكون هناك عدد كافي من المحفزات يمكن ضخه في الاقتصاد لإحداث تغيير.

لنأخذ الاستثمار على سبيل المثال. نظرا للأجماع الجديد الذي يذهب الى ان الصين تمثل مشكلة, تخضع الشركات التي تقدم الأرباح على حقوق الانسان والبيئة المستدامة وغيرها من الاعتبارات الأخلاقية والسياسية الى تمحيص دقيق من قبل المستهلكين والمسؤولين المنتخبين في الغرب. ومن غير المرجح ان تستمر معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين في نفس معدلاته التي بدأت خلال فترة حكم دينغ شاو بينغ والتي استمرت لسنوات طويلة. الصين لا تزال مستمرة بمطالبة الشركات الأجنبية بمشاركة بياناتها وملكيتها الفكرية. فالاعتقالات الأخيرة لموظفي شركة منتز في مقرها في الصين ومداهمة مكتب بين لرأسمال في شانغها للتحقيق مع موظفيه وغيرها من الحوادث والتي تم استهداف الشركات الغير صينية فيها تتسبب في تفكير صناع القرار في الشركات الأجنبية مليا قبل توسيع نشاطاتها في السوق الصينية. في الحقيقة, الكثير من الشركات تقلل من تعاملها مع الصين. سلاسل الامدادات الدولية يتم إعادة ترتيبها. فالصين لم تعد منتج رخيص الكلفة كما كانت عليه في السابق. كلف التصنيع

في الساعة الواحدة هي ضعف مثيلاتها في فيتنام ومقاربة لمعدلاتها في المكسيك. علاوة على ذلك, في ضوء الحرب الروسية على أوكرانيا, صار العالم يعرف خطورة الاعتماد الكبير في الاحتياجات على دولة واحدة, كما حدث مع اوربا في اعتمادها على روسيا في مجال الغاز الطبيعي.

أخيرا, ان نهضة الصين الاقتصادية كان يقودها النمو في اجمالي الصادرات. لكن فوائض بكين التجارية مع العالم تراجعت مؤخرا بسبب كلفة البضائع التي ينبغي على الصين استيرادها (الطاقة والغذاء بشكل ملحوظ). في عام ٢٠٠٦, وصلت الصادرات الصينية الى ذروتها بحوالي ٣٦ من اجمالي الناتج القومي. هذا الرقم انحدر بشكل ثابت في السنوات اللاحقة وتراجع الى النصف في عام ٢٠١٩. ومنذ ذلك الحين, ارتفع هذا الرقم قليلا الى حوالي ٢٠ بالمائة, جزئيا بسبب ارتفاع مساهمة الصادرات في اجمالي الناتج القومي خلال فترة الوباء مع تباطؤ النمو الاقتصادي. مع إعادة فتح الاقتصاد بعد انتهاء وباء كورونا, من المرجح ان تتعافى الصين قليلا. لكنه من غير الممكن ان يعوض ارتفاع الصادرات الضغط الشديد الذي يخفض الانفاق الاستهلاكي والاستثمار الأجنبي المباشر والقيود على توسعات الانفاق الحكومي.

ببساطة, الصين لم تستحضر شكل جديد وفعال من الرأسمالية كما ساد الاعتقاد في الماضي. الاقتصاديات المخططة مركزية غير قابلة للدوام, والأيديولوجية الشيوعية لا تزال محتومة بالفشل. الحكومات الغربية عليها ان تضع ذلك في الحسبان عند التفكير بالطريقة المثلى لإدارة العلاقات مع الصين.

أولا, على الغرب افتراض بان تراجع الصين قياسا بأدائها في الوقت السابق هو امر محتوم. صناع السياسة في الولايات المتحدة عليهم التعامل مع الصين بثقة في معرفة ان الشيوعية والتخطيط المركزي ستفشل دائما في ان ترقى الى الديمقراطية الرأسمالية. هذه الثقة ليست تهورا: فكما لاحظ ابرستادت خلال مؤتمر الاقكار الذي اقامته مؤسسة المراجعة الوطنية بانه حتى البلدان التي تمتلك ناتجا قوميا يقترب من الصفر (مثل كوريا الشمالية) يمكنها ان تسبب الكثير من المشاكل. لكن على الغرب التعامل مع الحكومة الصينية المتبجحة من منطلق ان العالم بإمكانه التمييز بين القيادة العالمية للولايات المتحدة والوعود الكاذبة لنظام استبدادي.

كما يتوجب على الغرب افتراض بان زعماء الحزب الشيوعي الصيني مدركين لمشاكلهم بنفس الطريقة التي يدرك بها الغرب هذه المشاكل. خلال الخمس عشر سنة الماضية منذ ان وصف رئيس المجلس الوطني الصيني وين نمو الصين بانه «غير مستقر وغير متوازن وغير منسق وغير قابل للاستمرارية,» وهي أمور ازدادت سوءا من جميع النواحي. لقد ذكر وين هذه الملاحظة في عام ٢٠٠٧, قبل وقت طويل من استلام شي جينبينغ الرئاسة وعندما كان نمو الصين يبلغ حوالي ٨ بالمائة.

من اجل التغطية على ضعفه, سيقوم الحزب الشيوعي الصيني بإظهار المزيد مما هو ظاهر أصلا للعيان. ستصبح الصين اكثر عدوانية وتحاول ان تبدو قوية واكثر قدرة مما هي عليه بالفعل. وسيكون من الخطأ الاعتقاد بان مثل هكذا تبجح نابع من موقع قوة. فالواقع هو العكس من ذلك تماما.

نهج الصين سيستمر بادراج عدة تكتيكات مالوفة على الغرب تجنب المبالغة في ردة الفعل عليها. تلميع الصورة والدعاية والتضليل في مقدمة هذه التكتيكات. الاستعراض المبالغ به للقدرة العسكرية دائما ما تلجا اليه الصين. لكن الحكومات الواثقة من نفسها لا تحتاج ان تقوم بمثل هذه الاستعراضات.

نظرا لتراجع ثقة الحزب الشيوعي الصيني, على الغرب توقع استمرار الاستعراضات الواضحة المعبرة

عن سيطرة الدولة على الناس. في الوقت الذي يلف الغموض فيه الموازنات الصينية, من المرجح جدا ـ نظرا للسيطرة الاجتماعية الشاملة على العامة ـ ان تقوم بكين بصرف الكثير من الأموال الإضافية على ارغام الناس بدلا من انفاقها على الدفاع الخارجي والقوة العسكرية. لقد ساهمت سياسة «صفر-كوفيد» بتعزيز أدوات القسر الموجودة أصلا وأضافت اليها أدوات جديدة. فقد قام الحزب الشيوعي الصيني ببناء عالم رقمي مرعب يتحكم بالوصول الى الاعلام ويقتحم الحياة الشخصية للناس الاعتياديين للسيطرة ومراقبة سلوكهم, ولخلق التصور العام بوجود النظام, من اجل الاستهلاك الدعائي الداخلي والخارجي.

وستستمر الصين بضخ القصص المبالغة حول إنجازاتها. فعلى الغرب رفض قبول الاحصائيات الرسمية والتي تظهر نموا اقتصاديا متعافيا وتروج للصين كبلد متاح للاعمال. لكن ليس باستطاعة التقارير الصحفية المبهرجة القادمة من بكين او شانغها على قناة سي ان بي سي ان تخفي الحقيقة بان اكثر من مليار صيني يسكنون خارج المدن ويعيشون على اقل من بضعة دولارات يوميا, وانه, وفقا للمفوض السامي للحقوق الانسان في الأمم المتحدة وغيرها من المراقبين, هنالك اكثر من مليون مسلم في شيانجيانج خاضعون الى السجن والابادة الجماعية.

ولربما ان أوضح مثال لتعتيم وتضليل بكين سيتجلى في موقفها حيال تايوان. وسيكون هذا في جزء منه بسبب معرفة الحزب الشيوعي الصيني بان تصعيد التوترات هو أكثر طريقة فعالة لحرف الانتباه الخارجي والداخلي عن ضعف الصين وانسداد افاقها على المدى الطويل. على سبيل المثال, في الوقت الذي يتم فيه التركيز على مضيق تايوان, يميل الغرب في العادة الى تجاهل نفوذ الصين المتنامي في كمبوديا ولاوس وغيرها من أجزاء جنوب شرق اسيا. كما انه لا يتم منح الانتباه الكافي لخطط الصين في اقصى الشرق ووسط اسيا والقطب الشمالي وجنوب مقتربات الارخبيل الياباني.

ان إبقاء التركيز على اليابان يساعد الحزب الشيوعي الصيني بتشتيت الانتباه عن الجهود المكثفة التي تبذلها للهيمنة وإخضاع المواطنين الصينيين. يتوجب على صناع القرار في اقل تقدير الاخذ بنظر الاعتبار احتمالية بان التهديدات والاستفزازات العسكرية بالضد من تايوان هي جزء من حملة للخداع الاستراتيجي تهدف الى التغطية على الصدوع الاقتصادية والاجتماعية والتي تصبح أكثر وضوحا بالنسبة للنخب الصينية الحضرية والمنتقدة لفترة حكم شي جينبينغ. ان تهديد تايوان أيضا حرف الانتباه فشل شي جينبينغ في التعامل مع الوباء, والذي أشعل أكبر موجة تظاهرات شهدتها الصين منذ سنوات. بكل تأكيد, ان الانفاق الدفاعي الصيني يلعب دورا اكثر من مجرد الإضافة الى القدرات العسكرية للبلاد. اذا انه برنامج لخلق الوظائف في بلد ترتفع فيه نسبة البطالة, ويساهم في خلق وهم وجود قوة اعظم وجاهزية اكثر مما هو موجود.

مع دعهم لتايوان واستعدادهم لما هو اسوء, على الزعماء الغربيين إعطاء الكثير من الاهتمام الى احتمالية حدوث سيناريوهات تقوم من خلالها الصين محاولة الهيمنة على المنطقة, بعيدا عن تايوان. أحد المؤشرات بان الولايات المتحدة أصبحت اكثر وعيا لهذه المخاطر هو الاطار الاقتصادي لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ. أطلقت إدارة الرئيس جو بايدن هذ الإطار في عام ٢٠٢٢, بمشاركة ١٤ بلدا من المنطقة, كمنتدى لمناقشة التجارة وسلاسل الامداد والضرائب وإجراءات مكافحة الفساد والتحول الى الطاقة النظيفة. لدى الإطار إمكانية التحول الى نموذج للتفاعل الدولي الذي قد يناوئ التمدد الصيني في المنطقة. ان وجود اليابان وكوريا الجنوبية مهم جدا ضمن هذا الإطار, حيث ان لكل منهما حساسية واضحة تجاه سياسة الصين الخارجية

النازعة للهيمنة واظهرا عزما متزايدا على مواجهة التحديات التي تشكلها الصين.

كما ينبغي التيقظ للرابطة الصينية الروسية المتنامية. في الوقت الحاضر, تتميز العلاقة بالمنفعة المتبادلة وان كانت الصين الطرف الأقوى فيها. ولكن ليس من الصعب تخيل ان هذه العلاقة من الممكن ان تتطور الى واحدة من العلاقات التي تعود فائدتها الى الصين فقط. في الحقيقة, هنالك احتمال بارز بان على المدى البعيد من الممكن ان تصير روسيا الى زبون لدى الصين بنفس الطريقة التي تحولت لها كمبوديا ولاوس اليوم. ستستغل الصين كل فرصة لتعزز من سيطرتها على روسيا, والتي تعاني بالأساس بسبب سوء حساباتها في أوكرانيا. بكين وعدت بالاستثمار في اقصى شرق روسيا في محاولة لتأمين مصادر للطاقة وغيرها من السلع. هذا الامر سيعطي للصين نوعا من مواطئ القدم والتي أبدت الصين استعدادها لاستغلاله. منذ اعلان مبادرة الحزام والطريق قبل حوالي عشرة سنوات, استخدم الصين دبلوماسية الديون للسيطرة على موانئ استراتيجية ومناجم وغيرها من المشاريع في منطقة القرن الافريقي وغيرها من الأماكن في قارة افريقيا والمحيط الهندي.

ان الاخضاع الصيني لروسيا من الممكن ان يكون قد بدء بالفعل. خلال زيارة شي جينبينغ الأخيرة الى موسكو, وافقت روسيا على تقديم النفط والغاز الى الصين. وتفوقت روسيا اليوم على السعودية كاكبر مزود للنفط الخام الى الصين. وفقا لمجلة اسيا تايمز, ارتفعت واردات الصين في اول شهرين من سنة ٢٠٢٣ بحوالي ٢٥ بالمائة, لكن تكلفة هذه الواردات بلغت حوالي ١٢ بالمائة اقل من ما كلفته في العام الذي سبق ذلك. واتفقت الدولتان على بناء خط لنقل الغاز والذي سيجلب عند اكتماله مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنويا الى الصين. خط انابيب اخر سمي باسم «قوة سيبيريا ٢» من المقرر ان يدخل الخدمة بحلول عام ٢٠٣٠, تبلغ قدرته خمسين ضعفا لقدرة الخط السابق.

بإمكان الصين استغلال ضعف روسيا لانتزاع موارد أخرى. بعد الغزو الروسي لشبه جزيرة القرم وفي اعقاب العقوبات الغربية على البلاد في عام ٢٠١٣, وهو نفس العام الذي أعلن فيه شي جينبينغ مبادرة الحزام والطريق, توجهت روسيا نحو الصين للحصول على المساعدة المالية. لتصبح الصين بعد ذلك بوقت قصير أحد أكبر المستثمرين الأجانب في روسيا. ونظرا للحاجة الماسة الى المياه, قامت شركة اكوا سب المملوكة للحكومة الصينية قامت بتأسيس معمل لتعبأة المياه عرى بحيرة بيكال, وهي اكبر مصدر للماء العذب من حيث الحجم على وجه الأرض, اكبر حتى من بحيرات أمريكا الشمالية الكبرى مجتمعة. الشركات الصينية كانت قد بدأت بالفعل بشراء الأرض المحيطة بشواطئ البحيرة من اجل الاخشاب وتطوير السياحة. في عام ٢٠١٧, أعلنت شركة اكوا سب خططها لتطوير خط انابيب من البحيرة الى الصين عبر منغوليا لنقل الماء العذب. هذه الامر تسبب بردة فعل عنيفة داخل روسيا ووضعت ضغطا عليها للتدخل. في عام ٢٠١٩, اصدرت محكمة في سيبيريا حكما بالضد من الشركة الصينية لانتهاكها قواعد السماح المحلية المتعلقة بتسريبات النفط وسوء التعامل مع النفايات وغيرها من المخالفات. في ذلك الوقت, صرح أحد السكان الأصليين من قادة التظاهرات لجريدة التليغراف بالقول «ان كل شيء مرتبط بالصين تكون نهايته غير جيدة.» ونظرا لاعتماد روسيا المتزايد على الصين, سيكون بإمكان بكين البدء باستغلال روسيا, ولن يكون انشاء مشروع جديد لنقل المياه العذبة بالأمر المفاجئ.

ومن الممكن ان تكون النوايا الصينية حيال روسيا ليست تجارية فقط. ففي شهر شباط من هذا العام, نشرت وزارة الموارد الطبيعية الصينية خارطة للعالم استخدمت فيها التسميات الصينية لفلادوفيسك وجزيرة سخالين الروسية وغيرها من مناطق شمال

شرق روسيا, الكثير منها كانت تصنف على انها ضمن «منشوريا الخارجية» حتى تم الاستيلاء عليها خلال فترة حكم سلالة تشينغ من قبل روسيا في القرن التاسع عشر (والذي تطلق عليه الصين اسم قرن الاذلال). هذه المنطقة أكبر مساحة من أوكرانيا. فلادوفيسك هي المقر لأسطول المحيط الهادئ الروسي, لكن سكان الشرق الأقصى لروسيا لا يتجاوز الست ملايين نسمة, يجاورهم ١٠٠ مليون صيني عبر الحدود. وقد يكون هذا الامر هدفا جذابا للصين على المدى البعيد.

لقد خلقت الحرب الروسية على أوكرانيا تفاعلا جديدا في المنطقة يمكن لجمهورية الصين الشعبية استغلاله. تقوم بكين بابهار جمهوريات اسيا الوسطى عن طريق الاستثمارات في الكميات المهولة من المعادن والنفط والغاز الطبيعي عبر المنطقة. هناك «لعبة كبرى» جديدة جارية حيث تتنافس الصين والولايات المتحدة على النفوذ في اسيا الوسطى في الوقت الذي تذوي فيه روسيا. لقد أسهم الانسحاب الأمريكي الغير مسؤول من أفغانستان في إضاعة جهد عقدين من العمل وبناء الشراكات. ومن الجدير بالملاحظة, بان اول رحلة لشي جينبينغ خارج الصين بعد انتهاء فترة الوباء في خريف عام ٢٠٢٢ كانت الى كازاخستان واوزبكستان. كازاخستان محصورة ما بين الصين وروسيا, ودول وسط اسيا تشكل قلب منظمة شانغهاي للتعاون, كتلة اقتصادية صممت لمساعدة الصين على ادامة هيمنتها في المنطقة. وكون الصين تفترض بان الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية وغيرها من قوى منطقة الباسيفيك لن ترضخ لها في صراع حول تايوان, فانها قد ترى وسط اسيا كقناة أكثر منطقية للتوسع الإقليمي. في الواقع, في كازاخستان كان شي جينبينغ قد أعلن مبادرة الحزام والطريق في عام ٢٠١٣. الصين هي أكبر المستثمرين في العديد من هذه الدول, والكثير من استثماراتها تاتي مع مطلب واضح بان يساند المستفيدون من هذه الاستثمارات وجهة النظر الصينية القائلة بان تايوان يجب ان تحكم من قبل بكين. تستورد الصين الان ١٥ بالمائة من غازها الطبيعي من هذه المنطقة. ان سيطرة أكبر على المنطقة ستساعد في تقليل اعتماد الصين على مضيق ملقا والذي تستورد الصين منه سبعين بالمائة من نفطها والذي قد يتعرض الى الاغلاق من قبل الحلفاء في حال نشوب حرب مع تايوان.

أحد المناطق الأخرى التي ينصب عليه التركيز الصيني هي دائرة القطب الشمالي, حيث تعمل البعثات البحثية الحكومية والاستثمارات التجارية هناك على ترسيخ المصالح الاستراتيجية والعسكرية للصين. ولكون ان منطقة القطب الشمالي هي منطقة تنافس بين القوى الكبرى ـ مثل الولايات المتحدة, روسيا, الاتحاد الأوربي, والصين ـ التي تعمل على مقربة من بعضها, لذلك فانها تحمل مكانة خاصة لدى صناع القرار في هذه البلدان. ويتسبب الارتفاع في درجات الحرارة عالميا بخلق خطوط نقل بحرية ـ قامت الصين باستغلالها بالفعل في الوقت الذي تبحر فيه عبر المياه الروسية ـ ستزود منطقة القطب الشمالي ممرا سالكا للصين تنطلق منه الى اوربا عبر خطوط التجارة الجديدة. وتبدو هذه المنطقة وكأن من المقدر لها ان تصبح رابطة بين النشاط التجاري والعسكري. لا يزال تركيز واشنطن والموارد المخصصة لهذه المنطقة متأخرا قياسا بالصين وموسكو, حيث تمتلك موسكا أكثر من ٢٠ منشأة عسكرية في المنطقة والعديد من كاسحات الجديد من تلك التي تمتلكها الولايات المتحدة.

كذلك تمتلك الصين مخططات تتعلق بجزر سينكاكو, والتي تقع في اقصى جنوب الامتداد الياباني. هذه الجزر التي تقع الى الشمال من تايوان, كانت تدار من قبل الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية وعادت الى اليابان كجزء من اتفاقية إعادة اوكيناوا في عام ١٩٧٢. هذه الجزر اصبحت محطا لخلاف حاد متزايد بين اليابان والصين وتايوان في

السنوات الأخيرة. وكان لاكتشاف النفط في المياه الإقليمية لهذه الجزر في ستينات القرن الماضي قد زاد من أهميتها.

اليابان متيقنة بشكل تام من ان للصين نوايا وخطط حيال هذه الجزر وأعلنت بحزم انها لن تتنازل عن سلطانها على هذه الجزر. ويعكس رفع الحكومة للميزانية الدفاعية لسنة ٢٠٢٣ ونيتها المعلنة لمضاعفة الانفاق العسكري الى ٢ بالمائة من اجمالي الناتج القومي حزمها في وجه الندية الصينية في بحر الصين الشرقي. (اذا ما وصلت الحكومة اليابانية الى هدفها, ستصبح اليابان ثالث اعلى بلد في العالم من حيث مستوى الانفاق العسكري, بعد الولايات المتحدة والصين). ومع توسع نفوذها في وسط اسيا, سترى بكين إمكانية السيطرة على المياه حول المناطق المحيطة بجزر سينكاكو كطريقة لتعزيز وصولها الى خطوط النقل عبر المحيط الهادي ودائرة القطب الشمالي. هذه المغامرة تمثل طرحا اقل خطورة اذا ما قورن باحتلال الصين لتايوان.

هذه الخطط الإقليمية المحتملة ستكون بعيدة المدى وبلا شك غير مضمونة النجاح. وما هو اكثر يقينا هو ان الحرب في مضيق تايوان ـ في حال كان هناك استسلام سريع من قبل تايوان والولايات المتحدة وحلفائها, وهو امر غير محتمل ـ سيكون مكلفا ان لم يكن كارثيا بالنسبة الى الصين. الولايات المتحدة وغيرها من القوى في المحيط الهادئ مصيبين في مراقبتهم لاستفزازات شي جينبينغ لتايوان: ونظرا لارجحية تراجع الصين, فان الوقت لا يصب في صالح الحزب الشيوعي الصيني. الولايات المتحدة واليابان وغيرها من الدول التي تؤمن بان شعب تايوان النابض بالحياة والمؤمن بالديمقراطية والحر يجب ان يستمر بردع خصومه وتشجيع تايوان على تعزيز الاستثمار في قدراتها الدفاعية. لكن مبالغة الولايات المتحدة في رد الفعل على كل عمل استفزازي صيني يمكن ان يحرف انتباه صناع القرار عن طموحات بكين للهيمنة في أماكن أخرى. ستقدم لجنة الكونغرس الجديدة المعنية بالتنافس بين الولايات المتحدة والحزب الشيوعي الصين خدمة مهمة عن طريق التركيز على «التحديات العسكرية والاقتصادية والأيديولوجية,» على حد قول رئيس اللجنة. ولكن من المهم ان تأخذ اللجنة بنظر الاعتبار الكيفية التي يتوجب على الولايات المتحدة فيها التفكير بعالم فيه الصين تعيش تراجع مستمر وغير قابل للتجاوز مقارنة بالغرب. الى أي درجة سيكون الغرب مستعدا للمخاطر المختلفة التي يمكن ان تنتج عن مثل هكذا سيناريو, بما في ذلك زعزعة الاستقرار الإقليمي والاضطرابات الاجتماعية في الصين والمغامرات العسكرية التي قد تقوم بها بكين؟ وكم من التركيز والاهتمام ستمنح لجنة الكونغرس هذه الى السلوك العدواني الصيني في أماكن غير تايوان؟ هذه الملامح للسياسة الخارجية الصينية تمثل سلوك النظام الذي يعمل من وراء الستار بطريقة تشبه عمل الساحر.

الحزب الشيوعي الصيني والرئيس الصيني شي جينبينغ يريدان من الغرب عدم الانتباه على الصين الحقيقية ـ عدد سكان يتناقص واضطرابات اقتصادية واجتماعية وانتهاكات لحقوق الانسان ـ والتركيز بدلا عن ذلك مسائل مضللة: استعراض القوة وادعاءات العظمة والتهديد. من المهم بمكان ان لا يتوهم الغرب, كما حدث عندما سمح الغرب لنفسه بتصديق بان الصين ارادت ان تصبح جزءا من النظام الليبرالي العالمي. ينبغي على الولايات المتحدة كقوة عظمى لا يمكن الاستغناء عنها الاحتفاظ برباطة الجأش والترقب بحذر وتقبل حتمية التراجع الصيني وصياغة سياسات مبنية على واقع بان الحزب الشيوعي الصيني يعمل بيأس للاختباء وراء ستار فشله.

د. سيماء علي مهدي

المخاوف الامريكية

من الصعود الاقتصادي الصيني

المقدمة

بات العالم اليوم أكثر ترابطاً وتواصلا، تؤثر على بعضها البعض، وهو ما يعني إن تداعيات العلاقات الصينية الأمريكية والتوتر الحاصل سيؤثّر بدوره على مختلف دول الشرق الأوسط, ولنكون اكثر دقة في توضيح المفاهيم بأن الولايات المتحدة الامريكية كانت تعد في نظر الدول الحليفة لها بأنها دولة عالمية محررة هدفها نشر الاستقرار وتنمية الشعوب, والآن وبعد ما حصل في العراق وسوريا وغيرها من الدول تبدلت النظرة الايجابية لها بأنها مستعمرة هدفها تمدير الدول وزعزعة استقرارها مما اعطى للدول الحليفة بأن تغير وجهتها الاقتصادية لمنافستها وهي الصين مما أثار رعبها بأن وجودها مهدد في الشرق الاوسط وخاصة بعد انشغالها في الحرب الاوكرانية, ونرى في الآونة الاخيرة اسراعها في اظهار قوتها عبر تنقلات قطاعاتها العسكرية في البلدان العربية وخاصة في منطقة الخليج والعراق تحديداً ليظهر لمنافستها بأنها لازالت موجودة ومؤثرة في المنطقة.

المخاوف الامريكية من التطور الاقتصادي الصيني

لا شك إن الصين مرت بالعديد من المراحل الشاقة لتتمكن من التحول من الاقتصاد المخطط أو المركزي الذي لم ينجح في تحقيق أهداف التنمية المرجوة إلى اقتصاد السوق القائم على المنافسة شبه العادلة, ولعل من أبرز تلك المراحل[1]:

١. النموذج الاشتراكي والاقتصاد المركزي (١٩٤٩-١٩٧٧)
٢. التحرر الاقتصادي وسياسات الإصلاح (١٩٧٨- ١٩٨٨)
٣. تجميد الإصلاح (١٩٨٩- ١٩٩١)
٤. استئناف الإصلاح (١٩٩٢- الوقت الحاضر)

ولهذا أصبحت معدلات التقدم الاقتصادي والتكنولوجي في الصين سريعة للغاية، وتحقق الصين معدل نمو سنوي ما زال هو الأعلى عالميا منذ عقود، وتعد الصين اليوم هي مصنع العالم، وذلك من خلال العمالة الرخيصة ذات الأعداد الضخمة، وتعاظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مع مزيج من رأس المال والمعرفة التكنولوجية، والتي أتاحت الفرصة للاقتصاد الصيني للازدهار أكثر من أي بلد أخر، ومن ناحية أخرى، يعد من الطبيعي أن يكون هناك الكثير من العقبات والمشكلات التي تقابل هذه التجربة الهائلة في التغيير الاقتصادي والاجتماعي, وأول هذه العقبات خوف القوى المنافسة لها وسعيها للحد من تطورها لكي لا تكون قوة عالمية مهددة لمكانتها وهيمنتها[2]. لهذا جاءت نقطة التحوّل في عام ٢٠١٠، عندما تجاوز إجمالي الاقتصاد الصيني نظيره الياباني وأصبح ثاني أكبر اقتصاد في العالم، عندها دخلت الولايات المتحدة الأمريكية بعدها أكبر اقتصاد في العالم في مرحلة جديدة عنوانها توخي الحذر من الصين، وبدأت وسائل الإعلام الأمريكية ومراكز البحوث ف التصعيد, ولهذا تنبهت إدارة الرئيس الأميركي الأسبق «باراك أوباما»، إلى تزايد تهديد المنافسة الصينية، ما دفعها إلى وضعه على رأس أولوياتها، كما اعتمدت سياسة «إعادة التوازن في آسيا» التي تقوم على نقل أولوية الاهتمام الاستراتيجي الأميركي إلى منطقة غرب المحيط الهادئ, ومن

الوسائل التي اعتمدتها للتضييق على الصعود الاقتصادي الصيني اقتراحها توقيع اتفاقية الشراكة الاقتصادية عبر المحيط الهادئ (TTP) مع العديد من الدول المحيطة بالصين، بما يوثق العلاقة الاقتصادية بين هذه الدول والولايات المتحدة على حساب علاقتها بالصين[٣]. و بعد أن تولى «دونالد ترامب» رئاسة الولايات المتحدة في عام ٢٠١٧، ومن أجل منع التنمية في الصين من تجاوز الولايات المتحدة الأمريكية بدأت في فرض سلسلة من العقوبات على الصين [٤]. لهذا أدركت الصين أن الفوز بالتنافس الاقتصادي غير ممكن دون امتلاك النفوذ الجيوستراتيجي القادر على إسناد صعودها؛ إذ إن تأمين احتياجات الصعود الاقتصادي، وعلى رأسها إمدادات الطاقة، بحاجة إلى علاقات سياسية بدول المصدر والممر، وحضور عسكري لحماية هذه الإمدادات, ولا يمكن استبعاد مخاطر اعتراض طرق الصادرات والواردات الصينية، بشكل مباشر أو غير مباشر، من قبل المنافسين كالولايات المتحدة الأمريكية، فقد عززت الصين إنفاقها العسكري بشكل متصاعد مستفيدة من الفائض المالي الذي يوفره نموها الاقتصادي؛ إذ تُعَدُّ الصين حاليا البلد الثاني في حجم الإنفاق العسكري الذي بلغ ٢٦١ مليار دولار عام ٢٠١٩، ولديها الجيش الأكبر في العالم وقوامه ٢,٣ مليون جندي, وأعطت أولوية لتطوير القوة البحرية؛ إذ أطلقت القوات البحرية التابعة لجيش التحرير الشعبي عدداً من الغواصات والسفن الحربية، وسفن الحرب البرمائية، وفرق الإغاثة العسكرية[٥].

تايوان والصين

تقع تايوان على بُعد نحو ١٠٠ ميل من ساحل جنوب شرقي الصين، ضمن ما تسمى «سلسلة الجزر الأولى»، والتي تبدأ شمال اليابان وتمتد جنوب غربي تايوان والفلبين قبل أن تعرّج نحو فيتنام، أي إن هذه السلسلة تتضمن مجموعة من الأراضي الصديقة للولايات المتحدة الأمريكية, تمثل قضية تايوان محوراً رئيسياً للأحداث في منطقة الشرق الأقصى للعديد من الاعتبارات الجيوبوليتيكية والعسكرية والاقتصادية التي تعني بها الصين، وهي الوطن الأم والبر الرئيسي الذي تتبعه جزيرة تايوان تاريخياً وحضارياً وثقافياً، ولكن عودة تايوان رسمياً للانضواء تحت السيادة الصينية، ليست بالمسألة السهلة, لأن الولايات المتحدة الأمريكية تعوق حدوثه، وليست الولايات المتحدة فقط، فاليابان تعد من أهم الدول الآسيوية الداعمة لتايوان غير المرتبطة بالصين، وكوريا الجنوبية التي تعد أنها ستكون في موضع خطر بين تايوان تحت السيادة الصينية وكوريا الشمالية، كذلك الفلبين فيما يتعلق بحدودها الشمالية، ويبدو أن كل دول منطقة الشرق الأقصى باتت تعيد حساباتها في ظل تعاظم القوة والنفوذ الصيني، ولكل منها أسبابها ودوافعها [٦].
وقد اشتدّ التوتر الصيني- الأمريكي بعد زيارة رئيسة مجلس النواب الأمريكي «نانسي بيلوسي» إلى تايوان في ٢ آب عام ٢٠٢٢م، وإعلان الولايات المتحدة في ٢ أيلول عام ٢٠٢٢ عن خطة لبيع أسلحة لتايوان بقيمة إجمالية قدرها ١,١٠٦ مليار دولار، كما قامت لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي في ١٤ أيلول عام ٢٠٢٢ بمراجعة واعتماد «قانون سياسة تايوان لعام ٢٠٢٢ «, و عدت الصين أنّ تصرفات الولايات المتحدة المذكورة تنتهك بشكل خطير مبدأ الصين الواحدة والبيانات الثلاثة المشتركة بين الصين والولايات المتحدة، وخاصة بيان ١٧ آب عام ١٩٨٢م، وأنها ألحقت أضراراً بالغة بسيادة الصين ومصالحها الأمنية، فضلاً عن العلاقات الصينية-الأمريكية والسلام والاستقرار عبر مضيق تايوان، وتتعلق قضية تايوان بسيادة الصين ووحدة

أراضيها ومصالحها الجوهرية وفق التصريحات الصينية الرسمية, ولذلك ظلت الصين باستمرار تحث الولايات المتحدة على الالتزام بمبدأ صين واحدة والبيانات الثلاثة المشتركة بين الصين والولايات المتحدة، ووقف التبادلات الرسمية والعلاقات العسكرية بين الولايات المتحدة الأمريكية وتايوان، ووقف مبيعات الأسلحة لها، «والتعامل مع هذه القضية بحكمة وبشكل صحيح، والامتناع عن دعم «استقلال تايوان»، كي لا تلحق ضرراً بالغا بالعلاقات الصينية- الأمريكية والسلام والاستقرار عبر مضيق تايوان[٧]».

| الخاتمة

في بداية القرن الواحد والعشرين ظهرت الصين كقوة اقتصادية كبري عالمياً, لكنها مرت بمرحلتين رئيستين بعد الثورة الصينية عام ١٩٤٨م، إذ اتسمت المرحلة الاولى(١٩٤٩-١٩٧٨) بالتركيز على السياسات الاشتراكية وتطبيق النظرية الماركسية على الواقع الصيني، وإن اتسمت ببعض الاجتهادات ذات الطبيعة الصينية الخاصة، ويمكن القول بصفة إجمالية أن الصين حققت بعض التقدم خلال تلك الحقبة، إلا انه رغم كل الجهود الاقتصادية المبذولة في تلك السنوات لم تحقق القفزة اقتصادية الكبرى، وفي السبعينات من القرن العشرين توسعت الهوة بين الصين وجارتها اليابان، وكذلك بينها وبين الجيل الأول للاقتصادات الصناعية الصاعدة في أسيا. أما في المرحلة الثانية والتي بدأت منذ عام ١٩٧٨ وحتى وقتنا الحاضر، إذ قامت على ركيزتين أساسيتين هما: الإصلاح الاقتصادي والانفتاح على العالم الخارجي جعلت من الصين ثاني أكبر اقتصاد في العالم، وأكبر دولة صناعية- تجارية, وأكبر دولة في احتياطي العملات الأجنبية, مما جعلت الصين قوة رئيسية ومصدرا هاماً في دفع نمو الاقتصاد العالمي, ولهذا فإن بأن التوتر الصيني- الأمريكي سوف يستمر كما ستستمر الولايات المتحدة بالضغط على دول الشرق الأوسط للحد من توسعها في العلاقات مع الصين وخاصة في مجال التسلح والتكنولوجيا، في ظل قناعة متنامية لدى دول الشرق الأوسط بأهمية تنويع الخيارات في المجالات كافة.

| الهوامش:

١ ماهيناز الباز , الاقتصاد الصيني ... كيف تحولت الصين إلى العملاق الذي نعرفه اليوم, نشر على الرابط: https://www.abeqtisad.com/reports/china-economic-history/

٢ احمد فاروق عباس, التجربة التنموية في الصين – الواقع والتحديات, المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة, العدد٤, ٢٠١٩, ص٥٦١.

٣ محمد غازي الجمل, الصراع الأميركي-الصيني وأثره على النظام الدولي, مركز الجزيرة للدراسات, ٢٠٢٠, ص٢.

٤ عقوبات الصين وعقوبات أميركا.. أيهما أكثر ردعا؟, سكاي نيوز عربية, نشر على الرابط: https://www.skynewsarabia.com/

٥ محمد غازي الجمل, الصراع الأميركي-الصيني وأثره على النظام الدولي, المصدر سبق ذكره, ص٨.

٦ يمن النحراوي , الولايات المتحدة والصين والصراع التكنولوجي على تايوان، صحيفة الشروق المصرية، على الرابط: https://bit.ly/٣SXKLHH

٧ وانغ قوانغذا, تداعيات التوتر الصيني- الأمريكي على الشرق الأوسط, مجلة دراسات شرق أوسطية, المجلد١٦, العدد١٠٢, ٢٠١٣, ص١٦٦.

ادم بوزين
مجلة الفورين افيرز
ترجمة: م.م اسامة محمد صاحب

نهاية معجزة الاقتصاد الصيني:

كيف يمكن ان تمثل معاناة بكين فرصة لواشنطن

مع نهاية عام ٢٠٢٢, كانت الامال مرتفعة بان الاقتصاد الصيني, وبالتالي الاقتصاد العالمي, كانا يسيران نحو الازدهار. بعد ثلاث سنوات من القيود الصارمة على الحركة والارغام الجماعي على اجراءات فحص الوباء, والاغلاقات المتكررة, قررت الحكومة الصينية وبشكل مفاجئ التخلي عن سياسة الوصول الى عدد صفري من الإصابات بفايروس كورونا «صفر كوفيد», والتي كبحت معدل الطلب واعاقت عملية التصنيع وعكرت خطوط الامداد, وتسببت بخلق اكبر تباطؤ في اقتصاد البلد والذي لم تشهد مثله منذ حركة اصلاح السوق التي بدأت في نهاية السبعينات. خلال الاسابيع التي تلت التغيير في هذه السياسية, ارتفعت أسعار النفط العالمية والنحاس وغيرها من السلع انعكاسا لزيادة التكهنات بان الطلب الصيني سيشهد زيادة كبيرة. في شهر اذار, اعلن رئيس مجلس الدولة الصيني في حينه لي كه تشيانغ بان هدف حكومته فيما يتعلق بنمو اجمالي الناتج القومي هو الوصول الى معدل يقارب الخمسة بالمائة, وكثير من المحللين الاجانب توقعوا بان هذا يمكن ان يصل الى اعلى من ذلك.

في بادئ الامر, البعض من اجزاء الاقتصاد الصيني شهدت نموا فعليا: فالطلب القوي على السياحة الداخلية والفندقة وخدمات التجزئة كلها ساهمت بشكل قوي في تعافي الاقتصاد. فالصادرات نمت في الاشهر القليلة الاولى من العام ٢٠٢٣, وحتى سوق العقارات السكنية الذي كان يعاني بدا وكانه في طوره الى الخروج من ازمته. ولكن مع نهاية الربع الثاني من العام المالي, اظهرت البيانات الاخيرة للناتج القومي قصة مختلفة تماما: كان اجمالي النمو ضعيفا وعلى ما يبدو انه يسير نحو الهبوط. واختار المستثمرون المتخوفون والحكومات المحلية التي تعاني من الشحة في السيولة المالية في الصين عدم مسايرة الاندفاعة الاقتصادية الأولية التي اعقب إعادة فتح الأسواق.

هذا النكوص والتراجع كان اكثر اهمية من التكهنات المتفائلة بشكل مفرط وغير صائب. لقد دل على عمق وجدية المشكلة كل من الانخفاض في استهلاك السلع المعمرة الصينية والانخفاض في معدلات استثمار القطاع الخاص الى جزء ضئيل من مستوياتها السابقة، كما دل على الازمة الزيادة في ميل الاسر الصينية نحو وضع المزيد من مدخراتها في الحسابات المصرفية. هذه الانماط تعكس قرارات الناس الاقتصادية طويلة المدى في المجمل، وتشير بقوة الى خشية الأفراد والشركات في الصين بشكل متزايد من فقدان امكانية الوصول الى أصولهم ويعطون الأولوية للسيولة قصيرة الأجل على الأستثمار. ان عدم عودة هذه المؤشرات مستوياتها الطبيعية التي كانت عليها ما قبل الكوفيد، ناهيك عن

عدم حدوث ازدهار بعد إعاده فتح الاقتصاد, كما حصل في الولايات المتحدة وأماكن أخرى, انما هو علامة على وجود مشاكل عميقة.
ما اصبح واضحا هو أن الربع الاول من سنة ٢٠٢٠، الذي شهد بداية وباء كورونا، مثل نقطة اللاعودة للسلوك الاقتصادي الصيني، الذي بدأ بالتحول في عام ٢٠١٥، عندما بدأت الدولة بتوسيع سيطرتها: منذ ذالك الحين ارتفعت حصة الودائع المصرفية من الناتج المحلي الاجمالي بشكل هائل بنسبة ٥٠٪ واستقرت عند تلك المستويات العالية. وانخفض استهلاك القطاع الخاص للسلع المعمرة بحوالي الثلث مقارنة بعام ٢٠١٥، واستمر الانخفاض حتى بعد اعادة افتتاح الاقتصاد الصيني بدلا من ان يعكس الطلب المتزايد. حتى الاستثمار الخاص كان ضعيفا, فقد انخفض بنسبة تاريخية بلغت الثلثين منذ الربع الاول لعام ٢٠١٥، بما في ذلك الهبوط بنسبة ٢٥٪ منذ بداية الوباء. وكلا الشكلان الرئيسيان من استثمارات القطاع الخاص استمرا باتجاه المزيد من الانحدار.
لقد تجاهلت الأسواق المالية, وربما حتى الحكومة الصينية نفسها حدة نقاط الضعف هذه، والتي من المرجح ان تؤدي الى حدوث تباطؤ في النمو لعدة سنوات. وهذه الحالة يمكن تسميتها «بالاثار الاقتصادية الطويلة المدى الناجمة عن وباء كورونا». مثل مريض يعاني من مرض مزمن، لم يستعد جسد الاقتصاد الصيني حيويته ولايزال خاملا حتى الآن رغم ان المرحلة الحادة– وهي ثلاث سنوات من اجراءات الاغلاق الصارم والمكلف للغاية لعدم انتشار فايروس كورونا- قد انتهت. لذلك يمكن القول ان الوضع القائم في الصين حاليا هو ليس بالحالة العرضية وان العلاج الوحيد الذي يمكن ان يكون فاعلا يتمثل بمصارحة عموم الشعب الصيني والشركات الصينية بوجود قيود محددة للتدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية وهو امر لا يمكن تحقيقه.
أن التطورات الناجمة عن الاثار الاقتصادية الطويلة المدى المترتبة عن فايروس كورونا يجب الاقرار بها كما هي: نتيجة استجابة الرئيس الصيني شي جين بينغ المتطرفة للوباء، والتي حفزت ديناميكة استفحلت في بقية الدول الاستبدادية لكن الصين استطاعت تجنبها في حقبة ما بعد ماو تسي تونغ. ان التطور الاقتصادي في الانظمة الشمولية يميل الى اتباع نمط مألوف: الا وهو فترة من النمو تحدث عندما يسمح النظام للمصالح التجارية التي تتوافق معه تجاريا بالازدهار ويغذي هذا النمو الثروات العامة. ولكن حالما يؤمن النظام حصوله على الدعم، فأنه يبدأ بالتدخل في الاقتصاد بشكل متزايد وبطرق اعتباطية. وفي نهاية المطاف، في مواجهة اللايقين والخوف تبدأ الأسر والمصالح التجارية الصغيرة تفضيل الاستثمار في الاصول غير السائلة (أصول أو موجودات يصعب شراؤها أو بيعها خلال فترة وجيزة بدون التأثير على سعرها) ونتيجة لذلك يتراجع النمو باستمرار.
عندما بدء دينج شياو بينج سياسة «الأصلاح والانفتاح» في اواخر السبعينات، قاومت قيادة الحزب الشيوعي بشكل واع الرغبة الدافعة نحو التدخل في القطاع الخاص ولفترة أطول بكثير من غيرها من الانظمة الشمولية الاخرى. لكن في ظل حكم الرئيس الصيني شي جين بينغ, وخصوصا منذ ظهور الوباء, عاد الحزب الشيوعي الصيني نحو استخدام الوسائل الاستبدادية. ففي الحالة الصينية لم يكن فايروس كورونا هو السبب الرئيسي وراء الاثار الاقتصادية طويلة المدى والتي برزت بعد انتشار الوباء, بل ان السبب الرئيس وراء ذلك هو عدم اكتراث عامة الناس للتدخلات الحكومية القاسية في الاقتصاد، والذي اسفر عن خلق اقتصاد أقل ديناميكية. هذا النكوص

والتراجع في الاقتصاد الصيني يمثل فرصة لصانعي السياسة الامريكية لإعاده ضبط الجزء الاقتصادي من استراتيجية واشنطن اتجاه الصين وتبني نهج اكثر فاعلية وأقل ايذاءا للذات من النهج الذي تبعته إدارة ترامب و إدارة بايدن, حتى اللحظة.

لا سياسات، لا مشاكل، ولا اكثر

قبل ظهور الوباء كانت معظم الأسر الصينية والشركات الخاصة الصغيرة تسير وفق مفهوم او بناءا على صفقة ضمنية «لا سياسة لا مشكلة» تم اتباعها منذ اوائل الثمانينات: بمعنى ان الحزب الشيوعي الصيني كان هو المسيطر في النتيجة على حقوق الملكية، ولكن طالما ابتعد الناس عن الخوض في السياسة، فان الحزب سيبقى بعيدا عن حياتهم الاقتصادية. هذا الاسلوب يستخدم في العديد من الانظمة الاستبدادية التي ترغب في الحفاظ على رضا وانتاجية مواطنيها، وقد نجح هذا التوجه بشكل ناجع في الصين على مدى العقود الأربعة الماضية.

عندما وصل شي جين بينغ الى سده الحكم في عام ٢٠١٣، شرع في حملة شرسة لمكافحة الفساد، اقصى خلالها بعض منافسيه الرئيسيين مثل عضو المكتب السياسي السابق بو زيلاي. كانت هذه الاجراءات قد حظيت بشعبية لدى معظم المواطنين: وعلى كل حال من لا يتفق على معاقبة مسؤولين فاسدين. ولم تنتهك هذه الاجراءات الميثاق الاقتصادي المبرم بشكل ضمني بين طرفي الشعب والحكومة، لأن العقوبات استهدفت بعض اعضاء الحزب الذين يمثلون أقل من ٧٪ من مجموع السكان. بعد بضع سنوات ذهب شي جين بينغ الى ابعد من ذلك عن طريق اخضاع كبريات الشركات التكنلوجية في البلاد. ففي نوفمبر عام ٢٠٢٠ جعل قادة الحزب من جاك ما الذي يعد احد اقطاب التكنلوجيا في الصين امثوله لغيره بسبب انتقاده العلني المنظمين الحكوميين، فقاموا عمدا بتأخير العرض العام الأولي الذي تقدمت به أحدى شركاته، (Ant Group)، ثم تم اقصاءه من الحياة العامة. وعلى اثر ذلك, انتاب القلق المستثمرين الغربيين، وفي نفس الوقت كان اغلب الصينيين اما سعداء او غير مباليين. فالكيفية التي تعاملت بها الدولة مع ممتلكات قلة من الاوليغارشية لم تكن ذات اثر كبير على حياتهم الاقتصادية اليومية.

استجابة الحكومة للوباء كانت موضوعا أخر تماما. فقد كشفت هذه الاستجابة وبشكل واضح وملموس سلطة الحزب الشيوعي الصيني التعسفية والتي يمارسها على جميع الأنشطة التجارية بما في ذلك اولئك اللاعبين الصغار. بعد ساعات قليلة من التحذير يمكن ان يتم غلق حي او مدينة بأكملها الى اجل غير مسمى, وأغلاق أعمال التجارية الصغيرة دون توفير مصدر اخر للتعويض، ومحاصره السكان في وحداتهم السكنية، وتعليق حياتهم وأرزاقهم.

مرت جميع الأقتصادات الكبرى بنسخة ما من الأغلاق في وقت مبكر من الوباء, لكن لم تتبع أي منها تدابيرا صارمة وفجائية وحادة مثل تلك التي اتبعتها الحكومة الصينية لمكافحة الوباء. ان سياسة «صفر كوفيد» كانت قاسية واعتباطية في تطبيقها المحلي، وبدا وكأنها خاضعة لنزوات مسؤولي الحزب. وشبّه الكاتب الصيني مورونج زيونج هذه التجربة بحملة اعتقال جماعية. في بعض الأحيان، كان النقص في الخضروات والفواكه والأدوية والرعاية الطبية الحرجة قد اصاب حتى المجتمعات الغنية وصاحبة النفوذ في بكين وشنغهاي. خلال تلك الفترة, تراجعت

جميع الأنشطة الأقتصادية بشكل حاد. في شركة فوكسكون على سبيل المثال، أحدى أهم الشركات الصينية المصنعة للمنتجات التكنلوجية، تذمر العمال والمدراء التنفيذيون على حد سواء وبشكل علني من أن شركتهم قد تكون انقطعت عن سلاسل التوريد العالمية. ما تبقى اليوم هو خوف واسع الانتشار لم نشهده منذ ايام ماو- خوف من ان يفقد المرء ممتلكاته او مصدر عيشه، سواء بشكل مؤقت او للأبد, من دون سابق أنذار وبدون رجعة عن ذلك. هذه القصة التي يرويها لنا بعض المغتربين وهي تتماشى مع البيانات الأقتصادية المتوفرة. كانت سياسة صفر كوفيد استجابة لظروف استثنائية، والكثير من الصينين يؤمنون بان النهج الحاسم الذي اتبعه الرئيس الصيني شي جين بينغ ساهم بانقاذ عدد اكبر من الارواح مما كان يمكن إنقاذه في حال تم اتباع النهج الغربي. ولا تزال الذكريات حول الكيفية القاسية التي نفذ فيها المسؤولون المحليون هذه الاستراتيجية حاضرة وشاخصة في الاذهان.

يقول البعض أن قرار الحزب الشيوعي الصيني بالتخلي عن سياسة صفر كوفيد في أواخر العام ٢٠٢٢ بعد موجه الاحتجاج العام يشير على الأقل الى وجود الحد الادنى لمراعاة الرأي العام حتى وان كان هذا الامر متأخرا بعض الشيء. كان هذا التراجع بمثابة «انتصار» للمتظاهرين على حد تعبير صحيفة النيويورك تايمز. ومع ذلك لا يمكن قول الشيء نفسه عن عامة الشعب الصيني، على الأقل بقدر تعلق الامر بحياتهم الأقتصادية. قبل شهر من الانهاء المفاجئ لسياسة «صفر كوفيد»، أخبر كبار مسؤولي الحزب الجمهور المحلي انه يتوقع ان يكون هنالك تراجع تدريجي للقيود الوبائية; لكن ما تبع ذلك بعد بضع أسابيع كان تغيرا منهجيا مفاجئا وشاملا. لقد عزز التحول المفاجئ الشعور في وسط عامة الشعب الصيني بأن وظائفهم، وأعمالهم، وأنماط حياتهم اليومية باقية تحت رحمة الحزب ونزواته.

بطبيعة الحال, كان هناك العديد من العوامل الأخرى التي لعبت دورا في الاقتصاد الصيني الضخم والمعقد طوال تلك الفترة. أن فشل الأعمال والقروض المتأخرة الناجمة عن فقاعة سوق العقار التي انفجرت في اغسطس عام ٢٠٢١، ولا تزال تشكل عائقا مستمرا أمام النمو، ومستمرة في تقييد تمويل الحكومات المحلية. ولا تزال المخاوف من الأفراط في التنظيم او ما هو أسوأ كالمخاوف المنتشرة بين أصحاب شركات التكنلوجيا قائمة أيضا. لقد أحدثت القيود التجارية والتكنلوجية التي فرضتها الولايات المتحدة على الصين بعض الأضرار، وكذلك فعلت ردود الفعل الأنتقامية التي اتخذتها الصين. قبل ظهور فايروس بفترة طويلة، بدأ شي جين بينغ في تعزيز دور الشركات المملوكة للدولة وزاد من إشراف الحزب على الأقتصاد. لكن الحزب اتبع ايضا بعض السياسات الداعمة للنمو، بما في ذلك عمليات انقاذ الشركات المفلسة، والأستثمار في قطاع التكنلوجيا الفائقة التطور، و توفير الائتمان بشكل ميسر. ومهما يكن من الامر، أن الأستجابة لفيروس كورونا أوضحت بان الحزب الشيوعي الصيني هو صانع القرار النهائي- بشأن قدرة الناس على كسب عيشهم أو الوصول الى ممتلكاتهم-وأنه سيتخذ القرارات على ما يبدو بطريقة تعسفية حسب تغير أولويات قيادة الحزب.

القصة القديمة ذاتها

بعد الصمود اما الاغراءات لعده عقود، خضع الأقتصاد السياسي الصيني خلال حقبة شي جين بينغ أخيرا ليتبع نمطا مألوفا بين الأنظمة الاستبدادية. هذه الانظمة تبدء في العادة بشعار

«لا سياسة، لا مشكلة» والذي يعد بأن الاعمال ستكون بمنأى عن المخاطر بالنسبة للأشخاص الذين يبقون انفسهم بعيدا عن الخوض في السياسة. لكن خلال فترتهم الثانية أو، على أغلب الأحيان، الثالثة في المنصب، يتجاهل الحكام على نحو متزايد المخاوف التجارية ويتعبون سياسات تدخلية كلما كان ذلك يناسب أهدافهم القصيرة الأجل. فهم يجعلون من البعض من خصومهم السياسيين والمصالح التجارية المتعددة الجنسيات درسا للاخرين يعتبرون منه. ومع مرور الوقت، يمتد تهديد سيطرة الدولة يوما بعد يوم على التجارة عبر شرائح اكبر واكبر من السكان. وعلى مدى فترات متفاوتة، قام هوغو تشافيز ونيكولاس مادورو في فينزويلا، ورجب طيب اردوغان في تركيا، وفيكتور اوربان في المجر، وفلاديمير بوتين في روسيا جميعهم بالانزلاق في هذا الطريق هذا الطريق البالي.

عندما ينتهك نظام راسخ في الاستبداد صفقة «لا سياسة، لا مشكلة»، سيكون لهذا الامر تداعيات واسعة الانتشار. عند مواجهة حالة من عدم اليقين الخارجة عن إرادتهم، يحاول الناس تأمين أنفسهم. فهم يحتفظون بأموالهم؛ كما أنهم يستثمرون وينفقون بشكل أقل مما اعتادوا عليه، وخصوصا على الأصول الغير السائلة مثل السيارات ومعدات ومرافق الأعمال الصغيرة والعقارات. أن تزايد نفورهم من المخاطرة وزيادة المدخرات الاحترازية يشكل عائقا امام النمو، بالأحرى أِشبه بما يحدث في أعقاب الأزمة المالية.

وبمرور الوقت، تتضاءل قدرة الحكومة على توجيه الأقتصاد وحمايته من صدمات الأقتصاد الكلي (الاقتصاد الكلي هو فرع الاقتصاد الذي يتعامل مع الهيكل والأداء والسلوك وصنع القرار للاقتصاد بأكمله أو الكلي, ومجاليه الرئيسيين هما النمو الاقتصادي طويل الأجل ودورات الأعمال قصيرة الأجل-المترجم). وبما أن الناس يعرفون أن سياسة معينة يمكن فرضها بشكل تعسفي، وانه قد يتم توسيعها في يوم ما وعكسها في اليوم التالي، فأنهم يصبحون أقل استجابة لخطط التحفيز وما شابه ذلك. وهذا، أيضا، نمط مألوف. ففي تركيا، على سبيل المثال، ضغط أردوغان في السنوات الأخيرة على البنك المركزي لخفض أسعار الفائدة، على أمل ان يحفز هذا الامر حدوث طفرة استثمارية؛ عوضا عن ذلك, تسببت هذه الإجراءات في اذكاء نار التضخم الى معدلات قياسية. في المجر، فشلت حزمة التحفيز المالي والنقدي الكبيرة في تخفيف التأثير الأقتصادي للجائحة، على الرغم من نجاح تدابير ممائلة في بلدان مجاورة.

ويبدو ان هذا النمط بدأ يتضح في الصين بالفعل حيث تسببت سياسات الرئيس شي جين بينغ الى خلق نوع من أنواع المناعة في أوساط القطاع الخاص تجاه التدخلات الحكومية. أن حزم التحفيز التي تم تقديمها منذ نهاية سياسة «صفر كوفيد»، كان القصد منها تعزيز الأنفاق الأستهلاكي على السيارات والسلع المعمرة الأخرى، لم تحقق الفائدة المرجوة ولم تحض بالكثير من الأهتمام. وفي النصف الأول من هذه السنة، ظلت حصة الشركات الصينية التي تقدمت بطلبات للحصول على قروض مصرفية ضعيفة تقريبا كما كانت في عام ٢٠٢١- اي، عند نصف المعدل قبل فايروس كورونا-على الرغم من الجهود التي بذلها البنك المركزي ووزارة المالية لتشجيع الأقتراض بأسعار فائدة منخفضة. ان انخفاض الرغبة للأستثمار في الأصول غير السائلة وانعدام التفاعل مع سياسات الاقتصاد الكلي الداعمة هي باختصار الاثار الاقتصادية طويلة الأمد لوباء كورونا.

وبمجرد ان يفقد النظام الأستبدادي ثقة عوام الناس والمصالح التجارية، فسيصبح من الصعب استعادة هذه الثقة. أن العودة الى الأداء الأقتصادي الجيد ليس كافيا, لأنه لا يعني تجنب خطر حدوث اضطرابات ومصادرات للاملاك في المستقبل. ان نقطة ضعف المستبد هي عدم القدرة على ضبط النفس. الألتزام بجدية لكبح النفس سيكون بمثابة الاعتراف بأمكانية اساءة استخدام السلطة. أن مشاكل الالتزام هذه على وجه التحديد هي السبب وراء قيام الدول الأكثر ديمقراطية بسن الدساتير والسبب الذي يجعل مجالسها التشريعية تمارس الرقابة على الموازنات العامة.

وسواء عن عمد ام بغير قصد، ذهب الحزب الشيوعي الصيني الى ابعد من ذلك في الأتجاه المعاكس. في مارس/آذار قام البرلمان الصيني، المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني، بتعديل إجراءاته التشريعية لجعلها سهله، وليست صعبة، لتمرير قانون الطوارئ. ويتطلب مثل هذا التشريع الآن موافقة اللجنة الدائمة للكونجرس فقط، والتي تتألف من أقلية من كبار الموالين للحزب. لقد تجاهل العديد من المراقبين الخارجيين أهمية هذا التغيير. لكن تأثيراته العملية على السياسة الأقتصادية لن تمر دون أن يلاحظها أحد بين الأسر والمصالح التجارية والتي ستترك مكشوفة للمراسيم الحزبية من دون حماية.

والنتيجة هي أن الآثار الاقتصادية الطويلة المدى المترتبة عن فايروس كورونا هي أكثر من مجرد عائق مؤقت للنمو. فمن المرجح ان تعصف هذه الاثار بالاقتصاد الصيني لسنوات طويلة. كما أن أكثر التكهنات المتفائلة لم تأخذ بعد في الحسبان هذا التغيير الدائم. وبقدر ما ألقى المتنبئون الغربيون والمنظمات الدولية بظلال من الشك على آفاق النمو الصيني لهذه السنة او السنة القادمة، فقد ركزوا اهتمامهم على مشاكل يمكن ملاحظتها بسهولة مثل مخاوف الرؤساء التنفيذيون بشأن القطاع الخاص للتكنولوجيا الفائقة والهشاشة المالية في سوق العقارات. أن هذه القصص الخاصة بقطاعات معينة هي مهمة، لكن أهميتها أقل بكثير بالنسبة للنمو في الأمد المتوسط من الأزمة الأقتصادية لفايروس كورونا والآثار الأقتصادية المترتبة عليها والتي تصيب المستهلكين والشركات الصغيرة بشكل عام، حتى لو كانت هذه المتلازمة أقل وضوحا بالنسبة للمستثمرين الأجانب والمراقبين. (وقد يكون هذا الأمر واضحا لبعض المحليين الصينيين، لكنهم لا يستطيعون الإشارة اليه علنا). ورغم أن السياسات المستهدفه قد تعكس مشاكل محدده تقتصر على قطاع معين، إلا أن المتلازمة الأوسع سوف تستمر.

في الأشهر الأخيرة، قام كل من بنك أوف أمريكا، ووحدة الأستخبارات الأقتصادية، وبنك غولدمان ساكس، على سبيل المثال، بتعديل توقعاتهم حول نمو الناتج المحلي الأجمالي الصيني بأنه سينخفض في عام ٢٠٢٣, خافضين نسبة النمو المتوقع بحوالي ٠.٤ بالمائة من النسبة المطروحة سابقا. ولكن لأن الآثار الأقتصادية المترتبة عن فايروس كورونا مستمرة ولم تستقر بعد، وبسبب ان العديد من التنبؤات التي تفترض، وبشكل خاطئ، بأن برامج التحفيز في بكين ستكون فعالة، فأن مراقبي الشأن الأقتصادي الصيني ما زالوا يبالغون في تقدير آفاق النمو في العام المقبل وما بعده. فقد أوضحت التوقعات السنوية لنمو الناتج المحلي الأجمالي الصيني في عام ٢٠٢٤ من قبل منظمة التعاون الأقتصادي والتنمية نسبة (٥,١ بالمئة) أما صندق النقد الدولي فقد كان أكثر تواضعا حيث أعطى نسبة (٤,٥ بالمئة) أي أن التراجع قد يكون بنسبة ٠,٥ بالمئة أو أكثر. لذا فأن الحاجة الى تصحيح هذا الهبوط ستكون أمرا ضروريا مع مرور الوقت.

سوف يدخر القطاع الخاص الصيني المزيد، ويستثمر أقل، ويقدم بشكل اقل على القيام بالمخاطرات مما كان عليه قبل أزمة فايروس كورونا والأوضاع الأقتصادية التي ترتبت عليها، ناهيك عن الفترة التي سبقت الولاية الثانية للرئيس شي جين بينغ. الأمر الأخر هو أن استهلاك السلع المعمرة واستثمارات القطاع الخاص ستكون أقل استجابة لسياسات التحفيز. أن العواقب المحتملة ستتمثل في أقتصاد أكثر تقلبا (لأن سياسة الأقتصاد الكلي ستكون أقل فعالية في حث الأسر والشركات الصغيرة على تعويض فترات الركود) والمزيد من الدين العام (لأن هذه السياسات ستتطلب المزيد من الحوافز المالية لتحقيق التأثير المنشود). وهذا بدوره سيقود الى انخفاض متوسط النمو الأقتصادي بمرور الوقت عن طريق الحد من نمو الأنتاجية، بالأضافة الى تقليص الأستثمار الخاص في المدى القريب.

ومع ذلك فأن الرئيس الصيني وقاده الحزب الشيوعي الصيني قد يعتبرون ببساطة أن في هذا تأكيد على ايمانهم بان المستقبل الأقتصادي للبلاد لا يكمن في القطاع الخاص بقدر ما يكمن في الشركات المملوكة للدولة. حتى قبل الوباء، كان الضغط الحكومي يقود البنوك وصناديق الأستثمار لتفضيل الشركات المملوكة للدولة في الأقراض، بينما الأستثمار في القطاع الخاص كان في تراجع. أن الدراسة التي قام بها الخبير الأقتصادي نيكولاس هاردي وجد فيها ان حصة الأستثمار السنوي الذاهب الى شركات القطاع الخاص في الصين بلغت ذروتها في عام ٢٠١٥ بينما حصة الشركات المملوكة للدولة ارتفعت وبشكل ملحوظ منذ ذلك الحين سنة بعد سنة. أن الأثار الأقتصادية الطويلة الأمد المترتبة عن فايروس كورونا سوف تعزز هذا الأتجاه لسببين. أولا ان المستثمرون في القطاع الخاص والشركات الصغيرة سيكونون عرضه للوقع في الخطأ من ناحية الأحتفاظ بالسيولة بدلا من تقديم رهانات كبيرة ممولة بالقروض. ثانيا أي تخفيضات ضريبية أو برامج تحفيز تستهدف القطاع الخاص ستحقق القليل من المكاسب المباشرة مقارنة بالأستثمار في قطاع الدولة. بالأضافة الى هذا فأن توجه الرئيس الصيني يتبلور في الدفع وباستمرار نحو الاكتفاء الذاتي في مجال التكنلوجيا المتقدمة، الأمر الذي يستحوذ على نصيب متزايد من قرارات الأستثمار من أجل زيادة السيطرة الحزبية التعسفية، فتصبح آفاق نمو الأنتاجية والعائدات على رأس المال أكثر قتامة.

| سياسة الباب المفتوح

أن المسؤولين الرسميين في الولايات المتحدة والبلدان الحليفة لها, والذين يرى البعض منهم في صعود القوة الصينية تهديدا، قد ينظرون الى البلاء الحالي الذي يعصف بالاقتصاد الصيني على انه امر ايجابي. لكن الأقتصاد الصيني البطيئ النمو والاقل استقرارا له جوانب سلبية لبقية العالم، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية. إذ استمر الصينيون في تفضيل الأدخار في الودائع المصرفية بدلا من الأستثمار وأستمروا في انفاق المزيد على الخدمات المقدمة محليا بدلا من التكنلوجيا والسلع المعمرة الأخرى التي تتطلب الاستيراد الخارجي، فأن فائضها التجاري الأجمالي مع بقية العالم سيواصل النمو، حتى لو استمرت الجهود المشابهة للجهود التي بذلها الرئيس الامريكي دونالد والتي تحاول تحجيم هذا الفائض. وعندما يحدث ركود عالمي آخر، فأن النمو الصيني لن يستطيع أنعاش الطلب الخارجي كما حدث في المرة السابقة. ويتعين على المسؤولين الغربيين خفض توقعاتهم، ولكن لا ينبغي لهم الأحتفال اكثر من اللازم.

ولا يتوجب على هؤلاء المسؤولين التوقع بان الاثار الاقتصادية طويلة الامد لوباء كورنا ستسهم في اضعاف قبضة الرئيس شي جين بينغ في المستقبل القريب. والدليل على ذلك هو اردوغان وبوتين وحتى مادورو، المستبدين الذين يكسرون ميثاق «لا سياسة، لا مشكلة» فأنهم يستمرون في الحكم على الرغم من تباطؤ النمو، وفي احيان اخرى تدهوره. أن الحقيقة المرة تتمثل في أن زعماء ومسؤولي الحزب المحليين يمكنهم في أغلب الاحيان الحصول على المزيد من الولاء من الجماهير الذين يرزحون تحت وطأة المعاناة، على الأقل لفترة من الوقت. وفي بيئة اقتصادية غير مستقرة، ترتفع المنافع المتأتية من الوقوف في صف الحكام المستبدين, بالإضافة الى ارتفاع مخاطر اثارة غضبهم، وتقل البدائل الآمنة لطلب رعاية الدولة أو التوظيف. وقد يتخذ الرئيس الصيني شي حين بينغ تدابير اقتصادية لرأب بعض الصدوع لبعض الوقت، كما فعل ذلك بنجاح اوربان وبوتين، عن طريق استخدام الاول للتمويل الاوربي واستخدام الثاني لعائدات الطاقة. ومع الانفاق الحكومي الهادف والتدابير الخاصة بقطاعات محدده، مثل إعانات دعم الإسكان العام والتطمينات الرسمية بأن الحملة التي تشنها الحكومة على شركات التكنولوجيا قد انتهت، ربما سيواصل الرئيس تعزيز النمو بشكل مؤقت.

لكن هذه الديناميات لن تستمر للابد. وكما أشار الى ذلك وبشكل دقيق العديد من المراقبين, فان البطالة بين الشباب مرتفعة الى درجة مقلقة, خاصة بين العاملين من أصحاب التعليم العالي. اذا ما استمرت سياسات الحزب الشيوعي الصيني بتقليص الفرص الناس الاقتصادية والاستقرارعلى المدى البعيد, سيزداد السخط على الحزب. لمجابهة حالة اللايقين الجارية, يقوم الناس بنقل مدخراتهم الى الخارج, ونقل التصنيع والاستثمارات عبر الحدود, بل وحتى الدخول أسواق اقل عرضة الى التقلبات. وبمرور الوقت, هذه الهجرات ستصبح اكثر واكثر جاذبية الى شرائح أوسع من المجتمع الصيني. حتى وان بقي نزوح رؤس الأموال والأصول الصينية محدودا, فان المحفزات نحو ذلك على المدى البعيد واضحة: بالنسبة للمدخر الصيني العادي, والذي يحتفظ باغلب او ربما كل مدخرات حياته باصول مقدرة باليوان الصيني, فان شراء أصول اجنبية قبل فترة الوباء هو امر مفهوم تماما. ويمكن تفهم ذلك الان بشكل اكبر مع التراجع في افاق النمو داخليا بالإضافة الى ارتفاع المخاطر الناجمة عن القرارات النزوية للحزب الشيوعي الصيني.

على الولايات المتحدة فتح أبوابها لاستقبال هذه المدخرات, بالإضافة الى الترحيب بالمصالح التجارية الصينية والمستثمرين والطلاب والعمال والذين يغادرون الصين بحثا عن مستقبل افضل. لكن السياسات الحالية والتي تم تبنيها في عهد ادارتي ترمب وبايدن قامت بالعكس من ذلك. فهذه السياسات تسعى الى اغلاق الجامعات الامريكية والشركات بوجه الطلاب والعمال الصينيين. وتقييد هذه السياسات الاستثمارات وتدفق رؤوس الأموال, كما تقوم بثني الشركات الصينية عن الانتقال الى الولايات المتحدة او الى الدول الحليفة لها, سواء لغرض الإنتاج او في مجال البحث والتطوير. وتقلل هذه السياسات الضغوطات على اليوان الصيني و تقلص, في نظر المواطنين الصينيين الاعتياديين, الفوارق بين السلوك الحكومي الذي تقوم به دولتهم والسلوك الذي تتبعه الولايات المتحدة. لذا ينبغي عكس هذه السياسات.

ان تقليص هذه القيود لا يحتاج الى رفع الحواجز التجارية, بغض النظر عن درجة الفائدة التي تعود بها هذه الحواجز على الاقتصاد الأمريكي والسياسة

الخارجية. في الواقع, اذا ما نجح الاقتصاد الأمريكي في القيام بأداء افضل من ناحية جذب رأس المال الصيني المنتج والعمالة والابتكار, فان هذه التدفقات ستعوض بشكل جزئي عن الكلف الاقتصادية الضخمة الناجمة عن الصراع التجاري بين الولايات المتحدة والصين. كذلك لن تكون واشنطن بحاجة الى تخفيف قيود الامن القومي على التقنيات التكلوجية الحساسة. ومن اجل منع انتقال التكنلوجيا بشكل غير شرعي عن طريق المستثمرين الصينيين, على الولايات المتحدة وحلفائها, بالتأكيد, تقييد الوصول الى بعض القطاعات المحددة, كما هو الامر مع بعض الصادرات الأخرى الحساسة. ولكن في واقع الامر, ان معظم السرقات الفكرية الصينية من الشركات الأمنية تأخذ شكل الجرائم الاليكترونية والهندسة العكسية والتجسس الصناعي التقليدي, وهذا الامر بحاجة الى معالجة بشكل مباشر عن طريق وسائل أخرى غير تقييد الاستثمار الأجنبي الداخل الى الولايات المتحدة.

ان إزالة معظم الحواجز امام المواهب ورؤوس الأموال الصينية لن يقوض الازدهار الأمريكي ولا يهدد الامن القومي للولايات المتحدة. لكنه سيجعل من محافظة الصين على اقتصاد متنامي ومستقر في الوقت نفسه ومعتمد على نفسه تحت سيطرة قوية من الحزب الشيوعي الصيني امر صعبا. مقارنة باستراتيجية الولايات المتحدة الحالية نحو الصين, والتي تأخذ طابعا صداميا ومقيدا وعقابيا, سيخفض النهج الجديد من مخاطر التصعيد بين واشنطن وبكين, وسيثبت بانه اقل اثارة للانقسام بين حلفاء الولايات المتحدة والاقتصاديات النامية. هذا النهج سيحتاج الى إيصال رسالة مفادها ان الشعب الصيني ومدخراته وتقنيته وعلاماته التجارية مرحب بها في الولايات المتحدة: على العكس من جهود الاحتواء الرامية بشكل واضح الى استبعادهم.

العديد من الاقتصاديات الأخرى, بما في ذلك استراليا وكندا والمكسيك وسنغافورة والمملكة المتحدة وفيتنام مستفيدة بالفعل من تدفقات الطلبة والمصالح التجارية ورؤس الأموال الصينية. من خلال ذلك, فانهم يقومون بتعزيز قوة اقتصادياتهم واضعاف قبضة الحزب الشيوعي الصيني في داخل البلاد. واثر ذلك سيتضاعف اذا ما قامت الولايات المتحدة بالحذو حذو هذه الدول. اذا ما قامت واشنطن باتخاذ نهج خاص بها ـ ربما بسبب لجوء الإدارة الامريكية القادمة الى تبني استمرار المواجهة او الى تبني نهج العزلة الاقتصادية ـ فانه ينبغي عليها وعلى اقل تقدير السماح للبلدان الأخرى بفتح منافذ للشعب والتجارة الصينية, بدلا من الضغط علىيهم لتبني حواجز الاحتواء التي تقوم الولايات المتحدة بتشييدها. وقدر تعلق الامر بالتجارة الصينية الخاصة, على الولايات المتحدة التفكير بجذب وليس معاقبة هذه التجارة, خاصة مع قيام الحزب الشيوعي الصيني بممارسة سيطرة قوية على المصالح التجارية الصينية.

وكلما حاولت الصين كبح نزوح العناصر الإنتاجية الاقتصادية الى الخارج, على سبيل المثال عن طريق الإبقاء على قيود قاسية على رؤوس الأموال وتحديد السماح للشركات بالعمل في الولايات المتحدة ـ فانها ستعمق من حس انعدام الأمان الذي يدفع الى هذا النزوح في الأساس. لقد حاول حكام مستبدون اخرون هذه الاستراتيجية المحكوم عليها بالفشل, والكثير ارغموا على الإبقاء على القيود المؤقتة للسيطرة على رؤوس الأموال الى اجل غير مسمى, فقط ليتسببوا في دفع الناس والشركات الى بذل جهود اكبر للالتفاف حول هذه القيود. وكما شوهد هذا الامر بشكل متكرر في أمريكا اللاتينية وفي

أماكن أخرى, بما في ذلك خلال فترة الافول الأخير للاتحاد السوفيتي, فان هذه السياسات تؤدي بشكل دائم تقريبا الى حدوث المزيد من الخروج للناس ورؤوس الأموال.

ان محنة الاقتصاد الصيني مع الاثار الطويلة الأمد لفايروس كورنا تقدم فرصة لصناع القرار في الولايات المتحدة لتغير استراتيجيتها. فبدلا من محاولة احتواء النمو الصيني بكلف عالية يتكبدها الاقتصاد الأمريكي, فانه باستطاعة الزعماء الامريكيون بترك الرئيس الصيني التكفل بالقيام بهذا الامر بالنيابة عنهم ووضع الاقتصاد الأمريكي كبديل أفضل وكوجهة مرحبة بالأصول الاقتصادية الصينية بمختلف أنواعها. حتى المسؤولون من ذوي المعرفة يميلون الى تجاهل كيف ان هذ الاستراتيجية خدمت الولايات المتحدة بشكل جيد في مواجهة خصومها خلال القرن الماضي. وغالبا ما يتم نسيان بانه لم يكن الامر واضحا خلال الكساد الكبير بان الاقتصاد الأمريكي بإمكانه ان يتفوق على الأنظمة الفاشية في اوربا, كما ان سحابة من اللايقين حول أداء النمو النسبي عادت الى الظهور خلال شطر كبير من الحرب الباردة. وعلى الرغم من تفشي هذا الشك, الا ان الولايات المتحدة خرجت منتصرة ويعود ذلك في جزء منه الى حفاظها على سياسة الباب المفتوح اما الناس ورؤوس الأموال, جاذبة المبدعين والاستثمارات وأخيرا قلب السياسات الحمائية التي يتبناها الحكام الشموليون بالضد منهم. وفي الوقت الذي يصارع فيه الحزب الشيوعي الصيني مع الاثار الاقتصادية طويلة الأمد والتي كان هو المتسبب بها, فان احياء هذه الاستراتيجية هو امر جدير بالمحاولة.

100
KZ56232257
福

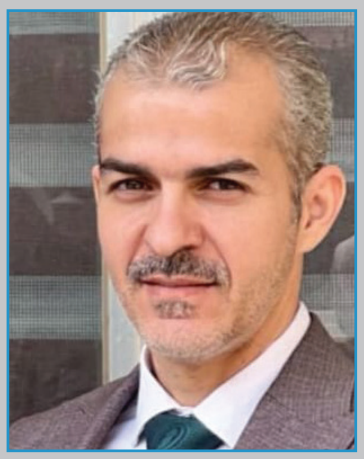

ا.د رياض مهدي الزبيدي
كلية العلوم السياسية /جامعة النهرين

التنافس الدولي في الفضاء:

دراسة في الاطار القانوني ومجالات التنافس

منذ فترة الحرب الباردة، ولا سيما إبان ولاية الرئيس الامريكي «ريجان» الذي طور عام ١٩٨٣ المبادرة الاستراتيجية للدفاع أو ما يعرف بحرب النجوم لدفع سباق التسلح إلى أشده مع الاتحاد السوفيتي، لم يشهد المجتمع الدولي استقطابا أو زيادة في وتيرة التنافس الدولي في الفضاء الخارجي بقدر الأعوام الأخيرة، وتتجلى أوجه التباين بين الفترة الحالية وفترة الحرب الباردة في أن التنافس الدولي وسباق التسلح الفضائي في الوقت الحالي أصبح متعدد القطبية بدخول دول عديدة في هذا السباق (الولايات المتحدة، روسيا، الصين، بريطانيا، فرنسا، الهند، وغيرها).

كما ان استراتيجيات الفضاء الخارجي هي الاخرى شهدت الكثير من التحولات التي جاءت كمحصلة لعدد من العوامل المتعلقة بتعزيز القوة والسبق والمكانه من ناحية، والمنافسة مع القوى الدولية التي خطت خطوات فاعلة في تعزيز وجودها وقوتها في الفضاء الخارجي وعلى راسها الولايات المتحدة الامريكية وروسيا الاتحادية وكذلك الصين التي تعمل بشكل جدي لتعزيز وبناء قدرات مدنية وعسكرية.

كما تجدر الاشارة الى تجدد التنافس منذ سنوات قليلة حول السيطرة على الفضاء ليس فقط بين الولايات المتحدة وروسيا والصين وانما بين العديد من القوى الاقليمية والدولية التي تنظر الى الفضاء وامتلاك ادواته والتفوق فيه باعتباره اهم مظاهر قوتها في وقتنا الراهن، وتصاعدة وتيرت التنافس حول الفضاء بصورة لافته مع اعلان الولايات المتحدة في عام ٢٠١٩ عن تشكيل قوة الفضاء الامريكية كفرع سادس مستقل في القوات المسلحة الامريكية بعد ان كانت تابعة للقوات الجوية منذ تاسيسها عام ١٩٨٢، وهي الخطوة التي ينظر اليها الكثيرون باعتبارها احياء لحرب النجوم، وليس ادل على ذلك من ان هذه الخطوة اثارت قلق العديد من القوى الدولية والاقليمية كروسيا والصين وفرنسا التي اعلنت عن خطوات ومبادرات لتعزيز مكانتها في مجال الفضاء.

ويمكن القول ان قوى دولية واقليمية عديدة دخلت بالفعل للتنافس في مجال الفضاء لانها ترى في ذلك عنوانا لتفوقها التكنلوجي وقوتها العسكرية الشاملة خاصة اذا ما تم الاخذ في الاعتبار حقيقة تزايد الاستخدامات العسكرية لقطاع الفضاء في السنوات القليلة الماضية.

اهمية الدراسة: تكمن اهمية الدراسة في كونها تتناول احد المتغيرات الدولية الجديدة التي برزت على صعيد النظام الدولي كحصيلة للتطورات العلمية والتكنلوجية والقفزات السريعة التي حققتها واصبحت ميدانا للتنافس بين القوى الفاعلة والمؤثرة فيه.

اشكالية الدراسة: تعقد الوضع الدولي بشكل أكبر بسبب فشل جهود نزع السلاح في التوصل إلى اتفاق جامع وملزم يحظر وضع أسلحة في الفضاء الخارجي، أو في وضع قواعد حاكمة لها، كتلك التي تحكم استخدام الأسلحة في الحروب الأرضية، وفي الوقت نفسه لم يعد سباق التسلح في الفضاء الخارجي أمرا حصريا على الدول المتقدمة تكنولوجيا، بل تلقي إشكالياته بظلالها

على الدول الصاعدة في مجال ارتياد الفضاء، وهو الأمر الذي يجعل مسألة وضع ضوابط لهذا السباق أحد الشواغل الرئيسية، لذا يطرح التساؤل الذي مفاده هل يمكن ان تتفق القوى الدولية على وضع اتفاقات دولية تنظم آلية التنافس الدولي في مجال تسليح الفضاء الخارجي؟ وماهي مجالات التنافس والتفوق بينها؟.

فرضية الدراسة: يعمل البحث على اثبات الفرضية التي مفادها (كلما تزايدت وتوسعت مجالات استخدام الفضاء الخارجي في المجالات الاقتصادية والعسكرية والامنية والعلمية والتكنلوجية، كلما تصاعدة حدت التنافس الدولي في الفضاء).

منهجية الدراسة: لغرض التكامل المنهجي والتوصل الى نتائج دقيقة تمت الاستعانة بالمنهج الاستقرائي مع الاستعانة بعدد من المقتربات المنهجية كالمقترب الوصفي والمقترب التحليلي ومقترب التحليل النظمي.

هيكلية الدراسة:

تم تقسيم الدراسة الى ثلاث مباحث يتناول الاول منها مفهوم الفضاء الخارجي وامن الفضاء ومستوياته، اما الثاني فسيتناول التنظيم القانوني والتزامات الدول لاستخدام الفضاء الخارجي، اما المبحث الثالث فسيتناول مجالات التنافس الدولي في الفضاء، فضلا عن الخاتمة والنتائج

المحور الاول: مفهوم الفضاء الخارجي وامن الفضاء ومستوياته:

اولا: مفهوم الفضاء الخارجي:

يشير مفهوم الفضاء الخارجي الى الأماكن الخالية من الكون خارج الغلاف الجوي للأرض، ويتم استخدام كلمة الخارجي لكي يتم تميزه عن الأغلفة الجوية والمواقع الأرضية، ويتم استخدام الفضاء الخارجي في الكثير من المجالات كالاتصالات والأرصاد الجوية وغيرها من المجالات المهمة التي تفيد الإنسان، ويتضمن الفضاء الخارجي القمر والأجرام السماوية الأخرى[1].

كما يعرف بانه المنطقة الفارغة نسبيا من الكون والتي تقع خارج المجال الجوي للاجسام الفلكية، ولايعد الفضاء الخارجي فارغا تماما وانما يحتوي على كثافة قليلة من الجزيئات في الاغلب غاز الهيدروجين وايضا يحتوي على اشعاعات كهرومغناطيسية، اذ ان النقاط المشتركة التي يتفق عليها الغالبية من المختصين هو ان الفضاء الخارجي او الفضاء الكوني هو مجال لايمكن العيش فيه في الظروف العادية، وكذلك يعد الفضاء مجالا واسعا فسيحا يشتمل على القمر والمجموعة الشمسية وغيرها من الاجرام السماوية.

وهنالك اختلاف كبير حول تعريف الفضاء الخارجي وفقا للقانون الدولي، ولم تنص كل الاتفاقيات ذات الصلة المنظمة للفضاء الخارجي على تعريف للقانون الدولي للفضاء، مثل اتفاقية إنقاذ الملاحيين الفضائيين ورد الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي لسنة ١٩٦٨ أو اتفاقية المسؤولية الدولية عن الأضرار التي تحدثها الأجسام الفضائية لسنة ١٩٧٢ واتفاقية تسجيل الأجسام الفضائية لسنة ١٩٧٥ وكذا الاتفاق الذي يحكم أنشطة الدول على القمر والأجرام السماوية الأخرى والمعروفة باتفاقية القمر لسنة ١٩٧٩، كلها لم تتناول تعريفا للفضاء للفضاء الخارجي، بل اكتفت فقط بوضع قواعد لتنظيم استخدام واستكشاف الفضاء الخارجي [2].

وتجدر الاشارة الى ان معاهدة الفضاء الخارجي لعام (١٩٦٧) المنظمة لمبادئ التي تحكم انشطة الدول في الفضاء قد خلت تماما من اي تحديد للفضاء الخارجي او تعريفا له، وكذلك لم تعرف الانشطة الفضائية والمجال الذي يبدأ عنده استخدامها[3].

ويمكـن القـول ان هنالـك اتفـاق علـى انـه فـوق كل منطقـة جغرافيـة هنـاك مـا يسـمى بـ(المجـال الجـوي) ويخضـع لقوانيـن الدولـة التـي ينتمـي اليهـا ولا ينبغـي انتهاكـه دون اذن الدولـة، وبعـد ارتفـاع معيـن فـان الفضـاء فـوق تلـك المنطقـة الجغرافيـة يخـرج عـن كونـه مجـالا فضائيـا وطنيـا او فضائـا اقليميـا الـى كونـه فضـاءا دوليـا تحكمـه تشـريعات دوليـة، وكان الاختـلاف فـي تحديـد حـدود هـذا الفضـاء، وبطبيعـة الحـال فـان هنـاك مصالـح متعـددة تحكـم هـذا التحديـد فلـو حـدد ارتفـاع الفضـاء الاقليمـي بمسـافة معينـة ولتكـن (١٠٠) كـم مثـلا فـان هـذا يعنـي ان اي نشـاط فضائـي يجـري تحـت هـذا الارتفـاع يكـون خاضعـا للدولـة، وتخشـى الـدول ذات النشـاط الفضائي الكثيـف ان تـؤدي هـذه التشـريعات الـى الحـد مـن نشـاطها او الـى ضـرورة الاعـلان عـن انشـطة سـرية او الـى اضطرارهـا الـى دفـع رسـوم حـق المـرور[٤].

وتجـدر الاشـارة الـى ان هنالـك مصالـح متعـددة تحكـم هـذا التحديـد، فلـو حـدد ارتفـاع الفضـاء الاقليمـي بمسـافة (١٠٠) كـم مثـلا، فـان هـذا يعنـي ان اي نشـاط فضائـي يجـري تحـت هـذا الارتفـاع يخضـع لسـيادة الدولـة ويتطلـب اذنـا منهـا، وعندئـذ فـان هذا الحظـر او هـذا الاذن سـوف يمتـد الـى انشـطة الاطـلاق الفضائـي مـن دولـة مجـاورة او بعيـدة يمـر مسـار قاذفاتهـا بالمجـال الفضائـي لدولـة اخـرى، وعليـه بعـد ابـرام معاهـدة الفضـاء الخارجـي لعـام ١٩٦٧ عرفـت الفضـاء الخارجـي بعبـارة ادق فـي المـادة الاولـى بانـه (كل مـا هـو فـوق المجـال الجـوي لـلارض، بمـا فـي ذلـك القمـر والاجـرام السـماوية الاخـرى)، وهـو مـا وفـر مزيـدا مـن التفصيـل بشـان المـدارات الفضائيـة والتـي يمكـن ان تسـتخدم للاغـراض العسـكرية او غيـر ذلـك والتـي تحـدد بـ:

- المـدار الارضـي المنخفـض: ويمتـد مـن ٢٥٠-٢٠٠٠ كـم ويسـتخدم فـي الاسـتطلاع العسـكري والاستشـعار عـن بعـد ومراقبـة الطقـس.
- المـدار الارضـي المتوسـط: ويمتـد مـن ١٠-١٢ الـف كـم ويسـتخدم فـي الملاحـط والانـذار المبكـر.
- المـدار الجغرافـي الثابـت: ويمتـد بمقـدار ٣٦ الـف كـم ويسـتخدم فـي نشـر الاقمـار الصناعيـة الخاصـة بالاتصـالات ومراقبـة الارض.

وحـاول البعـض وضـع تحديـد جغرافـي للغـلاف الجـوي وفصلـه عـن الفضـاء الخارجـي بمـا يلـي[٥]:

- **الفضـاء الظاهـر:** اي مـا نـراه ظاهـرا فـي الجـو مـن السـماء والنجـوم وغيـره فهـو مـن مكونـات الغـلاف الجـوي، بينمـا مايلـي الغـلاف الجـوي مـن مكونـات مـن الاجـرام السـماوية التـي لاتراهـا العيـن المجـردة ولـو بصيـص منهـا فهـو مـا يطلـق عليـه الفضـاء الخارجـي، اي ان الفضـاء الخارجـي يبـدأ مـن نهايـة الحـد الاقصـى للغـلاف الجـوي، إلا أن هـذا الـرأي محـل نظـر مـن جهـة البعـض علـى اعتبـار أنـه لـم يقـدم تحديـداً لارتفـاع الفضـاء الجـوي.
- **تواجـد الجنـس البشـري:** وذهـب هـذا الـرأي إلـى تحديـد الفضـاء الخارجـي باتجـاه بيولوجـي أكثـر علـى اعتبـار مـدى تواجـد الجنـس البشـري فـي أيـة مـكان، حيـث يعـد فضـاء خارجـي كل منطقـة بعيـدة عـن التواجـد البشـري أو المنطقـة التـي لا يصلـح فيهـا تواجـد البشـر، إلا أن هـذا الاتجـاه أيضـاً محـل نظـر علـى أسـاس أن تواجـد الجنـس البشـري يرتبـط بتواجـد أساسـيات الحيـاة البشـرية التـي فـي غالبهـا يمكـن تأمينهـا فـي أيـة مـكان وإن كان لفتـرة قصيـرة لكنهـا بالإمـكان.
- **مـا يمكـن للدولـة فيـه أن تفـرض سـيادة أمنهـا:** وذهـب هـذا الـرأي إلـى تحديـد الفضـاء بمعنـى آخـر أنـه يتحـدد بمـدى توفـر الأمـن القومـي للدولـة، وعلـى ذلـك يظهـر أنـه معيـار شـخصي نوعـاً مـا علـى أسـاس أن الدولـة لهـا أن تحـدد مـا تـراه شـخصياً بـأن يوفـر الأمـن القومـي، وعلـى ذلـك يختلـف الأمـر مـن دولـة إلـى أخـرى، ومـن هنـا نـرى أنـه معيـار غيـر واضـح لمـا يرتبـه مـن صعوبـة تحديـد مسـاحة هـذا الفضـاء،

حيث يتوقف على إرادة كل دولة وقوتها في فرض سيادتها بحجة الأمن القومي.

ثانيا: موقف الفقه من نطاق الفضاء الخارجي:

ظهرت العديد من النظريات والاتجاهات حول توضيح المقصود بالفضاء الخارجي كحيز مكاني ومدى ارتباط هذا الحيز وحدوده بمبدأ السيادة والملكية، كما أن هناك مجموعة من المواقف تعتبر أن وضع الفضاء الخارجي شبيه بالوضع في أعالي البحار وقياسا عليه، اهمها[٦]:

١. نظرية السيادة المطلقة: تستند هذه النظرية على فكرة حق الدولة في بسط سيادتها المطلقة بصورة عمودية (رأسية) على كل الأجواء التي تقع فوق إقليمها الجوي إلى ما لا نهاية ومن ثم فلا حاجة لوضع حد فاصل بين المجال الجوي والمجال الفضائي.

٢. نظرية السيادة المقيدة للدولة أو حرية الفضاء الخارجي: تؤسس هذه النظرية على فكرة تقييد سيادة الدولة إلى حد معين حيث يعتبر كل ما يعلو هذا الحد غير خاضع لسيطرتها ولا سيادتها. وقد انقسم الفقهاء من حيث المعايير التي يستند إليها لتعيين هذا الحد إلى فريقين: الفريق الأول تبني معايير مرتبطة بالمعطيات الفيزيائية، فذهب بعضهم إلى أن الفضاء الخارجي يبدأ حيث ينعدم الهواء «، وآخرون ربطوها بالمجال المغنطيسي أو حيث تنعدم الجاذبية الأرضية. أما الفريق الثاني، فقد أرجع تعيين الحدود إلى أمور حديثة تتعلق بممارسات الدول وتوجهاتها كما في المعيار الذي يتعلق بالمدي الفعال الذي تستطيع معه الدولة بسط سيادتها على ما يعلو، إقليمها، ولعل اشهر النظريات التي دعت الى تحديد الفضاء الخارجي هي نظرية فون كارمن او نظرية خط كارمن Von Karmen تسمي هذه النظرية باسم المهندس الأمريكي المجري تيودور فون «كارمن» الذي قام بتحديد الحد الفاصل بين المجال الجوي والفضاء الخارجي على ارتفاع مئة كيلومتر تقريبًا فوق سطح البحر وهو بذلك خط البداية للفضاء الخارجي. وقد أخذت العديد من المنظمات الدولية بهذا الرأي مثل الاتحاد الدولي للملاحة الجوية.

٣ نظرية طبيعة النشاط الممارس: يري أصحاب هذه النظرية أنه من غير الضروري البحث عن تعيين للحدود الفاصلة بين المجال الجوي والمجال الفضائي لأن الأمر يتوقف على طبيعة النشاط كمعيار محدد للقانون الواجب التطبيق كهدف أساسي وليس المجال الذي يمارس فيه النشاط، بمعني إنه إذا كان النشاط يتعلق بالمجال الجوي يطبق القانون الجوي أما النشاط الفضائي فيخضع لقانون الفضاء بصرف النظر عن مكان النشاط.

٤. نظرية المدار الأدنى للقمر الصناعي: تستند هذه النظرية في تحديد الفضاء الخارجي عند اقرب نقطة من الأرض في ادنى مدار يصل اليه قمر صناعي اثناء دورانه حول الأرض، وتنطلق هذه النظرية على ما جرى عليه التعامل الدولي اذ انه لم يسبق لأية دولة ان قدمت اعتراضاً او احتجاجاً ضد الدول التي عبرت اقمارها الصناعية فوق أراضيها لتسليمها بان النشاط يقع خارج نقطة سيادتها، وان هذه النظرية انها لا تخضع للسيادة الوطنية على الفضاء الخارجي وتسري عليها حرية الاستكشاف والاستخدام والاستغلال بخلاف الفضاء الجوي الذي يخضع للسيادة الوطنية [٧].

إلا أن كل هذه النظريات لم تلقى رواجا ووجه إليها العديد من الانتقادات باستثناء بعض النظريات مثل نظرية فون كارمن ونظرية المنهج الوظيفي طبيعة النشاط الممارس، والتي اعتمدت عليها بعض الدول في موقفها أمام لجنة الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي مثل الاتحاد السوفيتي السابق وكذا الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الغربية، لذا فالرأي الراجح في الفقه وموقف العديد من الدول مثل الولايات المتحدة

الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق يميل إلى عدم الاعتراف بمبدأ السيادة المطلقة إلى ما لانهاية في الفضاء الخارجي، إضافة إلى أن قرارات الأمم المتحدة تؤيد مبدأ عدم السيادة وهذا ما أقرته بعد ذلك معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧، كما يذهب بعض الفقه إلى أنه من الناحية العملية تمارس السيادة على المركبات الفضائية التي تمر على الفضاء الخارجي الذي يعلو إقليمها استنادا على أسباب مادية وسياسية وقانونية تنئ الدول عند ادعاء السيادة في الفضاء الخارجي[٨].

ثالثا: امن الفضاء ومستوياته:

1 -مكونات امن الفضاء:

تتضمن مكونات أمن الفضاء الخارجي عموما التدابير والاستراتيجيات التي تهدف إلى منع النزاعات، وضمان سلامة وأمن أصول الفضاء والبنية التحتية، وتقليل مخاطر الحوادث أو التصادم، وتعزيز الاستدامة وحماية البيئة في أنشطة الفضاء، على وجه التحديد، يمكن تلخيص مكونات أمان الفضاء الخارجي على النحو الاتي[٩]:

-الوعي الظرفي للفضاء: يشير هذا إلى القدرة على مراقبة وتتبع الكائنات في الفضاء، بما في ذلك حطام الفضاء والأقمار الصناعية وأصول الفضاء الأخرى. يتيح الوعي الظرفي للفضاء استجابة فعالة وفعالة للتهديدات أو المخاطر المحتملة في الفضاء.

-تخفيف حطام الفضاء: يتضمن ذلك تدابير لتقليل توليد الحطام الفضائي وإزالة الحطام الحالي من المدار لتقليل خطر الاصطدام والتلف الأصول الفضاء.

-إدارة حركة المساحة: يتضمن ذلك تطوير وتنفيذ إجراءات لتنظيم حركة المركبات الفضائية وغيرها من الأشياء في الفضاء، لتقليل مخاطر الحوادث والتصادم.

2 -مستويات امن الفضاء الخارجي:

هناك مستويات مختلفة من أمان الفضاء الخارجي يمكن النظر فيها من أجل ضمان سلامة وأمن أنشطة الفضاء والأصول، يمكن تلخيص هذه المستويات على النحو الاتي[١٠]:

-المستوى الوطني: يتضمن ذلك تطوير وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات الوطنية لتعزيز أمن الفضاء، بما في ذلك حماية أصول الفضاء والبنية التحتية، والوقاية من التهديدات للأمن القومي في الفضاء. -المستوى الإقليمي: يشمل ذلك تطوير الاتفاقيات والشراكات الإقليمية لمعالجة قضايا أمان الفضاء، بما في ذلك مشاركة المعلومات والموارد والقدرات لتعزيز الوعي الظرفي للمساحة وتعزيز أنشطة الفضاء التعاونية.

-المستوى الدولي: يتضمن ذلك تطوير وتنفيذ المعايير الدولية والاتفاقيات واللوائح لتعزيز الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي ومنع سلاح الفضاء. يتضمن هذا المستوى أيضا جهودا لتعزيز التعاون الدولي في أنشطة الفضاء ومعالجة الآثار المحتملة للأنشطة الفضائية على البيئة والسلامة البشرية.

وهنالك من يشير الى وجود مستوى اخر لامن الفضاء الخارجي وهو: المستوى البشري لأمن الفضاء الخارجي الذي يتضمن سلامة ورفاهية الأفراد المشاركين في أنشطة الفضاء، بما في ذلك رواد الفضاء ورواد الفضاء وغيرهم من الموظفين الذين يدعمون البعثات الفضائية، يتضمن هذا المستوى تطوير وتنفيذ التدابير لضمان الصحة البدنية والنفسية للأفراد في الفضاء، وكذلك أمنهم في حالة حالات الطوارئ، مثل حالات الطوارئ الطبية، أو فشل المعدات، أو تعطل المركبات الفضائية[١١].

المحور الثاني: التنظيم القانوني والتزامات الدول لاستخدام الفضاء:

١ - الاطار القانوني المنظم لاستخدامات الدول في الفضاء الخارجي:

هنالك العديد من المعاهدات الدولية التي عقدت منذ مطلع الستينات من القرن الماضي وكان الغرض منها تنظيم استخدامات وانشطة الدول في الفضاء الخارجي وسنذكر اهمها بايجاز وكما ياتي:

-معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧: والتي تم توقيعها عام ١٩٦٧ ودخلت حيز التنفيذ في ١٩٦٧/١٠/١٠، وتعد اول معاهدة دولية تحدد المبادئ التي تحكم انشطة الدول في استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي بما في ذلك القمر، والاجرام السماوية، اذ اكدت الديباجة على استخدام الفضاء الخارجي لصالح كافة الشعوب، كما احتوت هذه الاتفاقية على ١٧ مادة تتضمن عدة مبادئ تنظم انشطة الدول في الفضاء الخارجي.

-اتفاقية انقاذ واعادة رواد الفضاء ورد الاجسام المطلقة في الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٨: اذ تم توقيع هذه الاتفاقية في عام ١٩٦٨ وجاء هذا الاتفاق لاكمال وتطبيق المادة ٥ والمادة ٨ من معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧، ويتكون هذا الاتفاق من ديباجة تطرقت لاهمية تدعيم التعاون الدولي ومساعدة رواد الفضاء عند حصول حادث او محنة او هبوط اضطراري واعادتهم سالمين ورد الاجسام المطلقة في الفضاء الخارجي، كما احتوت هذه الاتفاقية على ١٠ مواد مختلفة[١٢].

-اتفاقية المسؤولية الدولية عن الضرر الذي تسببه اجسام الفضاء لعام ١٩٧٢: تم توقيع هذه الاتفاقية في ١٩٧٢/٣/٢٩ ودخلت حيز التنفيذ في ١٩٧٢/١٢/١، وتطرقت في موادها الى تحمل الدولة مسؤولية الاطلاق في دفع التعويض عن الضرر الذي تسبب به الجسم الفضائي على سطح الارض او لطائرة في حالة طيران، وكذلك المسؤولية المشتركة التض١امنية عن اي ضرر يحدث بسبب جسم فضائي اشتركت عدة دول في عملية اطلاقة، فضلا عن مواد اخرى.

-اتفاقية تسجيل الاجسام المطلقة في الفضاء الخارجي لعام ١٩٧٥: اذ تم توقيع الاتفاقية في عام ١٩٧٥ وجاءت لتكمل المواد من معاهدت الفضاء الخارجي، ومن اهدافها انشاء سجل مركزي يتضمن تفاصيل الاجسام المطلقة في الفضاء الخارجي حتى يسهل التعرف عليها في حالة احداثها اضرار مستقبلا وتتضمن ديباجة و١٢ مادة[١٣].

2 -التزامات الدول في استخدام واستغلال الفضاء الخارجي:

الالتزام بقواعد السيادة في استخدام الفضاء الخارجي:

مما لاشك فيه أن الدول الفضائية ملزمة باحترام مبدأ حرية استخدام الفضاء الخارجي وعدم ادعاء السيادة أو الاستئثار بجزء منه، وهذا بمراعاة المصالح المشتركة والمقابلة للدول الأخرى[١٤]، فضلًا عن كون حرية تصرف الدول في الأجرام السماوية ليست مطلقة ولا غير محددة ولا غير مشروطة ولكن يتم تحديدها من قبل حق ومصلحة الدول الأخرى ومنه لا يمكن أن تمارس إلا بالقدر الذي يشير إلى عدم تعارضها مع هذه الحقوق والمصالح[١٥]*، ولذلك ينبغي ألا يكون هناك تناقض في القوانين بين حرية البعض ومصلحة الجميع، لذا تعاود وتؤكد معاهدة الفضاء الخارجي على حرية الاستكشاف والاستخدام للفضاء الخارجي بما فيه القمر والأجرام السماوية الأخرى دون تمييز وعلى قدم المساواة، كما تؤكد أن حرية الوصول تكون إلى جميع الأجرام السماوية وتكفل للجميع حرية اجراء الأبحاث العلمية في الفضاء الخارجي بما في ذلك القمر والاجرام السماوية، وتلزم الدول مراعاة تسيير وتشجيع التعاون الدولي في هذا المجال، وتعاود

معاهدة الفضاء الخارجي بضرورة الالتزام بالحفاظ على حرية استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي وحرية الوصول إلى كل الاجرام السماوية من خلال ضمان عدم تملك الفضاء الخارجي بدعوى السيادة أو بطريق الاستخدام. ومنه فعبارات» دون أي تمييز - وعلى قدم المساواة – تراعي الدول تسيير وتشجيع التعاون الدولي في هذا المجال لا يجوز التملك القومي للفضاء الخارجي بدعوى السيادة هي دعوة للدول الالتزام بالحفظ على مبدأ حرية الاستكشاف واستخدام الفضاء الخارجي وعلى حرية الوصول إلى كل الأجرام السماوية، بل كل ما نصت عليه معاهدة الفضاء ١٩٦٧ من التزامات هو ضمان والتزام للحفاظ على المبدأ الأساسي ألا وهو مبدأ حرية الاستكشاف والاستخدام للفضاء الخارجي، ومن قبيل ذلك نص المواد ٤ و ٥و ٦ التي تنص عدم عسكرة الفضاء واعتبار رواد الفضاء مبعوثي الإنسانية وترتيب المسؤولية عن أنشطة الفضاء بالإضافة لباقي المواد فيما يخص التعاون الدولي والحفاظ على المصالح المقابلة للدول واجراء المشاورات وما إلى ذلك من التصرفات التي تهدف إلى تعزيز حرية الاستكشاف والاستخدام للفضاء الخارجي لصالح البشرية[١٦].

في حين نصت المادة ١١/٢ على تحريم ادعاء السيادة على القمر، وأكدت المادة ١١/٣ بوضوح أن سطح القمر أو باطن أرضه أو مصادره الطبيعية لا يمكن أن تصبح موضوعاً لادعاء حق الملكية من قبل أي كيان، كما سمحت المادة ١١/٤ للدول الأطراف باستكشاف القمر واستعماله بدون تمييز على أساس المساواة، بموجب القانون الدولي والاتفاقية[١٧]، وأقرت المادة ١٢/١ بأن تحريم ادعاء السيادة لا يمنع الدول من الاحتفاظ بالملكية والاختصاص القضائي على محطاتها وأجهزتها الأخرى على القمر، كما تعهدت الدول بالالتزام بعدم التدخل في محطات وبعثات الدول الأخرى، بالإضافة إلى احتفاظ كل دولة بالسيطرة أيضاً على كل الأشخاص في أية بعثة ترسلها أو أية محطة تنشئها. كما دعت المادة ١١/٥ إلى إنشاء نظام دولي من قبل وبين أطراف الاتفاقية ليحكم استغلال المصادر الطبيعية للقمر متى أوشك ذلك الاستغلال أن يصبح عمليا[١٨].

الالتزام بقواعد القانون الدولي بشان استخدام الفضاء الخارجي:

من المعلوم أن تطوير النظام القانوني للفضاء الخارجي ليواكب الأنشطة الفضائية بشكل صحيح أصبح ضرورة ملحة، ويلاحظ أن الاتفاقيات الدولية المعنية تصرح بأن الحكومات لا يمكنها تملك الفضاء الخارجي أو أي جرم من الأجرام السماوية، كما أن الكيانات الخاصة تبحث عن الاستثمار في المشروعات التجارية في الفضاء الخارجي، غير أنها تواجه عقبة كبيرة تتمثل في غياب الحماية عن حقوق الملكية في الفضاء الخارجي، وامكانية حرمانها من الأرباح الناتجة عن تلك الاستثمارات [١٩].

واذا كانت معاهدة الفضاء الخارجي تضمنت في موادها الأولى والثانية والثالثة على حرية الاستكشاف والاستخدام وحرية البحث العلمي للفضاء الخارجي وعدم التملك وخضوع هذه الحرية للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة بغية صيانة السلم والأمن الدوليين، إلا أن المادة الرابعة لم تخرج عن هذا الإطار بالنص على أن يقتصر الاستخدام الحر للفضاء الخارجي على الأغراض السلمية من خلال[٢٠]:

-حظر وضع أسلحة نووية أو أي نوع آخر من أسلحة التدمير الشامل في أي مدار حول الأرض أو وضع مثل هذه الأسلحة على أي جرم سماوي أو بأي شكل آخر في الفضاء الخارجي.

-حظر إنشاء أية قواعد أو منشآت أو تحصينات عسكرية أو إجراء أية تجارب من أي نوع من الأنواع المختلفة للأسلحة أو إجراء أي مناورات عسكرية على الأجرام السماوية.

-ويرجع التزام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة أن الدول تتحمل نتائج أفعالها بتحمل المسؤولية والتعويض وهذا ما تضمنته المادة السادسة من معاهدة الفضاء الخارجي، ١٩٦٧، التي رتبت على الدول الأطراف في المعاهدة المسؤولية الدولية عن أنشطتها الفضائية.

-ووسعت من هذه المسؤولية لتشمل الجهات الحكومية أو غير الحكومية وكذلك إلى المنظمات الدولية التي تكون الدول مشتركة فيها، وبموجب المادة السابعة من معاهدة الفضاء الخارجي فإن الالتزام بتحمل المسؤولية يشمل الدولة المطلقة أو التي تتيح إطلاق أي جسم فضائي أو يطلق أي جسم من إقليمها أو منشآتها.

وهذا الالتزام يشمل جميع الأضرار التي تصيب أي دولة أخرى من الدول الأطراف أو أي شخص من أشخاصها الطبيعيين أو القانونيين بسبب ذلك الجسم سواء كان ذلك في الأرض أو في الفضاء الجوي أو الفضاء الخارجي، وفي هذا تؤكد المادة السادسة من اتفاقية المسؤولية لعام ١٩٧٢ على عدم منح أي إعفاء للمسؤولية في حالة الضرر الذي يتسبب فيه نشاط فضائي مخالف للقانون الدولي وميثاق للأمم المتحدة ومعاهدة الفضاء الخارجي [٢١]١٩٦٧.

-الالتزام بمراعاة مصالح الدول الأخرى بشان استخدام الفضاء الخارجي:

يرجع الوضع القانوني للفضاء الخارجي بضرورة التأكيد بالتزام الدول الأطراف التي تباشر استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي بما في ذلك القمر والأجرام السماوية للأغراض السلمية والتي يكون لديها من الأسباب ما يحملها على الاعتقاد بأن ثمة نشاط أو تجريبا مزمعا منها أو من أحد مواطنيها في الفضاء أو في القمر أو في الأجرام السماوية الأخرى قد يتسبب في عرقلة أو إضرار أنشطة دول أطراف أخرى في الفضاء الخارجي، بإجراء المشاورات الدولية المناسبة قبل الشروع في ذلك النشاط أو التجربة. كما أن هذا الالتزام هو في نفس الوقت حق لأي دولة يكون لها ما يحملها على الاعتقاد بذلك من طرف دولة أخرى بمطالبتها بإجراء المشاورات وهذه الالتزامات تؤدى إلى استنتاج أن الدول يقع عليها واجب الإشراف على أنشطة المشروعات الخاصة التي يقوم بها مواطنوها من أجل ألا ينتهكوا بنود معاهدة الفضاء الخارجي، وتعزيز للتعاون الدولي بشأن الالتزام بمراعاة مصالح الدول الأخرى بشأن استخدام الفضاء الخارجي طبقاً لما تضمنته المادة الثالثة من معاهدة الفضاء، فإن المادة العاشرة تلزم الدول الأطراف المطلقة لأية أجسام فضائية النظر على قدم المساواة في حالة تلقيها طلبات من دول أخرى أطراف في المعاهدة والتي تطلب إليها توفير تسهيلات بمراقبة طيران الأجسام الفضائية المطلقة من إقليمها، ويبقى تحديد طبيعة التسهيلات اللازمة لمراقبة وتعيين الشروط المناسبة لتوفيرها مسألة اتفاق بين الدول المعنية في إطار مشاورات[٢٢].

ويفرض المبدأ الثالث عشر من إعلان مبادئ الاستشعار عن بعد لسنة ١٩٨٦ على الدول التي تباشر أنشطة الاستشعار عن بعد الدخول في المشاورات مع الدول المستشعرة بناءً على طلبها وهذا لإتاحة فرص المشاركة وزيادة الفوائد المتبادلة حتى و إن كان هذا المبدأ لم يبين فترة المشاورات إن كانت قبل أو أثناء أو بعد التنفيذ، وبغية عدم عرقلة أنشطة فضائية لدول أخرى وتعزيز المبدأ المشاورات والمفاوضات[٢٣]، كما يؤكد المبدأ الخامس عشر على ضرورة حل النزاعات الناجمة عن تنفيذ أنشطة الاستشعار عن بعد عن طريق إجراءات التسوية السلمية[٢٤].

كذلك تضمنت المادة ٣٣ من اتفاقية نيروبي ١٩٨٢، أن الدول ملزمة بالحد من عدد الموجات المستخدمة لأداء خدمة الاتصالات الضرورية وفي هذا التزام بعدم عرقلة أنشطة الدول الأخرى،

وكذلك ما تضمنته المادة ٣٥ يدخل في مفهوم الالتزام بعدم عرقلة أنشطة الدول الأخرى بالزاوم الدول مراعاة إنشاء واستغلال كل المحطات أيا كان موضوعها بطريقة لا يترتب عليها تشويش ضار بالاتصالات أو الخدمات اللاسلكية للدول الأعضاء[٢٥]. وعلى ذلك يمكن القول بأن هذه الإجراءات تفرض التزام المفاوضات والمشاورات فيما يتعلق بالالتزام بمراعاة مصالح الدولة الأخرى في استخدام الفضاء الخارجي وذلك عند بدء النشاط الفضائي.

المحور الثالث: مجالات التنافس الدولي في الفضاء:

يمكن التطرق الى اهم مجالات التنافس الدولي في الفضاء الخارجي كما ياتي:

١ - التنافس في المجال العسكري:

يشير مجال المنافسة العسكرية في الفضاء إلى التنافس ما بين الدول أو المجموعات، على الهيمنة العسكرية أو تحقيق ميزة عسكرية في القضاء، بما في ذلك تطوير ونشر أنظمة الأسلحة الفضائية والقدرات العسكرية الأخرى، يتميز هذا المجال باستخدام الأصول الفضائية لجمع المعلومات الاستخباراتية والمراقبة والاتصالات والملاحة، فضلاً عن تطوير أسلحة مضادة للأقمار الصناعية وتقنيات أخرى مصممة لتعطيل أو تدمير الأقمار الصناعية للعدو[٢٦].

يعد تطوير ونشر أسلحة فضائية من قبل مختلف البلدان أحد المجالات المهمة للمنافسة الدولية في الفضاء الخارجي، لطالما كانت عسكرة الفضاء مصدر قلق للمجتمع الدولي تستثمر الولايات المتحدة وروسيا والصين والهند في تطوير أسلحة مضادة للأقمار الصناعية وأنظمة دفاع صاروخي وأسلحة فضائية أخرى، لذلك يشكل عسكرة الفضاء مصدر قلق متزايد لدى المجتمع الدولي، مع تقدم تكنولوجيا الفضاء، هناك خطر من أن تستخدمها الدول لأغراض عسكرية، مما يؤدي إلى سباق تسلح محتمل وصراع في الفضاء[٢٧].

تشير العسكرة إلى عملية إدخال قوات أو معدات أو تكتيكات عسكرية في منطقة أو مجال في سياق الفضاء الخارجي، يشير عادة إلى استخدام الأصول العسكرية، مثل الأقمار الصناعية أو المركبات الفضائية، لأداء العمليات العسكرية أو المراقبة، في حين يشير التسليح في الفضاء الخارجي إلى نشر الأسلحة أو استخدامها في الفضاء، يمكن أن يشمل ذلك وضع ا هجومية أو دفاعية على مركبة فضائية أو استخدام أسلحة طاقة حركية أو موجهة ضد أجسام فضائية أخرى[٢٨]، ويخضع استخدام هذه الأسلحة والتكنولوجيات في الفضاء الخارجي للقانون الدولي، بما في ذلك معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧ والاتفاقيات اللاحقة تحظر هذه المعاهدات وضع أسلحة نووية أو غيرها من أسلحة الدمار الشامل في الفضاء الخارجي وتدعو إلى الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي لصالح جميع البلدان[٢٩].

أ. الجهات الفاعلة في المنافسة العسكرية:

وفقا للكتاب السنوي لعام ٢٠٢١ الصادر عن معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI)، بلغ الإنفاق العسكري العالمي على الفضاء في عام ٢٠٢٠ حوالي ٢٢,٦ مليار دولار أمريكي [٣٠]، و من المعروف أن الدول التالية لديها برامج عسكرية نشطة في الفضاء وتخصص ميزانيات كبيرة لهذه البرامج:

- **الولايات المتحدة الامريكية:** يُنظر إلى الولايات المتحدة على نطاق واسع على أنها تمتلك أكثر برامج القضاء العسكرية تقدما في العالم، في عام ٢٠٢٢، بلغ إجمالي الميزانية الدفاعية للبلاد ٧٥٣ مليار دولار، تم تخصيص ما يقدر بـ ٢٢ مليار دولار منها للأنشطة المتعلقة بالفضاء، بما في ذلك العمليات الفضائية العسكرية والبحث والتطوير في مجال تقنيات الفضاء الجديدة[٣١].

-الصين: قامت الصين باستثمارات كبيرة في برنامجها العسكري الفضائي في السنوات الأخيرة، بما في ذلك تطوير أسلحة مضادة للأقمار الصناعية وتقنيات أخرى مصممة للتدخل في أقمار الدول الأخرى أو تعطيلها، تشير التقديرات إلى أن إجمالي الإنفاق العسكري للصين بلغ ٢٥٢ مليار دولار في عام ٢٠٢١، وفقا لتقرير صادر عن وزارة الدفاع الأمريكية، تعمل الصين على تطوير واختبار مجموعة من قدرات الفضاء المضاد، بما في ذلك صواريخ الصعود المباشر وأنظمة المدار المشترك المضادة للأقمار الصناعية وأسلحة الطاقة الموجهة، قدرت ميزانية الدفاع الصينية في عام ٢٠٢١ بحوالي ٢,٩ مليار دولار، لكن من الصعب تحديد مقدار ذلك المخصص على وجه التحديد للأنشطة العسكرية المتعلقة بالفضاء[٣٢].

-روسيا: لروسيا تاريخ طويل من الأنشطة العسكرية في الفضاء، بما في ذلك تطوير أسلحة مضادة للأقمار الصناعية وتقنيات أخرى، تشير التقديرات إلى أن إجمالي الإنفاق العسكري الروسي بلغ ٦٥,١ مليار دولار في عام ٢٠٢١، على الرغم من أنه من غير الواضح كم تم تخصيصه على وجه التحديد للأنشطة المتعلقة بالفضاء[٣٣].

هناك منافسة في المجال العسكري في الفضاء الخارجي لدول مثل بريطانيا وألمانيا واليابان، ومع ذلك، فإن ميزانياتها العسكرية الفضائية أصغر نسبيا مقارنة باللاعبين الرئيسيين في هذا المجال، وفقا لبيانات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام ((SIPRI، فإن الإتفاق العسكري على الفضاء لهذه البلدان في عام ٢٠٢٠ هو كما يلي بريطانيا:) ٤,١, (مليار جنيه إسترليني (١,٩) مليار دولار، ألمانيا: ٢٥٠ مليون يورو (٢٩٦) مليون دولار، اليابان: (٣٥,١) مليار ين (٣١٩ مليون دولار)[٣٤]. وهناك دول أخرى، بما في ذلك فرنسا والهند وإسرائيل، لديها أيضًا برامج فضائية عسكرية نشطة، على الرغم من أن ميزانياتها لهذه البرامج لم يتم الإعلان عنها بشكل جيد، وفقا للكتاب السنوي ٢٠٢١ لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI)، فإن الإنفاق العسكري على الفضاء من قبل فرنسا: في عام ٢٠٢٠، بلغ الإنفاق العسكري لفرنسا على الفضاء (٤,٤٣) مليار دولار، وهو ما يمثل (٢,٣٪)من إجمالي إنفاقها العسكري، والهند في عام ٢٠٢٠، بلغ الإنفاق العسكري للهند على الفضاء (١,٣٩) مليار دولار، وهو ما يمثل (١,٤٪) من إجمالي إنفاقها العسكري، و(إسرائيل): وفقًا لتقرير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) لعام ٢٠٢١ حول الإنفاق العسكري العالمي، أنفقت (إسرائيل) ما يقدر بنحو (٢٠) مليون دولار أمريكي على أنشطة الفضاء العسكرية في عام ٢٠٢٠، ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن هذا الرقم قد لا يشمل جميع نفقات الفضاء العسكرية (لإسرائيل)، لأن بعض البرامج قد تكون مصنفة أو غير معلنة[٣٥]، وفي السياق ذاته هناك معلومات محدودة متاحة بخصوص برامج القضاء العسكرية وميزانيات جمهورية إيران الإسلامية وكوريا الشمالية والمكسيك والبرازيل فإيران أبدت اهتماما بتطوير برنامجها الفضائي وأطلقت عدة أقمار صناعية في السنوات الأخيرة، ومع ذلك، ليس من الواضح كم من برنامج الفضاء الإيراني مخصص للأغراض العسكرية، وفقًا لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI)، قدر الإنفاق العسكري الإيراني بنحو (١٣,٢) مليار دولار في عام ٢٠١٩، لكن لا يوجد تفصيل لمقدار ذلك المخصص للأنشطة المتعلقة بالفضاء، اما كوريا الشمالية: كوريا الشمالية لديها برنامج فضائي وأطلقت عدة أقمار صناعية، لكن ليس من الواضح مقدار برنامجها الفضائي المخصص للأغراض العسكرية، وفقًا لمعهد SIPRI، قدر الإنفاق العسكري لكوريا الشمالية بنحو (٠,٥) مليار دولار في عام ٢٠١٩، لكن لا يوجد تفصيل لمقدار ذلك المخصص للأنشطة المتعلقة بالفضاء، فيما يخص المكسيك: المكسيك لديها وكالة

فضائية تسمى وكالة الفضاء المكسيكية (AM)، والتي تركز بشكل أساسي على التطبيقات المدنية لتكنولوجيا الفضاء، وفقًا لميزانية AEM لعام ٢٠٢١، تلقت الوكالة ما يقرب من (٤١) مليون دولار لهذا العام، لكن ليس من الواضح مقدار ذلك المخصص للأغراض العسكرية أو للأمن القومي، اما البرازيل: لدى البرازيل برنامج فضائي راسخ وأطلقت عدة أقمار صناعية لتطبيقات مدنية وعسكرية، ومع ذلك، فإن برنامج الفضاء للجيش البرازيلي صغير نسبيًا مقارنة بالدول الأخرى، وليس من الواضح حجم ميزانية الفضاء البرازيلية المخصصة للأغراض العسكرية، وفقًا لمعهد SIPRI، قدر الإنفاق العسكري للبرازيل بنحو (٢٦,٢) مليار دولار في عام ٢٠١٩، لكن لا يوجد تفصيل لمقدار ذلك المبلغ المخصص للأنشطة المتعلقة بالفضاء[٣٦].

2 - مجال المنافسة الاقتصادية:

يشير المجال الاقتصادي للمنافسة في الفضاء الخارجي إلى التنافس بين الدول والشركات الخاصة على المنافع الاقتصادية من استكشاف الفضاء والأنشطة ذات الصلة. تشمل هذه الفوائد الاقتصادية الوصول إلى الموارد مثل المعادن النادرة ومصادر الطاقة والمياه، فضلاً عن الفرص التجارية في الاتصالات الساتلية والاستشعار عن بعد والخدمات الأخرى المتعلقة بالفضاء، و من المتوقع أن تنمو صناعة الفضاء بشكل كبير في السنوات القادمة، مدفوعة بالطلب المتزايد على الخدمات ذات الصلة بالفضاء وظهور تقنيات جديدة. ومن المتوقع أن يؤدي هذا النمو إلى زيادة المنافسة الاقتصادية في الفضاء الخارجي، ويتجلى التنافس على الفوائد الاقتصادية في الفضاء الخارجي بشكل خاص في مجال تعدين الكويكبات تم إنشاء شركات مثل Planetary Resources و Deep Space Industries بهدف تعدين الكويكبات عن المعادن النادرة والمعادن، وقد أصدرت العديد من البلدان بما في ذلك الولايات المتحدة ولوكسمبورغ قوانين لتشجيع وتنظيم أنشطة تعدين الكويكبات، وفقًا لـ «تقرير حالة صناعة الأقمار الصناعية لعام ٢٠٢١ الصادر عن جمعية صناعة الأقمار الصناعية، بلغت الإيرادات العالمية من الأنشطة الفضائية التجارية، بما في ذلك عمليات إطلاق الأقمار الصناعية وخدمات الأقمار الصناعية، (٢٧١,٦) مليار دولار في عام ٢٠٢٠[٣٧].

أ. الجهات الفاعلة في التنافس الاقتصادي - التجاري:

ووفقًا للتقرير الذي نشرته مؤسسة الفضاء عام ٢٠٢١، وكذلك تقرير لرابطة صناعة الأقمار الصناعية (SIA)، ان صناعة الأقمار الصناعية لعام ٢٠٢١ الصادر عن SIA، حققت صناعة الفضاء العالمية (٣٦١,٣) مليار دولار في عام ٢٠٢٠، حيث استحوذت الولايات المتحدة على أكبر حصة من الإيرادات بقيمة (١٥٦,٨) مليار دولار. ويشير التقرير إلى أن النمو كان مدفوعا من خلال الطلب المتزايد على الخدمات الساتلية، بما في ذلك الملاحة والاستشعار عن بعد والاتصالات. فالولايات، أيضًا أكبر منتج للمركبات الفضائية التجارية، حيث تمثل (٤٩ ٪) من الإنتاج العالمي في عام ٢٠١٩، اما الصين هي ثاني أكبر لاعب في صناعة الفضاء التجارية العالمية، بإجمالي إيرادات بلغت (٤٢,٣) مليار دولار في عام ٢٠١٩. أكبر سوق في العالم لخدمات الملاحة وتحديد المواقع القائمة على الأقمار الصناعية، كما أنها قامت باستثمار كبيرة في الأقمار الصناعية - الاستشعار عن بعد والاتصالات، وتأتي اليابان في المرتبة الثالثة كأكبر لاعب في الفضاء التجارية العالمية، بإجمالي إيرادات بلغت (١٢,٥) مليار دولار في عام ٢٠١٩ اليابان هي منتج رئيسي للأقمار الصناعية، ولها حضور كبير في السوق العالمية للاستشعار عن بعد القائم على الأقمار الصناعية ومن ثم فرنسا في المرتبة الرابعة أكبر لاعب في صناعة الفضاء التجارية العالمية، بإجمالي إيرادات

(٧,٩) مليار دولار في عام ٢٠١٩. تعد فرنسا منتجا رئيسيًا للأقمار الصناعية التجارية، ولها حضور كبير في السوق العالمية للاتصالات القائمة على الأقمار الصناعية، وتأتي الهند من بعدها في المرتبة الخامسة اذ أحرزت البلاد تقدمًا كبيرًا في مجال الأنشطة الفضائية التجارية في السنوات الأخيرة. وفقًا لتقرير صادر عن Euroconsult، من المتوقع أن يصل قطاع الفضاء التجاري في الهند إلى ٧ مليارات دولار بحلول عام ٢٠٢٥. بالإضافة إلى ذلك، أنشأت الهند بيئة تنظيمية مواتية لأنشطة الفضاء التجارية، والتي اجتذبت المستثمرين الأجانب إلى صناعة الفضاء في البلاد. في حين ان جاءت ألمانيا في المرتبة السادسة عالميا كلاعب في صناعة الفضاء التجارية العالمية، بإجمالي عائدات (٤,٩) مليار دولار في عام ٢٠١٩ تعد ألمانيا منتجا مهما للأقمار الصناعية التجارية ولها حضور في السوق العالمية للاتصالات القائمة على الأقمار الصناعية والاستشعار عن بعد. و اخيرا روسيا ففي عام ٢٠٢٠، استحوذت روسيا على (٨٪)من السوق العالمية لإطلاق الأقمار الصناعية التجارية، بإيرادات إجمالية قدرها (٧٠٠) مليون دولار في قطاع الفضاء التجاري[٣٨].

3 -المجال التنافس العلمي والتكنولوجي

يشير مجال المنافسة العلمية والتكنولوجية في الفضاء الخارجي إلى السباق بين الدول لتطوير التكنولوجيا المتقدمة لاستكشاف الفضاء، والاتصالات عبر الأقمار الصناعية، والأنشطة الأخرى ذات الصلة. تتضمن هذه المسابقة تطوير أحدث التقنيات، مثل أنظمة الدفع المتقدمة وعلوم المواد والروبوتات والذكاء الاصطناعي. الهدف من هذه المسابقة هو زيادة القدرات التقنية لدولة ما وتحقيق مكانة وطنية من خلال الإنجازات في استكشاف الفضاء.

أصبحت المنافسة التكنولوجية في الفضاء شديدة بشكل متزايد بين الصين والولايات المتحدة يستثمر كلا البلدين بكثافة في تكنولوجيا الفضاء، حيث تخطط الصين لإطلاق محطة فضائية والهبوط على القمر، بينما تركز الولايات المتحدة على مهمة المريخ وتعزيز المشاريع الفضائية التجارية، فضلا عن دول أخرى مثل روسيا والهند واليابان، تستثمر أيضًا في تكنولوجيا الفضاء، مع تركيز روسيا والهند على تطوير تكنولوجيا الأقمار الصناعية، واليابان تطور روبوتات متقدمة لاستكشاف الفضاء. هذه المنافسة مدفوعة بالفوائد المحتملة لتكنولوجيا الفضاء، بما في ذلك المكانة الوطنية والنمو الاقتصادي والتقدم في البحث العلمي[٣٩].

الجهات الفاعلة في المنافسة العلمية والتكنولوجية:

فيما يلي قائمة بالدول الرائدة في مجال المنافسة العلمية والتكنولوجية في الفضاء الخارجي، جنبًا إلى جنب مع إنفاقها التقديري في هذا المجال، استنادًا إلى بيانات من تقرير الفضاء: الدليل الرسمي للنشاط الفضائي العالمي» (إصدار ٢٠٢٠)[٤٠]:

الولايات المتحدة - الإنفاق المقدر بـ ٤٨,٩ مليار دولار
الصين - يقدر الإنفاق بنحو ٨,٩ مليار دولار
اليابان – الإنفاق المقدر بـ ٤,٥ مليار دولار
روسيا - الإنفاق المقدر بـ ٤,٣ مليار دولار
أوروبا (ESA) - إنفاق يقدر بنحو ٤٠٠ مليار دولار
الهند – الإنفاق المقدر بـ ١,٣ مليار دولار
كوريا الجنوبية - الإنفاق التقديري ٠,٥ مليار دولار

وتجدر الإشارة إلى أن أرقام الإنفاق هذه لا تمثل سوى الإنفاق الحكومي على الأنشطة الفضائية ولا تشمل إنفاق الشركات الخاصة أو الكيانات الأخرى في هذه البلدان. بالإضافة إلى ذلك، قد تختلف مبالغ الإنفاق اعتمادًا على المصدر والفترة الزمنية التي يتم النظر فيها. وفقًا لبيانات من الكتاب السنوي لعام ٢٠٢١ لمعهد ستوكهولم الدولي

لأبحاث السلام (SIPRI)، فإن الدول الرائدة في مجال المنافسة العلمية والتكنولوجية في الفضاء الخارجي هي الولايات المتحدة والصين وروسيا. لطالما كانت الولايات المتحدة رائدة في مجال تكنولوجيا الفضاء، مع قدر كبير من الاستثمار من كل من الحكومة والقطاع الخاص. في عام ٢٠١٩، أنفقت الولايات المتحدة ما يقدر بـ (٤٨,٩) مليار دولار على الأنشطة المتعلقة بالفضاء. وكذلك خطت الصين خطوات كبيرة في السنوات الأخيرة، مع تنامي برنامج الفضاء وزيادة الإنفاق على تكنولوجيا الفضاء. وفقًا لمعهد SIPRI، قدر الإنفاق العسكري الصيني على الأنشطة المتعلقة بالفضاء بنحو (٨,٩) مليار دولار في عام ٢٠١٩، مع إنفاق إضافي من القطاع الخاص. وأيضا تتمتع روسيا بتاريخ طويل في مجال تكنولوجيا الفضاء وما زالت تلعب دورًا رئيسيًا في هذا المجال. وفقًا لمعهد SIPRI، قدر الإنفاق العسكري الروسي على الأنشطة المتعلقة بالفضاء بنحو (٥,٢) مليار دولار في عام ٢٠١٩، مع إنفاق إضافي من القطاع الخاص، علاوة على ان هنالك دول الأخرى التي لديها استثمارات كبيرة في تكنولوجيا الفضاء تشمل اليابان والهند ودول أوروبية مثل فرنسا وألمانيا. يركز برنامج الفضاء الياباني على البحث العلمي وتبلغ ميزانيته حوالي (٣,٨) مليار دولار، بينما يركز برنامج الفضاء الهندي على كل من البحث العلمي والتطبيقات التجارية وتبلغ ميزانيته حوالي (١,٢) مليار دولار[٤١].

4 - مجال المنافسة الجيولوجية:

يشير مجال المنافسة الجيولوجية في الفضاء الخارجي إلى استكشاف واستخدام الموارد في الفضاء، بما في ذلك استخراج المعادن الثمينة واستيطان البشر. مع استمرار تقدم استكشاف الفضاء، هناك اهتمام متزايد بإمكانية استخراج الموارد من الكويكبات والأقمار والأجرام السماوية الأخرى. يمكن أن تشمل هذه الموارد المعادن والعناصر الأرضية النادرة والمياه، والتي يمكن استخدامها للوقود ولأغراض أخرى.

فيما يتعلق بالتعدين، هناك العديد من التحديات التي يجب التغلب عليها، مثل تطوير تقنيات جديدة والتكلفة العالية لإطلاق معدات التعدين في الفضاء. ومع ذلك، تعمل العديد من الشركات والمنظمات على تطوير هذه التقنيات، بما في ذلك وكالة ناسا والشركات الخاصة مثل Planetary Resources و Deep Space Industries.

بالإضافة إلى التعدين، هناك أيضًا اهتمام بتوطين البشر في الفضاء. قد يتضمن ذلك إنشاء مستوطنات دائمة على القمر أو المريخ أو أي أجرام سماوية أخرى، الأمر الذي يتطلب تطوير أنظمة دعم الحياة المتقدمة وتصميمات الموائل والبنية التحتية للنقل[٤٢].

بشكل عام، يقدم مجال المنافسة الجيولوجية في الفضاء الخارجي فرصًا وتحديات على حد سواء، ومن المرجح أن يظل مجالا رئيسيًا لتركيز الحكومات والشركات الخاصة في جميع أنحاء العالم.

الجهات الفاعلة في المنافسة الجيولوجية للفضاء الخارجي:

في الوقت الحالي، لا توجد دول بدأت أي أنشطة تعدين أو استيطان واسعة النطاق في ا الفضاء الخارجي. ومع ذلك، تستثمر العديد من البلدان في أنشطة البحث والتطوير المتعلقة بهذه المجالات. فيما يلي بعض الأمثلة على الدول الرائدة وإنفاقها:

الولايات المتحدة: كانت الولايات المتحدة رائدة في تطوير تقنيات التعدين في الفضاء، وتتابع العديد من الشركات الخاصة في البلاد بنشاط مشاريع التعدين في الفضاء. كما خصصت وكالة الفضاء في البلاد، ناسا، جزءًا كبيرًا من ميزانيتها للبحث والتطوير في مجال تقنيات التعدين في الفضاء

فهي تعد رائدة في مجال التعدين الفضائي، حيث تقوم العديد من الشركات الخاصة بتطوير تقنيات لاستخراج الموارد من الكويكبات والأجرام السماوية الأخرى. في عام ٢٠١٥، أصدرت حكومة الولايات المتحدة قانون تنافسية إطلاق الفضاء التجاري، الذي يعترف بالملكية الخاصة للموارد المستخرجة من الفضاء الخارجي. وقد حفز هذا الاستثمار في تقنيات التعدين في الفضاء، حيث تقود شركات مثل Planetary Resources و Deep Space Industries الطريق. في عام ٢٠٢٠، منحت وكالة ناسا عقودًا لثلاث شركات، بما في ذلك SpaceX و Blue Origin، لتطوير مركبات هبوط على سطح القمر لنقل المعدات والموارد إلى القمر.

الصين: أعربت الصين عن اهتمامها بالتعدين الفضائي وأجرت عدة بعثات فضائية لاستكشاف سطح القمر. كما أنشأت وكالة الفضاء في البلاد، CNSA، قاعدة أبحاث على سطح القمر لدعم أنشطة التعدين على سطح القمر في المستقبل. وهي تلعب أيضًا دورًا رئيسيًا في مجال التعدين الفضائي، مع خطط لاستخراج الموارد من القمر والكويكبات القريبة من الأرض. في عام ٢٠١٩، هبطت مهمة Change الصينية على الجانب البعيد من القمر، حيث أجرت تجارب تتعلق بالجيولوجيا القمرية وعلم المعادن. كما أعربت الصين عن اهتمامها ببناء قاعدة قمرية وتطوير تقنيات لاستكشاف الفضاء السحيق.

روسيا: أعربت روسيا أيضًا عن اهتمامها بالتعدين الفضائي ووضعت خطة لإنشاء قاعدة قمرية لأغراض التعدين. كما أجرت وكالة الفضاء الروسية، روسكوزموس، عدة بعثات لاستكشاف سطح القمر. وهي تشارك بنشاط في تطوير تقنيات التعدين عام ٢٠٢١، أعلنت روسكوزموس الروسية عن خطط لبناء قاعدة قمرية وإقامة وجود دائم على سطح القمر.

لوكسمبورغ برزت لوكسمبورغ مؤخرًا كلاعب رئيسي في صناعة التعدين الفضائي. خصصت الدولة تمويلا كبيرًا للبحث والتطوير في مجال تقنيات التعدين في الفضاء، كما أنشأت إطارًا قانونيًا لدعم أنشطة التعدين في الفضاء.

تجدر الإشارة إلى أن حجم الإنفاق في مجال التعدين والاستيطان في ا الفضاء لا يزال صغيرًا نسبيًا مقارنة بالمجالات الأخرى لاستكشاف الفضاء، ومن الصعب توفير أرقام دقيقة لإنفاق كل دولة في هذا المجال بالذات، ومن الصعب توفير أرقام دقيقة لأن العديد من برامج الفضاء تتضمن كلاً من البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، مما يجعل من الصعب التمييز بين الإنفاق بين المجالات المختلفة. ومع ذلك، في عام ٢٠٢٠، خصصت الحكومة الأمريكية (٢٥,٢) مليار دولار لناسا، جزء كبير منها مخصص لاستكشاف الفضاء والتطوير التكنولوجي. ويحظى برنامج الفضاء الصيني أيضًا بتمويل جيد، حيث استثمرت الحكومة (٨,١) مليار دولار في عام ٢٠٢٠. يركز برنامج الفضاء الروسي بشكل أكبر على النقل الفضائي وإطلاق الأقمار الصناعية، لكن الحكومة أعربت عن اهتمامها بزيادة الاستثمار في التعدين والاستكشاف في الفضاء[٤٣].

5 - مجال المنافسة السياسية:

يشير مجال المنافسة السياسية في الفضاء الخارجي إلى التنافس بين مختلف البلدان والمنظمات الدولية لإرساء الهيمنة السياسية ساحة الفضاء الخارجي. وهذا يشمل القضايا المتعلقة بالسياسة الفضائية، واللوائح، والتعاون الدولي، وأمن الفضاء.

في قلب المنافسة السياسية في الفضاء الخارجي، تكمن رغبة الدول المختلفة في ترسيخ نفسها كدول ترتاد الفضاء وتأمين مصالحها الاستراتيجية في الفضاء. تتنافس البلدان ذات القدرات الفضائية المتقدمة مثل الولايات المتحدة وروسيا والصين

وأوروبا بنشاط على النفوذ في مجال الفضاء، وتسعى إلى تطوير تقنيات فضائية متقدمة، وإنشاء بنية تحتية للفضاء، وتشكيل إدارة الفضاء الدولية. أدت المنافسة السياسية في الفضاء الخارجي إلى تطوير شبكة معقدة من المعاهدات والاتفاقيات والمبادئ التوجيهية الدولية التي تحكم الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي وتعزز التعاون الدولي وتمنع عسكرة الفضاء. ومع ذلك، هناك مخاوف من أن تزايد الاستغلال التجاري والعسكرة للفضاء الخارجي يمكن أن يزيد من حدة المنافسة السياسية ويؤدي إلى تفاقم التوترات والصراعات الدولية.

| الخاتمة والنتائج:

بعد استعراض اهم التطورات الحاصلة في ميدان الفضاء الخارجي سواء على المستوى النظري المتعلق بمفهوم الفضاء الخارجي وحدوده ومستوياته والقضايا المتعلقة بامنه، ومن بعد ذلك استعراض وتحليل اهم الاطر القانونية المتعلقة بتنظيم استخدام واستغلال الفضاء الخارجي من خلال سن وتشريع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تنظم هذه العملية، وكذلك تفسير اسباب وجود النقص في عدد ونوع الاتفاقيات والمعاهدات التي تناولت موضوع الفضاء الخارجي، واخيرا تناول المجالات التي تتنافس فيها الدول سواء على المستوى العسكري او الاقتصادي او السياسي او العلمي والتكنلوجي او الجيولوجي، يمكن استخلاص النتائج الاتية:

١. ان الفضاء الخارجي ميدان واسع ورحب ويحتوي على موارد كبيرة على مستوى المعادن والثروات التي يحتاجها الانسان في الوقت الحاضر ومستقبلا.
٢. بالرغم من وجود بعض الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تنظم استثمار واستغلال الفضاء الخارجي لكنها يشوبها النقص والضعف ولا تتناسب مع الطفرات العلمية والاستكشافات الاخيرة كونها عقدت قبل ٦٠ عام واكثر وهي بحاجة الى تعديل واضافة وتطوير.
٣. ان التطور الكبير والمتسارع في امكانيات الدول والشركات في مجال الفضاء يبين الاهمية الكبيرة التي يضيفها العامل التقني والتكنلوجي لعناصر قوة الدولة الشاملة.
٤. ان المستقبل القريب يشير الى حتمية تصاعد وتيرة التنافس ليس فقط على مستوى الدول بل على مستوى الفواعل من غير الدول مثل الشركات الخاصة لاستغلال واستثمار الفضاء.
٥. بالرغم من وجود مقدار جيد من التعاون الدولي والتنافس الدولي الايجابي بين الدول في الوقت الراهن، الا ان الدلائل والقرائن تشير الى امكانية تحول هذا التنافس الى صراع لاسيما مع تسارع وتيرة تسليح وعسكرة الفضاء.

الهوامش:

١ - نهاد فاروق عباس وعبد العزيز بن سلطان قرملة، مشروعية ممارسة أنشطة الفضاء الخارجي على سطح القمر، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، العدد ٢، الشارقة، يونيو ٢٠٢٢، ص٥١٣.

٢ - خالد اعدور، الاطار العام للقانون الدولي للفضاء الخارجي، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، عدد٣، الجزائر، ٢٠٢١، ص٤٥

٣ - منتظر فلاح مرعي، مبدأ الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد الاول، السنة الرابعة عشر، ٢٠٢٢، ص٢٧٨.

٤ - محمد بهي الدين عرجون، الفضاء الخارجي واستخداماته السلمية، منشورات عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت، ١٩٩٦، ص٣٤٩.

٥ - نهاد فاروق عباس وعبد العزيز بن سلطان، مصدر سبق ذكره، ص٥١٣-٥١٤

٦ - ياسمين عبد المنعم عبد الحميد، فاعلية التنظيم القانوني الدولي لشؤون الفضاء الخارجي، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد٢، القاهرة، جامعة عين شمس ٢٠١٩، ص ٤٥-٨٤٨.

٧ - كريم محمد رجب الصباغ، الوضع القانوني لاستخدام واستغلال الفضاء الخارجي، جامعة المنوفية، ٢٠١٨، ص١٠٤٨

٨ - خالد اعدور، مصدر سبق ذكره، ص٤٨.

٩ - Brian Weeden et al, Global Counterspace Capabilities, An Open Source Assessment Publishing House, Secure World Foundation, Secure World Foundation, USA, ٢٠١٩, p ٤-١٧

١٠ - Kai-Uwe Schrogl, Charlotte Mathieu, Nicolas Peter Space Security, A Comprehensive Guide, Springer, Germany, ٢٠١٩, pp ٦٣-٧١.

١١ - Tommaso Sgobba, Space Safety and Human Performance, Butterworth-Heinemann, United States, ٢٠١٩, p ١٩.

١٢ - منال بوكورو، النظام القانوني الدولي للفضاء الخارجي، مجلة العلوم الانسانية، عدد ٩، ٢٠١٨، ص٣٩٣-٣٩٦.

١٣ - كريم محمد رجب، الوضع القانوني لاستخدام الفضاء الخارجي في القانون الدولي، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، العدد ٢، المنوفية، ٢٠١٩، ص١١٤٢-١١٤٣

١٤ - المادة(٩) من معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧، متوفرة على الرابط الاتي:
https://www.unoosa.org/oosa/en/ourwork/spacelaw/treaties/introouterspacetreaty.html

١٥ * - عندما تسمح الدولة للكيانات الخاصة بالوصول إلى الفضاء، فينبغي أن يقيد ذلك الوصول بتشكيلة متنوعة من القيود، من أهمها: الحصول على ترخيص يتضمن تاريخ ووقت وموقع إطلاق المركبة الفضائية، والمدار وذبذبات الإرسال اللذين سيستعملان، والوظيفة التي سيؤديها القمر الصناعي المعين فضلا عن إمكانية إضافة بعض المتطلبات الخاصة التي قد تشترطها الدولة المعنية، ويمكن أن يتم ذلك بتشريع قانون وطني لتنفيذ المتطلبات التي يفرضها القانون الدولي مثل الولايات المتحدة وبريطانيا أو بدونه. للمزيد ينظر:
Henry R. Hertzfeld & Frans Von Der Dunk, Bringing Space Law into the Commercial World, Property Rights without Sovereignty, The Chicago Journal of International Law, V.6. No. ١ Summer 2005, p. 85

١٦ - المواد (١-٢-٤-٥-٦) من معاهدة الفضاء الخارجي، مصدر سبق ذكره.

١٧ - The Outer Space Treaty, Key Concepts" and Provisions", by Frans G. von der Dunk, published in the Proceedings of the International Institute of Space Law in ٢٠١٧.

١٨ - United Nations Office for Outer Space, Affairs, Treaty on Principles Governing the Activities of States in the Exploration and Use of Outer Space, Including Moon and Other Celestial Bodies, United(١) the Nations, United States, ١٩٦٧, Article ١٢

١٩ - Ricky J Lee, Reconciling International Space Law with the Commercial Realities Of the Twenty first Century, Singapore Journal of International & Comparative Law, ٢٠٠٤, p.٢٣٥

٢٠ - Richard B. Bilder, A Legal Regime for the Mining of ٣-Helium on the Moon U.S. Policy Options, Fordham International Law Journal, Volume ٣٣, Issue٢, ٢٠٠٩, p. ٢٤٧

٢١ - المواد (١/٤، ٢/٤، ٦،٧) من معاهدة الفضاء الخارجي عام ١٩٦٧.

٢٢ - المواد (٩، ٣، ١٠،) من معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧.

٢٣ - المبدأ (١٣) من اعلان مبادئ الاستشعار عن بعد لعام ١٩٨٦.

٢٤ - Heritage of Mankind to Outer Space, A Thesis Submitted to the Faculty of Graduate Studies and Research in Partial Montreal, Quebec, July ٢٠٠٢, p.١٧

٢٥ - المواد (٣٣، ٣٤) من اتفاقية نيروبي لعام ١٩٨٢.

٢٦ - Jasani B, strategic dimensions of space weapons- and deterrence, pentagon press, mueller, F ٢٠٠٨.

٢٧ - Clay moltz, Space Security and the strategic competition of China, Russia, and the United States, james Routledge, UK, ٢٠١٨.

٢٨ - Bert Chapman, Space Warfare and defense: A Historical encyclopedia and research guide, USA,

.١٣٢-١٣١ p ,٢٠٠٨,ABC-CLIO
٢٩- Fabio Tronchetti, Outer space in society, politics, and law, Germany, Springer, ٢٠١١, p ١٥٩-١٦٣.
٣٠- Stockholm international peace research institute (SIPRI) Yearbook, ٢٠٢١, p٢٨١.
٣١- U.S Defense Budget Overview: Fiscal year ٢٠٢٢ Budget request, defense, gov, ٢٠٢١. Available at: https://comptroller.defense.gov/Portals/45/Documents/defbudget/FY2022/FY2022_Budget_Request_Overview_Book.pdf
٣٢- U.S Department of defense, Annual report to congress, Military and Security Developments relating to the people's republic of China, USA, ٢٠٢١, p ٥٥-٥٦. Available at: https://media.defense.gov/٢٠٢١/٠/١-/١-/٢٠٠٢٨٨٥٨٧٤/٠٣/Nov CMPR-FINAL.PDF-٢٠٢١
٣٣- International institute for strategic studies, Military Military balance: Annual assessment of balance ,٢٠٢٢ Global Military capabilities and defense Economics international institute for strategic studies, ٢٠٢٢, United Kingdom ٢٠٢٢, p١٦٦. Available at: https://www.iiss.org/publications/the-military-balance/the-military-balance-٢٠٢٢
٣٤- Stockholm international peace research institute (SIPRI), trends in global Military spending ٢٠٢٠-٢٠٢١, Sweden, p١١, ٢٠٢١. Available at: https://www.sipri.org/publications/٢٠٢٢/sipri-fact-sheets/trends-world-military-expenditure-٢٠٢١
٣٥- Stockholm international peace research institute (SIPRI), SIPRI Yearbook ٢٠٢١, Sweden, p ٢١٤-٢٦١, ٢٠٢١. Available at: https://www.sipri.org/sites/default/files/٢٠٢١-٠٦/yb٢١_summary_en_v٢_sipri_٠pdf.
٣٦- Ibid, p ١٧٨, ١٩٤, ٢٢١, ١٩٨.
٣٧- Organization for Economic Co-operation and development (OECD), overview of the space economy, France, ٢٠٢٠, p٩.
٣٨- Space Report, space foundation, Colorado, springs, USA, ٢٠٢١.
٣٩- Seidhouse, E, The New space race: China vs, the USA, springer, ٢٠١٨, p ٣٣-٣٤.
٤٠- Space Corporation, space report: the official guide Edition, Colorado springs, USA, ٢٠٢٠, space activity global space.
٤١- Stockholm international peace research institute (SIPRI), SIPRI Yearbook ٢٠٢١, op cit, p ١٧٨, ١٩٤, ٢٢١, ١٩٨.
٤٢ - ثروات الفضاء.. الصراع المقبل بين القوى العظمى، دراسة منشورة على موقع مركز سمت للدراسات، ٢٦/نوفمبر/٢٠١٩، وتمت المشاهدة في ٢٠٢٣/٨/٣٠، على الرابط الاتي: https://smtcenter.net/archives/slider/%D٨%AB%D٨%B١%D٩%٨٨-%D٨%D٨%A٧%D٨%AA%D٩%٨٤%D٩%٨٥%D٩%٨٨%D٩%٨٤%D٩%٨٨%D٩%٨٥/%D٩%٨١%D٨%B٩%D٩%٨٤%D٩%٨٨%D٩%٨٥/%D٩%٨١%D٨%
٤٣ - لمزيد من التفاصيل ينظر، ادم سمث، التنازع على موارد القمر قد يتحول صراعا بين الحكومات والشركات، دراسة منشورة على موقع اندبيندنت، ٢٦/نوفمبر/٢٠٢٠، وتمت المشاهدة في ٢٠٢٣/٨/٣١، على الرابط الاتي: https://www.independentarabia.com/node/١٧١٨٠٦/%D٨%B٩%D٩%٨٤%D٩%٨٨%D٩%٨٥/%D٩%٨١%D٨%

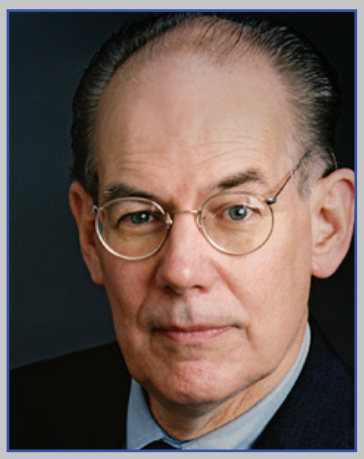

جون ميرشايمر

ترجمة: نصر محمد علي & فيصل عبد اللطيف

الخسارة المحتومة:

الهجوم الاوكراني المضاد

لقد أصبح من الجلي الان ان الهجوم الاوكراني المضاد المنتظر فشل فشلا ذريعا. بعد مرور ثلاثة أشهر, لم يحقق الجيش الاوكراني الا القليل من النجاح في دفع القوات الروسية الى الخلف. في الواقع, لم تنجح القوات الأوكرانية حتى اللحظة بالاندفاع خلف ما يعرف بالمنطقة الرمادية, وهي شريط من الأرض محصن بكثافة يقع امام اول خطوط الدفاع الروسية الرئيسية. وذكر تقرير لصحيفة النيويورك تايمز انه «خلال اول أسبوعين من الهجوم المضاد, حوالي ٢٠ بالمائة من الأسلحة الأوكرانية التي تم ارسالها الى ارض المعركة تعرضت للضرر او التدمير, وفقا لتصريحات مسؤولين أمريكيين واوربيين. قسم من الأسلحة المدمرة تضمن ترسانات حربية غربية فائقة التطور ـ دبابات وناقلات افراد مدرعة ـ والتي كان الاوكرانيون يعولون عليها لهزيمة الروس.» ووفقا لجميع المصادر التي غطت العمليات القتالية هناك, فقد عانت القوات الأوكرانية من خسائر كبيرة جدا. كل الالوية التسعة التي تم الترويج لها بشكل كبير والتي قام الناتو بتسليحها وتدريبها للهجوم المضاد تعرضت للتدمير على نطاق واسع في ميدان المعركة.

لقد كان الهجوم الاوكراني المضاد محتوما بالفشل منذ بدايته. ان اطلاع المرء على اصطفافات القوات المتحاربة على الجانبين وعلى ما كان يحاول الجيش الاوكراني القيام به, وإقران ذلك بالفهم لتاريخ الحروب البرية التقليدية, سيتضح بشكل جلي بانه لم يكن هناك أي فرصة امام القوات الأوكرانية المهاجمة لهزيمة القوات الروسية المدافعة وتحقيق الأهداف السياسية الأوكرانية. كان الاوكرانيون وداعميهم الغربيون يتأملون بان الجيش الاوكراني يمكن ان ينفذ استراتيجية الهجوم الخاطف الكلاسيكية لتجنب حرب استنزاف كانت تضعف بالقدرات الأوكرانية خلال الفترة الماضية. وتضمنت الخطة احداث ثغرة كبيرة في خطوط الدفاع الروسية ثم الاندفاع الى داخل الأراضي التي تسيطر عليها القوات الروسية, ليس لتحرير هذه الأراضي فحسب, انما لتوجيه ضربة قوية للجيش الروسي. وكما توضح الشواهد التاريخية العسكرية, فانه من الصعب تنفيذ مثل هذه العملية خاصة عندما تكون القوات المهاجمة منخرطة في قتال متكافئ, أي ان القوتين المتحاربتين تمتلكان قدرات عسكرية متقاربة. ولكن الاوكرانيين لم يكونوا مشتبكين في قتال متكافئ فقط, انما كانوا غير جاهزين بشكل كاف لتنفيذ هجوم خاطف وكانوا يواجهون خصم متمركز بشكل جيد وقادر على احباط هذه الهجوم. باختصار, كانت الاحتمالات لا تقف في صف الهجوم الاوكراني المناوئ منذ البداية.

ومهما يكن من الامر, كان هناك تفاؤل ساري في أوساط صناع القرار الغربيين والنقاد والكتاب والمحررين في وسائل الاعلام الرئيسية والضباط المتقاعدين وغيرهم من الخبراء في مؤسسات السياسة الخارجية الامريكية والاوربية بخصوص حظوظ الاوكرانيين العالية في ميدان القتال. فقد علق الجنرال المتقاعد ديفيد بترايوس في عشية

الهجوم المضاد يجسد الرأي السائد في حينه: « اعتقد ان الهجوم المضاد سيكون مذهلا الى حد كبير.» ثم مضى بيترايوس ليصف بشكل تفصيلي نجاح الاوكرانيين في تنفيذ هجوم خاطف بالضد من القوات الروسية.

في حقيقة الامر, لقد وضع القادة الغربيون ووسائل الاعلام الرئيسية ضغطا هائلا على كييف لشن الهجوم المضاد بتاريخ يسبق التاريخ المحدد في الرابع من شهر حزيران باشهر عديدة. في ذلك الوقت, كان الزعماء الاوكرانيون مترددين ولم يبدو حماسا كبيرا لبدء الهجوم الخاطف المخطط له, ويعود ذلك الامر ربما لان البعض منهم على الأقل أدرك انهم سيقادون الى مذبحة. وذكر الرئيس الاوكراني فلاديمير زيلينسكي في وقت لاحق في ٢١ حزيران «نحن نمتلك خطط لبدء الهجوم في هذا الربيع, لكننا لم نقم بذلك بسبب, وهو امر واضح, عدم امتلاكنا للذخائر والأسلحة الكافية وعدم امتلاكنا لألوية مدربة بشكل سليم.» علاوة على ذلك, بعد بدء الهجوم المضاد, اخبر الجنرال فاليري زلوزني, القائد العام للجيش الاوكراني, صحيفة الواشنطن بوست بشكل غاضب بانه يشعر بان الغرب لم يقوموا بتزويد أوكرانيا بالسلاح الكافي وانه «من دون المؤونة الكافية, فان هذه الخطط لا يمكن تطبيقها على الاطلاق. لكنه يجري تنفيذها بالرغم من ذلك.»

وحتى بعد فشل الهجوم المضاد, والذي حدث بعد فترة قصيرة من انطلاقه, الكثير من المتفائلين استمروا بالتمسك بالامل بان هذه الهجوم سينجح في نهاية المطاف, لكن اعداد هؤلاء بدأ بالتناقص بمرور الوقت. الجنرال الأمريكي المتقاعد بين هوجيس, احد اكثر المناصرين المتحمسين لشن الهجوم الخاطف, صرح في الخامس من شهر حزيران بالقول, «اعتقد ان الاوكرانيين سيفوزون بهذه المعركة.» وصرحت دارا ماسيكوت, وهي احد الخبراء الذين يتم الاستشهاد بارائهم في وسائل الاعلام الرئيسية, في التاسع عشر من حزيران قائلة «حتى الان, لا تزال الخطوط الامامية الروسية متماسكة, بالرغم من قرارات الكرملين المتخبطة. لكن الضغط المتراكم للقرارات السيئة سيتفاقم. وقد تتصدع الخطوط الامامية الروسية بالطريقة التي كتب عنها ارنست همنغواي ذات مرة: تدريجيا ثم يحدث ذلك الامر بشكل مفاجئ.» مايكل كوفيمان, وهو خبير اخر يتم اقتباسه بشكل متكرر من قبل وسائل الاعلام, ادعى في الثاني من شهر اب بان «الهجوم المضاد لم يفشل,» في الوقت الذي نشرت فيه صحيفة الايكونوميست في السادس عشر من شهر اب تقريرا ادعت فيه بان «الهجوم الاوكراني المضاد يحقق بعض النجاحات, بشكل بطيء: بعد مرور عشرة أسابيع, بدء الجيش باكتشاف ما يمكن ان ينجح.»

بعد أسبوع من ذلك التاريخ, وفي الثاني والعشرين من شهر اب, عندما أصبح من الصعب انكار ان الهجوم المضاد صار يواجه مشكلة جدية وبالكاد هناك أي فرصة لتدارك الوضع, صرح جاك سوليفان, مستشار الامن القومي الأمريكي, قائلا: «نحن لا نقوم بتقييم الصراع قد وصل الى طريق مسدود. لكننا نرى ان أوكرانيا مستمرة باستعادة أراضيها بشكل منهجي ومنظم.» وبالرغم من تصريحات سوليفان, الا ان الكثيرين في الغرب يدركون الان ان الهجوم المضاد تعرض للفشل وان أوكرانيا سيتحتم عليها القتال في حرب استنزاف من غير المرجح ان تخرج منها منتصرة, ويعود ذلك بشكل رئي الى ان هذا الصراع بدء يتحول وبشكل تدريجي من حرب متكافئة الى حرب غير متكافئة. لكن كان من المفروض ان يكون الامر واضحا لأنصار الحرب الغربيين منذ البداية ان الهجوم الخاطف الذي روجوا له كان محكوما بالفشل ولم يكن هناك أي معنى لدفع أوكرانيا لشن هذا الهجوم.

| نظرية النصر الأوكرانية

انخرط الجيشان الروسي والأوكراني في قتال متكافئ منذ بداية الحرب في شهر فبراير ٢٠٢٢. القوة الروسية الغازية, والتي تكونت من ١٩٠ ألف جندي كحد اقصى, اخضعت مساحات كبيرة من الأراضي الأوكرانية, لكنها وجدت نفسها بعد وقت قريب مشتتة على خطوط انتشار متباعدة. بمعنى اخر, انها لم تمتلك القوات الكافية للدفاع عن كل الأراضي الأوكرانية التي قامت باحتلالها. بالنتيجة, قام الروس بسحب معظم قواتها من منطقة خاركيف, والذي سمح للجيش الاوكراني باكتساح القوات القليلة المتبقية هناك. في وقت لاحق, اضطر الجيش الروسي المشتت الى الانسحاب من الأرض الواقعة الى الغرب من نهر دينبر في خيرسون والتي احتلتها القوات الأوكرانية من دون قتال. وعلى أي حال قبل انسحاب الروس, فقد قاموا بتكبيد القوات الأوكرانية التي كانت تحاول طردهم من خيرسون خسائر كبيرة. ويذكر أحد القادة العسكريين ان الخسائر في صفوفه كانت كبيرة الى درجة عالية اضطر فيها «لاستبدال افراد وحدته لثلاث مرات.» هاتين الهزيمتين التكتيكيتين حدثتا في نهاية صيف وخريف عام ٢٠٢٢.

ردا على احداث خاركيف وخيرسون, قام بوتين بتعبئة ٣٠٠ ألف مقاتل في شهر أيلول ٢٠٢٢, وهؤلاء بحاجة الى الى عدة أشهر من التدريب قبل ان يصبحوا مهيئين للقتال. وصعد الروس كذلك من جهودهم للسيطرة على باخموت في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٢. ورد الاوكرانيون على التحدي في باخموت, لينخرط الطرفان في معركة طويلة طاحنة للسيطرة على المدينة, والتي انتهت أخيرا بانتصار الروس في نهاية شهر أيار/ مايو ٢٠٢٣.

مثلت معركة باخموت هزيمة جدية لاوكرانيا, ويعود ذلك في جزء منه الى تصريح زيلينسكي العلني بانه هو وجنرالاته كانوا عازمين على التمسك بالمدينة وبسبب تخصيصه لافضل والوحدات القتالية الأوكرانية لخوض هذه المعركة. والأكثر أهمية من ذلك هو تعرض أوكرانيا لخسائر كبيرة في المعركة التي استمرت لعدة أشهر. وما جعل الأمور تزداد سوءا, كان من الممكن ان تتحول الحرب الى صراع غير متكافئ في الأشهر التي تلت ذلك, كون الروس يتمتعون بأفضلية ٥:١ من ناحية حجم السكان, الامر الذي يعني القدرة على تحشيد جيش أكبر من الجيش الاوكراني, وهو ما يمنحهم تفوق مهم جدا في حروب الاستنزاف. علاوة على ذلك, يتمتع الروس بالفعل بأفضلية من ناحية القدرات المدفعية, والتي تعتبر أحد اهم الأسلحة المستخدمة في حروب الاستنزاف مثل تلك التي تحدث الان في أوكرانيا. لا كييف ولا الغرب لهم القدرة على تعديل هذا الاختلال, والذي يقدر بنسب تتراوح ما بين خمسة الى واحد وعشرة الى واحد لصالح روسيا.

في الواقع, هناك سبب وراء الاعتقاد بعدم استمرار الالتزام الغربي حيال أوكرانيا من ناحية التزويد بالأسلحة التي تحتاجها بشكل ماس والتي تتضمن أنواع أخرى من الأسلحة بالإضافة الى المدفعية, مثل الدبابات والعجلات القتالية المصفحة والطائرات المسيرة والطائرات الحربية. هناك ادلة متنامية على وجود تذمر من الحرب في الغرب بالإضافة الى ان الولايات المتحدة تواجه تهديد من الصين في منطقة شرق اسيا, وهو تهديد أخطر على المصالح الامريكية اكثر من التهديد الروسي. بايجاز, من المرجح ان تخسر أوكرانيا حرب استنزاف طويلة كونها ستنخرط في صراع غير متكافئ.

كل من أوكرانيا والغرب لذلك لديهما حافز قوي لإيجاد استراتيجية ذكية ينتج عنها نصر عسكري ينهي الحرب بشكل يتوافق مع مصالحهما. هذا يعني ان على أوكرانيا توظيف استراتيجية الحرب الخاطفة والتي تعتبر الطريقة الوحيدة لتجنب او الهروب من حرب استنزاف تتنافس فيها قوتان عسكريتان متكافئتي القوة يواجها بعضهما الاخر

على امتداد جبهة مترامية.

ابجديات الحرب الخاطفة

تعتمد الحرب الخاطفة على الحركة والسرعة الملازمة للقوة الضاربة المدرعة من اجل الحاق الهزيمة بالخصم من دون الانخراط في سلسلة من المعارك الدامية طويلة الأمد. هذه الاستراتيجية مبنية على الفرضية بان الجيش الخصم يمتلك ترسانة أكبر وأكثر تعقيدا ومهيأة للقتال على امتداد خطوط دفاعية ذات تحصين جيد. في خلفية هذه القطعات هنالك شبكة ضعيفة تتألف من خطوط اتصال عديدة تتحرك بمساراتها المعلومات والإمدادات, بالإضافة الى عصبة من النقاط حيث تتقاطع خطوط متعددة. ان تدمير المنظومة المركزي الحيوية لهذه القطعات يكون بمثابة تدمير كامل للجيش المدافع.

يتألف الهجوم الخاطف من عمليتين رئيسيتين: الانتصار في معركة احداث فجوة في دفاعات العدو وتنفيذ اختراق استراتيجي عميق. ولنكون أكثر دقة, فان المهاجم يهدف الى تركيز قواته المدرعة بشكل سري في موقع او موقعين محددين بالقرب من الخطوط الامامية, حيث تضيق المسافة الفاصلة مع القوات المدافعة وحيث تستطيع القوات المهاجمة تحقيق الأفضلية عليها. ان الخط الدفاعي المنتشر من دون تركيز وبأعداد صغيرة يكون من السل اختراقه. بعد احداث ثغرة او ثغرتان في الخط الدفاعي الامامي, يسعى المهاجم الى التحرك بسرعة الى أعماق العدو قبل ان تتمكن قواته من التحرك لقطع هذا الاختراق. بالرغم من انه قد يكون من الضروري الانخراط بمعركة ذات اعداد متقن من اجل تحقيق الخرق الاولي, الا ان الأفضلية تميل نحو تجنب الدخول في معارك إضافية من هذا النوع. بدلا عن ذلك, على المهاجم الاندفاع نحو العمق الدفاعي الأضعف في خلفيات العدو.

وتعد الدبابات ذات المرونة المتأصلة السلاح المثالي لشن الهجوم الخاطف. اما المدفعية فانها لا تعلب دورا مماثلا وذلك بسبب حاجتها الى الدعم اللوجيستي الضخم بشكل يعرقل الحركة السريعة المطلوبة لقوات الاندفاعة الثانية والتي تتوسع في الأرض المقتحمة وبشكل عام تقيد المدفعية قدرة القوات على التنقل السريع. يضاف الى ذلك, ان الانخراط في اشتباك مدفعي واسع يسهم في إضاعة وقت ثمين ويبطئ حركة القوات المدرعة المتقدمة. الدعم الجوي القريب من ناحية أخرى لا ينطوي على أي من هذه المشاكل. نظرا للمرونة الملازمة للطائرات الحربية والمسيرات والطائرات المروحية, فان هذه «المدافع الطائرة» تعد نظيرا ممتازا للقوات المدرعة سريعة الحركة. وكما يجب ان يكون الامر واضحا, تستدعي الحرب الخاطفة وجود هرم قيادي مرن يتكون من هرمه الى قاعدته من عساكر قادرين على الاخذ بزمام المبادرة في ظروف قتالية يكون فيها المشهد العسكري مشوشا في بعض الأحيان. ان الحرب الخاطفة ليست مبنية على خطط صلبة يتوجب على القادة تطبيقها بدقة شديدة. في حقيقة الامر, ان العكس هو الصحيح. قبل شن الهجوم, يتم اعداد الهدف العام وتهيئة الخطط المفصلة لمعركة الاختراق. لكن لا وجود لخطوط ارشادية صارمة على القادة اتباعها عند تنفيذهم الاختراق في العمق الاستراتيجي. والافتراض الضمني هو انه لا يمكن لاحد التنبؤ باي شكل من الاشكال التيقن من الكيفية التي ستسير بها المعركة. هذا اللايقين سيكون امرا اعتياديا في مثل هذه الظروف لذلك سيتوجب على القوة المهاجمة القيام ببعض المجازفات. جوهريا, تقدير الأمور في هذا الشأن يترك الى قدرة القائد على اتخاذ قرار سريعة تقوم بتمكين القوات المسلحة من ادامة هجوم بزخم سريع بعد ضمان الفوز في معركة

الاختراق الأولية. الشجاعة امر ضروري هنا حتى وان لم تتوفر المعلومات الكافية لدى القائد ليتمكن الجيش المهاجم من ادامة المبادرة.

أخيرا, يجب ذكر بعض الكلام حول الأهداف المرتبطة بالحرب الخاطفة. عادة ما يكون الغرض وراء العمليات العسكرية الخاطفة هو الهزيمة الساحقة للقوات المدافعة. ولكن, هنالك إمكانية لتوظيف الحرب الخاطفة من اجل افوز بنصر محدود, يتم فيه تطويق القوات المدافعة وضربها بقسوة من دون الحاق هزيمة ماحقة بها, وتستولي فيه القوات المهاجمة على مساحة واسعة من ارض القوات المدافعة. لكن المشكلة مع تحقيق نصر حاسم تتجسد في احتمالية استمرار القتال والذي سيعني بشكل مؤكد الدخول في حرب استنزاف. يجب التأكيد على ان الحروب المعاصرة لا تميل فقط الى التصعيد فحسب, انما عملية انهائها صعبة أيضا. لذلك, هناك دافع قوي للزعماء لتوظيف الحرب الخاطفة للفوز بنصر حاسم على الجيش المدافع وعدم السعي وراء الانتصارات المحدودة.

| ردة فعل القوات المدافعة

لقد ركزت السطور السابقة على الكيفية التي ينفذ بها المهاجم الحرب الخاطفة. لكن, من اجل فهم اليات عمل الهجوم الخاطف واحتماليات نجاحه, من الجوهري الاخذ بنظر الاعتبار قدرات القوات المدافعة وكذلك استراتيجيتها لإحباط الحرب الخاطفة.

المسألة الأساسية التي تتعلق بالقدرات ترتبط بموازين القوة بين القوة المدافعة والقوة المهاجمة. هل يوجد هناك تقارب نسبي من ناحية نوع وكم قوات واسلحة الطرفين؟ اذا كان الامر كذلك, فنحن امام قتال متكافئ. اما اذا امتلك احد الأطراف تفوقا واضحا من ناحية الكم والنوع او احدهما فان القتال سيصبح غير متكافئا. الفرق بين القتال المتكافئ وغير المتكافئ مهم جدا لتحديد فرص نجاح الهجوم الخاطف.

بدءا, ان شن حرب خاطفة في حال وجود تكافئ بين قدرات الطرفين هو امر صعب للغاية, لان القوات المدافعة ليست اقل قدرة من القوات المهاجمة في الأساس. ان الانخراط في صراع بين قوتين متكافئتي القدرات هو ما يجعل الامر صعبا بالنسبة للقوات المهاجمة من ان تكون واثقة من النجاح. بالإضافة الى ذلك, ان تداعيات فشل الهجوم الخاطف تختلف تماما في حال كان القتال بين طرفين متكافئين عن تداعياته في حال كان القتال بين طرفين غير متكافئين. فاذا ما فشل الهجوم الخاطف في قتال متكافئ, ستكون النتيجة على الاغلب اندلاع حرب استنزاف طويلة من الصعب التنبؤ بنتائجها. وباي حال من الأحوال, ان الصراع جاري بين طرفين يمتلكان قدرات متناظرة. اما اذا ما فشل الهجوم الخاطف في قتال غير متكافئ, فانه من شبه المؤكد انتصار القوات المهاجمة في الحرب التي تلي بصورة سريعة وسهلة, ويعود ذلك ببساطة الى تمتعه بافضلية مادية على القوات المدافعة.

ولاستراتيجية القوات المدافعة الرامية لإحباط هجوم خاطف أثر عميق على نتيجة هذا الهجوم. فعلى المستوى الاولي, تستطيع الدولة المستهدفة ان تنشر قواتها بثلاث طرق مختلفة وهي: الدفاع المتقدم, الدفاع في العمق, والدفاع المتحرك.

في حالة الدفاع المتقدم, معظم القوات المدافعة يتم نشرها على الخط الفاصل بين الجيشين المتجابهين لمنع المهاجم من احداث أي خرق. كذلك تقوم القوات المدافعة بتخصيص عدد معقول من قواتها القتالية خلف خط المواجهة على شكل قوات احتياطية متحركة باستطاعتها التنقل سريعا للتصدي الى أي خرق محتمل. لكن التركيز يكون على الدفاع قرب الخط الأول للمواجهة. وهذا

الامر لا يعني باي شكل من الاشكال إمكانية ان تتمتع القوات المدافعة بمرونة تكتيكية في الكيفية التي تتعامل بها مع القوات المهاجمة على طول خط المواجهة. على سبيل المثال, قد تحاول اقوات المدافعة استدراج المهاجمين الى مناطق سيطرة حيث يمكن من هناك امطارهم بالقصف المدفعي.

اما الدفاع في العمق فيتألف من سلسلة من الخطوط المحصنة بشكل محكم ـ بمسافات قريبة من بعضها ـ والتي تصمم خصيصا لأعياء القوات المهاجمة وهي تحاول شق طريقها عبر هذه الاحزمة الدفاعية. ولا تكمن الصعوبة بالنسبة للقوات المهاجمة في احداث خرق في الخط الدفاع الأول فحسب, بل حتى لو حدث هذا الاختراق, لن تكون هنالك إمكانية في لمجاراة قوات الاحتياط المدافعة وتنفيذ اختراق في العمق الاستراتيجي. بدلا عن ذلك, يجب ان يأخذ قتال القوات المهاجمة شكل سلسلة من المعاركة المخططة باحكام تحاول فيها اختراق الخطوط الدفاعية المتلاحقة.

ويعد الدفاع في العمق أسلوبا مثاليا لإحباط الهجوم الخاطف, ولربما هو الاستراتيجية الأفضل لهذا الغرض من بين الاستراتيجيات الثلاث المذكورة. لكن هذه الاستراتيجية تحتاج الى تحشيد عدد كبير من القوات. كما ان هذه الاستراتيجية لا تفرض القوات المدافعة زيادة عدد الافراد والعوائق التي تضعها في خط المواجهة الامامي, انما تستدعي العمل على ضمان ان كل خط من الخطوط الدفاعية مجهز بعدد كبيرة من الحواجز والجنود. وبالتأكيد, القوات المدافعة على امتداد خط الاشتباك باستطاعتها التراجع الى الخطوط الدفاعية الخلفية. لكن العدد من القادة العسكريين يميلون الى الدفاع عن الاجنحة الامامية في ارض المعركة باستخدام اكبر قدر ممكن من القوات.

أخيرا, اسلوب الدفاع المتنقل, والذي يعتبر الاشجع والأكثر جراءة بين الاستراتيجيات الثلاث. يخصص المدافع ضمن هذه الاستراتيجية جزء صغير من قواته الى المواقع الامامية, حيث يستطيع عرقلة القوات المهاجمة الى حد ما, لكنه يسمح لهذه القوات بالاختراق في العمق الى المناطق الخلفية. وفي الوقت المناسب, يستخدم المدافع قوته الضاربة ـ جزء كبير من القوات التي قام بتعبئتها ـ لمهاجمة اجنحة القوات المخترقة وعزل القوات المهاجمة عن عن قواعدها. في الحقيقة, تصبح القوات المهاجمة المطوقة والمعزولة هدفا سهلا للتدمير. ان استراتيجية الدفاع المتحرك هي استراتيجية خطرة وشاقة, خاصة اذا ما قورنت بالاستراتيجيات الأخرى, والتي تهدف ببساطة الى انهاك القوات المدرعة المهاجمة عن طريق ارغامها على القتال خلال مسيرتها عبر مواضع دفاعية محصنة بشكل جيد.

| تاريخ الحرب الخاطفة

دعونا الان نتناول السياق التاريخي لهذه الأطر التحليلية لأبجديات الحرب الخاطفة. منذ ظهور الدبابات على ارض المعركة, جرت احدى عشر حرب خاطفة, أربع منها تضمنت معارك متكافئة, وسبع أخرى لم تكن معاركا متكافئة. ونجحت القوات المهاجمة في واحدة من اصل اربع معارك متكافئة, في حين نجحت في المعارك السبع غير المتكافئة اجمعها.

خلال الحرب العالمية الأولى, شنت المانيا خمس حملات رئيسية: بالضد من بولندا في عام ١٩٣٩, وفرنسا في عام ١٩٤٠, والاتحاد السوفيتي عام ١٩٤١ ومن ثم في سنة ١٩٤٢, وبالضد من جيوش الحلفاء في عام ١٩٤٤. لم تستخدم القوات النازية استراتيجية الحرب الخاطفة بالضد من بولندا, بالرغم من جزء كبير من قوات الدروع انخرط في عملية اجتياح بولندا. فما جرى في حينه

هـو ان القـوات النازيـة تفوقـت ببسـاطة علـى الجيـش البولنـدي فـي قتـال غيـر متكافـئ بشـكل واضـح. بعـد ذلـك بعـام واحـد, وفـي ربيـع سـنة ١٩٤٠, شـنت المانيـا حربـا خاطفـا في فرنسـا وانتصـرت فيهـا انتصارا سـاحقا. كانـت هـذه المـرة التي تسـتخدم فيهـا الحرب الخاطفـة وضمـن قتـال متكافـئ. فـي العـام الـذي تـلا ذلـك, اجتاحـت قـوات هتلـر الاتحـاد السـوفيتي, لتشـتبك مـرة أخـرى فـي قتـال متكافـئ. اسـتخدمت هـذه القـوات أسـلوب الحـرب الخاطفـة, والـذي هـدف الـى الحـاق هزيمـة ماحقـة بالجيـش السـوفيتي فـي الغـرب مـن نهـر الدنيبـر. فشـلت القـوات الألمانيـة فـي تحقيـق هـذا الهـدف وتعثـر الهجـوم فـي خـارج موسـكو فـي بدايـة شـهر ديسـمبر/ كانـون الأول ١٩٤١. وسـعيا منهـا لتجنـب حـرب اسـتنزاف طويلـة, شـنت القـوات النازيـة هجومـا أخـر علـى الجيـش الأحمـر فـي نهايـة شـهر حزيـران ١٩٤٢, للتقـدم هـذه القـوات بعمـق نحـو المناطـق الغنيـة بالنفـط فـي منطقـة القوقـاز وجنـوب روسـيا, امـلا منهـا بـان السـيطرة علـى هـذه المناطـق سـيوجه ضربـة قاسـية الـى الاتحـاد السـوفيتي. وبالرغـم مـن الانتصـارات المذهلـة التـي حققتهـا الحملـة فـي أشـهرها الأولـى, الا انهـا فشـلت وانتهـى المطـاف بالقـوات النازيـة فـي حـرب اسـتنزاف فـي الجبهـة الشـرقية. أخيـرا, شـن الالمـان هجومـا خاطفـا فـي غابـة اردينـس فـي شـهر ديسـمبر/ كانـون الأول ١٩٤٤, بامـل تقسـيم واضعـاف الجيـوش الامريكية والبريطانيـة, والسـيطرة علـى ميناء انتويـرب, وبالتالـي اخضـاع الحلفـاء علـى الاستسـلام. بالرغـم مـن النجاح المبدئـي, فشـل الهجـوم الألمانـي.

فـي سـنة ١٩٥٦ و١٩٦٧, شـنت قوات الدفاع الإسـرائيلية هجومـا خاطفـا علـى الجيـش المصـري. فـي كلا الحالتيـن, هزمـت القـوات الإسـرائيلية المصرييـن بشـكل سـاحق, لكـن لـم تكن أي مـن المعركتيـن حربا متكافئـة, حيـث كان جيـش الدفـاع الإسـرائيلي متفوقا علـى نظيـره المصـري. الـى جانـب الحـروب الخاطفـة الألمانيـة والإسـرائيلية, حدثـت هنـاك خمـس حـالات أخـرى: أولا, الهجـوم السـوفيتي بالضـد مـن الجيـش اليابانـي فـي منشـوريا, ثانيـا, الغـزو الكـوري الشـمالي لكوريـا الجنوبيـة, ثالثـا, الهجـوم الهنـدي بالضـد مـن غـرب باكسـتان فـي عـام ١٩٧١, رابعـا, اغـارة فيتنـام علـى كمبوديـا فـي سـنة ١٩٧٩,خامسـا, الهجـوم الـذي قادتـه الولايـات المتحـدة علـى الجيـش العراقـي فـي الكويـت سـنة ١٩٩١. هـذه الحـالات, كمـا هـو الامـر مـع الهجمـات الاسـرائيلية, كانـت امثلـة علـى القتـال غيـر المتكافـئ.

هـذا التاريـخ الموجـز يشـيرنا الـى ان سـقوط فرنسـا, كان الحالـة الوحيـدة التـي نجحـت فيهـا الحـرب الخاطفـة فـي ظـل ظـروف قتـال متكافـئ. وفـي الوقـت الـذي يعـد فيـه النصـر الألمانـي واحـدا مـن أكثـر الحمـلات العسـكرية اثـارة للأعجـاب فـي التاريـخ, الا ان النتيجـة كان مـن الممكـن ان تأخـذ منحـا اخـر. فالقـوات الألمانيـة كانـت ستفشـل فـي تحقيـق نصـر سـريع وحاسـم لـو انتشـرت القـوات الفرنسـية بشـكل مختلـف قليـلا او اذا مـا قامـت القـوات المدافعـة بالاسـتجابة بشـكل اسـرع واكثـر فاعليـة للخـرق الألمانـي المهـم الـذي تحقـق فـي مدينـة سـيدان. المعـارك الثـلاث الاخـرى المتكافئـة التـي دخلتهـا القـوات الألمانيـة: نجـح الحلفـاء والجيـش الأحمـر فيهـا بإجهـاض الهجـوم النـازي الخاطـف. امـا باقـي الحـالات السـبع كانـت جميعهـا معـارك غيـر متكافئـة انتصـر فيهـا المهاجمـون بشـكل حاسـم ومتوقـع. وليـس هنـاك مثـال علـى حالـة تـم فيهـا اسـتخدام أسـلوب الحـرب الخاطفـة للفـوز بنصـر محـدود. لقـد كان الهـدف فـي الحـالات الاحـدى عشـر التـي تـم سـردها فـي أعـلاه هـو الحـاق هزيمـة ماحقـة بجيـش الدولـة المسـتهدفة.

امـا فيمـا يتعلـق باسـتراتيجية القـوات المدافعـة, فـان اسـتراتيجية الدفـاع المتقـدم تـم اسـتخدامها فـي جميـع الحـالات الحـرب الخاطفـة المذكـورة, فهـذه الاسـتراتيجية اقـل مشـقة واقـل خطـورة مـن غيرهـا. كمـا لا يوجـد هنـاك أي حالـة مـن الحـالات قامـت

فيها القوات المدافعة بالاعتماد على الدفاع في العمق للتصدي للحرب الخاطفة, وهو امر غريب كون هذا النوع من أنواع الدفاع مناسب جدا لهذا الغرض. ويبدو انه من الواضح ونظرا للموارد المتاحة, فان القادة قاموا بتفضيل وضع العبء الأكبر على قواته في المقدمة وعدم القلق كثيرا على خطوط الدفاع الخلفية المحصنة بشكل جيد. في جميع الحالات الاحد عشر المذكورة, استخدم الهجوم الخاطف بالضد من خصم يستخدم استراتيجية الدفاع الامامي, وتنجح فيها القوات المهاجمة من احداث خرق في خط الدفاع الأول في كل مرة. وفي ثمان حالات من أصل احدى عشر حالة, أدى اختراق العمق الاستراتيجي الى تحقيق نصر حاسم. يستثنى من ذلك ثلاث حالات وهي الهجمات الألمانية على الجيش الأحمر الروسي في عام ١٩٤١ وعام ١٩٤٢, وعلى الحلفاء في عام ١٩٤٤. ففي هذه الحالات الثلاث, كان المدافعون قادرين على خلق خطوط دفاعية جديدة في خلفياتهم واستنزاف القوات الألمانية. في واقع الامر, تحولت كل من استراتيجية الدفاع المتقدم التي استخدمها الحلفاء والجيش الأحمر الى دفاع في العمق, والذي كما تم التأكيد على ذلك انفا يعد أسلوبا مثاليا للتصدي للحرب الخاطفة.

الدفاع الاوكراني المحكوم عليه بالفشل

هذا التاريخ الموجز للحرب الخاطفة, والمقترن مع فهم كيفية عمل هذه الاستراتيجية, يسلط الكثير من الضوء على افاق وفرص نجاح الهجوم الاوكراني المضاد. في الحقيقة, تظهر الأدلة بان هجوم كييف الخاطف لم تكن له فرصة فعلية بالنجاح من الأساس. بدءا, ان أوكرانيا كانت منخرطة في قتال متكافئ, والامر الذي كان يعني ان كل شيء كان من المفروض ان يسير بشكل صحيح من اجل ان تعمل الاستراتيجية بالطريقة المرسومة لها. لكن الجيش الاوكراني لم يكن في موقع يسمح له بشن حرب خاطفة, وما زاد الطين بله, ان الهجمة كانت بالضد من دفاع عميق متين. الامل الاوكراني الوحيد كان يتمثل بانهيار الجيش الروسي حالما يبدأ الهجوم المضاد. لكن كان هناك كم كبير من الأدلة التي اشارت الى ان الروس أصبحوا مقاتلين أفضل وانهم على الأرجح سيقومون بأبداء مقاومة شديدة. ولكن, حتى لو كان الاوكرانيون قادرين على تحقيق معجزة وتطبيق استراتيجية الحرب الخاطفة بنجاح, كانت الحرب ستستمر, لان هجوم كييف الخاطف لم يهدف الى الحاق هزيمة حاسمة بالروس, الذين كانوا سينجون من هذه المعركة للقتال في وقت لاحق. بكل بساطة, لم يكن هناك سبيل من البداية تتجنب من خلاله أوكرانيا الاستمرار في حرب الاستنزاف مع روسيا.

معركة عادلة

لتحديد ما إذا كانت أوكرانيا منخرطة في هجوم عادل أو غير عادل في الهجوم المضاد، من الضروري بمكان مقارنة كمية القوات ونوعها وكذلك الاسلحة الموجودة في الجيوش المتحاربة. فيما يتصل بعدد الجنود المستعدين للقتال على كلا الجانبين، من المستحيل الحصول على أرقام دقيقة. ومع ذلك تُفصح الأدلة المتوفرة عن أن حجم القوتين اللتين دخلتا الهجوم المضاد كان متساوياً تقريباً. أقدر أن كل جانب لديه مايقرب من ٢٥٠ الف جندي مستعدين للقتال. وجدير بالذكر لا استطيع العثور على دليل على أن أي شخص بإمكانه الادعاء بأن أياً من الجانبين كان يتمتع بميزة عددية عشية الهجوم المضاد. وان مشكلة أوكرانيا تتلخص في المستقبل وليس الحاضر، إذ ان الميزان العددي سيتحول بالضد منهم بمرور الوقت. إذ تمتلك روسيا عدد سكان أكبر بكثير

يمكن الاستفادة منه – فهي تتفوق بمقدار ٥:١ – كما أن جيشها ينمو أكبر يوماً بعد يوم. إلى جانب ٣٠٠ ألف جندي احتياطي تم تجنيدهم في تشرين الأول / اكتوبر عام ٢٠٢٢، فقد أفادت وزارة الدفاع الروسية أن ٢٣١ ألف شخص جندوا في الجيش خلال الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠٢٣. وفيما يتعلق بنوعية تلك القوى المقاتلة- بما في ذلك قوتها- فيبدو أن هناك القليل من الاختلاف بين الجانبين. ويسمع المرء أحياناً ادعاءات للغرب مفادها أن الروس «يعانون من مشاكل معنوية أخرى وغير ذلك من المشاكل التنظيمية» ومن ثم فان هناك احتمال كبير أن ينهاروا في مواجهة الهجوم المضاد. بيد أن هذا ليس هو الرأي الذي يسمعه المرء عادة في الجيش الأوكراني (الذي يقوم بالهجوم)، حيث ان المعترف به على نطاق واسع أن الجيش الروسي بات قوة قتالية هائلة منذ بدأت الحرب وليس على وشك الانهيار في أي وقت قريب. وفي الواقع فقد كانت القوات الروسية قادرة على انهاك الأوكرانيين، الذين قاتلوا بشجاعة وعناد، في معركة باخموت المتنازع عليها بشدة- والتي حدثت في الأشهر التي سبقت بدء الهجوم المضاد- وان الاوكرانيين لم يكن لديهم تفوق نوعي ذي بال في ساحة المعركة بحلول ربيع عام ٢٠٢٣. وبالانتقال إلى الاسلحة المتاحة لكلا الجيشين، فمن المؤكد أن روسيا كانت في وضع أفضل، وذلك ببساطة لأنها كانت تمتلك مدفعية أكثر بكثير من تلك الموجودة في أكرانيا. ورغم أن بعض المدفعية التي زود بها الغرب أوكرانيا كانت متفوقة نوعياً على روسيا، فإنها لم تقترب من تعويض الاختلال الكمي. ومع ذلك، كان لدى أوكرانيا مايكفي من المدفعية لشن معركة اختراق. وبغية تنفيذ الاختراق الاستراتيجي العميق، تعد المدفعية أقل أهمية بسبب الدور المهم الذي من المتوقع أن يؤديه الدعم الجوي القريب من تلك المرحلة من الحملة. وفيما يتصل بالدبابات والمركبات القتالية المدرعة وغيرها من الأسلحة في الجيوش المتحاربة، كان هناك تكافوء تقريبي كماً ونوعاً. وكما هو الحال مع أعداد القوات، فان الوضع سيتغير لصالح روسيا بمرور الوقت. باختصار نظراً للتفوق الروسي في المدفعية، ليس من الممكن أن يكون هذا الأمر عادلاً. ولكن بالنظر إلى التوازن التقريبي بين الجنود وأنواع الأسلحة الأخرى، وحقيقة أن المدفعية ليست مهمة للقوات المهاجمة في الحرب الخاطفة كما هي الحال في حرب الاستنزاف، فيبدو من المعقول أن نطلق عليها حرباً عادلة. ومع ذلك إذا ما اردنا اثبات أن هذه المعركة غير عادلة، فان الروس – وليس الاوكرانيين- هم الذين حازوا الافضلية عندما بدأ الهجوم المضاد في الرابع من حزيران / يونيو. وعلى النحو الذي جرى التأكيد عليه، فان نصر الفيرماخت*٠ في فرنسا عام ١٩٤٠ هو المثال الوحيد لحرب خاطفة ناجحة في معركة عادلة. ما مدى احتمالية أن يضيف الهجوم الاوكراني المضاد حالة ثانية إلى السجل التاريخي؟ للإجابة على هذا السؤال من الضروري تقييم مدى قدرة الجيش الأوكراني على تنفيذ حرب خاطفة ومدى استعداد الروس للحيلولة دونها.

القدرات الأوكرانية لشن حرب خاطفة

لاريب في أن الحرب الخاطفة، على حد تعبير باري بوزان، هي «واحدة من أكثر المهام العسكرية صعوبةً. وكان على القوات الاوكرانية المهاجمة كما يشير، «أن تخترق مواقع دفاعية كثيفة جيدة الإعداد، وتجد فسحة للحركة، ثم تتحرك بسرعة صوب هدف جغرافي مهم مثل بحر آزوف، على أمل كشف ماتبقى من الجيش الروسي المدافع على طول الطريق، أو محاولة سريعة لتطويق جزء من القوات الروسية الكبيرة

على أمل القضاء عليها». وبعبارة أخرى، كان لابد من تنفيذ الاختراق الاستراتيجي العميق بسرعة، فيما كانت القوات الروسية المدافعة في أعقابها. وهذا يعني أنه كان لابد أيضاً من كسب معركة الاختراق بسرعة، حتى لايكون لدى الروس الوقت الكافي لتحريك اي قوات احتياطية لإغلاق أي اختراق لخطهم الأمامي. وتتطلب هذه المهمة الشاقة بطبيعة الحال جنوداً مدربين تدريباً عالياً وذوي خبرة ومنتظمين في وحدات مدرعة كبيرة الحجم- سواء أكانت ألوية أو فرق- قادرة على معاً في ساحة المعركة. لقد كانت الوحدات الرئيسة في الجيش الاوكراني التي كُلّفت بتنفيذ الحرب الخاطفة سيئة التدريب وتفتقر إلى الخبرة القتالية، ولاسيما فيما يتصل بالحرب المدرعة. وكانت القوة الضاربة الرئيسة تتألف من ١٢ لواء، تسعة منها قام الناتو بتسليحها وتدريبها لمدة ٤-٦ أسابيع. وكان العديد من الجنود في تلك الألوية التسعة البالغ عددهم ٣٦ ألف جندي هم من المجندين الجدد. ومن الجدير بالذكر أن ١١ بالمائة فقط من أصل ٢٠ الف جندي أوكراني دربتهم بريطانيا منذ بدء الحرب ممن لديهم خبرة عسكرية. ببساطة لايوجد سبيل يمكن من خلاله تحويل المجند إلى جندي ذو كفاءة عالية بعد ٦-٤ أسابيع من التدريب. ومن المستحيل القيام بأي شيء أكثر من تعليم أساسيات التجنيد في مثل هذه المدة القصيرة. ومما زاد المشكلة تعقيداً، كان التركيز في التدريب على تحويل المجندين إلى جنود يمكنهم العمل معاً في وحدات صغيرة، وليس على تدريب أو تشكيل ٩ أو ١٢ لواء من الألوية الضاربة الرئيسة لتعمل معاً في ساحة المعركة. زد على ذلك، ثمّة أدلة تشير إلى أنه في بعض الحالات، تم تدريب الكتائب الثلاث التي كانت ضمن الألوية في بلدان مختلفة. ومن غير المستغرب أن اثنين من محللي الدفاع الغربيين اللذين زارا منطقة الحرب بعد بدء الهجوم المضاد، قالا:» نحن مقتنعون بانه على الرغم من أن القوات الأوكرانية قادرة على القتال بطريقة الاسلحة المشتركة، بيد أنها لاتستطيع حتى الوقت الراهن القيام بذلك على نطاق واسع». لقد قيل الكثير عن حقيقة الولايات المتحدة الأمريكية وحلف شمال الأطلسي (الناتو) ملتزمتان بتدريب الأوكرانيين على الانخراط في «عمليات الاسلحة المشتركة»، والتي كان من المفترض أن تقطع شوطاً طويلاً صوب إعدادهم للهجوم المضاد. والحقيقة هي أن الجيوش الغربية في عام ٢٠٢٣ لم تكن لديها الخبرة في الحرب المدرعة- فقد اندلعت حرب العراق قبل ٢٠ عاماً في عام ٢٠٠٣ وسرعان ما تفكك الجيش العراقي. ولم تكن لديهم أي خبرة في خوض حرب عادلة. وكما أشار الجنرال الأمريكي المتقاعد بن هودجز، الذي كان يقود الجيش الأمريكي في أوروبا ذات يوم «من المؤكد أنني لم أشارك قط في معركة كبيرة وعنيفة ومربكة مثل المعارك الجارية في أوكرانيا». أو كما علّق أحد قادة الكتيبة الأوكرانية عن مدربيه الأمريكيين:» لقد قاتلوا في أفغانستان والعراق، والعدو هناك ليس مثل الروس». ومما زاد الطين بلّة ان المدرعات الأولى في أوكرانيا لم تكن مدربة تدريباً سيئاً على المهمة التي طُلب منها القيام بها فحسب، بل وكانت أيضاً مليئة بجنود ليس لديهم خبرة قتالية تُذكر. وكان لهذه المشكلة سببان. الأول، ان العديد من الجنود الأوكرانيين قتلوا أو أصيبوا بجروح خطيرة خلال الأشهر الخمسة عشر الأولى من الحرب، الأمر الذي حد من عدد المحاربي القدامى المتاحين للهجوم المضاد. ثانياً، احتاجت أوكرانيا إلى الاحتفاظ بمعظم أفضل مقاتليها الذين نجوا على الخطوط الأمامية للاستمرار بشن الحرب. وكانت معركة باخموت، التي وقعت في الأشهر الأولى التي سبقت الهجوم المضاد والتي كانت كييف عازمة على الفوز بها، ذات أهمية خاصة في هذا الصدد، لأنها كانت بمثابة دوامة امتصت العديد من أفضل

قوات القتال في أوكرانيا. ولاغرابة في أنه بعد بدء الهجوم المضاد، ذكرت صحيفة نيويورك تايمز أن الجنود الأوكرانيين على طول خط المواجهة نحو باللائمة على القادة في دفع المجندين الجدد إلى المعركة واستعمال وحدات غير مختبرة لقيادة الهجوم المضاد. فيما انتقد آخرون عدم كفاية بضعة أسابيع من التدريب الأساسي في مختلف دول حلف شمال الاطلسي (الناتو). ثمّة مشكلة كبيرة أخرى واجهها الهجوم الأوكراني المضاد ألا وهي: الافتقار إلى الدعم الجوي القريب للقوات المهاجمة. يكاد يكون من المستحيل أن تنجح الحرب الخاطفة من دون دعم جوي قريب، ولاسيما بالنسبة للاختراق الاستراتيجي العميق، لابل ان الأمر مهم جداً من اجل احراز النصر في معركة الاختراق. وكما قال جون ناغل، العقيد المتقاعد الذي يدرّس فنون القتال في الكلية الحربية للجيش الأمريكي» ان الولايات المتحدة لن تحاول أبداً هزيمة دفاع مُعد بعناية من دون التفوق الجوي، غير أنهم] الأوكرانيين[لايتمتعون بالتفوق الجوي. أخيراً، على الرغم من أن أوكرانيا قد تلقت عدداً كبيراً من الدبابات والمركبات القتالية المدرعة من الغرب، إلا أنها لم تتلق العدد الذي طلبته كما تم تزويدها بمجموعة متنوعة من مختلف الأنواع، الأمر الذي أدى إلى مشاكل في التشغيل والصيانة. كما كان الاوكرانيون يعانون من نقص في معدات إزاله الالغام، وهو أمر ضروري في حرب برية تقليدية كبرى. ونظراً لكل من هذه المثالب، فمن غير المستغرب أن تذكر صحيفة وول ستريت جورنال بعد بدء الهجوم المضاد أن «المسؤولين العسكريين الغربيين كانوا يعلمون أن كييف لاتمتلك التدريب أو الأسلحة الكافية – من القذائف إلى الطائرات الحربية- التي تحتاجها لطرد القوات الروسية. لكنهم كانوا يأملون أن تنجح الشجاعة الأوكرانية وسعة الحيلة في تحقيق النصر». وإلى جانب هذا التمني، فان هناك أدلة قوية تشير إلى أن كثيرين في الغرب تصوروا بحماقة أن أداء الجيش الروسي سيكون هزيلاً، إن لم يكن ينهار، في مواجهة الهجوم المضاد.

القدرات الروسية على احباط الحرب الخاطفة

ان احتمالات قيام اوكرانيا بجعل العمل الهجومي المضاد يبدو أسوأ عندما تأخذ في الحسبان قدرات روسيا في الدفاع ضدها وتضعها في المعادلة. أولاً، لم تكن هناك أي فرصة تقريباً لأن يقوم الأوكرانيون بمفاجأة المدافعين الروس فيما يتصل موقع الهجوم الرئيس- كما فعل الفيرماخت ضد فرنسا وبريطانيا في آيار / مايو ١٩٤٠. وبدا واضحاً من روايات وسائل الإعلام، وتعليقات المسؤولين الأوكرانيين والغربيين، ومجرد النظر إلى الخريطة، ان الهجوم الرئيس سيأتي من منطقة زابوريجيا، وأن القوات المدرعة الأوكرانية ستهدف إلى التحرك من المنطقة المحيطة أوريخوف إلى بحر آزوف، الاستيلاء على بلدة توكماك ومدية ميليتوبول على طول الطريق. في الواقع سيتم قطع المساحة الكبيرة من الأراضي التي كانت تسيطر عليها روسيا في شرق وجنوب شرف أوكرانيا إلى النصف، الأمر الذي يعني أن روسيا لن يكون لديها بعد الآن جسر بري إلى شبه جزيرة القرم. وكان من المتوقع أن تحاول أوكرانيا القيام باختراق آخر أو أكثر على طول خط المواجهة، والذي يهدف أيضاً في نهاية المطاف إلى الوصول إلى بحر آزوف. وكان أحد الاحتمالات هو اختراق الدفاعات الروسي جنوب فيليكا نوفوسيلكا والتوجه إلى ماريوبول. وكان الهدف الآخر هو اختراق منطقة غولياپول والتقدم نحو بيرديانسك على بحر آزوف. ومع ذلك، كان من المتوقع أن يأتي الهجوم الرئيس من منطقة اوريكيف ويتجه صوب ميليتوبول. وبصرف النظر عن ذلك، فقد ادرك الروس كل خطوط الهجوم المحتملة وكانوا مستعدين

جيداً لكل منها. أضف إلى ذلك، كان لدى الجيش الروسي وفرة من الطائرات من دون طيار وغيرها من خدمات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع التي جعلت من المستحيل تقريباً على أوكرانيا تجميع قوة هجومية كبيرة من دون أن تُكتشف. كل هذا يعني أنه لم تكن هناك أي فرصة تقريباً لأن تتمكن أوكرانيا من استعمال عنصر المفاجأة للحصول على أفضلية نقطة الهجوم الرئيسة. بل عوضاً عن ذلك سيكون الجيش الروسي بانتظارهم بقوة مجهزة بأسلحة فتاكة ودقيقة للغاية. ثانياً، استعملت روسيا أسلوب الدفاع في العمق، وهذه هي الاستراتيجية المثالية لوقف الحرب الخاطفة. وكانت تتألف من خطوط دفاع متعددة تحتوي على خنادق مشاة، وخنادق دبابات، وحواجز ألغام، وحواجز خراسانية، ومدافع هرينغ مُجهزة. زد على ذلك، انشأت هذه التحصينات لتوجيه القوات المهاجمة إلى مناطق القتل، حيث سيكون الروس في وضع جيد لتدميرها. إلى جانب ذلك، من المحتمل أن يضطر الأوكرانيون إلى القتال في المناطق الحضرية مثل توكماك وميليتوبول، حيث ستكون العمليات بطيئة وستكون الخسائر كبيرة. وإذ بدا من الواضح ان الدفاعات الروسية كانت أقوى في بعض النقاط على طول الخط من غيره، فإنها كانت قوية بنحو خاصة في منطقة زابوريجيا، حيث كان من المتوقع أن تحاول أوكرانيا تحقيق الاختراق الرئيس. كما كان لدى الجيش الروسي أيضاً قوات احتياطية متحركة يمكن تحريكها بسرعة لتعزيز أي نقاط على طول الخطوط المحصنة يعتريها الضعف. أخيراً، استعدت القوات الروسية للاشتباك بنحو جدي مع القوات المهاجمة في مايسمى بـ «المنطقة الرمادية» وهي المنطقة المفتوحة التي تقع أمام خط دفاعها الأول المعد اعداداً جيداً. كانت الفكرة الأساسية هي إنهاك الألوية الأوكرانية قبل أن تصل إلى الخط الأولي للتحصينات، أو ربما منعها من الوصول إلى هناك. وقد عبر الجنرال ميك رابان، وهو جنرال استرالي متقاعد، عن الأمر تعبيراً جيداً عندما وصف الهندسة الدفاعية الروسية بأنها «أكثر تعقيداً وفتكاً من أي شيء شهده أي جيش منذ مايقرب من ثمانين عاماً». ثالثاً، مازاد الطين بلّة هو أن الروس كان لديهم مجموعة متنوعة من القدرات التي جعلت من الخطير للغاية بالنسبة للقوات الأوكرانية أن تتحرك في العراء، وهو ماكان عليهم القيام به طوال الوقت تقريباً لأنهم كانوا في حالة هجوم وكان عليهم التحرك باستمرار إلى الأمام. فبادئ ذي بدء، كان لدى الروس أصول جوهرية في مجال الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع والتي من شأنها أن تسمح لهم باكتشاف الأولوية المتنقلة في أوكرانيا. وكان لديهم وفرة من الأنظمة التي يمكنها ضرب القوات المهاجمة. لقد كان لدى الروس ترسانة ضخمة من المدفعية وقاذفات الصواريخ المتعددة، والتي أظهروا أنهم قادرون على استعمالها بصورة قاتلة خلال الاشهر الخمسة عشر الأولى من الحرب. كما كانت لديهم القدرة على نشر أعداد كبيرة من الألغام بسرعة، الأمر الذي أدى إلى إنشاء ألغام فورية وفتاكة أمام القوات المهاجمة. وأخيرة سيطر الروس على السماء، مما يعني أنهم يستطيعون استعمال ترسانتهم من الطائرات المروحية، والطائرات المسيرة القاتلة، والطائرات التكتيكية لاستهداف القوات الأوكرانية. وكما قال أحد المدونين ذوي المعرفة الواسعة بالشؤون العسكرية (بيج سيرج): لايبدو أن المراقبين الغربيين منفتحين على احتمال أن تكون دقة النيران بعيدة المدى الحديثة (سواء أكانت طائرات لانسيت المسيرة، أو قذائف المدفعية الموجهة، أو صواريخ GMLRS) تساوقاً مع كثافة انظمة الاستخبارات والاستطلاع والرقابة قد تجعل من المستحيل إجراء عمليات متنقلة شاملة إلا في ظروف محددة للغاية. وعندما يكون لدى العدو القدرة على مراقبة مناطق التجمع، وضرب البنية

التحتية للمناطق الواقعة في العمق بصواريخ كروز، وطائرات مسيرة، واشباع خطوط الاقتراب بدقة بنيران المدفعية، وغمر الأرض بالألغام، فكيف يمكن أن تكون المناورة ممكنة؟

باختصار، لاريب في أن الروس كانوا في وضع جيد يسمح لهم بوأد الحرب الخاطفة في مهدها. ومن ثم، بالنظر إلى أن الهجوم المضاد سيكون معركة عادلة وأن الأوكرانيين لم يكونوا مستعدين لشن حرب خاطفة، فمن الصعب أن نرى كيف يمكن أن ينجحوا. كان الأمل الوحيد هو أن ينهار الجيش الروسي بمجرد بدء إطلاق النار، لكن لم يكن هناك سبب للاعتقاد بان ذلك سيحدث. ولنفترض أنني على خطأ، وأن هناك فرصة جيدة لنجاح الحرب الخاطفة، كما زعم كل صنّاع السياسة والنقاد والاستراتيجيين في الغرب تقريباً، فان الحرب، مع ذلك، لن تنتهي وستظل أوكرانيا تجد نفسها في حرب استنزاف لن تتمكن من الفوز بها. ولنتذكر أن الحرب الخاطفة لم تكن تهدف إلى الحاق هزيمة حاسمة بالجيش الروسي في أوكرانيا، واستعادة كل الاراضي التي خسرتها في أوكرانيا وانهاء الحرب. بل عوضاً عن ذلك، كان الهدف هو الحاق أضرار جسيمة بالقوات الروسية في أوكرانيا، واستعادة بعض الأراضي، ودفع موسكو إلى طاولة المفاوضات، حيث ستكون أوكرانيا والغرب في ممسكين بزمام الأمور. ومع ذلك، لم يكن من المرجح أن يذهب الروس إلى طاولة المفاوضات ويستسلموا للمطالب الأوكرانية والغربية. ففي نهاية المطاف، يعتقد بوتين وغيره من القادة الروس أنهم يواجهون تهديداً وجودياً، وهو الأمر الذي من شأنه أن يدفعهم بالتأكيد إلى مضاعفة جهودهم والقيام بكل مايلزم لهزيمة العدو على الابواب. باختصار، كان مصير الحرب الخاطفة الأوكرانية أن تمنى بالفشل، وحتى لو نجحت في تحقيق أهدافها المحدودة، فإنها لم تكن لتنجح في إنهاء الحرب بشروط مواتية لأوكرانيا والغرب.

| النتائج المتحققة حتى الآن

لقد فشل الهجوم المضاد فشلاً ذريعاً، على عكس توقعات الجميع تقريباً في الغرب. لقد تكبدت أوكرانيا خسائر فادحة وخسرت كميات كبيرة من الأسلحة خلال ثلاثة أشهر من القتال. ولم يصل جيشها في هذه العملية بعد إلى الخط الأول من الدفاع الروسي العميق، فهي ماتزال غارقة في القتال في المنطقة الرمادية الواقعة أمام خطوط الدفاع الرئيسية لروسيا، حيث على حد تعبير أحد الجنود الأوكرانيين:» لقد كانوا ينتظروننا فقط.. المواقع معدة في كل مكان. لقد كان جداراً من الفولاذ. كان الأمر مروعاً». وكما ذكرنا، فقد أفاد مسؤولون غربيون أن أوكرانيا فقدت حوالي ٢٠ بالمائة من الأسلحة التي استعملتها في ساحة المعركة خلال الأسبوعين الأولين من الهجوم المضاد، والتي تضمنت عدداً كبيراً من الدبابات والمركبات القتالية المدرعة التي قدمها الغرب. وسرعان ما غيّر الجيش الأوكراني تكتيكاته بعد النكسات الأولية، لذا قرر، عوضاً عن محاولة عبور المنطقة الرمادية بقوات مدرعة، محاولة إنهاك القوات الروسية عبر مهاجمتها بوحدات مشاة صغيرة مدعومة بقصف بوابل مدفعي ضخم. كانت هذه الأساليب تسمى أحياناً «تكتيكات البعوض» في الغرب. ورغم أن هذا النهج ساهم في تقليص الخسائر في صفوف أوكرانيا إلى حد ما، إلا أن القوات المهاجمة لم تحرز تقدماً كبيراً وكانت في كثير من الأحيان هدفاً للنيران المهلكة. وقد شنّت أوكرانيا في أواخر تموز / يوليو هجوماً كبيراً بالدبابات والمركبات المدرعة. مرة أخرى، أحرزت القوات المهاجمة تقدماً ضئيلاً وفقدت أعداد كبيرة من الرجال والمعدات. ثم عادت بعد ذلك إلى تكتيكات البعوض. وكما قالت صحيفة وول ستريت جورنال بعد مضي شهرين من القتال، فان الهجوم الأوكراني المضاد يحرز «تقدماً بطيئاً ودموياً سيراً على الأقدام». وفي واقع الأمر تخلت

أوكرانيا عن تنفيذ الحرب الخاطفة، والتي لايمكن تحقيقها إلا بالاستعانة بمجموعة كبيرة من القوات المدرعة، وليس بتحرك جنود المشاة سيراً على الأقدام ودعمهم بالمدفعية. بالطبع، ليس من المنطقي حتى مجرد التعامل مع الحرب الخاطفة على أنها خياراً جدياً في حين أن القوات الأوكرانية لم تكن قادرة على الوصول إلى أول خط دفاع محصن لروسيا، ناهيك عن اختراقه. ببساطة، لم تكن هناك فرصة لتكرار العمل الفذ الذي حققه الفيرماخت ضد القوات الفرنسية والبريطانية في عام ١٩٤٠. وكان من المقرر، بدلاً من ذلك، أن تخوض أوكرانيا حرب استنزاف مثل الحرب العالمية الأولى على الجبهة الغربية، حيث ستضعها خسائرها الفادحة في الهجوم المضاد في وضع غير موات للغاية للمضي قدماً. ومن الجدير بالذكر انه في الوقت الذي كان يشن فيه الجيش الأوكراني هجومه المضاد الفاشل على طول الأجزاء الجنوبية والشرقية من خط الاتصال، كان الجيش الروسي في حالة هجوم في الشمال، ويتقدم صوب مدينة كوبيانسك التي تسيطر عليها أوكرانيا. كان الروس يحرزون تقدماً بطيئاً ولكن ثابتاً، لدرجة أن القائد العام الأوكراني قد أعلن في مسرح العمليات في ٢٥ آب / اغسطس أنه « يجب علينا اتخاذ التدابير كافة على الفور لتعزيز دفاعتنا على الخطوط المهددة». وبات من المسلّم به على نطاق واسع بان الهجوم المضاد قد فشل ولايوجد احتمال جاد لنجاح أوكرانيا على حين غرة قبل هطول أمطار الخريف أو قيام القادة الأوكرانيين بإنهاء هذا الهجوم. فعلى سبيل المثال، نشرت صحيفة كييف اندبندت مؤخراً قصة تحت عنوان: »القوات الأوكرانية الصلبة تتطلع إلى حرب طويلة مروعة مع تقدمها في هجوم باخموت المضاد». وعلى نحو مماثل، نشرت صحيفة واشنطن بوست مقالاً في ١٠ آب / أغسطس سلط الضوء على الوضع المزري للمزاج في أوكرانيا:» بعد شهرين من شن أوكرانيا الهجوم واحرازها القليل من التقدم الملحوظ على الجبهة وصيف دموي لاهوادة فيه في أنحاء البلاد كافة، بدأت رواية الوحدة والصمود السرمدي تتلاشى». ان عدد الموتى، الذي لايحصى بالآلاف يتزايد يومياً. ولايرى الملايين من النازحين أي فرصة للعودة إلى ديارهم. ويشعر المدنيون في ربوع البلاد كافة بالإرهاق من موجة الهجمات الروسية الأخيرة. الأوكرانيون، الذي هم بأمس الحاجة إلى الاخبار الجيدة، لايحصلون ببساطة على أي أخبار جيدة». وتتدافع النخب الغربية الآن لإيجاد سبيل لإنقاذ الوضع المتدهور. ومايزال البعض يأمل في أن يؤدي منح أوكرانيا سلاحاً جديداً أو آخر إلى تغيير سحري في ساحة المعركة. وذُكرت طائرات F-١٦ و نظام الصواريخ التكتيكية ATACMS على نحو متكرر في هذا الصدد. ولكن كما قال الجنرال ميلي عندما عارض الفكرة التي مؤداها أن عدداً قليلاً طائرات F-١٦ من شأنها أن تفضي إلى تغيير مصير أوكرانيا، «ليس هناك حل سحري في الحرب. ان نتائج المعارك والحروب تتوقف على العديد والعديد من المتغيرات». وركز الآخرون على كيفية قتال أوكرانيا. إذ يرى البعض أن أوكرانيا يجب أن تصبح أكثر كفاءة في إجراء «عمليات الأسلحة المشتركة». ولكن لم توضح كيفية القيام بذلك، حيث يحاول المدربون الغربيون تعليم هذه المهارة بيد أنهم فشلوا على مايبدو. زد على ذلك، لم توضح كيف يمكن لعمليات الأسلحة المشتركة، وهي ليست استراتيجية، اخراج أوكرانيا من حرب الاستنزاف الحالية. وعلى نحو متصل يرى البعض أن أوكرانيا بحاجة إلى التركيز بنحو أكبر على المناورة، والتي غالباً ما تتناقض مع الاستنزاف. غير أن المناورة هي تكتيك قتالي، وليست استراتيجية لهزيمة الخصم. صحيح أن المناورة لها أهمية كبيرة في تنفيذ اختراق استراتيجي عميق، إلا أن فائدتها محدودة في النصر بمعارك الاختراق. ويمكن للمرء أن يفترض أيضاً امكانية وقوع حرب استنزاف يخوض

فيها في الجانبان بانتظام معارك متنقلة تعطي أهمية كبيرة للمناورة. بيد أن السؤال الرئيس الذي لا يتصدى له أنصار المناورة الأكبر أبداً، هو كيف يمكن العمل على المستوى الاستراتيجي بحيث يتسنى لأوكرانيا الافلات من حرب الاستنزاف الطاحنة التي تواجهها الآن؟ يبدوا أن أغلب النخب الغربية وأغلب الأوكرانيين قد استسلموا لحقيقة مؤداها أنه لامفر من حرب استنزاف دموية مع روسيا. ويبدو أيضاً أن كثيرين يشككون في قدرة أوكرانيا على تحقيق النصر في هذا الأمر، وهو بطبيعة الحال أحد الأسباب الرئيسة التي دفعت نخب السياسة الخارجية وصنّاع السياسات في الغرب إلى الدفع بقوة صوب الهجوم المضاد. لقد أدركوا أن أوكرانيا ستكون في ورطة عميقة عند خوضها حرباً طويلة. إذ تتمتع روسيا بتفوق في القوة البشرية بمقدار ٥:١ كما وتتمتع بالقدرة - على الأقل في الأمدين القصير والمتوسط- على إنتاج المزيد من المدفعية وغيرها من الأسلحة الرئيسة مقارنة بأوكرانيا والغرب مجتمعين. أضف إلى ذلك، ليس من الواضح ما إذا كان الغرب، ولاسيما الولايات المتحدة، ستظل ملتزمة التزاماً تاماً بدعم أوكرانيا عندما يضعف الأمل بالنصر. وعلى هذا الأساس فقد راهنت أوكرانيا- مع اندفاع الغرب من الخلف- على أن الحرب الخاطفة ستوفر لها الوسيلة اللازمة للهروب من حرب الاستنزاف وتحقيق النصر على روسيا في نهاية المطاف. بيد أن هذه الاستراتيجية اثبتت فشلها الذريع. ومن الصعب في الوقت الراهن أن نروي قصة عن مستقبل أوكرانيا تنتهي بنهاية سعيدة.

| لا أمل يلوح في الافق

ماذا سيحدث بعد ذلك؟ نقطتان على التوالي. أولاً، ستكون هناك لعبة تبادل اللوم في الأشهر المقبلة بشأن من يتحمل المسؤولية عن الهجوم المضاد الكارثي. وهي قد بدأت بالفعل. وسيعترف القليل بأنهم كانوا مخطئين في اعتقادهم بأن للهجوم المضاد فرصة معقولة للنجاح أو كان من المؤكد أنه سينجح. ومن المؤكد أن يصدق هذا على الولايات المتحدة، حيث ان المساءلة فيها مفهوم عفا عليه الزمن. وسينحو العديد من الأوكرانيين باللائمة على الغرب لأنه دفعهم إلى شن الحرب الخاطفة عندما فشل في تزويدهم بكل الأسلحة التي طلبوها. لاشك في أن الغرب سيكون مذنباً في التهم الموجهة إليه، غير أن القادة الأوكرانيين يتمتعون بالقدرة على التصرف وكان بوسعهم التصدي للضغوط الأمريكي. ففي نهاية المطاف، بات بقاء بلادهم على المحك، وكان من الأفضل لهم البقاء في موقف دفاعي حيث كانوا سيتكبدون عدداً أقل من الخسائر البشرية ويزيدون من فرصهم في الاحتفاظ بالأراضي التي يسيطرون عليها الآن. وستكون الاتهامات المضادة المقبلة قبيحة وستعيق جهود أوكرانيا في المعركة ضد روسيا. ثانياً، سيزعم كثيرون في الغرب أن الوقت قد حان الآن للدبلوماسية. أن الهجوم المضاد الفاشل يُظهر أن أوكرانيا غير قادرة على تحقيق النصر في ساحة المعركة، لذا فان الحجة ستظل قائمة، ومن ثم فمن المنطقي التوصل إلى اتفاق مع روسيا، حتى لو اضطرت كييف والغرب إلى تقديم تنازلات. وفي نهاية المطاف، فان الوضع سيزداد سوءاً بالنسبة لأوكرانيا إذا ما استمرت بالحرب, ومن المؤسف أنه لا يوجد حل دبلوماسي يلوح في الأفق. وهناك خلافات لايمكن حلها بين الجانبين بشأن الضمانات الأمنية لأوكرانيا والأراضي، الأمر الذي من شأنها أن تقف حائلاً في طريق التوصل إلى سلام حقيقي. ولأسباب مفهومة تلتزم أوكرانيا بشدة باستعادة كل الأراضي التي خسرتها لصالح روسيا والتي تشمل شبه جزيرة القرم ومناطق دونيتسك، وخيرسون، ولوهانسك، وزابوريجيا. غير أن موسكو قامت بالفعل بضم تلك الأراضي وأوضحت أنها

لاتنـوي إعادتهـا إلـى كييـف. القضيـة الأخـرى غيـر القابلـة للحـل تتصـل بعلاقـة أوكرانيـا مـع الغـرب. فلأسـباب مفهومـة تصـر أوكرانيـا علـى أنهـا تحتـاج إلـى ضمانـة أمنيـة، والتـي لايمكـن أن تأتـي إلا مـن الولايـات المتحـدة وحلـف شـمال الأطلسـي (الناتـو). ومـن ناحيـة أخـرى، تصـر روسـيا علـى أن أوكرانيـا يجب أن تكـون محايـدة ويجـب أن تُنهـي علاقتهـا الأمنيـة مـع الغـرب. وفـي الواقـع، كانـت تلـك القضيـة هـي السـبب الرئيـس للحـرب الحاليـة، حتـى لـو رفضـت السياسـة الخارجيـة الأمريكيـة والأوروبيـة تصديقهـا. ولـم تكـن موسـكو مسـتعدة لقبـول انضمـام أوكرانيـا لحلـف شـمال الأطلسـي. ومـن الصعـب للغايـة إن لـم يكـن مـن المسـتحيل أن نـرى كيـف يمكـن للجانبيـن أن يشـعرا بالرضـا بشـأن قضيـة الأراضـي أو قضيـة الحيـاد. إلـى جانـب تلـك العقبـات، ينظـر الجانبـان إلى بعضهمـا الآخـر باعتبـاره تهديـداً وجوديـاً، وهـو الأمـر الـذي يمثـل عقبـة هائلـة أمـام أي نـوع مـن التسـوية ذات مغـزى. فمـن الصعـب أن نتصـور علـى سـبيل المثـال، أن الولايـات المتحـدة سـتقوم باسـتهداف روسـيا فـي المسـتقبل المنظـور. والنتيجـة الأكثـر ترجيحـاً هـي أن الحـرب ستسـمر وتنتهـي فـي نهايـة المطـاف فـي صـراع قائـم مـع روسـيا التـي تسـيطر علـى جـزء كبيـر مـن الأراضـي الأوكرانيـة. غيـر أن هـذه النتيجـة لـن تضـع حـداً للمنافسـة بيـن روسـيا وأوكرانيـا، أو بيـن روسـيا والغـرب.

الهوامش:

* اي القـوات المسـلحة الالمانيـة للمـدة مـن ١٩٣٥-١٩٤٥. المترجـم

المعهـد العراقي للحـوار

بغداد / الجادرية / شارع الوزراء
07905400123
Head@hewariraq.com

شروط النشر

• تقبل البحوث ذات الصلة بالدراسات الاستراتيجية , السياسية, الامنية, العسكرية, الاقتصادية .. والتي تتصف بالبعد التحليلي والستراتيجي وباللغتين العربية والانجليزية.
• يشترط ألا يكون البحث قد سبق نشره, أو قدم للنشر لجهات أخرى.
•يراعى في البحث اعتماد الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث الأكاديمية.
• ان لا يزيد البحث عن ٣٠ صفحة مطبوعة (A٤), بما في ذلك الهوامش, والمراجع , والملاحق.
• يقدم البحث بنسخة الكترونية مصححة طباعياً.
• يرسل الباحث موجزاً بسيرته العلمية , ورقم الهاتف والبريد الالكتروني.
• تكتب الهوامش بأرقام متسلسلة , وتوضع في نهاية البحث مع قائمة المراجع.
• تطبع الجداول والرسوم البيانية على صفحات مستقلة , مع تحديد مصادرها ويشار إلى مواقعها في متن البحث.
• تقوم هيئة التحرير بالمراجعة اللغوية , وتعديل المصطلحات بالشكل الذي لا يخل بمحتوى البحث أو مضمونه.

إجراءات النشر:

• يتم الاعلان عن ملف العدد والموضوعات الاخرى عبر موقع المعهد وصفحته على الفيس بوك ويعمم كتاب على الوزارات والجامعات والكليات ذات العلاقة وينشر في مواقع التواصل الاجتماعي .
• تعنون المراسلات والبحوث والدراسات باسم رئيس تحرير .
• ينم إخطار الباحث بتسلم بحثه.
• يقوم المحرر المختص براجعة وتحرير البحث بعد إجازته من هيئة التحرير.
• يخبر الباحث بصلاحية البحث للنشر من عدمه.
• ينم النقاش مع الباحثفيما اذا وجدت ملاحظات على البحث.
• تصبح البحوث والدراسات المنشورة ملكاً للمعهد العراقي للحـــــوار ومجلة حوار الفكر ولا يحق للباحث إعادة نشرها في مكان اخر دون الحصول على موافقة تحريرية من المعهد.

المعهد العراقي للحوار

- مركز تفكير وابحاث مستقل ، مشروعه بناء الدولة على أسس صحيحة
- يتيح مساحة حرية واسعة للباحثين والمفكرين دون قيود
- ليس له اتجاه سياسي محدد ولا يؤمن باحادية المسار للبناء
- غير حكومي يسعى لوضع تصورات صحيحة لصانع القرار

غير ربحي وعتمد على الشراكة مع المؤسسات والشركات لتنفيذ برامجه